فــهـمى هويــدى

المقالات المحظورة

دار الشروق

المقالات المحظورة

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ-١٩٩٨م
الطبعة الثانية
١٤٢٠هـ-١٩٩٩م
الطبعة الثالثة
١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية - مدينة نصر - ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني: email: dar@shorouk.com

تقديم

"مؤجَّلات" إلى الأبد!

حتى يعطى كل ذى حق حقه، وينسب الفضل إلى أهله، فإننى أقر وأعترف بأن أصحاب الفضل فى إصدار هذا الكتاب هم الرقباء العرب. إذ بفضل «يقظتهم» و«همتهم» وتمسكهم بحماية حمى الأمة ورموزها، وإدراكهم «للمصالح العليا» التى لم يبصرها واحد مثلى فى أحايين كثيرة، بعدد مقالات هذا الكتاب على الأقل، بفضل هذه العوامل توافرت مادة الكتاب وولدت فكرته من حيث لا أحتسب!

ذلك أنه لم يخطر لى على بال أن تصبح مقالاتى المحظورة مادة لكتاب يوما ما. لأن كل ما كتبته طيلة السنوات العشر الماضية تمنيت له أن ينشر على الناس فى حينه. وبالتالى فقد بذلت غاية جهدى لكى أراعى الخطوط الحمراء وسقوف النشر فى تقلباتها المختلفة. وفى حدود خبرتى المتواضعة ومعرفتى بأحوال الصحافة وحرية التعبير فى أنحاء العالم، فإننى أدرك جيدا أن كل مجتمع له خطوطه الحمراء، وأنه ليس هناك شىء اسمه حرية مطلقة للتعبير، على الأقل فى وسائل الإعلام. بل لعلى أقول إن وجود هذه الخطوط الحمراء وتلك السقوف ضرورى فى كل مجتمع له ثوابته ومقدساته. لكن الفرق بين مجتمع وآخر يكمن أحيانا فى طبيعة الثوابت والمقدسات، وهل هى أصيلة أم مفتعلة، وهل يراد لها أن تحمى قيم المجتمع وهويته وعقيدته، ومن ثم مصالحه العليا، أم يراد بها حماية الأشخاص والأهواء والأنظمة. وليس خافيا أن الأمور انقلبت فى عالمنا العربى من هذه الزاوية على نحو لا يخلو من مفارقة مثيرة. إذ صار بوسع نفر من الناس مثلا، أن يسخروا من القرآن

الكريم ويغمزوا فيه وينكروا بعض حقائقه . ويستقبل ذلك ويمرر بحسبانه ممارسة لحرية التعبير والتفكير . غير أن هؤلاء أنفسهم يتحرجون كثيرا ويتحسبون ألف مرة، ولا تواتيهم الجرأة لتوجيه أى نقد لخطاب أى سلطان متربع على سدّة الحكم. لأن مثل ذلك النقد يعد فى الأعراف المستجدة مساسا بثوابت النظام وتهديدا لأمنه واستقراره!



لأول وهلة حين يسمع المرء عبارة «مقالة ممنوعة»، فقد يخطر على باله أنها من ذلك النوع الساخن والنارى، الذى يخترق الخطوط الحمراء، ويصوب السهام نحو السياسات والمقامات العليا. وإذا ما أقبل أى قارئ على الكتاب بهذه النزعة، فإنه سيصاب بخيبة أمل كبيرة لا ريب. أولا لأننى لست من أهل الكتابات النارية، المهيجة أو التحريضية، ولو حاولت أن أباشر ذلك النوع من الكتابة لفشلت، لاقتناعى بأن كل امرئ خلق لما هو ميسر له. أما السبب الثانى فهو أننى كنت حريصا دائما على احترام الخطوط الحمراء ومراعاة السقوف، فى حدود إدراكى لها على الأقل. وظللت وما زلت أسعى لعدم تجاوز تلك الخطوط وعدم التصادم مع السقوف. وكان ظنى فى كل مرة أننى أتحرك فى حدود الهوامش المتاحة، برغم أننى لا أنكر أننى لم أتردد فى كتابات عدة فى الوصول إلى «خطوط التماس»، مستثمرا الحدود القصوى لتلك الهوامش. وفى حالات استثنائية، حين كان يلوح أن الموضوع كله وقع داخل الخط الأحمر، وكنت أرجح أن المقال لن ينشر بنسبة ٩٩٪، فإننى كنت أراهن على الواحد فى المائة، وأجازف بكتابته لكى أسجل موقفى المتواضع، وإرضاء لضميرى ككاتب يعلم أن الله سبحانه وتعالى سيحاسبه يوم القيام على كل ما خطت يداه.

أما إذا سألتنى عن ماهية الخطوط الحمراء أو السقوف التى أتحدث عنها، فإننى أقرر ابتداء أننى لا أعرف بالضبط تلك العلامات، ولم أبلّغ بأى منها فى أى يوم. لكنها خطوط هلامية لك أن تجتهد فى إدراكها، وهى تتحرك فى مساحة واسعة تبدأ

بحسابات مسئولى التحرير فى الجريدة وتنتهى بالسياسة العليا للدولة . وقد وجدت أن المقال يمنع أحيانا لا لأنه متجاوز للخطوط الحمراء ولا حتى واصل إلى خطوط التماس ، ولكن لأن قراءته تمت بدرجة عالية من الحساسية لا أعرف لها مصدرا .

لم أناقش مرة فى مضمون أى مقال تقرر منعه . ولم أعرف ما إذا كان المقال ممنوعا لأسباب متعلقة «بالناس اللى فوق» ، أو «الناس اللى تحت» ، أو لغير ذلك من الإشارات الغامضة التى توجهك إلى مجهول ، فتعرف ماذا بالكاد ، ولا تعرف من ولماذا !

بل إننى لم أبلغ مرة بأن المقال منع . وبوسع أى مسئول عن الإعلام أو الصحافة فى مصر أن يدعى بأنه لم يُمنع لى مقال يوما ما . وهو فى هذه الحالة سيكون صادقا نسبيا ، برغم أنه لا يقول الحقيقة ! . . هو صادق لأن كلمة «المنع» لم تستخدم فى حظر أى من مقالاتى ، ولم يؤشر عليها بأى كلمة أخرى تفيد ذلك المعنى . وإذا طُلب منى أن أثبت أن هناك مقالات لى منعت من النشر ، فلن أجد دليلا مكتوبا على ذلك ، لسبب بسيط هو أننى كنت أبلّغ بأن المقال تم «تأجيله» فقط . . وأحيانا كنت أتلقى اتصالا هاتفيا صبيحة الأحد أو الاثنين يسألنى خلاله مسئول صفحة الرأى : هل لديك مقال آخر ؟ ! ـ وحين كنت أطلع على أصل المقال فى هذه الحالة ، كنت أجد خطوطا سوداء وزرقاء وحمراء إلى جانب بعض فقراته ، تشى بأن أكثر من قلم وأكثر من واحد قرءوا المقال ، ووجدوا فى هذه الفقرة أو تلك ما يحسبونه متجاوزا «للخط» . وفى ركن جانبى من الصفحة الأولى كنت أجد التأشيرة التقليدية : «يؤجل» . وعلى الرغم من أن التأجيل هنا يفترض أن يكون إلى الأبد ، فإنه بوسع أى أحد أن يدعى بأن التوقيع لم يكن يفيد المنع أو الحظر صراحة ، وهو محق فى ذلك ، من وجهة النظر النصوصية !

لقد أشرت إلى فضل «الرقباء العرب» فى مستهل كلامى . وأردت بهذه الإشارة التنبيه إلى أن مقالاتى التى تعرضت للحظر لم تكن تلك التى تنشر فى الصحافة المصرية وحدها ، ولكن ما أكتبه خاصا بالصحافة العربية أيضا لم يسلم بدوره من مقص الرقيب . وفى هذا الشق ، يهمنى أن أوضح ثلاثة أمور :

الأول : أن ٩٠٪ من مقالات هذا الكتاب منعت في مصر، بينما صدر بعضها في الصحف الخليجية التي اعتادت أن تنشر مقالات «الثلاثاء» بناء على اتفاق معي منذ عشر سنوات.

الأمر الثاني : أنني وجدت أن المقال الذي ينشر في القاهرة، تتعرض بعض فقراته أحيانا للحذف في الصحف الخليجية، حيث يلجأ مسئولو بعض الصحف إلى إسقاط الفقرات التي يظنون أنها تمس الخطوط الحمراء على النطاق المحلي. وقد نبهني إلى ذلك قارئ من «البحرين» بعث إلي بصور لبعض مقالاتي المنشورة في أكثر من بلد، وأجرى مقارنة بين نصوص المقال الواحد، ثم وضع خطوطا حمراء تحت الفقرات التي مرت في بلد ثم أسقطت في البلد الآخر.

الأمر الثالث : أنني أشهد بأن الهامش المتاح للحديث عن الشأن الداخلي في مصر يظل - برغم كل شيء - أوسع منه في العديد من الأقطار العربية الأخرى. وإذ أسجل هذه الشهادة، فإنني أقر أيضا بأن المقارنة الصحيحة في حرية التعبير ينبغي ألا تكون بالأوضاع الأسوأ، لكنها يجب أن تكون بالأفضل الذي نتطلع إليه و ننشده.



حين كان يمنع مقال لي، ولا يقدّر له أن يظهر في موعده، فإنه يقال للسائلين إنني في إجازة، أو في سفر بالخارج، أو إنني متوعك بعض الشيء. أو على الأقل فهذا ما كانت تحمله إليّ خطابات قراء كثيرين أعتز بهم وبسؤالهم. غير أني أستطيع أن أقول الآن إنني منذ انتظمت في الكتابة الأسبوعية في عام ١٩٨٦، وحتى هذه اللحظة، لم أتوقف عن كتابة مقال الثلاثاء لأي سبب، وحين كنت أمر بأمثال تلك العوارض، فقد كان مقالي هو أول ما أهتم بإنجازه وتسليمه في موعده. ولعل الذين سألوا عرفوا الآن الأسباب الحقيقية لاحتجاب المقالات، وأدركوا أن عدم نشر المقال لا يعني بالضرورة أنه لم يكتب، لكنه في حالتي كان يكتب ثم يتعثر بعد ذلك، ويحكم عليه بالتأجيل الأبدي!

لقد قال لى بعض الباحثين الذين شاركوا فى أحد المؤتمرات التى عقدتها كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إن إحدى الجلسات رأسها كاتب من المشتغلين بالدراسات الاجتماعية والمنسوبين إلى الدوائر الصحفية، وفيما يبدو أن أحد الشبان وجدها فرصة وسأله عن السبب فى منع بعض مقالاتى، فكان رد الكاتب المحترم: إن المقالات تمنع لأنها تدعو إلى التطرف وتؤيد الإرهاب، ومن الطبيعى أن تمنع أى صحافة مسئولة مثل هذه الكتابات.

وليس لى من تعليق على هذه الواقعة سوى أن المقادير شاءت أن تصدر تلك المقالات «الإرهابية» فى كتاب، ليس فقط إبراء لذمتى أمام الذين سمعوا الكلام أو روجوا له، ولكن أيضا لكى يدرك الجميع الدور الذى يقوم به بعض المثقفين فى التستر على الخطايا وتأييد مصادرة الرأى وقمعه، بينما يتقدمون الصفوف ويعتلون المنابر داعين إلى «الليبرالية» ورافعين لواء «التنوير»!

لم أستغرب بعد ذلك حين قرأت أن الكاتب المحترم حصل على إحدى جوائز الدولة برغم تهافت عطائه العلمى. وتذكرت وقتذاك مزحة شيخنا محمد الغزالى رحمه الله، حين سأله واحد من تلاميذه عن شخصية أزهرية منحت إحدى جوائز الدولة فى حين يعرف الجميع مدى تواضع قدراته العلمية وتفوقه فى النفاق ومسح الأعتاب. قال التلميذ: عن أى شىء حصل الدكتور فلان على الجائزة يا مولانا؟ - فسكت الشيخ لحظة ثم قال ضاحكا: لقد منحوه جائزة أمن الدولة يا بنى!



لقد قسمت الكتاب ثلاثة أقسام، تم فيها توزيع المقالات حسب الموضوع وليس حسب تسلسل تاريخ النشر، وكلما تيسّر أشرت فى الهامش إلى تاريخ كل مقالة، خصوصا مقالات الثلاثاء التى ثبتها عندى أكثر انضباطا ودقة. وخصصت القسم الأول للمقالات التى تخص الشأن المصرى، وهى الأكثر عددا. أما القسم الثانى، فقد خصصته للمقالات المتعلقة بالشأن الفلسطينى. وأما القسم الثالث، فقد ضم المقالات التى خرجت عن هاتين الدائرتين.

وأود أن أنبه هنا إلى أننى سمحت لنفسى أن أستل ٥ مقالات من كتابى السابق الذى صدر بعنوان «المفترون» الذى كنت قد ضممتها إليه، كما نقلت مقالة واحدة من كتابى «الإسلام والديمقراطية»، وكنت مدفوعا فى ذلك بأسباب ثلاثة: أولا، لأنها دخلت فى سياق موضوعه، وثانيا لأن فكرة جمع المقالات المحظورة فى كتاب مستقل لم تخطر لى إلا أخيرا، حين وجدت أن ملف الممنوعات عندى قد امتلأ عن آخره، وثالثا لأننى آثرت أن يكون كتاب الممنوعات مستوفيا قدر الإمكان لكل ما تم حظره لى حتى نهاية عام ١٩٩٧م، لظنى أن تلك المقالات المحظورة هى شهادات ترسم جانبا من خرائط واقعنا، فى واحدة من أدق مراحل تاريخ مصر الحديث.



كثيرا ما قلت إننى لا أعدّ نفسى كاتبا معارضا، برغم أن المعارضة فى بلادنا بوجه أخص موقف شريف وشجاع جدير بالاحترام والتقدير - إلا أننى أصنف نفسى كاتبا مستقلا، لا يعنينى سوى إرضاء ربى وضميرى، وما يهمنى هو أن أكون صادقا مع قارئى حتى النهاية. صحيح أن الخطوط الحمراء والسقوف القائمة لا تتيح لى أن أقول كل ما أتمنى قوله، وأعترف بأن المقالات التى بين دفتى هذا الكتاب، أو غيرها مما قدر له أن يمر، عبرت عن بعض اقتناعاتى بدرجة أو أخرى، فوصلت فى بعض المرات إلى الحدود الدنيا وتصاعد مؤشرها حتى بلغ الحدود القصوى المتاحة فى مرات أخرى، لكنى وقد قبلت بكل ذلك، حرصت طوال الوقت على أن أظل وفيا للحقيقة. وكنت أقول دائما بأننى مستعد لأن أخاطب الناس بواحد أو اثنين فى المائة من الحقيقة، لكنى غير مستعد على الإطلاق لأن أخسر نفسى وأحيد عن الحقيقة.

نعم كلفنى ذلك الكثير، لكننى اعتبرت أن ما دفعته ليس سوى ضريبة طبيعية يتعين على كل صاحب رأى مستقل فى العالم الثالث أن يؤديها. لم أعتبر ذلك بطولة ولا تضحية، ولا يزال رأيى ثابتا فى أن من اختار أن يكون له موقف مستقل فى بلادنا، ينبغى عليه أن يدرك أن ذلك لن يمر بالمجان، وإنما عليه أن يدفع ثمن ذلك الموقف، من حريته أو أمنه أو مستقبله أو رزقه هو وأسرته.

من جانبى ، أحمد الله على أننى لم أتهدد فى حريتى طيلة العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل. ولا أخفى امتناننا للذين لا يزالون يحتملون نشر مقالاتى حتى الآن ، برغم الضغوط التى تمارس عليهم أحيانا لمنعها ، وبرغم الغمز والتحريض المستمرين من جانب دعاة «التنوير» الذين يستكثرون أن تحتمل صحيفة قومية فى مصر كاتبا مستقلا مثلى له انتماؤه الإسلامى وتفوح من كتاباته رائحة «الأصولية».

غير أن كل الذى دفعته لا يساوى شيئا إلى جانب ما دفعه غيرى من الكتاب والصحفيين الأحرار فى العالم الثالث ، من حرياتهم وربما من حياتهم ، ثمنا لتمسكهم بقيم مهنتنا العظيمة هذه والتزامهم بالدفاع عن الحقيقة.

وإذ أشعر بالحياء وضآلة الحجم إلى جانب هؤلاء ، فإننى لا أتردد فى أن أهدى الكتاب إلى كل «مناضلى الكلمة» حيث وجدوا ؛ تحية لهم وتقديرا لشجاعتهم ، وتعبيرا عن التضامن معهم فى الدفاع عن الحقيقة وشرف الكلمة.

أهديه أيضا إلى كل من انتظر هذه المقالات ، أو بحث عنها فى الصحف العربية الأخرى التى كانت تنشرها ، وإلى الذين كانوا يستنسخون صورا من تلك المقالات ويوزعونها على من حولهم.

لى صديق من الأدباء العراقيين ألقاه فى الندوات والمؤتمرات الدولية بين الحين والآخر. وفى كل مرة ألتقيه أسمعه يردد: حمدا لله على أن رءوسنا ما زالت فوق أكتافنا. وعبارته هذه المشبعة بالأجواء العراقية ، أذكرها كلما منع لى مقال ، فأردد بدورى: حمدا لله على أن حظ مثلى هو مجرد حذف المقال من النشر وليس حذف صاحبه من الدنيا.

إذ ليس هناك من يحمد على مكروه سواه!

فهمى هويدى

مصر الجديدة ـ ٢٦ من رجب عام ١٤١٨ هـ.

٢٦ من نوفمبر عام ١٩٩٧م.

الباب الأول

مصـريـات

١ - لمصلحة من تشعل الحرائق؟
٢ - إنهم يفسدون وعى الأمة
٣ - نظرة فى المرآة!
٤ - نريده تغييرا فى السياسات
٥ - أما لهذا العبث من آخر؟
٦ - لنرد للحوار اعتباره
٧ - ضرورة الحزب الإسلامى
٨ - دعوة إلى التفكير والمراجعة
٩ - حقنا فى أن نعرف!
١٠ - من المصادمة إلى المصالحة
١١ - خطيئة الفنانات المحجبات
١٢ - شيوخنا المفترى عليهم
١٣ - أزمة الرجال المحترمين
١٤ - مشروع ثقافى مريب
١٥ - لننتخب الأقباط

لمصلحة من تشعل الحرائق؟(*)

الذى يطالع خطابنا الإعلامى والثقافى فى بعض موجات إرساله يخيل إليه أن المتطرفين يسيطرون على الشارع المصرى، ويتأهبون للقفز على السلطة، وأن كل مثقف يتعقبه قرين له، يحصى عليه ما يقول ويفعل، ويعد العدة لتطليقه من زوجته!

قبل أسبوعين، انعقد فى مدينة «دافوس» بسويسرا المؤتمر الاقتصادى العالمى، الذى خصص آخر يومين فى اجتماعاته لبحث قضية سياسية ساخنة، هى أزمة البلقان، ودعا منظموه لهذا الغرض بعضا من ممثلى المسلمين والمسيحيين واليهود، وشاء قدر الدكتور كمال أبو المجد المفكر المعروف والوزير الأسبق أن يكون المتحدث باسم المسلمين. وهو يعرض رؤيته للقضية، عرج على الظاهرة الإسلامية المتنامية فى العالم العربى والإسلامى، ووصفها بأنها ظاهرة صحية تمثل حالة من الإحياء الدينى، التى تشهدها بعض المجتمعات الأخرى. وتحدث عن التطرف والإرهاب، فقال إنهما يمثلان استثناء من تلك الظاهرة، محدود الحجم والأثر، ولكن كثافة الأضواء الإعلامية التى سلطت على ذلك الاستثناء أعطته حجما أكثر مما ينبغى، وبالغت فى ذلك حتى تصور البعض أن الاستثناء هو القاعدة، بينما ذلك الانطباع مكذوب من أساسه.

بعد أن قال الدكتور أبو المجد كلمته، فوجئ بأن عددا كبيرا من أعضاء الوفود الغربية الرسمية تركوا كل ما قاله فى موضوع البلقان والبوسنة، واهتموا بإشارته

(*) ٢٧/ ٢/ ١٩٩٦.

العارضة إلى موضوع الظاهرة الإسلامية، ومنهم من قدم إليه الشكر لأنه قدم إلى المؤتمر صورة مطمئنة عن الوضع فى مصر بوجه أخص. وأبدى واحد من المعلقين دهشته لأن التقارير التى تنشرها بعض الصحف المصرية تعطى انطباعا مغايرا، يوحى بأن جماعات الإرهاب تنازع الحكومة سلطاتها فى بعض المناطق «التى استولت عليها».



حين سمعت القصة، كان خارجا من مكتبى لتوه صحفى أمريكى جاء من نيويورك خصيصا لكى يبحث قضية المثقفين المصريين الذين رفعت ضدهم قضايا تحاكم فكرهم وتطالب بتطليقهم من زوجاتهم. زارنى الرجل لكى يسألنى عن أصل الحسبة وفصلها، ثم استطرد قائلا إنه يريد أن يعد سلسلة من الحوارات حول الموضوع مع أطراف «معركة الحسبة»، ثم مع ممثلى الجماعات الإسلامية الناشطين فى ملاحقة المفكرين والمبدعين، ومع المثقفين الذين رفعت ضدهم القضايا، ومع الزوجات المرشحات للتطليق!

وهو يشرح خطته، استخرج من حقيبته ملفا سمينا، قال إنه يتضمن ترجمة إلى الإنجليزية لجميع المقالات والمساجلات التى نشرتها الصحف والمجلات المصرية حول الموضوع، وقد أمضى الأيام العشرة الأخيرة فى دراسة تلك المقالات، لاستخلاص محاورها والنقاط التى أثارتها، بهدف الإفادة منها فى سلسلة الحوارات التى يطمح لإجرائها.. خصوصا أنه يأمل فى أن يخرج الحوارات فى كتاب، قدر أنه «سيضرب» السوق فى الولايات المتحدة وأوروبا، لأن فكرة تطليق المفكرين والمبدعين من زوجاتهم جديدة تماما ومثيرة للغاية!

انتظرت حتى انتهى من كلامه، وقلت: ماذا ستفعل لو علمت أن القضاء المصرى لم ينظر سوى قضية حسبة واحدة، وأن الضجة المثارة أساسها شائعات كاذبة؟!

بهت الرجل، وقال: قل كلاما غير هذا!

قلت : هذه معلوماتى ، ولك أن تتثبت منها . وكونها قضية واحدة لا يعنى أن الأمر بسيط ، فقد كانت عملية التطليق خطأ جسيما أساء إلى الإسلام والمسلمين ، وابتذل الحسبة ، حتى ظنها البعض سيفا مسلطا على ضمائر الناس ، بينما هى فى الأصل تمكين للناس لكى يدافعوا عن حقوقهم .

انشغل عنى صاحبنا بمراجعة الملف السمين الذى حمله معه ، واستخرج ورقة ، قرأ منها أن واحدا من قادة التيار الإسلامى فى مصر اسمه «مستر بدرى» (يقصد الشيخ يوسف البدرى) قال إن هناك ٤٠ قضية سترفع ضد المثقفين والمبدعين فى مصر ، وإن هناك قضية رفعت للتفريق بين الأستاذ نجيب محفوظ وزوجته .

قلت : هذه هى الشائعات الكاذبة التى أقصدها . فمستر بدرى ليس من قادة التيار الإسلامى ، ولكنه واحد من آلاف الشيوخ فى مصر ، ولا يمثل إلا نفسه ، ولا يعرفه أحد خارج البلدة التى يسكنها . وحكاية الأربعين قضية التى قيل إنه بصدد رفعها ضد المثقفين كذّبها الرجل ، وتحدى من نشروها أن يبرزوا التسجيل الذى يثبت صحة ادعائهم . أما حكاية التفريق بين الأستاذ نجيب محفوظ وزوجته ، فهى شائعة خبيثة ، ألقاها مجهول فى أجواء التوتر السائدة ، فالتقطها النافخون فى النار ، وأذاعوها واستنكروها واستخدموها . لتصفية حساباتهم . وهى بذلك لا تختلف عن ذلك الخبر المدسوس الذى هيَّج مشاعر الأمريكيين فى أعقاب تفجير المبنى الفيدرالى فى «أوكلاهوما» ، حين قال مجهول إنه شاهد اثنين من أصحاب الوجوه شرق الأوسطية يهربان من مكان الحادث فى سيارة ، بعد وقوع الانفجار . وبعد أن أحدث الخبر مفعوله وصداه ، تبين أنه مكذوب ، ولم يعرف المصدر الذى أطلقه!

أطرق الرجل لحظة ، ثم حين تكلم بدا غير راغب فى تصديق ما سمعه ، فسأل أكثر من مرة : هل أنت متأكد من أنها قضية واحدة ، وأن هذه الزوبعة التى طالعتها فى الملف على غير أساس؟

حاولت أن أخفف من وقع الكلام عليه ، مقدرا أنه تكبد مشقة الرحلة من نيويورك إلى القاهرة ، وتطلع إلى الفوز بعمل صحفى كبير تمنى أن يصبح كتابا يدر عليه الشهرة والمال ، ناهيك عما تكلفته رحلته وإقامته من نفقات ، فقلت إن القاهرة مليئة بالشغل ، واقترحت عليه أن يغير موضوعه بحيث يتجه إلى دراسة الحرب

الباردة بين المثقفين فى مصر، وقلت إن الموضوع الذى فشل فى تنفيذه يمكن أن يكون مدخلا لموضوع آخر يتحرى دوافع أولئك المثقفين فى إطلاق مثل تلك الشائعات الكاذبة والترويج لها. . وكيف أن زوبعة «الحسبة» ليست سوى إحدى حلقات الصراع الثقافى الذى تشهده البلاد.

كانت خيبة الأمل بادية على وجهه، ولم يعبر عن اقتناعه بما قلت، فنهض وهو يقول: سأفكر فى الأمر!



هذه «الصدمة» تكررت بصورة أخرى مع باحث يابانى جاءنى لمناقشة موضوع «الإسلام السياسى»، قائلا إنه يعد أطروحته للدكتوراه، حول هذا الموضوع، الذى ذكر أن أساتذته فى جامعة طوكيو تحمسوا له كثيرا. ولكى يمضى فى رسالته، فإنه درس اللغة العربية حتى تمكن منها، وعكف على قراءة ما نشر بالعربية حول الموضوع فى مصر على الأقل.

قلت له إن مصطلح «الإسلام السياسى» هو أحد أقوى الشائعات الكاذبة التى راجت فى زماننا، وقد ابتدعها مجهولون لأهداف عدة، بينها اختزال الإسلام فى مجرد الوصول إلى السلطة، ومن ثم لإثارة قلق الحكومات والوقيعة بينها وبين دعاة الإحياء الإسلامى.

صدم الرجل، وقال: هل تريد أن تقول إنه لا يوجد شىء اسمه الإسلام السياسى؟ وإذا كان الذى فهمته منك صحيحا، فهل يمكن أن تشرح لى وجهة نظرك بالتفصيل، خصوصا أننى قادم من لقاء أستاذ آخر يعتبر أن الإسلام السياسى هو الخطر الذى يهدد مصر والعالم العربى، وقد سمعت منه قوله إنه إذا كان قد أمكن التصالح مع إسرائيل، فإن دعاة الإسلام السياسى يستحيل التصالح معهم؟!

قلت: الذى أعرفه أن الإسلام واحد، ليس فيه سياسى وغير سياسى. والذى يعرضه دعاة الإحياء الإسلامى الآن - وهم الأغلبية التى لا علاقة لها بالتطرف أو الإرهاب - هو ما تحدث عنه رواد النهضة الإسلامية فى بداية القرن - (الأفغانى ومحمد عبده ورشيد رضا) - وهو ذاته ما بشر به نبى الإسلام منذ أربعة عشر قرنا.

الأركان والأهداف والمقاصد واحدة، وإن اختلفت الوسائل والسبل. وعلى الجملة، نستطيع أن نقول إن الإسلام الذى تبناه هؤلاء جميعا هو نظام متكامل للحياة، ونموذج حضارى مستقل، تغطى قيمه عبادات الناس ومعاملاتهم وأخلاقهم، أى الدين والدنيا معا. وهذه المنظومة من القيم تشمل فيما تشمل السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها.

ولكن بعض المثقفين يصرون على نقل النموذج الحضارى الغربى إلى مجتمعاتنا الإسلامية، ومن ثم يدعون إلى إقامة عازل بين العبادات والمعاملات، أو بين الدين والدنيا. وهو نهج تحتمله المسيحية التى عنيت بالجوانب الروحية والعبادية، وبترتيب العلاقة بين الإنسان والله. لكنه يصطدم بشدة مع الرؤية الإسلامية التى تجاوزت تلك الحدود.

والذين يتحدثون عن الإسلام السياسى يتجاهلون الأبعاد الحقيقية للإسلام، ويريدون أن يفرضوا عليه النموذج الذى ارتضته الحضارة المسيحية الغربية. وبدلا من أن تكون العلاقة بين الإسلام والمسيحية قائمة على الاحترام المتبادل، فإنهم يصرون على تحويلها إلى علاقة تطابق وتماثل. فى حين أن الذين يثقون فى حكمة الله وتدبيره يدركون أن الله ما كان له أن يبعث برسالة الإسلام لكى تصبح نسخة أخرى من المسيحية، وهم يؤمنون بأن الإسلام قدم إضافة تبرر كونه آخر الرسالات وخاتمها، وهذه الإضافة تمثلت فى ذلك النموذج المتكامل والشامل، الذى يحاول البعض ابتساره نيلا من تميزه وخصوصيته. وبذلك الابتسار الذى يحذف المعاملات ونظم الحياة من الدين، فإنهم يسعون فى الحقيقة إلى تنصير الإسلام أو تغريبه، ومن ثم إلى إهدار الإضافة الحقيقية التى أتى بها، وسوغت نزول الرسالة المحمدية.

وقلت: إن مصطلح الإسلام السياسى هو عنوان لحملة مفتعلة للتشهير بالهوية الإسلامية الحقيقية، وبمجمل دعوة الإحياء الإسلامى المستمرة منذ بداية القرن، ذلك فضلا عن عنصر التخويف والوقيعة الذى سبقت الإشارة إليه. إن شئت الدقة، فقل إنها الاسم «الكودى» أو الحركى للمواجهة الحاصلة بين النموذج الحضارى الإسلامى المستقل، والنموذج الحضارى التابع للغرب والملحق به.

لاحظت علامات الإحباط على صاحبنا القادم من طوكيو، فقلت له إنه سيكون أكثر دقة وصوابا لو أنه ركز فى رسالته على ظاهرة الإحياء الإسلامى فى مصر والعالم العربى، وليس على موضوع الإسلام السياسى. . فالأولى حقيقة يمكن التعامل معها وسبر أغوارها، بينما العنوان الثانى مجرد ادعاء جرى إطلاقه فى معركة المواجهة الثقافية والحضارية التى يشهدها العالم العربى.



احتفظ بهذه الصور فى ركن من الذاكرة، واقلب الصفحة مؤقتا، وحاول أن تتأمل معى هذه المشاهد التى نطالعها بانتظام فى ثنايا بعض موجات الخطاب الإعلامى والثقافى. .

فى هذا الصدد، أرجوك أن تتذكر كلام من قال إن الصيام جزء من «خطة» وضعها النبى محمد (عليه الصلاة والسلام) لإعداد المسلمين للحرب والحصار، فى طور تجهيزه لإخضاع شبه الجزيرة العربية «لسطوته»، تنفيذا للمشروع القريشى التوسعى. أستلفت النظر أيضا إلى إصرار البعض على الربط بين الخطاب الإسلامى وبين الظلامية والعودة إلى العصور الوسطى، ومحاولة حصر التنوير والإبداع فى كل نيل من الدين أو تجريح لنصوصه وتعاليمه، والإصرار على استحالة التوفيق بين التراث والعصر، «لاستحالة التوفيق بين النهضة والسقوط أو بين التنوير والظلام»، كما قال أحدهم.

لا يغيب عن بالك أيضا إلحاح آخرين على أن التاريخ الإسلامى ليس إلا رحلة بائسة فى تاريخ البشرية، وأن المسلمين لم ينجزوا شيئا ذا قيمة، الأمر الذى فرض على مجتمعاتنا أن تلجأ إلى الغرب لكى تعالج إفلاسها وتخلفها.

يشن البعض فى السياق الأخير حملة على مختلف الرموز الإسلامية، من الصحابة إلى التابعين إلى غيرهم من علماء وفقهاء المسلمين. وهى حملة لم يسلم منها أبو بكر الصديق الذى اتهم بأنه أقام حكومة عسكرية، ولا سعد بن أبى وقاص الذي اتهم بأنه لم يكن يجيد الصلاة، ولا الإمام الشافعى الذى اتهم بممالأة

الأمويين والعمل لحسابهم، فى حين أن الرجل ولد بعد ١٨ سنة من سقوط الدولة الأموية!

لاحظ أيضا تلك الحملة على المحجبات، التى وصفت غطاء الرأس بأنه «حجاب للعقل». وتلك التى دعت أحد الكتاب إلى وصف الحجاب بأنه من علامات التطرف، حيث قرأنا له امتداحا للتجربة التونسية قال فيه إنها أصبحت بلا متطرفين، حيث يندر أن تصادف فى الشارع فتاة أو امرأة محجبة، وإن المحجبة التى تخشى على نفسها من الفتنة تبقى فى البيت، حيث «لا وقوف على السلالم، ولا لعب بين الحبال»!

عندى عشرات النماذج من تلك الكتابات، التى لم يتورع بعضها عن خدش المقدس والعبث بنصوص القرآن الكريم. وعلى أهمية هذا الجانب وجسامته، إلا أننى لست هنا فى مقام مناقشته، وإنما تعنينى فى الوقت الراهن ملاحظتان أخريان أود التنبيه إليهما، هما:

● أن هذه الكتابات تفرغ التجربة الإسلامية من أى مضمون إيجابى، فتدعونا إلى احتقار تاريخنا والخجل منه، وإضعاف ثقتنا فيما نملك من رصيد للتقدم، الأمر الذى يؤدى إلى تكريس الاقتلاع الحضارى وإشاعة الشعور بالإفلاس والعجز، مع ما يترتب على ذلك من نتائج من قبيل الانقطاع عن الجذور وتفكيك الهوية وخلخلة الذات. فإذا كنا مفلسين إلى ذلك الحد، وإذا كان كل ما عندنا «ظلامى» وبائس إلى تلك الدرجة، فمعنى ذلك أنه ليس لدينا لا ماض نعتد به أو نستلهم منه، ولا حاضر نعتز به أو نأمل فيه!

الحل المرشح لإنقاذ المستقبل والخروج من هذا المأزق لا يكون إلا بالالتحاق بالغرب والارتماء فى أحضانه. وسواء أراد الكاتبون ذلك أم لم يريدوه، فالقدر المتيقن أن خطابهم يصب مباشرة فى ذلك الاتجاه. أعنى أنه دعوة موصلة بالضرورة إلى ضرب مشروع الأمة المستقل، وتمهيد الطريق أمام التبعية الثقافية والحضارية للنموذج الغربى.

● الملاحظة الثانية التى لا تقل أهمية هى أن هذا الخطاب الذى يبثه البعض ويروجون له، يوسع من محيط الاشتباك وجبهته، بدرجة تتجاوز بكثير حدود

معركة المجتمع والدولة. فمعركة المجتمع والدولة فى مصر مثلا محصورة فى قضية الأمن، ومن ثم فهى لا تتجاوز دائرة الإرهاب والتطرف المؤدى إليه. فليس للمجتمع أو الدولة معركة ضد الحسبة مثلا أو ضد الصيام، أو حتى ضد الدعوة الإسلامية، التى تنهض بها مؤسسات رسمية تابعة للدولة، وآخر ما قد يخطر على البال أن يتصور أحد أن للدولة معركة ضد الثقافة أو الحضارة أو الهوية الإسلامية.

إذا صح ذلك التحليل، فمعناه أن الذين يفتعلون المعارك على تلك الجبهات لا يخوضونها لحساب المجتمع، وإنما لحسابهم الخاص فى أحسن الفروض. أو قل إنهم ينتهزون فرصة المعركة الأمنية ضد الإرهاب، ويحتمون بتلك اللافتة لتوسيع نطاق المواجهة، خائضين فى ذلك معارك أخرى، ومفتعلين جبهات أخرى، ليس للمجتمع فيها مصلحة من أى نوع. بل ربما كان العكس صحيحا، لأن إثارة مثل هذه المعارك الإضافية من شأنه أن يشيع التوتر فى المجتمع ويخل باستقراره وأمنه، باعتبار أنها تمس ثوابته وقيمه الأساسية، التى هى جزء من النظام العام، واجب الاحترام فى كل الأحوال.

لقد وقف المجتمع بحزم أمام محاولات التطرف الإسلامى إشعال بعض الحرائق هنا وهناك.. ومن حق المجتمع، بل ومن واجبه، أن يتصدى بذات الدرجة من الحزم لمحاولات التطرف العلمانى تعمد إشعال المزيد من الحرائق، لتصفية حساب من أى نوع، أو لاكتساب مشروعية خصوصا من جانب أولئك الذين انهار مشروعهم وسقط تاريخيا وعمليا، وصار دورهم ومشروعهم محصورا فى هدم مشروع الآخرين.. حتى وإن اقتضى الأمر هدم المعبد على كل من فيه!

لذا لزم التنويه!

إنهم يفسدون وعى الأمة (*)

ليس هذا نوعـا من الجرد ، لكنهـا شـهادة مراقب هاله ماجرى ويجـرى ، حتى صـدم مرتين : مرة فى الفعل الذى أسال الدم على وجه مصر ، ومرة فى رد الفعل الذى يكاد يلوث روحها وعقلها !

ولأننى أحسب أن الفعل أعطى حقه من الإبانة والإدانة ، فاسمحوا لنا أن ننفق هذه المرحلة فى محاولة تقليب صفحات رد الفعل ، الذى مازلنا نعيش فى كنفه ، ونتلقى أصداءه وإيقاعاته كل صباح . وإذ نرجو ألا يتطرق الشك إلى ذهن أى أحد فى أننا بذلك نهون من شأن الفعل ، فإننا ندعو فى الوقت ذاته إلى ألا يشهر سيف جديد من الإرهاب الفكرى ، يصادر الحق فى الفهم والتفسير ، بحجة احتمال التسويغ أو التبرير . وهو السيف الذى لوح به البعض لإغلاق باب الحوار ، وفرض خطاب واحد يستخدم مفردات واحدة ، ويصب فى اتجاه واحد .

ولكى نحرر هذه النقطة - حتى لا نقع فى التباس جديد ! - فإننا نقرر بوضوح أن الموقف من قضية العنف لا مساومة عليه ولا مجال للاجتهاد فيه ، ومن ثم فلا اختلاف على رفضه جملة ومن حيث المبدأ ، خصوصا فى حسم الخلاف السياسى والفكرى . بذات القدر ، فلا مساومة على مبدأ احترام القانون والنظام العام ، واعتبار كل خروج على مقتضاهما مستوجبا المواجهة والردع ، بحزم القانون وشدته .

(*) ١٤ / ٧ / ١٩٩٢ - والمقال كتب فى مناسبة الاشتباك المؤسف الذى حدث بين المسلمين والأقباط فى ديروط.

تلك ثوابت بل أصول ينبغي أن يكون الالتزام بها والاتفاق عليها ، مقطوعا بهما ، لأسباب أحسبها معلومة للجميع ، ولا حاجة لنا للإفاضة فيها .

ولئن كان من غير الجائز الاختلاف على أمثال تلك الأصول ، فإن تعدد الاجتهاد يظل مشروعا فيما عداها ، خصوصا فى تحديد مصادر وأشكال العنف واجب الرفض (ونحن بالمناسبة من أنصار التوسعة فى ذلك الشق) ، أو فى تفسير أسبابه ودوافعه ، فتلك أمور هى فى مقام « الفروع » ، التى لا يعنى الاختلاف فى شأنها إخلالا من أى نوع بالموقف « الإستراتيجى » الملتزم بالأصول ابتداء وانتهاء .

ومن غرائب زماننا ومفارقاته ، أن مثل هذه البديهية مستقرة فى أمور الدين : الأكثر حساسية ودقة ، حيث التفرقة بين الأصول والفروع وضرورة الاتفاق فى الأولى مع جواز الاختلاف فى الثانية ، من القواعد المقررة فى الخطاب الفقهى ، بينما تثير الجدل واللغط ، وتحتاج إلى مرافعة لإثباتها فى أمور الدنيا !

من هذه الزاوية ، فالقدر المتيقن أن إنكار الفعل وإدانته لم يكونا محلا لأى خلاف من جانب الأغلبية الساحقة ، ومن ثم فقد ظل الموقف الإستراتيجى محسوما ، بينما بقى الخلاف محصورا فى حدود رصد الملابسات وتحديد الأسباب وتقييم مسئولية الأطراف المتعددة عما جرى ، وهو خلاف مشروع كما قلت توا ، لا غضاضة فى نشوبه ولا تثريب على أطرافه ، ولا مبرر لإثارة الشبهات من حوله .

ولا مفر هنا من الإقرار هنا بأننا وجدنا إفراطا فى الحساسية من جراء الخلط بين التفسير المطلوب والتبرير المرفوض . وكانت النتيجة أننا عرفنا الكثير من تفاصيل ما جرى ، ولكننا لم نفهم على وجه التحديد لماذا جرى ماجرى ! - فلم يكن مقنعا مثلا أن يقال لنا إن ماحدث فى ديروط بين بعض المسلمين والمسيحيين كان سببه «الثأر» . ولم يكن مقنعا بذات القدر أن يقول آخرون بأن الدكتور فرج فودة اغتيل لمجرد أنه «علمانى» ، باعتبار أن العلمانيين ما برحوا يكتبون وينقدون الحالة الإسلامية منذ لاحت إرهاصاتها - بعضهم تخصص فى نقد الظاهرة - ولم نسمع أن أحدا منهم مس له طرف !

لم يجر الحوار المنشود الذى يتوخى التوصل إلى إجابة أمينة عن السؤال «لماذا»؟ ، ليس فقط إشباعا لرغبتنا فى الفهم وطموحنا إلى سلامة الإدراك ، ولكن أيضا لكى

نطمئن إلى جدية التعامل مع الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الخلل الذى أفرز هذا الجرم أو ذاك . ومن ثم لكى نصبح على ثقة من أن ما جرى لن يتكرر مرة أخرى .



لا نريد أن يستغرقنا الفعل ، ويستدرجنا بعيدا عن مرادنا ، حيث رد الفعل هو موضوعنا الأصلى ، الذى نريد أن نركز عليه . ولا يفوتنا هنا أن نقرر بأن رد الفعل الرسمى فى مصر اتسم بالاتزان والرصانة . وقد قرأنا كلاما طيبا لوزير الإعلام دعا فيه إلى التفرقة بين التدين والتطرف والإرهاب ، وحث فيه على الحوار والتواصل مع الذين يدخلون فى الدائرتين الأوليين . كما سمعنا كلاما ممتازا من المساعد الأول لوزير الداخلية – اللواء / بهاء الدين إبراهيم - فى ندوة نقابة المهندسين ، عبر فيه عن تفهم عميق لما هو حاصل .

أما رد الفعل الذى أثار انتباهنا واستوجب الملاحظة ، فهو ما عبرت عنه الصحافة القومية المصرية ، وهى التى أعنيها بتقرير أن الصدمة فى رد الفعل لم تكن أقل من الصدمة فى الفعل ذاته .

أسوق فى التدليل على صحة هذه الدعوى شواهد عدة تتمثل فيما يلى :

● أننا لم نشهد حوارا حقيقيا ، وإنما سمعنا نفيرا لإعلان حرب شنتها القبيلة العلمانية ضد القبيلة الإسلامية . وكان هم الأولى أن تجهز على الثانية وتصفى معها كل حساباتها القديمة ، بعدما بدا أن ثمة فرصا مواتية لذلك .

لقد وقف العلمانيون فى جبهة واحدة ، وتبنوا كل ما صدر عن أبناء القبيلة ، أيا كان قدر فجاجته ، ورغم ما نعلم من اعتراض بعضهم عليه . ولكن عصبية القبيلة هزمت استقامة الفكر ونزاهة البحث . وفى حين علم القاصى والدانى أن القبيلة الإسلامية تضم عشائر عدة بعضها يتسم بالتطرف ، وسلوكه مدان ، وأفعاله مستنكرة ، فإن القبيلة العلمانية رفضت الاعتراف بوجود جناحها المتطرف ، وادعت أنها تضم زبدة الأخيار والأطهار ، وأن من عداهم هم الأشرار والفجار . ولأن الكلام بالمجان ، فقد ذهب بعض العلمانيين إلى أنهم لا ينطقون عن الهوى ،

وأن كل مايصدر عنهم هو بشارات «النهضة» وأمارات «التنوير» . وتمادى نفر منهم حيث اعتبروا أن أحد معايير «التنوير» هو «مناهضة» كل ما هو إسلامى !

بدا ذلك موقفا غير صحى على الجملة . أولا : لأنه احتوى على تجريح ضمنى لعموم المشاعر الإسلامية ، وثانيا : لأنه شوه إلى حد كبير موقف المثقفين العلمانيين أنفسهم . ذلك أنهم لم يكتفوا باستنهاض الهمم للدفاع عن مبدأ الحق فى الاختلاف - وتلك قضية شريفة بكل المعايير - ولكنهم نصبوا من أنفسهم مدافعين ، وبغير مبرر معقول ، عن ممارسات إساءة استخدام الحق . حتى فى التعامل مع الأمور وثيقة الصلة بالمشاعر الإيمانية ، الأمر الذى حملهم بأوزار ومظان كانوا فى غنى عنها ، وكان من اليسير للغاية البراء منها .

● أن منطق الصراع القبلى الذى ساد استتبع إستراتيجية فى المواجهة اقتضت الإغارة على مختلف مضارب القبيلة الأخرى (الإسلامية) ، وكان المخرج النظرى الذى يمكن أن تبرر به مثل تلك ا لغارة الشاملة بسيطا للغاية ، حيث تكفلت فكرة المؤامرة بحل الإشكال وفك العقدة . وقد رأينا وسمعنا كيف خرجت الأبواق تردد أن الإسلاميين باختلاف رؤاهم وجماعاتهم ومدارسهم ومذاهبهم ، ليسوا سوى «مؤامرة شيطانية» واحدة ، لا فرق عندهم فى ذلك بين معتدل أو متطرف ، ولا بين نصاب أو ناسك ، ولا بين لاعبى «الورقات الثلاث» فى الموالد وأولئك الذين شغلوا بالبحث فى فقه الشورى أو الاقتصاد الإسلامى !

وللأسف فإن القائلين بذلك لم يكونوا من غلاة رجال الأمن الذين يعتبرون الإنسان متهما حتى يثبت العكس ، ولا من المهرجين الذين يوردهم المقاولون للسير فى مقدمة كل «زفة» وإحياء أى مناسبة ، إنما كان منهم مثقفون محترمون ، بينهم «أكاديميون» ملتزمون وباحثون جادون ، فى التاريخ على سبيل المثال ، حيث فوجئنا بهم حين رفع الستار ، وقد خلعوا ثياب الأستاذية والأكاديمية ، وظهروا علينا فى ثياب المهرجين الذين ما انفكوا يرددون مع بقية الجوقة أنشودة : المؤامرة هى الأصل والمحرقة هى الحل!

كان من جراء ذلك أن تحول مجرى المعركة . فلم تعد دفاعا عن موضوع أو قيمة ، وإنما غدت فى جوهرها دفاعا عن قبيلة وجنس ، وغارة على القبيلة المنافسة ،

ومن ثم فلم تكن هناك قضية مشتركة دعى الجميع للالتفاف حولها- كالديمقراطية والحرية وحق الاختلاف .

بدا مستلفتا للنظر فى ذلك السياق أن كتابات عديدة أوغلت فى نهج الصراع القبلى ، حتى فصلت فى تعداد كيف أن عناصر القبيلة الإسلامية ـ المعادية !ـ «استولت» على منبر أو قاعدة هنا ، بينما أسس رجالها مشروعا هناك ، ثم أكدت على أن آخرين اخترقوا أسوار التلفزيون ، فى حين «تسلل» بعضهم إلى الصحف القومية ، فى غفلة من الحراس القابضين على زمامها منذ أربعة عقود أو يزيد !

هو خطاب تحريض وتصفية ، وليس حوارا حول أى قضية . ولم يكن ذلك أسوأ مافى الأمر ؛ لأن خطاب القبيلة العلمانية أهدر مصداقيتها فى الكثير مما تتمسح فيه وتدعيه ، من عقلانية وموضوعية ونهضوية وخلافه ! – لقد رأينا «طلائع التنوير» وقد كشفت عن وجه جاهلى يدعو للرثاء ، بدا مغرقا فى الذاتية والعصبية ، وعاجزا ـ بصورة غير متوقعة ـ عن الارتقاء بالأداء إلى مستوى مسئولية المرحلة التى تفرضها المصلحة العليا للوطن والأمة .

● وقع كثيرون فى فخ الخلط بين الدعوة إلى إضعاف التدين وترشيده . وللأسف ، فإن نسبة كبيرة من الكتابات نحت المنحى الأول ، وركزت على تقليص دور الدين وإضعافه ، وأحيانا الاحتيال لإهدار فاعلية النصوص . فمن إصرار على طرد الدين من مناهج التعليم ، إلى اتهام السلطة بالممالأة والترويج للتطرف عبر ما تبثه من برامج دينية إذاعية وتليفزيونية ، إلى شن حملة على الحجاب والتشهير بالفنانات اللاتى تحجبن ، وأخيرا إلى الادعاء بأن نصوص القرآن «تاريخية» لا يجوز الاحتجاج بها فى زماننا . ذلك كله فضلا عن الأدبيات التى تجرح الشريعة وتسخر من نصوصها ، وتدعو صراحة إلى قطيعتها ونبذها .

لا يقولن أحد إن ذلك «حوار» ، لأنه كان محاكمة وادعاء، بين طرف جالس على المنصة ومتفرد بالإرسال ، وطرف آخر قابع فى القفص ، مطلوب منه الاكتفاء بالاستماع للادعاء والحكم . ناهيك عن أن للحوار أهله وأدبه وضوابطه ، التى علمتنا التجارب أن انتهاكها يهدر قيمة الحوار ذاتها ، فضلا عن أنه تجاوز باهظ التكلفة والثمن .

نسى هؤلاء أنهم يتحدثون فى إطار بلد دينه الرسمى هو الإسلام وشريعته هى المصدر الأساسى لنظامه القانونى . ونسوا أن الهدف المرجو ليس استئصال الدين «وتجفيف ينابيعه» فى المجتمع ، وإنما هو على وجه التحديد ترشيد التدين وتوظيف تعاليمه لخير الجميع بحيث تصبح منطلقا للنهضة لا تكريسا للتخلف والفرقة والفوضى . وتلك دعوة لا تختص بها فئة دون أخرى . فالمسيحى الملتزم القابض على دينه نموذج مطلوب ، تماما كالمسلم الملتزم ، وشيوع ذلك الالتزام الدينى هو فرصتنا المنشودة لإشاعة المحبة والتراحم والدفاع عن مختلف المثل العليا والقيم النبيلة التى بشرت بها الديانات السماوية .

تلك معان غابت فى خطاب بعض الكتاب الذين نقدر علمهم ونحترمهم ، وبدا مدهشا ومفجعا أنهم عندما اعتلوا المنابر فى لحظة الانفعال ، استسلموا للمشاعر الغلط واختاروا الإرسال على الموجة الغلط !

● فى سياق التنفير ، خرجوا علينا بمعزوفة عداء الدين لكل ماهو مدنى ، بعد إطلاق تهمة المؤامرة التى شملت الجميع ، فى بلاغ لأجهزة الأمن وللسلطة السياسية . جاء ذلك البلاغ الموجه إلى الناس كافة ، محذرا من أن كل ماهو منسوب إلى الدين مهدد ومعاد بالضرورة لفكرة الدولة المدنية ، وهو المصطلح الذى استقر مؤخرا فى لغة الخطاب العربى ، معبرا عن دولة المؤسسات والجماعات غير الخاضعة لهيمنة الدولة .

تغاضى القائلون بذلك عن كل ما فعلته الدولة العربية الحديثة على صعيد تدمير خلايا الدولة المدنية ، وهلل أحدهم لأن الجيش فى الجزائر ، الذى هو من مؤسسات الدولة المدنية ! استولى على السلطة ليحول دون سقوطها فى يد جبهة الإنقاذ ، داعية الدولة الدينية ، (لاحظ أنهم يعارضون حكم العسكر أصلا ، لكن تدخلهم هنا مرحب به ومقبول !) . فى الوقت ذاته ، فإنهم تجاهلوا حقيقة أن الدين ليس بالضرورة معاديا للمدنى ، وأعرضوا عن كل ما هو ثابت فى الخطاب الإسلامى حول تكليف الأمة والمجتمع ورفض هيمنة أى سلطة على مقدرات الخلق ، وهو الموقف الذى حفظ للمجتمع الإسلامى ثباته وتماسكه طيلة عقود طويلة ، رغم فساد السلطة السياسية فى بعض المراحل .

أهدر ذلك كله ، وأسقط من الحسبان - لصالح الادعاء بأن الدين معاد للمدنى ، الأمر الذى وضعنا ضمنا أمام ضرورة الاختيار بين الاثنين ، حيث قيام الدين يعنى فى عرفهم تدمير المجتمعُ المدنى . ولما كان التمسك بمدنية المجتمع يعد أمرا لا ينبغى التنازل عنه ، فالخروج من المأزق سيكون بالضرورة على حساب الدين . من ثم ، فحصيلة الدعوة مفهومة واتجاهها لا يحتاج إلى مزيد إفصاح !

● فى مناخ التخليط والهرج الذى ساد حتى غيب الأهداف والمقاصد العليا ، بدا أن هناك دعوة لتقييد الحريات والتوسع فى الاستثناءات بحجة التمكين من مواجهة الإرهاب . بل ترددت أصوات لتقنين شريعة الغاب وتعميم قيمة الثأر بإطلاق مقولة إن الرصاص يرد عليه بالرصاص !

وهو خطاب يشهد بصحة مقولة إن الطريق إلى جهنم مفروش بالنوايا الحسنة . حيث لا نشك فى نوايا أكثر الذين لوحوا بأمثال تلك الأفكار والعناوين ، لكننا لا نتردد لحظة فى القطع بأن ما روجوا له هو سبيل إلى مفسدة عظمى ، ربما كانت «جهنم» وصفا دقيقا لها .

لقد كانت إحدى مشكلات رد الفعل أنه اتسم فى غالب أصدائه بالاستعداد المذهل لإهدار المصالح العليا والدائمة ، فى مقابل كسب جولات نسبية وعارضة . وقائمة الشواهد التى أوردناها حتى الآن تدلل على صحة ذلك الافتراض .

ومن غرائب الأمور أن مختلف شواهد التاريخ القريب تدل على أن استخدام التشريع ومجمل إجراءات السلطة، لم تحقق إنجازا ذا بال فى مواجهة مشكلات التطرف أو الإرهاب التى يراد التصدى لها . ولا نستطيع أن نتصور أن يتوالى إصدار القوانين، أو يستمر إعطاء الصلاحيات وإطلاق الاستثناءات ، كلما تفاقمت أمثال تلك المشكلات واتسع نطاقها فى المستقبل.

ولا نستطيع أن نصادر الحق فى سد ثغرات القوانين إن وجدت ، شريطة أن يوكل الأمر إلى أهل القانون ، الذين هم أهل الاختصاص ، لكننا فى الوقت ذاته نحذرمن الانزلاق فى اتجاه العلاج السلطوى والقانونى ، وتجاهل الشق الأهم فى المسألة ، وهو العلاج السياسى والاجتماعى .

إن المشكلة الحقيقية ليست فى نقص القوانين ، ولكن فى التزام الأطراف كافة بموجبات احترامها . والخروج على القانون من أى باب ينبغى أن يرد عليه بقوة القانون وشدته ، وليس «بالنبوت» أو الرصاص .

ولطالما قلنا وقال غيرنا إن استقرار الأوطان وأمنها شأن أكبر من أن يترك لرجال الأمن وحدهم ، وإنما يظل دورهم متأخرا فى الترتيب بعد جهود رجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ، حيث آخر الدواء الكى .



لا يستطيع المرء أن يكتم شعوره بالحزن والأسى وهو يطالع هذه الصورة ، بذاك المستوى من الأداء . وفى دوامة الحزن ، فإن ما لا حصر له من علامات الاستفهام والتعجب تطرح نفسها مرة واحدة ، متوجهة إلى الضمير الوطنى بالدرجة الأولى .

فأى مصلحة للأمة فى أن تعلن على أرضها أمثال تلك الحروب الأهلية ، وأن تقطع جسور الحوار حول المصالح العليا والأحلام المشتركة ليستبدل بها صراع جاهلى بين القبيلتين العلمانية والإسلامية ؟

وإذا كنا نعلم أن هناك علمانية متصالحة مع الدين وأخرى معادية له ، أنشأها أتاتورك فى العشرينيات ، فهل كان من الحكمة أن يتبنى العلمانيون كل ما صدر عن قبيلتهم بغير تحفظ ، وأن يستسلموا إلى ذلك الحد المدهش للضغوط العصبية ، حتى وإن أدى ذلك إلى إيرادهم موارد الشبهة والاتهام؟ !

وأى مصلحة يمكن أن تجنيها الأمة فى إلغاء الفروق والتمايزات بين الإسلاميين ، وتصويرهم بحسبانهم مؤامرة واحدة ؟ وهل يسعد مروِّجو تلك الفرية وتستريح ضمائرهم ، إذا ما أصبح الإسلاميون جميعا أعضاء عاملين فى جماعة «التكفير» أو تنظيم «الجهاد» ؟ هل هذا هو المطلوب ؟

ثم ، ماذا وراء تلك الحملة الغريبة على التدين ؟ ولماذا ذلك الإلحاح المريب على إضعاف الدين عند الشباب ؟ هل هى دعوة إلى « تجفيف الينابيع » ؟- وهل قدر الداعون إلى ذلك عاقبة دعواهم واحتمالاتها المستقبلية ؟

أيضا ، لماذا تصاغ العلاقة بين الدين والمجتمع على ذلك النحو المغلوط العدائى الذى يروج له بعض من زعموا بأنه : إما أن يقوم الدين ، وإما أن ينهض المجتمع ؟- هل يمكن أن يعد ذلك خطابا إيجابيا أو بناءً ؟

أخيرا ، ما المصلحة فى استعادة أجواء الخمسينيات والستينيات وإذكائها ، فى حين يعلم الجميع إلى أى مدى كان حصاد تلك السنوات شائكا ومرا ، وباهظ التكلفة؟ - هل يراد أن نكرر التجربة لنجنى المزيد من ذلك الحصاد ؟ وهل ذلك يخدم الاستقرار أو الأمن أو يحقق مصلحة عليا من أى نوع ؟

هل يمكن أن يوصف ذلك كله بأقل من أنه إفساد للوعى ولعب بالنار؟!

ربنا لاتؤاخذنا بما فعل «الأدباء» منا !

نظرة فى المرآة(*)!

قبل أن نسترسل فى الحديث عن الدخول إلى القرن الواحد والعشرين، ونصدق أننا مؤهلون للدخول فيه فعلا، فإننى أتمنى أن نتوقف لحظة لكى نطالع هيئتنا فى المرآة، ونتثبت من لياقتها واستقامتها قبل الانخراط فى «الدور» المفترض. وحبذا لو دققنا فى أوراقنا جيدا، حتى نطمئن إلى أننا نحمل سمات الدخول، وأننا استوفينا شرائطه، وسددنا استحقاقاته.

أدرى أن تلك مغامرة، أقرب إلى السباحة ضد التيار، لأن خطابنا الإعلامى بوجه أخص معنىٌّ إلى حد كبير بتمجيد الذات وتفخيمها، وليس باكتشاف الذات أو نقدها. ما زلنا نتكلم لغة ديوان «الحماسة». فما قاله أبو فراس الحمدانى عن العرب بأنهم «أعز بنى الدنيا وأعلى ذوى العلا» لا يختلف كثيرا فى مضمونه عن ادعائنا بأننا نعيش - فى كل مرحلة! - أزهى العصور، أو عن إلحاحنا المستمر على أن «المصريين أهمه - حيوية وعزم وهمة» (مع الاعتذار للنحو والصرف!) - وهو مطلع الأغنية التى يبثها التليفزيون المصرى بمناسبة وبغير مناسبة، وغالبا ما يكون «الإنجاز» فى المناسبة ليس سوى هدف يتيم أحرزه لاعب لكرة القدم فى مباراة دولية.

الحاصل فى مصر حاصل بذات الدرجة فى الأقطار الأخرى، ولا تنس أن ديوان «الحماسة» منسوب إلى الأمة العربية فى مجموعها، ولا يعبر عن «قبيلة» دون أخرى، الأمر الذى كان من نتيجته أننا - جميعا - أصبحنا نعرف الكثير عن فضائلنا، ونسرف فى الحديث عنها، بينما نلتزم الصمت حيال نقائصنا ورذائلنا.

ما رأيكم فى أن نفتح ذلك الملف الأخير؟

(*) ٢٣ / ١ / ١٩٩٦.

تراودنى تلك الرغبة منذ فترة ليست قصيرة، وذلك منذ أن تابعت فى مستهل عام ١٩٩٣ مناقشة واسعة جرت فى تركيا حول خصال الشعب التركى ونقائصه، فجرها حوار أجراه أحد كبار الأدباء (عزيز نيسين، الذى توفى فى العام الماضى) مع صحيفة «حريت» واسعة الانتشار. فى هذا الحوار، قال عزيز نيسين الذى عرف بسخريته الشديدة: إن الشعب التركى «أحمق»، وتغلب عليه السذاجة، والذين يصفونه بالشجاعة كذابون؛ فوجود بعض الشجعان فيه لا يعنى أن الشعب شجاع. وتساءل: أيهم كان أكثر عددا خلال حرب التحرير الوطنية: الهاربون أم المشاركون؟ وكم من المشاركين أجبر على ذلك؟ ثم قال: إن الشعب تحول بسبب مركزية القيادة إلى شعب أبله، لم يبدع أى فكر أو تصور. وليست له مساهمة تذكر فى الحضارة المعاصرة.

سئل الرجل فى أثناء الحوار الذى ما زلت أحتفظ بنصه منذ ذلك الحين: ما الذى دفعك إلى اتهام الشعب بالحمق والبلاهة؟

قال: السيد فى الشركات هو من يملك ٥١ فى المائة من أسهمها. وفى بلادنا، فإن ٦٠٪ من الشعب يعانى من الحمق والبلاهة. لذلك، فإننى أعتبر أننى أعيش فى مجتمع تهيمن عليه هاتان الصفتان. وأضاف: إن مساعدة الشعب لا تكون بأن نقول له أنت جيد أو عظيم، ولكن من الضرورى أن ننبهه إلى الحقيقة، ونقول له بصراحة: أنت أحمق وأبله!

هذا الكلام أحدث صداه القوى فى المحافل الثقافية والسياسية، وحظى بمناقشة حفلت بها صفحات الصحف، وشاركت فيها أقلام كبار الكتاب، الذين يقف عزيز نيسين فى الصف الأول منهم. وبقدر ما أعجبتنى شجاعة الرجل وصراحته الشديدة، بقدر ما كانت الردود عليه ومناقشته جديرة أيضا بالإعجاب، لمجرد أن الرجل لم يكفر سياسيا، ولم يتهم بالعيب فى «الذات» التركية، ولا بالعمل لصالح دولة أجنبية يهمها «ضرب» تركيا وتقويض دورها فى المنطقة!



منذ تابعت تلك المناقشة، تمنيت لو أتيحت لنا الفرصة لإجراء حوار واسع لعيوبنا، التى تسهم بقسط غير قليل فى تخلف أمتنا وهزيمتها الحضارية. لم أطمع

فى أن يتحدث أحد منا ـ مهما بلغت جرأته أوحماقته ـ بتلك الصراحة القاسية التى تكلم بها نيسين. فالمناخ الديمقراطى مختلف، وسقف الحوار مختلف، والمزاج العام بدوره مختلف. لكنى تمنيت أن نخفف من لهجة الإسراف فى تضخيم الذات أولا، ثم نحاول بعد ذلك أن نفتح ملف اكتشاف الذات، لمعرفة حجمها الحقيقى وعيوبها الحقيقية.



ذلك أنه من المحزن حقا أن تكون أحجامنا الحقيقية معروفة لدى مؤسسات وجهات أجنبية عديدة، بينما الرأى العام فى بلادنا لا يعرف عنها شيئا، فى حين تدغدغ مشاعره تصريحات وأغنيات وهتافات التباهى بالإنجازات وتضخيم الذات.

فالتقارير الدولية تتحدث مثلا عن توقف نمو متوسط الدخل فى مصر خلال السنوات العشر الأخيرة، فى الوقت الذى تزايدت فيه متوسطات الدخول فيما لا حصر له من الدول النامية والمتخلفة الأخرى خلال الفترة نفسها. حتى إندونيسيا التى يبلغ تعداد سكانها أكثر من ١٩٠ مليون نسمة، استطاعت أن ترفع متوسط دخول الأفراد فيها بنسبة ٤٪.

التقارير الدولية تتحدث كذلك عن ترتيب مصر فى التنمية البشرية، وتضعها فى المرتبة ١١٠ من بين ١٧٣ دولة فى العالم، حيث سبقتها مجموعة كبيرة من الدول النامية مثل موريشيوس وسيشيل وسورينام، وغيرها من الأقطار التى لا يمكن مقارنة إمكاناتها الطبيعية والبشرية بما هو متوافر لمصر أو بقية الدول العربية.

تقول تلك التقارير أيضا إن الدول التى بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى بعد عشر سنوات من تطبيق تلك السياسة فى مصر (عام ١٩٧٤) سبقتها بعشرات السنين. وهذا ما حدث فى تايلاند التى دخلت عصر الانفتاح فى عام ١٩٨٥، وهى الآن قد قطعت شوطا سبق مصر بثلاثين سنة!

تضيف التقارير: إنه لكى تقف مصر على أقدامها وتسترد عافيتها الاقتصادية والاجتماعية، ينبغى أن ينمو اقتصادها سنويا بمعدل يتراوح بين ٨٪ و ١٠٪. بينما

الأرقام متباينة فى رصد معدل النمو الحالى، وهى تتراوح بين ٥, ١٪ و ٤٪ - أى أن بلوغ هدف التنمية الذى يغطى بالكاد احتياجات المجتمع المصرى يحتاج إلى ثورة فى الاقتصاد والإدارة.

على الرغم من أهمية تلك الجوانب وحيويتها فى إدراك حقيقة الذات، فإن الشىء الذى لم تتحدث عنه التقارير الدولية، ولا تعنى به عادة، هو القيم الاجتماعية السائدة، التى أحسبها تشكل الأساس لإنجاح التنمية أو النهضة، وهو الجانب الذى تمنيت أن نزيح الستار عن حقائقه، وأن نتحدث بصراحة عن أوجه القصور فيه.

عاملان جعلانى أتصور أن الفرصة التى انتظرتها قد لاحت، أحدهما عام والآخر خاص نسبيا. أما الأول، فهو تواتر الحديث فى مختلف العواصم العربية عن موضوع القرن الواحد والعشرين. ذلك الحديث الذى انفعل به البعض وأخذوه مأخذ الجد، إلى حد أننى دعيت إلى ندوة فى أحد البلدان العربية لمناقشة بعض تفاصيل تلك الرحلة، وكأننا استوفينا كل شىء، ولم يبق إلا أن نصعد إلى مركبة القرن الجديد، ونربط الأحزمة، ثم نتوكل على الله - وحين سألنى صديق عن سبب اعتذارى عن عدم المشاركة فى الندوة، قلت إننا لا نستطيع أن نتحدث عن القرن الحادى والعشرين، بينما نحن بالكاد نقف على أبواب التاسع عشر، وإن الرحلات الحضارية تختلف عن الرحلات الجوية فى أن الأولى لا تستطيع أن تشتريها بفلوسك، ولا تستطيع أن تحجز مكانك عليها بالواسطة!

أما العامل الخاص، فهو أننى كتبت قبل حين عدة مقالات عن رحلة قمت بها لليابان، وفوجئت بصدى لدى القراء استوقفنى كثيرا. فقد عنيت فى الحديث عن الرحلة بالجانب الخلقى والحضارى على النحو الذى قد يذكره البعض، ولم أخف مشاعر الألم والحسرة حين عقدت مقارنة بين الذى لمسته هناك وبين الذى نعرفه جميعا فى بلادنا، خصوصا حين أشرت إلى أن بدايات نهضة اليابان فى مستهل القرن التاسع عشر (عصر الميجى) واكبت إرهاصات النهضة فى مصر فى عهد محمد على باشا. الأمر الذى يعنى أن البلدين بدآ رحلة الإقلاع معا، ولكن المآلات

باعـدت بينهـمـا لاحـقـا، بعـد السـمـاء عن الأرض. وأثارت تلك المقـارنة بعض الملاحظات والشجون التى أثبتها آنذاك.



فى مساء اليوم الذى نشر فيه المقال الثالث والأخير فى الرحلة[1]، تلقيت برقية من قـارئ بالإسكندرية تقـول مـا نصـه: يا سـيـد أنت تنفخ فى قـربة مـقطـوعـة! ـ التوقيع: الدكتور عبد السلام حسن الدويرى!

الأيام التالية حملت كما غير عادى من الخطابات والفاكسات التى عبرت عن نفس المعنى، وحفلت بالعديد من الشواهد والوقـائع والملاحظات، التى عكست حالة من اليأس والتشاؤم مثيرة للانتباه. وكان ذلك كله مفاجئا بالنسبة لى، حيث لم يخطر لى على بال أن يصبح اليأس من الحاضر والمستقبل متفشيا فى مجتمعنا بتلك الدرجة التى طالعتها، خصوصا أن أصحاب الرسائل كانوا من شرائح وأجيال مختلفة: طلاب وموظفين ومهنيين وأصحاب معاشات من الجنسين. الأمر الذى أحسبه يحتاج إلى دراسة وتحليل دقيق للمضمون. ولولا الملامة لقدمت تلك الرسائل إلى أهل الاختصاص فى البحث الاجتماعى، لكى يستخلصوا منها النتائج والعبر الصحيحة.

كنت قد رويت فى أحاديث رحلة اليابان قصة سائق سيارة الأجرة الذى ركبت معه فى طريقى إلى الفندق، وأخطأ مرتين فى الطريق، فظل يعتذر لى ويطلب منى أن أغفر له خطأه، ولم يسترح إلا بعد أن عاد إلىّ فى غرفتى وقدم لى علبة من الحلوى لكى يسترضينى، حتى بعد أن نسيت الموضوع. فى التعليق على هذه الواقعة، روى قارئ لم يذكر اسمه قصة سائق سيارة مماثلة ركب معه فى صحبة بعض ضيوفه الأجانب. وفى الطريق، توقف السائق واستأذن منهم فى أن يغيب لمدة دقيقتين فقط، لكنه غاب أكثر من ٤٥ دقيقة، وعاد لاهثا، لكى يواصل قيادة السيارة. ولما سأله كاتب الرسالة عما دفعه إلى ذلك التأخير، قال إنه توجه إلى مقر

---

(١) يوم ٩ / ١، وكان عنوانه: «داخلون فى التاريخ وخارجون منه».

عمله لكى يوقع فى دفتر الحضور. قال له: هل أنت موظف؟ فرد بالإيجاب. وعلق على ذلك صاحب الرسالة قائلا: هل تتوقع منا أن نتقدم، وهذه حال الموظفين؟!



بقية الرسائل قالت فى واقعنا أكثر مما قاله عزيز نيسين فى الأتراك! - تحدث أصحابها عن الكبار الذين يكذبون، والصغار الذين يغشون، ورجال الأعمال الذين ينهبون، والموظفين الذين يرتشون، والعمال الذين تربوا على الإهمال والمخاتلة، والقدوة الغائبة، والضمير المثقوب، والأحياء القذرة، وتقاليد النفاق، وإهدار الوقت، وازدراء القانون والعبث به.. إلخ.

قارئ سورى كتب إلىّ من «مانشستر» يقول: إن الشخصية الأولى لعام ١٩٩٥ فى إنجلترا، كان ناظر مدرسة مغمورا تصدى للدفاع عن بعض تلاميذه الذين صادفهم فى الشارع، وكانوا يتعرضون للضرب من جانب بعض اللصوص، ودفع حياته ثمنا لذلك. أما الثانى بعد الناظر المغمور، فكان جون ميجور رئيس الوزراء، غير أن شخصية العام وكل عام فى مختلف الأقطار العربية لابد أن يكون شخص الزعيم وصاحب السلطان. وقد عقب على ذلك قائلا: إن رسالة الاختيار الأول تربى الناس على احترام الشهامة والتضحية، بينما رسالة الاختيار الأخير تربى الناس على التملق والنفاق. لذلك - أضاف - فإن الأولين يحتلون مكانهم فى التاريخ بجدارة، بينما يخرج الآخرون منه باطراد.. وبجدارة أيضا!

أيا كان قدر المبالغة أو الشطط فى الأصداء التى تلقيتها، فإنها تشير بقوة إلى أن مجتماعتنا بحاجة ملحة لأن تربى من جديد، وأننا صرنا نفتقد قيما أساسية، مطلوبة لاستقامة أى مجتمع ورد العافية له. لا أتحدث هنا عن العناوين الكبيرة، مثل الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وغير ذلك، لكننى أعنى شيئا هو دون ذلك بكثير، يتعلق بالأخلاق والفضائل الشخصية والاجتماعية، من النظافة إلى الصدق والأمانة والإتقان واحترام الوقت وغير ذلك.

استلفتت نظرى رسالة فى «بريد الأهرام»[1] كتبها أحد الفنانين، قدم فيها اقتراحا طلب من قرائه أن يأخذوه على محمل الجد، وهو أن تخصص شرطة لضبط

(١) عدد ١٨ / ١.

الموظفين المتسربين من أعمالهم إلى الشوارع، عن طريق التفتيش فى هوياتهم. وكان السؤال الذى طرأ على ذهنى آنذاك هو: أليس من الأولى أن يربى الموظف وغيره على الانضباط واحترام الواجب منذ الصغر، بدلا من أن نضطر إلى تخصيص شرطى لكل موظف، الأمر الذى قد يدفعنا فى طور لاحق إلى تخصيص شرطى لكل مواطن، إذا ما زادت مظاهر التسيب والانحراف فى المجتمع؟!



من المسئول عن تربية المجتمع وتقويم العوج الأخلاقى والسلوكى فيه؟

أرجو ألا أكون مبالغا إذا قلت إننا بصدد واحد من أصعب وأعقد الأسئلة التى يمكن أن نواجهها، ليس فقط لأننا لا نكاد نرى أحدا مشغولا بتربية الناس أو بالدفاع عن منظومة واضحة للقيم الاجتماعية، ولكن أيضا لأننا لا نكاد نجد إجابة شافية عن السؤال: نربيهم على ماذا؟! ذلك أن الإجابة الصحيحة عن السؤال الأخير تتطلب أن تكون هناك رؤية حضارية واضحة، والرؤية لابد أن تتبلور فى مشروع يحدد الأهداف العليا، ويستصحب تحديدا للأدوات والوسائل. وحين تغيب الرؤية، يغدو المشروع شيئا غامضا ومبهما، فتختلط الأوراق وتتداخل الخطوط، حتى لا يكاد أحد يعرف الفرق بين مشروع يعبر عن حلم الأمة، ومشروع آخر لشق الطرق أو توصيل المياه والمجارى. وتلك طامة كبرى لا ريب!

تمثل فكرة «القدوة» أحد المخارج المهمة من الأزمة، حيث يظل سلوك النخبة المسئولة عن إدارة المجتمع هو النموذج الذى عادة ما يحتذى سلبا كان أو إيجابا. عبر عن هذه الفكرة الفيلسوف الفرنسى هلفيتيوس فى القرن الثامن عشر، حين قال: إن التفاعل بين المجتمع والسلطة ذو اتجاه واحد. فالشعب لا يؤثر فى طبيعة السلطة، وإنما تؤثر السلطة فى خصائص الشعب وأخلاقه. واستنتج من ذلك أن السلطة مسئولة عن مساوئ الشعب، كما أنها مسئولة عن محاسنه. فالسلطة التى تقوم على الابتزاز، ويتمتع أقطابها بامتيازات استثنائية، لا بد أن تخلف جهازا جشعا ومرتشيا. والسلطة التى تتعامل مع الشعب بطريقة فاشية، لا بد أن يصبح جهازها فاشيا، سواء بتشكيلاته أو بالنزعة التى تسيطر على أفراده. . . . والسلطة

الفاسدة أو التى تخدع الناس وتكذب عليهم، تعطى الناس دروسا يومية فى الفساد والكذب .

ذكر «ابن الأثير» فى مؤلفه الكامل فى التاريخ هذا المعنى بصورة أخرى حين روى أن الوليد بن عبد الملك (الخليفة الأموى) كان صاحب بناء، واتخاذ المصانع (القصور) والضياع، فكان الناس يلتقون فى زمانه فيسأل بعضهم بعضا عن البناء . وكان سليمان بن عبد الملك صاحب طعام ونكاح، فكان الناس يسأل بعضهم بعضا عن النكاح والطعام . وكان عمر بن عبد العزيز صاحب عبادة، فكان الناس يسأل بعضهم بعضا عن الخبر : ما وردك الليلة؟ وكم تحفظ من القرآن؟ وكم تصوم من الشهر؟

وثمة أقوال مأثورة عكست ذات الفكرة، منها مثلا قول الخليفة عثمان بن عفان : إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن . وقول عمر بن الخطاب فى وصاياه : إن الرعية مؤدية للإمام، ما أدى الإمام إلى الله، فإن رتع الإمام (أسرف وتنعم) رتعوا!

وفى الطبرى أنه لما حمل جند المسلمين إلى سيدنا عمر سيف كسرى وجواهره، بعد هزيمته أمام جيش المسلمين، فإن أمير المؤمنين قال : إن قوما أدوا هذا لذوو أمانة . فعقب على ذلك علىّ بن أبى طالب موجها كلامه إلى عمر قائلا : إنك عففت، فعفت الرعية .

وعلىّ بن أبى طالب هو القائل : الناس بأمرائهم أشبه منهم بآبائهم، فى التمثل والتلقى والتقليد .

وفى مصر بالذات، فيبدو أن السلطة منذ الأزل لها تأثيرها البالغ فى المجتمع - ولعل ذلك هو دأب المجتمعات النهرية دائما كما يلاحظ الدكتور جمال حمدان - حتى إن الأنبياء الذين بعثوا إلى الأقوام عادة، كما تشير نصوص القرآن الكريم، اختلف شأنهم فى حالة مصر . فقد كان النبى موسى هو الوحيد من أنبياء الله الذى طلب منه أن يخاطب رأس السلطة . وقارئ القرآن لا بد أن يلاحظ أن كل الآيات

التى تحدثت عن النبى موسى : إما أنها أشارت إلى تكليفه بالتوجه إلى «فرعون» ومخاطبته مباشرة ، وإما أنها تحدثت عن أنه أرسل إلى «فرعون وقومه» . أى أن فرعون ظل دائما الباب المرشح لهداية الناس وصلاح أمرهم .

إننا مطالبون بتحرك سريع يرد إلى الناس بعض الأمل ، وينتشلهم من هوة اليأس ، قبل فوات الأوان . . وقبل أن نتطلع إلى الدخول فى القرن الواحد والعشرين !

نريده تغييرا فى السياسات(*)

قضية وزير الداخلية تثير أكثر من تساؤل حول دور المؤسسات السياسية وفعاليتها ، وتدعونا بشكل جاد لأن نفكر مليا فى أداء تلك المؤسسات ، وفى المقدمة منها مجلس الشعب والحزب الوطنى .

لقد خرج علينا بعض هواة إطفاء الأنوار فى الأفراح خلال الأيام الماضية بمقولة أن الذى حدث فى مصر أخيرا ، كان مجرد تغيير فى الأشخاص وليس تغييرا فى السياسات . ولسنا نعرف لماذا يستكثرون علينا أن نأمل فى تغيير السياسات ، حتى تكون أكثر احتراما للدستور والقانون ، ولحريات الخلق وكراماتهم ، ولعموم حقوق الإنسان فى مصر ؟

لسنا نفهم لماذا يصاب البعض بالذعر والخوف عندما تطلق عبارة «تغيير السياسات» ، طالما أن هناك حاجة ملحة إلى التغيير ، وطالما صدر الخطاب عبر قنوات مشروعة ، موجها إلى السلطة الشرعية القائمة .

إن العالم من حولنا يعيش طورا جديدا ، يبدو أن البعض منا لا يزال عاجزا عن قراءة مفرداته أو استيعاب تحولاته . ودروس التغيير ومناهجه ماثلة أمام أعيننا ، من جورباتشيف إلى تشاوشيسكو . من استجاب للتغيير وقاد دفته بغير عناد أو تسلط نجا . ومن صم أذنيه وأعماه العناد والاستعلاء هلك . وفى هذه التجارب وتلك ، فقد استبان للجميع أن الشعوب نضجت وتجاوزت أزمتى الخوف والصمت ، وغدا بمقدورها أن تفرض التغيير من جانبها ، إذا لم تبادر السلطة ذاتها إلى حمل لواء التغيير والسير الحثيث على دربه .

(*) ٢٣ / ١ / ١٩٩٠ والمقال كتب بعد إقالة اللواء زكى بدر من وزارة الداخلية آنذاك .

وليس صحيحا أن الاستجابة لداعى التغيير الذى تطالب به الجماهير من خلال رموزها، هو علامة ضعف أو خوَر. ولكنها دليل على صدق القيادات فى التعبير عن أحلام الجماهير وأمانيها. بل إن شرعية تلك القيادات لا تستمد من قدرتها على فرض القرارات، ولكنها تقاس بمقدار كفاءتها فى استلهام رغبات الناس، والاستجابة الأمينة والسريعة لها.

ولا بأس فى أن نذكِّر هنا ببعض بديهيات الفكر السياسى والدستورى، التى تقرر بأن الشعب هو الطرف الأصيل، بينما السلطة هى الوكيل عنه، المتمثل لإرادته والملبى لها. بالتالى فالشعب هو صاحب القرار والكلمة، وعندما تستجيب السلطة لما يريده الشعب، فإنها لا تمنحه شيئا ولا تتفضل عليه، وإنما تؤدى وظيفتها الطبيعية، التى تبرر وجودها واستمرارها.



من قبيل التبسيط المخل أن يصور الأمر بيننا وبين وزير الداخلية السابق على أنه مجرد اعتراض على شخصه وأسلوبه في التعبير، لأن ذلك وجه واحد للقضية. الوجه الآخر تمثل فى ممارساته وسياساته.

ولئن كانت النخبة هى ضحية سبابه وإهاناته، فأزعم أن الأمة هى ضحية ممارساته وسياساته. فضلا عن أنه عندما سب النخبة فكأنه سب الأمة. بالتالى، فالرجل لم يكن مجرد وزير انتهى أمره وطويت صفحته بالإقالة والعزل، ولكنه قضية مهمة فى الوجدان المصرى جديرة بالتحقيق والمراجعة. وقد أذهب إلى أنه كان يمثل مدرسة كاملة فى الأداء السياسى الردىء، تقوم على ضرب المثل فى انتهاك الشرعية والازدراء بالرأى الآخر، وممارسة القهر والعنف.

ولا نعرف متى يمكن أن تندمل الجراح التى خلفها، فى ضمير الشعب وفى وجه الحكم ذاته، لكن كل مصرى يعرف جيدا كم هى عميقة وغائرة ـ وعطنة ـ تلك الجراح.

لن نتوقف عند الرجل، فقد قالت صحف المعارضة فى حقه الكثير أثناء وجوده فى المنصب وبعد خروجه منه، وانضم إليها بعض كتاب الصحف القومية بعد إقالته وعزله من المنصب. لكن ما يهمنا فى أمره هنا هو القضية والمدرسة.

هو قضية من أوجه ثلاثة :

من ناحية ، فالرجل لم يكن وحده ، لكنه كان محاطا بجوقة من المصفقين والمهللين والمداحين والمبررين المسوغين . هناك من أيدوه وشجعوه فى كتابات لم تسقط من الذاكرة ، وفى أحاديث تلوى الحقائق وتجمل الصورة الرديئة ، وتتطاول على ناقديه وتشكك فى نواياهم وتنسب إليهم كل نقيصة .

فى إطار الإعلام الرسمى أو القومى ، كان المصفقون والمبررون أضعاف أضعاف الصامتين والمتحفظين . وكان الأولون هم الذين دفعوا الرجل إلى مزيد من التمادى فى مسلكه ، الذى تكشف للجميع لاحقا أنه يقود البلاد إلى مهاوٍ خطرة .

وإذا صح أنه الفاعل الرئيسى ، فالآخرون كانوا شركاء ، بالتحريض والتستر . وإدانة الرجل هى بعض الحق وليست كله . فالعدل إذا أريد له أن يأخذ مجراه ، ومهانة الخلق إذا أريد لها أن ترفع وتزال ، فينبغى أن يدان الشركاء أيضا .

ونزعم أن الشركاء فى مثل هذه القضايا العامة أخطر من الفاعل الأصلى . فالفاعل يؤدى دوره إلى أجل ثم يختفى فى الظل أو فى الظلام . أما «الجوقة» ، فهى مستمرة فيما تمارسه من أساليب تفسد الحاكمين وتضلل المحكومين ، وتدفع البلاد بين الحين والآخر إلى خطر جديد .

أليس هؤلاء هم الذين يصابون بالذعر كلما تطلع الناس إلى تغيير يبدد فى أعماقهم شبح اليأس ، ويوقد جذوة الأمل ، ويجدد الحلم فى غد مشرق؟ !

من ناحية ثانية ، فقضية الرجل تثير أكثر من سؤال حول دور المؤسسات السياسية وفاعليتها . وتدعونا بشكل جاد لأن نفكر مليا فى أداء تلك المؤسسات ، وفى المقدمة منها مجلس الشعب والحزب الوطنى ، الذى يفترض أنه حزب الأغلبية الحاكم .

لقد حسم الأمر قرار لرئيس الجمهورية صدر فى اللحظة قبل الأخيرة ، بينما ظلت المؤسسات السياسية ملتزمة الصمت ـ الذى نرجو ألا يكون من علامات الرضا ! ـ وممارسات الوزير السابق تتم تحت أعين الجميع طوال الفترة السابقة ، وتطاوله على كل رمز ، وتحديه للشرعية والقانون ، ذلك كله مشهود ومعروف . مع ذلك ، فلم نسمع أنه حوسب على تجاوزاته ، أو أنه أدين لما يقول أو يفعل . نعم كان

للمعارضة صوتها فى هذا المجال، عبر صحافتها وممثليها فى البرلمان، لكن ذلك الصوت إما هزم وإما أسكت، للأسباب التى نفهمها، وبالأساليب التى نعرفها.

إن ثقة مجلس الشعب إذا لم تسحب - مثلا - من وزير له ذلك الباع فى إهانة الشعب والازدراء به وبالقوانين التى تحكمه وتحميه، فمتى يمكن أن تسحب إذن؟!

إن حالة الوزير السابق تكشف عن قصور مؤرق فى وظيفة مؤسساتنا السياسية، التى عجزت عن أن تمارس ذلك الدور المتواضع، المتمثل فى حماية كرامة الشعب ورد المهانة عنه.

وإذا صح هذا الذى نذهب إليه، فمن تمثل تلك المؤسسات؟ وعمن تدافع إذن؟ وإلى أين يتجه ولاؤها الحقيقى؟

إن الديمقراطية التى يغيب فيها دور المؤسسات، أو تلك التى تقف فيها تلك المؤسسات موقع الانقياد والامتثال والانصياع، هى ديمقراطية هشة ضعيفة البنيان. وإذا عجزت اليوم عن أن توقف حماقة لوزير، فهى أعجز عن أن تصدّ فى الغد أى خطر يهدد الأمة.

إن الإدانة الشعبية الواسعة لمسلك الوزير السابق، ومن ثم الترحيب غير المسبوق بإبعاده عن منصبه، هى فى الوقت ذاته إدانة للمؤسسات السياسية التى سكتت عليه وحمته من المساءلة والحساب طوال الفترة الماضية.

لقد سعد الناس حقا بقرار رئيس الجمهورية بإزاحة الغمة عن قلب الأمة، كما قال أحد زملائنا بحق، ولكن سعادتنا كانت ستصبح أكبر لو أن القرار صدر عن مجلس الشعب أو عن المكتب السياسى للحزب. لأنه كان سيرد إلينا ثقتنا فى أمثال تلك المؤسسات، وسيطمئننا إلى أنها فعلا غيورة على كرامة الشعب ويقظة فى الدفاع عن مصالحه.

أما صدور القرار عن رئيس الجمهورية، فهو يسعدنا ويقلقنا فى الوقت ذاته. يسعدنا لأنه أزال الغبن، ويقلقنا لأنه يعنى أن علينا فى كل كرب أن ننتظر حتى يصل الأمر إلى مسامع الرئاسة، حتى يحسم ويصدر بحقه القرار الصحيح.

وهى مجازفة ينبغى أن نقبلها بحذر بالغ، فى ظل ما نعلم من جسامة المهام

والمسئوليات التى تتحملها الرئاسة . وهى مهام قد لا تتيح الفرصة دائما لمتابعة التفاصيل المختلفة ، خصوصا تلك التى يمكن أن تنهض بها مؤسسات أخرى فى الدولة .

الوجه الثالث للقضية فى مسألة الوزير السابق ، يتمثل فى تلك الدعوة التى أطلقها بعض الزملاء لمناشدة الأطراف كافة «ضبط النفس» ، والالتزام بمكارم الأخلاق وأدب الحوار .

ولا تستوقفنا أو تثير دهشتنا مطالبة رجال السياسة أن يلتزموا بحدود الأدب وبالسلوك المهذب ، فذلك من قبيل التردى الذى قادتنا إليه الممارسات الرديئة . لكن ما يستوقفنا حقا هو تلك الإشارة إلى جميع الأطراف ، حكومة ومعارضة ، ووضع الجميع فى كفة واحدة وعلى قدم المساواة فى هذا المقام . إذ نخشى أن تقودنا تلك الصيغة فى الخطاب إلى تصور للمسألة فى غير إطارها الصحيح .

فلا أحد يختلف أو ينازع فى أن أدب الحوار ينبغى أن يكون ملزما للجميع ، وأننا يجب أن نقف بحزم فى مواجهة أى تجاوز أو انتهاك لحدود ذلك الأدب . لكن الذى نضيفه ونشدد عليه أن السلطة مطالبة بأن تضرب المثل فى ذلك . فممارسات النخبة الحاكمة هى بصورة مباشرة أو غير مباشرة دروس فى التربية القومية . . هى البوصلة التى توجه والمثل الذى يحتذى .

لهذا السبب ، فمعيار الحكم على هذه الممارسات ينبغى أن يكون أدق وأشد وأكثر عسرا . فما هو خطأ فى أداء المعارضة يصبح خطيئة إذا صدر عن السلطة الحاكمة . وما يعد مخالفة على الجانب الأول ينبغى أن يحتسب جناية بحق الطرف الثانى .

لسنا نريد أن نبرر أخطاء المعارضة ، أو ندعو إلى التجاوز عنها . لكننا فقط نريد أن نحدد حجم المسئولية المنوطة بالاثنين : الحكومة والمعارضة . من هذه الزاوية ، فإن الدعوة إلى الالتزام بأدب الحوار وتقاليده تصبح موجهة إلى الحكومة أولا والحكومة ثانيا ، ثم إلى المعارضة ثالثا !



هذا عن القضية فى الرجل، أما المدرسة التى يمثلها، فبدورها بحاجة إلى تحقيق ومناقشة. فنحن بإزاء فرصة ثمينة للمراجعة والتصحيح، خصوصا أن التجربة كلها ماثلة أمام أعيننا، وحاضرة فى الوعى والذاكرة.

وبوسع الباحث أن يرصد مجموعة من الركائز تشكل مبادئ أو مناهج تلك المدرسة. وهذه الركائز تتمثل فيما يلى:

١ - الانحطاط بأدب الخطاب العام، والخطاب السياسى بوجه أخص: وتلك نقطة نظن أنها لم تعد بحاجة إلى شرح أو إثبات. فضلا عن أننا لا نعرف لها مثيلا فى العالم المتحضر. الأمر الذى لم يكن يشكل إهانة لشعب مصر فقط، وإنما كان بمثابة سُبَّة فى جبين الحكم كله، بعد أن صارت البذاءة وفحش القول لغة تصدر عن المنابر العامة، وصفة لصيقة بأحد أركان النظام فى دولة تعتز بأنها صاحبة حضارة عريقة، ولها فضل يذكره البعض فى صفوف العلم و «الأدب».

وبرغم أن الأمر لا يحتمل تندرا ولا مزحا، فإننى أنقل رواية فى هذا الصدد سمعتها من صحفية لماحة من زميلاتنا. إذ ذكرت أنها كانت تمشى فى أحد شوارع القاهرة، ويبدو أنها اعترضت طريق سيارة أجرة، فما كان من سائقها إلا أن شتمها بعبارة جارحة نسبيا تعرِّض بالأم. وإزاء الفحش الذى اعتدنا أن نسمعه جميعا منقولا عن وزير الداخلية، فإن زميلتنا اعتبرت تصرف السائق وكلامه خطابا رقيقا للغاية، حتى قالت لى ضاحكة إنها تصورت الرجل يغازلها!

٢ - انتهاك القوانين واللوائح: فالقانون يطبق إذا وافق الهوى وحقق الغرض. أما إذا تعارض معهما، فيضرب به عرض الحائط. وليس أدل على ذلك من أن أول تصريح لوزير الداخلية الجديد كان يعلن أن «وزارة الداخلية سوف تلتزم بتنفيذ أحكام القضاء بشأن الإفراج عن المعتقلين». وبرغم أن تلك بديهية فى أى نظام يحترم فيه القانون والقضاء، فإن جريدة «الأهرام» وجدت فى الكلام خبرا مهما للغاية، حتى وضعته على رأس صفحتها الأولى فى عدد الأحد ١٤ من يناير (كانون الثانى).

ولسنا بسبيل رصد انتهاكات الوزير السابق للقوانين واللوائح. فلدى رجال القضاء فى مصر وقائع لا تخفى فى هذا الصدد. لكننا نذكِّر بحادثة ضرب رجاله

لأحد أعضاء مجلس الشعب، ممن يتمتعون بالحصانة البرلمانية. ودعوته المدهشة إلى قتل الملتحين بحجة أنهم متطرفون. ونذكّر أيضا بالتعلميات التى أصدرها فى مرات عديدة لاقتحام المساجد، دون مراعاة لأى حرمة، مما أصاب ضمائر المؤمنين بذهول لا حدود له.

٣ - اللجوء إلى العنف وانتهاك حقوق الإنسان: لقد أرسى الوزير السابق مبدأ الاحتكام إلى العنف بديلا عن القانون والقضاء. وشهدت السجون والمعتقلات فى عهده توسعا فى ممارسة التعذيب غير مألوف فى تاريخ الممارسات الأمنية. وبسبب هذا السلوك، فقد أصبح اسم مصر يذكر بما يسىء إليها ولا يشرفها فى تقارير منظمة العفو الدولية، ومنظمة حقوق الإنسان. والتقرير الذى أصدرته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى الأسبوع الثانى لشهر يناير الحالى حافل بالشهادات التى تدين سياسة وزير الداخلية السابق، والتى نرجو أن تكون موضع دراسة وتحقيق، لطى تلك الصفحة المشينة فى سجل السياسة الداخلية المصرية.

لقد أثبتت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أنها «تقدر بكل أسف أن التعذيب خلال عام ١٩٨٩ قد شهد تكثيفا شديدا، واستشرى إلى حد يمكن القول بأنه صار عملا روتينيا، بل شبه يومى. وأنه لم يعد محصورا فى سجن بعينه، أو فى المقر الرئيسى لمباحث أمن الدولة، الذى انتقلت إليه تلك المهمة اللاإنسانية. بل صار يجرى أيضا فى مقار مباحث أمن الدولة فى المحافظات، وفى عدد كبير من أقسام الشرطة وبعض مقار مديريات الأمن».

٤ - التخويف الأمنى ودفع الأمور إلى حافة الخطر: وهو أسلوب فى المبالغة والتهويل يعطى انطباعا بخطر داهم واستثنائى، يبرر اتخاذ التدابير الأمنية الاستثنائية ورفع شعار: الأحكام العرفية هى الحل!

سمعت تقريرا لمندوب الإذاعة البريطانية فى القاهرة، يعقب على «بيان ذم الأمة» الذى نشرته جريدة «الشعب» نقلا عن الوزير السابق. قال فيه إن الرجل نجح فى إقناع الحكم فى مصر بأنه لا غنى عنه. وبرغم أن تقدير المندوب لم يكن فى محله، فإن ما قاله يعكس الانطباع الذى ساد لدى المراقبين فترة من الزمن، وخلاصته أن الرجل دأب على افتعال القضايا الأمنية التى تصور الوضع فى مصر وكأن المؤامرات

تهدده من كل جانب، ولولا جهده وقبضته الحديدية لانفلت العيار وانهدم كل شيء. والكل يذكر قضايا التنظيم الشيعي مرة، والشيوعي مرة ثانية. وتنظيم الأطفال مرة ثالثة، وغير ذلك من القضايا التي أحيطت بضجة إعلامية كبيرة، وانتهت بتبرئة المتهمين كافة أمام القضاء!

٥ ـ التعامل مع المعارضة على قاعدة الاتهام: ولا نريد أن نستعيد مفردات قاموس الشتائم المقذعة التي خص به الوزير السابق أحزاب المعارضة، بقياداتها وقواعدها. لكننا نذكر بأن تلك الاتهامات شملت النواحي الأخلاقية والذمة المالية والولاء السياسي. ويهمنا ذلك الشق الأخير، لأنه القابل للمناقشة بصورة نسبية، بينما الأمور الأخرى لا يليق ولا ينبغي أن نخوض فيها.

المعارضة السياسية من وجهة نظر تلك المدرسة جريمة، وليست عملا وطنيا أو اجتهادا سياسيا يمارس حق الاختلاف مع السلطة الحاكمة. بل إن الاختلاف مع الحكومة عندها هو من علامات ضعف الولاء للوطن، وربما كان دليلا على العمالة لجهات أجنبية. فالكل «يقبض» من الخارج، وأهل الحكم هم وحدهم الوطنيون وهم وحدهم الشرفاء والأطهار، وهم وحدهم الأمناء على مصير البلاد وعلى مصالح العباد!

بناء على ذلك المنطق، فالمعارضة السياسية تعد رجسا من عمل الشيطان واجب الإبعاد والاجتناب بكل وسيلة: بالذوق وبالعافية.. وبالاحتيال والتزوير!

والذين يفكرون على ذلك النحو، لا يخطر على بالهم أن تدور دورة الزمن، وتصبح المعارضة في الحكم، ويتحول الحزب الحاكم إلى المعارضة، كما يحدث في بلاد الله التي ترفع ـ مثلنا ـ راية الديمقراطية. تلك مسألة غير واردة ومحسومة لديهم، ولو أنها مرت على خواطرهم كاحتمال بعيد لتغيرت الحال. لكن موقف تلك المدرسة ذهب إلى حد استكثار الدور الهامشي الذي تمارسه المعارضة في مجرد التعبير وليس في التغيير!

٦ ـ اعتبار الظاهرة الإسلامية مشكلة وليست حالة: والفرق بين الصورتين يتمثل في أن المشكلة واجبة الحل والإزالة أو الإزاحة من الطريق، وتلك مسئولية أجهزة

الأمن. بينما الحالة تعد وضعا يتعين قبوله واحترامه وترتيب الأمر على التعايش معه، وذلك باب تنهض به الأمة.

كان من نتيجة ذلك أنه اعتبر الظاهرة الإسلامية في مجملها شذوذا مرفوضا. الأمر الذى دفعها إلى وضع الاعتدال مع التطرف فى سلة واحدة، ظلت هدفا لغاراته وعدوانه. وكان ذلك سلوكا خدم التطرف على طول الخط، من حيث إنه أقنع البعض بأنه لا جدوى من الاعتدال. فضلا عن أن مساحة الاعتدال لم تكن معترفا بها من الأساس.

لقد شنت غارات كثيرة على التدين بحجة ملاحقة التطرف. وسيقت طوابير الملتحين إلى الاستجواب والتحقيق، لمجرد أنهم أصحاب لحى، ودون أى شبهة أخرى أو دليل. وبذل جهد غير عادى «لاستئصال» ما توهمه مشكلة. وكان ذلك الجهد من قبيل الحرث فى البحر، لا طائل له ولا جدوى منه، لسبب جوهرى هو أنها «حالة» لصيقة بتركيبة الواقع المصرى. وعندما تمنى وزير الداخلية أن يقتل واحدا بالمائة من الشعب المصرى، فى بيان الذم الأخير، متصورا أن هؤلاء هم سبب «المشكلة» الإسلامة، فقد كانت تلك من بدايات نهايته.

٧ ـ مواجهة التطرف الفكرى بالتطرف الأمنى: لقد حدث خلط بين التطرف فى الفكر الذى لا يحاسب عليه القانون، والتطرف فى الفعل، الذى يقع تحت طائلة القانون. وهذا الشق الثانى لا يختلف أحد حول ضرورة الاحتكام فيه إلى القضاء، والتعامل معه بالحزم الواجب فى حدود القانون، لكن المشكلة تتمثل فى الشق الأول الذى أقحم رجال الأمن فى التصدى له، حيث لا جريمة فيه، فضلا عن أنهم ليسوا مؤهلين للتعامل مع ذلك المستوى من التطرف الفكرى.

وفى تحميلهم بذلك العبء، فقد تم ارتكاب خطأين كل منهما أشد جسامة من الآخر. الأول أنهم حملوا عبئا لا ينبغى أن يتحملوه، حيث لم يقل أحد من أهل العقل بأن انحراف الفكر يواجه بسلاح الأمن. والثانى أن المواجهة الأمنية كانت بأشد أساليب العسف والقهر، التى أشارت إلى بعضها منظمة حقوق الإنسان. مما أسهم فى توسيع قاعدة العنف لدى أفراد الجماعات الإسلامية، ممن كانوا متطرفين فى الفكر فقط، ولم يخطر على بالهم ممارسة التطرف فى الفعل.

٨ ـ تغليب الأمن السياسى على الأمن الجنائى : فقد شغل كل جهاز الأمن بالملاحقات السياسية . واستغرقته هذه المهمة التى كانت تضاف إليها أعباء جديدة كل حين ، من جراء سياسة التهويل فى المخاطر الأمنية التى تهدد «النظام» . وكان من نتيجة ذلك أن تراجعت أهمية الأمن الجنائى ، الذى يفترض أن حوادثه تهدد الناس وتضر بمصالحهم وهو موقف يتفق مع مسلك تلك المدرسة ، فأمن السلطة أولا ، ثم أمن الناس يأتى بعد ذلك ، إذا سمحت الظروف بمباشرته!

ولرجال القضاء والقانون ملاحظاتهم المهمة فى هذا الصدد . ليس فقط على صعيد التدهور النسبى للأمن الجنائى ، ولكن أيضا فيما آلت إليه كفاءة بعض أجهزة الشرطة فى التعامل مع الجرائم الجنائية ، من كتابة المحاضر إلى ملاحقة المتهمين .

هذه هى بعض مبادئ مدرسة الأداء السياسى الردىء التى أشرنا إليها سلفا ، وهى أيضا حيثيات وقرائن الدعوة التى نلح عليها فى مراجعة السياسات وتغييرها .

أما لهذا العبث من آخر(*)

نريد أن نوقف العبث الذى يهدر الخاص والعام. أعنى ذلك الذى يمس استقرار الأفراد وأمورهم الشخصية، وذلك الذى ينال من ثوابت الأمة ومقدساتها.

نقول ذلك بمناسبة الضجة التى أثيرت فى مصر بسبب شطط أحد الباحثين فى تعرضه للنصوص الشرعية، الأمر الذى انتهى برفع دعوى تطليقه من زوجته، بناء على اتهامه بالردة.

وبرغم أن الجميع شغلوا بمسألة التطليق وتداعياتها باعتبار بعدها الإنسانى، فإننا نذهب إلى أن للقضية أوجها أخرى عديدة جديرة بالإثبات والمناقشة. لكنها تاهت أو طمست فى أجواء الانفعال التى صاحبت الموضوع، ومن جراء خطاب الإثارة والتهييج الذى عرض به على الرأى العام. وإذا أضفنا الانفعال والإثارة إلى حالة التوتر والاستنفار الراهنة، فسنجد أننا صرنا بصدد مناخ لم يوفر فرصة كافية لحوار جاد ومسئول يضع القضية فى إطارها الصحيح.

نذكِّر ابتداء بأن الذين ادعوا بالتطليق عدد محدود من الأفراد، يتجاوز بالكاد عدد أصابع اليد الواحدة. من ثم، فينبغى أن نستبعد على الفور مظنة تبنى الحالة الإسلامية للمسألة، كما أوحت بذلك بعض المبالغات الإعلامية التى افتقدت الدقة والأمانة فى تناول الموضوع. ولعلى أذهب إلى أن العكس هو الصحيح، حيث الاستياء مشهود من جانب شرائح واسعة من الإسلاميين الذين لم يستسيغوا القضية من بدايتها.

(*) ٢١ / ٦ / ١٩٩٢ - والمقال منشور فى كتاب «المفترون».

والأمر كذلك، فإننا لا نتردد فى الإعلان عن أن إثارة المسألة أمام القضاء على النحو الذى تم، كان خطأ جسيما من نواح عدة، نستعرض أهمها فيما يلى:

فقد اختزلت القضية الفكرية - وهى من الأهمية بمكان - فى قصة التطليق، الأمر الذى أبعد الحوار عن مساره الموضوعى، وانحرف به إلى اتجاه آخر، شخصى وإنسانى إلى حد كبير. وهو مشهد أساء إساءة بالغة إلى عموم الحالة الإسلامية، وقدم سلاحا مجانيا إلى فصائل الطاعنين والمتربصين الذين ما برحوا يشوهون ويجرحون كل ما هو منسوب إلى الإسلام. ومن يقرأ ما كتبته الصحافة العربية والعالمية فى الموضوع خلال الأشهر الأخيرة، يدرك أن أولئك الطاعنين والمتربصين استغلوا القصة إلى أبعد مدى، حتى مرغوا بها الإسلام وأهله فى الأوحال.

من ناحية ثانية، فإننا لا نكاد نرى فائدة أو مصلحة للإسلام أو المسلمين، لا فى إثبات الردة بحق أحد من الناس، ولا فى تطليقه من زوجته. وحتى إذا ما رجحت الشبهة بحق أى أحد، فربما كان من الأحكم أن يظل الباب مفتوحا أمامه لكى يصوب ما وقع فيه من شطط، ولكى يثوب من الشك إلى اليقين، خصوصا أننا نفهم من تعاليم الإسلام أن الحذر الشديد مطلوب فى تقدير مسألة الردة، وأن الذى يثير القلق حقا ويستوجب المواجهة الحازمة هو «الردة المحاربة»، التى هى بمثابة خروج من الملة، وإشهار للسلاح فى وجه المجتمع الإسلامى.

إن المشتغلين بالقانون يدركون أن دعوى التطليق ليست هدفا، وإنما هى وسيلة لإثارة موضوع الردة والفصل فيه، حيث لا يوجد فى القانون الجنائى المصرى نص يعاقب على الردة. ومن ثم، فإن المحامين يحاولون الوصول إلى غرضهم من باب آخر، عن طريق رفع دعوى «حسبة» مدنية، تطلب التطليق استنادا إلى الردة، الأمر الذى يضطر القاضى إلى محاولة التثبت من الواقعة، من خلال تحقيق الآراء الصادرة عن الباحث، وتقييم ما فيها من شطط أو انحراف من الناحية العقيدية، وذلك هو الهدف المرجو من الدعوى.

وبرغم أن كثيرين لا يفهمون المسألة على ذلك النحو، ومن ثم لا يتصورون أن دعوى التطليق ليست سوى حيلة قانونية لمحاكمة الفكر من خلال فتح ملف الردة،

فإننا نتحفظ على إثارة موضوع الردة من الأساس، بصرف النظر عما إذا تم ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

بكلام آخر، فنحن ضد محاكمة عقائد الناس من حيث المبدأ، باعتبار أن ذلك مدخل لشرور كثيرة تستدعى إلى الأذهان صفحات قاتمة من تاريخ العصور الوسطى، حيث كانت الكنيسة تلاحق الناس لأتفه الأسباب بتهمة الزيغ فى العقيدة. فضلا عن ذلك، فإننا نفهم من خطاب الإسلام أن الفصل فى عقائد الناس، هو شأن موكول إلى الله سبحانه وتعالى. وهو معنى أشارت إليه آيات قرآنية عديدة. منها على سبيل المثال قوله تعالى:

﴿ فإن أسلموا فقد اهتدَوا وإن تولَّوا فإنما عليك البلاغ ﴾ (آل عمران: ٢٠).

﴿ ومن كفر فلا يَحزُنك كفره إلينا مرجعهم فَنُنبِّئُهم بما عملوا ﴾ (لقمان: ٢٣).

﴿ فذكِّر إنما أنت مذكِّر * لستَ عليهم بمسيطر * إلا من تولَّى وكفر * فيعذبُه الله العذاب الأكبر * إن إلينا إيابَهم * ثم إن علينا حسابَهم ﴾ (الغاشية: ٢١-٢٦).

فى هذه الآيات، وغيرها كثير، تنبيه إلى أن شأن الاعتقاد موكول إلى الله سبحانه وتعالى. ومن ثم، فإن حسم كل ما يتصل به مرحل إلى الآخرة ولا مجال له فى الدنيا.

وإذ نرفض محاكمة عقائد الناس أصلا كما أسلفنا، فإننا نذهب أيضا إلى أن الصراع الفكرى ينبغى ألا يحسم فى ساحة القضاء، حيث مكانه هو منابر الحوار وليس قاعات المحاكم. ولا نريد أن نواجه ذلك الخيار المحزن الذى تغلق فى ظله منابر الحوار أو أن تعجز عن استيعاب الآراء المتباينة، فيبقى القضاء خيارا سلميا وحيدا. ومع ذلك فلا يفوتنا أن نقرر بأن الخيار الأخير يظل أفضل نسبيا من ذلك البديل البائس الذى يصبح فيه العنف وسيلة لحسم الصراع الفكرى أو السياسى.

على صعيد آخر، فمما لا شك فيه أن إشغال الرأى العام بقضية التطليق هو بمثابة تعبير عن مدى الخلل الذى أصاب أولويات الحوار الوطنى. فمن يقرأ متابعات

الموضوع فى مصر على سبيل المثال، يفاجأ بالتغطية الواسعة والمفرطة التى حظى بها، وبالاشتباك المدهش المثار حوله وبسببه، حتى يخيل للمرء إما أن الناس فرغوا من هموم الدنيا، فلم يبق أمامهم سوى تطليق الباحث من زوجته، وإما أن لوثة أصابت نفرا من الناس، فانقسموا إلى فريقين، أحدهما مع التطليق والثانى ضده. ولكم تمنينا أن يعلو صوت عاقل ينادى الناس أن كفوا عن هذا العبث، فلدينا ما هو أهم وأنفع.

فى خضم المجابهة المحزنة، وجدنا أن الحوار حول قضية التطليق تقدَّم مثلا على مناقشة اتفاقية غزة وأريحا. وفى حين أفردت إحدى صحف المعارضة وبعض المجلات القومية صفحات كاملة، وتعليقات أسبوعية بغير حصر لموضوع التطليق، فإن تغطية تلك الصحف للاتفاق المصيرى، المؤثر على مستقبل المنطقة بأسرها، بدا متواضعا للغاية. وتصدق هذه المقارنة أيضا على قضايا حيوية أخرى، مثل المشاركة الديمقراطية والتصدى للفساد والعنف، فقد تراجعت بدرجات متفاوتة وسط حمى الإثارة التى استثمرت مسألة التطليق، وشغلت بها الدنيا والناس.



قلت إن للقضية أوجها أخرى جديرة بالإثبات والمناقشة، صرف الناس عنها، على أهميتها البالغة بحيث حجبت عن الرأى العام، من جراء تكثيف الأضواء والحوار على قضية التطليق طيلة الأشهر الأخيرة. وما عنيته بتلك الأوجه الأخرى يتمثل أساسا فى ضوابط وحدود التعامل مع الثوابت والمقدسات فى المجتمع، حيث القدر الظاهر أن تلك الضوابط والحدود تتعرض لصور مختلفة من الانتهاك والعبث تحتاج إلى مراجعة. وأخطر من ذلك أن الانتهاك والعبث يقابلان فى بعض الدوائر الثقافية بحفاوة مثيرة للدهشة، بل ويصنفان فى خانة «الإبداع» حينا، و«التنوير» حينا، ويروج لهم تبعا لذلك عبر بعض المؤسسات الرسمية التابعة لوزارة الثقافة على سبيل المثال، الأمر الذى يغذى إشاعة فتنة جديدة، لا يعلم إلا الله أوانها ومداها.

نحن هنا لا نتحدث عن حرية الاعتقاد أو التفكير، فذلك شأن يتعلق بالضمير والاقتناع، خارج عن نطاق حديثنا، فضلا عن أنه خارج عن سلطان أى أحد من

الناس. الله وحده هو صاحب الحق فى حساب خلقه على ذلك الشأن. وفى حدود ما نعلم من خطاب القرآن، فإن الله سبحانه أراد الناس مختلفين، ولو شاء لجمعهم على الهدى، وبعد تبيان الحق للجميع، ﴿ **فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر**﴾ (الكهف: ٢٩).. إلى غير ذلك من الإشارات التى تطلق للجميع حرية الاعتقاد والتفكير، مذكرة بأن الجميع سيقفون فى نهاية المطاف بين يدى الله، ليحكم بينهم يوم القيامة فيما كانوا فيه يختلفون.

لك أن تعتقد ما شئت إذن، وأن تفكر فيما يعن لك، فأنت حر فى نفسك. ولكن عندما تخرج إلى الناس وتتعامل مع المجتمع، فلا بد أن يختلف الأمر، حيث تصبح للمجتمع حرمة وحقوق جديرة بالاعتبار، وللنظام العام سياج لا بد أن يحترم ويصان. وربما كانت قضية التطرف نموذجا يجسد هذا الموقف الذى نتحدث عنه. فلكل أحد أن يتشدد على نفسه كما شاء، ولن يحاسبه أحد إذا اتبع أكثر الآراء الاجتهادية شذوذا أو غرابة. لكن المشكلة نشأت حين أراد بعض هؤلاء أن يبثوا غلوهم بين الناس، وأن يروجوا للشاذ والغريب من الأفكار التى اقتنعوا بها، الأمر الذى استوجب التدخل حمايةً لتوازن المجتمع واستقراره. ومن ثم، حماية للنظام العام فيه.

المشكلة ذاتها نجدها بصورة أبعد أثرا فى الآراء التى يدعو إليها الباحث فيما هو متوافر بين أيدينا من كتابات تطوع البعض للدفاع عنها لأسباب غير مبررة. وقد تكلم غيرنا فى الأخطاء العلمية الجسيمة التى شابتها، من قبيل إصداره كتابا عن الإمام الشافعى يتهمه بالعمالة لحساب الأمويين فى حين أن الرجل ولد بعد زوال الدولة الأموية بثمانية عشر عاما! غير أننا لن نتوقف أمام القيمة العلمية، وسنتأمل قليلا فى القيمة الفكرية، إذا جاز التعبير.

فى كتاب بعنوان «مفهوم النص - دراسة فى علوم القرآن»، ينطلق الباحث من أن القرآن نص لغوى وأدبى لا أكثر، مشيرا إلى أنه «كتاب العربية الأكبر، وأثرها الأدبى الخالد، دون نظر إلى اعتبار دينى» - (ص ١٣).. وهذا الكتاب «الأدبى» يعمد إليه الواحد «فيأخذ منه ما يشاء، ويقتبس منه ما يريد، ويرجع إليه فيما أحب من تشريع أو اعتقاد أو أخلاق». وهو - القرآن - منتج ثقافى. فالنص «فى حقيقته

وجوهره منتج ثقافى. والمقصود بذلك أنه تشكل فى الواقع والثقافة خلال فترة تزيد على عشرين عاما. وإذا كانت هذه الحقيقة تبدو بديهية ومتفقا عليها، فإن الإيمان بوجود ميتافيزيقى (غيبى) سابق للنص، يعود لكى يطمس هذه الحقيقة البديهية. ويعكر - من ثم - إمكانية الفهم العلمى للنص» - (ص ٢٧).

وفى كتاب له بعنوان «نقد الخطاب الدينى» يبدو مشككا فى الوحى، فيقرر قائلا: «الواقع إذن هو الأصل ولا سبيل لإهداره. من الواقع تكون النص. ومن لغته وثقافته صيغت مفاهيمه. ومن خلال حركته بفعالية البشر تتجدد دلالته. فالواقع أولا والواقع ثانيا، والواقع أخيرا. وإهدار الواقع لحساب نص جامد ثابت المعنى والدلالة يحول كليهما إلى أسطورة يتحول النص إلى أسطورة فى طريق إهدار بعده الإنسانى والتركيز على بعده الغيبى. الأمر الذى يفسح المجال لتساؤلات عقيمة عن طبيعة النص هناك، وعن شكلة ونمط الخط المكتوب به، وهل تنطقه الملائكة بالعربية أو بغيرها» - (ص ٩٩).

وفي مواضع عدة من السياق، فإن الدين يقدم دائما مرادفا للأسطورة والخرافة. فيذكر مثلا أنه: كانت الأسطورة أن التقوى تجلب البركة وتدر الربح الوفير. وهى أسطورة وقع (الجميع) فى أحابيلها الشيطانية (!) - (ص ٩). والعبارة غمز فى معنى ومفردات الآية الكريمة ﴿ **ولو أن أهل القرى آمنوا واتقَوا لفتَحنا عليهم بركات من السماء والأرض**﴾. (الأعراف: ٩٦).

وهو يواصل الغمز حين يقول: «إن اختزال دور الإسلام ومقصده الكلى فى تحرير الإنسان من العبودية لغيره من البشر لكى يرده إلى عبودية من نوع آخر (المقصود هنا هو العبودية لله سبحانه وتعالى) هو التزييف بعينه؛ لأنه مقصد شكلى مادام يسلمه إلى عبودية كهنة النصوص» - (ص ١٠٤). والنقد منصب فى هذه الفقرة على المقولة الشهيرة التى سجلتها كتب التراث على لسان مبعوث النبى عليه الصلاة والسلام إلى كسرى ملك الفرس، حين سأله عن الإسلام فرد قائلا إنه جاء «ليخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة».

على هذا النسق يمضى الباحث فى كتاباته، المحملة بمظان التجريح والتشكيك فى الوحى والقرآن أساسا، الذى هو قوام الانتماء العقدى لهذه الأمة. وحتى إذا افترضنا البراءة وسلامة القصد فيما كتب، فالقدر المتيقن أن الكيفية التى تمت بها صياغة أفكاره تفتح الباب واسعا وبقوة لشيوع تلك المظان، بما تستصحبه من بلبلة بين الناس خصوصا الشباب، الذين يقوم بالتدريس لهم فى الجامعة.



أيا كانت اقتناعات الرجل، فإن ظاهر ما عبر عنه شكَّل عدوانا وتحديا سافرين لمشاعر الأغلبية الساحقة من المؤمنين. وإذا كان الذى صدر عنه تم فى إطار ممارسته للحرية، فإننا ننبه إلى أنه بما قدم اعتدى فى الوقت ذاته على حرية المؤمنين، الأمر الذى يدعونا للتفكير جيدا فى موقف الذين احتفوا بالكلام ودافعوا عنه تحت شعارات عديدة، لأن دفاعهم عن حرية الرأى بهذه الطريقة يحولهم إلى حماة للاعتداء على الإيمان الدينى. وهو موقف يحتاج إلى مراجعة، لما قد تترتب عليه من عواقب وخيمة. فنحن بصدد نوع من التطرف، الذى يزكيه ويزينه بعض المثقفين، فيما يشكل فى جوهره عدوانا على مقدسات الأمة وثوابتها.

لن نتحدث فيما هو عقدى، على أهميته وحساسيته البالغة، لكننا سنتناول المسألة من جانبها القانونى والسياسى والوطنى. حيث نعتبر أن التعرض بهذا الأسلوب للقرآن بمثابة عدوان على نصوص الدستور، وعلى النظام العام للمجتمع. إذ عندما ينص الدستور على أن الإسلام دين الدولة الرسمى، وأن شريعته هى المصدر الأساسى للتشريع والقانون، فإن مظنة تجريح القرآن والسنَّة على النحو الذى بيناه تجسد ذلك العدوان بجلاء لا يحتمل اللبس.

على صعيد آخر، فإننا نذهب إلى أن العمل على تفكيك ثوابت الأمة أو تجريحها بالأسلوب الذى تنضح به أمثال تلك الكتابات يضر بالمصلحتين الوطنية والقومية فى آن. إذ بعدما انهار النظام العربى، وانفرط عقد الأمة بالصورة المفجعة الراهنة، فإن قوامها المكدود أصبح ينهض على مجموعة من الركائز يتقدمها الانتماءان الدينى والقومى. وحين يخرج علينا أحد من الناس داعيا إلى خلخلة أى من هذين

الانتماءين فإن جهده ذاك يصب فى خانة محاولات تقويض هذه الأمة وتركيعها، سواء قصد ذلك أم لم يقصد.

ثمة مقولة إسرائيلية ذائعة تذكر أن فى إسرائيل يهودا غير مؤمنين بالله، لكنهم يعتقدون أنه منح أرض إسرائيل لليهود! وهو موقف يعبر عن المسئولية التى يستشعرها الإنسان فى إطار المشروع الصهيونى. حيث لا يهم فى نظرهم أن يكون المرء مؤمنا بالله أو كافرا به، لأن الأهم هو أن يضم صوته إلى أصوات المتمسكين «بأرض المعاد» فى فلسطين، باعتبار أن تلك قضية من الثوابت الضرورية لإقامة المشروع واستمرار الدولة.

إن اليهود يلاحقون الذين يشككون فى التاريخ اليهودى - ناهيك عن العقيدة!! - وبسبب ملاحقاتهم وضغوطهم تلك، سحبت فى فرنسا شهادة الدكتوراه من الباحث «الدكتور» هنرى ردك بعد أن نال شهادته من جامعة «نانت»، لأنه اجترأ وشكك فى حكاية غرف الإعدام بالغاز التى يقال إن النازيين نصبوها لإفناء اليهود. وفى فيينا، حكم على الناشر النمساوى «جيرد هونسيك» بالسجن ١٨ شهرا، لأنه أصدر كتابا نفى فيه قصة غرف الغاز. وقبل حين، طرد المؤرخ البريطانى «ديفيد إيرفينج» من كندا، ومنع من دخول أستراليا، وقضت محكمة ألمانية بتغريمه ١٠٠ ألف مارك، لأنه شكك فى إبادة النازيين لليهود. وفى الولايات المتحدة طرد واحد من أكبر علماء الآثار من منصبه لأنه أصدر كتابا قال فيه إن التاريخ الإسرائيلى يستند إلى قصص فى العهد القديم، من صنع الخيال. والرجل هو البروفيسور «توماس طومسون» أستاذ علم الآثار بجامعة «ماركويت» فى ميلواكى.

والذى نطالب به فى بلادنا هو دون ذلك بكثير، حيث ندعو إلى إحاطة العقائد بسياج من الاحترام، يحول دون العدوان عليها وانتهاكها، إن لم يكن حفاظا على الدين، فعلى الأقل حفاظا على الدنيا، يعنى دفاعا عن ثوابت المجتمع ووشائجه.

لقد دعوت من قبل إلى إقامة «مناطق آمنة» فى عالم الفكر، تحصن ضد العدوان ولا تستعلى على الحوار، وكان شأن العقائد عند أصحاب الأديان كلها فى مقدمة تلك المناطق. وما زلت عند رأيى فى أن ثمة قيما أساسية ينبغى أن يلتقى الجميع على ضرورة حمايتها وتأمينها ضد الانتهاك والنزق أيا كان مصدره. حيث العبث

يعد لعبا بالنار. أما تسويغ ذلك العبث باسم «التنوير» والدفاع عنه تحت هذه اللافتة، فإنه يعد نوعا آخر من العبث يبلغ الدرجة القصوى!

هل كتب علينا أن نظل نتحاور فى البدهيات، بحيث نبقى مشدودين إلى درجة الصفر لا نغادرها؟!.. ومتى نفرغ من ذلك العبث بشقيه الخاص والعام، لكى ننصرف إلى بناء ما هو أجدى وأنفع؟!

إن كثيرين من الواقفين فى الساحة الثقافية مطلوب منهم الإجابة عن السؤالين، وليس واحدا فقط.

لنرد للحوار اعتباره (*)

لا نريد أن نقع فى براثن التباس جديد، يختلط فى ظله الحابل بالنابل والحق بالباطل! ـ وأكثر ما نخشاه أن تصرفنا الأصداء المتباينة لفاجعة مقتل الدكتور فرج فودة عن استبصار فواجع أخرى تعشش فى واقعنا الفكرى والثقافى، ربما أسهمت بدرجة أو أخرى فى إيصالنا إلى ما وصلنا إليه.

●● من قبيل تلك الفواجع أن بعضنا فى غمرة الانفعال بممارسات التطرف ذهب إلى حد التنديد بالتدين ذاته. ظهر ذلك فى الكتابات التى أعقبت حادث الاغتيال. وهو ملحوظ من قبل فى أداء مدرسة «تجفيف الينابيع»، التى تقول بأن المتطرف يبدأ متدينا، ومن ثم فلا سبيل إلى علاج الثمرة إلا باقتلاع البذرة! ـ هكذا دون تفرقة بين بذرة صالحة ينبغى أن تصان، وأخرى خبيثة لا يختلف أحد على ضرورة اقتلاعها واستبعادها.

فالذين دعوا إلى تقليص برامج الثقافة الإسلامية فى التليفزيون، وإلى تفكيك إذاعة القرآن الكريم بدعوى «تحديثها» و «تطويرها»، وأولئك الذين طالبوا بتخفيف جرعة الثقافة الإسلامية أو التاريخ الإسلامى فى مناهج التعليم.. وصولا إلى منع المسلمين من الصلاة بالخلاء فى عيدى الفطر والأضحى. هؤلاء جميعا ـ ومن لف لفهم ـ لا يختلفون كثيرا عن ذلك الدب الذى أراد أن يهش ذبابة عن وجه صاحبه فتصيدها بحجر كبير قتل الذبابة حقا، لكنه قتل صاحبه أيضا!

وإذا ما افترضنا حسن نواياهم، فليس عسيرا أن نتصور أن مثل ذلك المسلك يهدى للتطرف فرصته العظمى، لأنه يقدم لرموزه ودعاته أقوى دليل على أن

(*) ١٦ / ٦ / ١٩٩٢ ـ والمقال كتب بعد اغتيال الدكتور فرج فودة.

المجتمع ضد الدين، وأن دورهم مطلوب بشدة لإنقاذ المسلمين من الخطر الذى يتهدد عقيدتهم.

أخطر من ذلك أن تلك المدرسة بدعوتها تلك لا تشن حربا على التدين فقط، ولكنها تسعى فى الواقع إلى خلخلة أهم عناصر الانتماء لهذه الأمة، ذلك أن إضعاف التدين ليس مفسدة عقيدية فقط، ولكنها أيضا انتكاسة ثقافية وحضارية فى الوقت ذاته. فإذا ما انخلع الناس من دينهم، وتحولت العقيدة عندهم إلى شىء هلامى لا قَوَام له على الأرض، كما يريد دعاة ما أسميناه بالإسلام «السياحى». وإذا ما انخلعوا من عروبتهم استجابة لتلك الدعوات التى باتت تتردد بصوت عال فى العالم العربى (آخرها سمعناه فى ليبيا!!).. إذا ما تحقق هذا وذاك، فماذا يبقى منا إذن؟ وما هى قيمتنا وقتذاك؟!

●● يكشف لنا السياق الذى نحن بصدده عن فاجعة أخرى، تتمثل فى أننا بصدد خطاب ليس ضد التطرف من حيث المبدأ، ولا ضد الإرهاب، بله أيضا ليس ضد الاغتيال! - فهذا النموذج الذى مررنا به توا هو نوع من التطرف أيضا، وإن بدا رد فعل ومضى فى الاتجاه المعاكس. هو تطرف لأنه يذهب إلى أبعد مما ينبغى، حتى يصل إلى محاصرة الالتزام الدينى ذاته. ومن ثم فهو يعمد فى حقيقة الأمر إلى نفى «الآخر» الدينى، ويغلف مطلبه ذلك بأقنعة ديمقراطية وتحديثية!

إن الموقف المبدئى يقتضينا أن ندعو إلى رفض التطرف دينيا كان أو علمانيا. ورفض الإرهاب فكريا كان أو ماديا، ورفض الاغتيال جسديا كان أو معنويا. أما الكيل بمكيالين فى التعامل مع تلك المفردات، فهو الكارثة بعينها. وهو الحاصل الآن فى بعض الكتابات للأسف الشديد.

●● وقد أصبحنا على مشارف لغة الحوار ومناهجه، فقد وقفنا بباب الفاجعة الثالثة. فنحن نفترض ابتداء أن ثمة فرقا ضروريا بين المثقف «والندابة»، تلك التى لا هم لها إلا الصراخ والعويل ولطم الخدود وشق الجيوب فى المناسبة، ثم نسيان الأمر، والتحول إلى غيره بمجرد أن ينتهى الوقت المحدد «للإرسال».

بعض المثقفين يقومون بهذه المهمة، وما برحوا يؤدون ذلك «الواجب» فى كل مناسبة، ومنهم من تفوّق بامتياز فى ذلك المجال، ما فى ذلك شك. لكننى أحسب أن المطلوب منهم يتجاوز تلك الحدود، حيث يفترض أن يتجه عقل الأمة إلى محاولة إجراء حوار جاد حول الأسباب الحقيقية التى أفضت إلى المأساة والكيفية التى يمكن بها تجنب تكرار وقوعها.

مما يؤسف له أن كثيرين ممن كتبوا فى الموضوع شغلوا بتصفية الحسابات والثارات، وتعزيز المواقع على خرائط القبلية السياسية، والاستحواذ على أكبر قدر من الغنائم وتجميع المزيد من النقاط، خصوصا فى مواجهة الإسلاميين.

لقد كان ذلك المستوى من الأداء شاهدا جديدا على عمق أزمة الحوار فى واقعنا. فهو إما غائب تماما، أو هو حاضر بغير تقاليد أو قوانين تضبط مساره.

نعم هناك كلام كثير يضخ فى عقول الناس كل يوم، ولكن ليس كل كلام حوارا، وليس كل لغو حجة، كما أنه ليست كل مسبة أو بذاءة «اجتهادا» واجب الاحترام. وبعض الذى يسمى الآن حوارا ومحاجة هو كارثة بكل المعايير، تهدر فى ثناياه وباسمه أبسط قواعد المعرفة والعلم، فضلا عن الأدب وربما الحياء أيضا.

إن الإجماع على رفض الحوار بزخات الرصاص ينبغى أن ينعقد بذات القدر على ضرورة رد الاعتبار لقيمة الحوار ذاتها، وضرورة الالتزام بآداب ذلك الحوار من قبل كل الأطراف. إذ عندما ندعو مثلا إلى مقارعة الحجة بالحجة، فلا بد أن تكون هناك أولا حجة يمكن ردها ومقارعتها. ثم إنه حين يلقى المرء آخر ويسمع منه سبّا لدينه وعرضه، فهل يبقى ثمة مجال للحوار أو تفنيد «الرأى» ومقارعة «الحجة»؟!

إن القيم لا تملى على الناس. وفكرة «مواثيق الشرف» باتت عقيمة ومعدومة الجدوى، بعد ابتذالها فى واقعنا العربى. ولكن المجتمع يربى كما يربى الأفراد. وذلك لا يتحقق بمجرد وعظ الناس ودعوتهم إلى احترام قيم الحوار وآدابه، والقبول بالتعايش مع الآخر المختلف. وإنما يتحقق بصورة أجدى من خلال الممارسة العملية، وتقديم القدوة التى تمثل قيم الحوار الشريف وتجسدها.

●● الفاجعة الرابعة أننا أحيانا نطالب بإلغاء عقولنا حين نمنع من محاولة فهم أى ظاهرة وتفسيرها، وإزاء أى محاولة للتفسير أو التفكير، يشهر سيف الاتهام بالتبرير. وشتان بين الاثنين، وخصوصا إذا ما كان الموقف الأساسى معلنا ومحسوما، إزاء قضية العنف والإرهاب فى حالتنا هذه على سبيل المثال.

وهو موقف لا يخلو من مفارقة ساخرة، لأن ذلك الاتهام ذاته ليس سوى ممارسة عملية لمستوىً من الإرهاب الفكرى، يراد به مصادرة الحق فى تفسير الظواهر الاجتماعية وتقصى أسبابها.

وهى فاجعة أن يمارس الإرهاب على ذلك النحو، لكن الفاجعة الأخرى - الكبرى - أن ذلك يعنى أن بعض الكتاب قد تحولوا إلى مخبرين ومرشدين، وأن الحدود تداخلت بشكل مستلفت للنظر بين بعض رجال البحث وبين رجال الادعاء والمباحث!



إن البيان المنشور فيما يلى هو محاولة للتفكير فى الموضوع، تلاقت حول عناصرها آراء عدد من العلماء والمثقفين، الذين استشعروا الحاجة إلى إثبات موقف فى المسألة، وتوجيه رسالة إلى الأمة فى المناسبة.

وهذا هو نص البيان:

بيان للناس: حتى لا تكون فتنة

لا يستطيع الضمير الوطنى أن يستقبل ظاهرة تنامى العنف فى مصر، دون أن يستشعر قلقا عميقا إزاء المدى المؤسف الذى بلغته، خصوصا فى تطورها الأخير، المتمثل فى اغتيال الدكتور فرج فودة، من جانب شابين ذكر أنهما ينتسبان إلى إحدى الجماعات الإسلامية.

وفى مناخ الصدمة والاستنكار الذى ساد من جراء ما جرى، فإننا دفاعا عن مصر وأمنها وشعبها، نرجو ألا يمر الحادث دون اعتبار كاف، يقوم على التدبر

والمراجعة، أملا فى أن تتلاقى جهود المخلصين من أبناء هذه الأمة، لتجنيبها آثار تلك الدوامة الجهنمية، التى تعد نتيجتها خسرانا محققا للجميع.

وليس الأمر دفاعا عن مصر وأمنها فقط، ولكنه أيضا دفاع عن الإسلام الذى يساء إليه فى مثل الظرف الراهن مرتين. مرة حين يمارس العنف والعدوان تحت ألوية تحمل شعاراته. ومرة أخرى حين يصر البعض اهتبالا لفرصة يرونها سانحة أو تصفية لحسابات صغيرة هينة، على أن الإسلام محمل فى ثناياه بالضرورة ببذور العنف أو السكوت عليه، أو أنه مفضٍ إلى الاستهانة بحقوق الآخرين واضطهاد المخالفين.

لذا فإنه يغدو من الأهمية بمكان أن يرتفع أبناء الأمة كافة، باختلاف مواقعهم على خريطة الخطاب العام، إلى مستوى المسئولية التى يفرضها الالتزام بالمصلحة الوطنية الخالصة، الأمر الذى يرتب استعلاء ضروريا فوق كل ما من شأنه صرف النظر عن صواب التشخيص وجدية التناول.

فى هذا السياق، فإننا نذهب إلى أن اللحظة الراهنة ينبغى أن تكون لحظة التجرد من الانفعال والهوى، والتطلع إلى تلك المصلحة العليا للأمة، والتحرك الحثيث لأجل صيانة تلك المصلحة فى مواجهة ما يهددها من أخطار وغوائل. فليس هذا وقت تصفية الحسابات أو الصيد فى الماء العكر، ولا هو أوان تعميم الاتهامات وإلقائها جزافا، وخصوصا فى مواجهة جميع العاملين بالحقل الإسلامى.

وبادئ ذى بدء، فإننا لا نتردد لحظة عن إعلان الاستنكار والرفض لما حدث بأعلى صوت. واستنكارنا ذاك له ثلاث شعب:

فهو ينصب أولا على مبدأ استخدام العنف لحسم أى خلاف سياسى.

وهو ينصب ثانيا على انتهاجه سبيلا للرد على أصحا ب الفكر المعارض على وجه الخصوص. حيث لا ينبغى أن يسمح أحد لنفسه بأن يرد على الفكر بغير الفكر.

وهو ينصب ثالثا على مجرد الربط بين العنف وبين الإسلام ورسالته.

إننا نؤمن إيمانا عميقا بأن الذى حدث هو جريمة، لا ينبغى التقليل من شأنها، من وجهة النظر الشرعية ابتداء، ومن وجهة النظر السياسية انتهاء.

فإلى ذلك تذهب قيم الإسلام ونصوصه المعلنة فى القرآن والسنة، التى هى فوق كل شبهة أو تأويل. فالقرآن يقرر حرمة الدماء كافة والأموال جميعا. والرسول ﷺ يعلن أن دم البرىء أعظم حرمة عند الله من حرمة بيته المشرف.

وخطبة الوداع، التى ألقاها نبىّ الإسلام قبل لقائه ربه فيها تذكير مباشر للناس جميعا بتحريم الدماء والأموال، وبأن ذلك التحريم يبلغ فى شدته تحريم المعصية يوم عرفة نفسه.

ولا يسوغ لفرد، كائنا من كانت منزلته أن يقرر أمرا مخالفا لما ذهبت إليه الأوامر والتوجهات القرآنية، والنبوية. وكل مفت مخالف للقرآن والسنة فى فتواه، مردودة عليه مقولته عند الله وعند الناس.

على صعيد آخر، فإننا نستلفت أنظار الجميع إلى أن أمتنا تواجه فى الظرف الراهن أحد أخطر المنعطفات فى تاريخها المعاصر. إذ فى حين تسعى جاهدة لاستهلال مسيرتها النهضوية، فإن قوى أخرى تعمل على إحباط ذلك السعى. وتحاول إعادة تشكيل واقعها وإجهاض مختلف أحلامها واحدا تلو الآخر. والوعى بما يجرى لنا ومن حولنا، والعمل على إفشال تلك المخططات هما من أهم الفرائض التى ينبغى أن ينتبه الجميع إليها. ومن شأن هذا الذى يجرى على أرض مصر أن يسهم فى تمهيد الطريق لإنجاز الكثير مما يدبر لهذه الأمة ممن لا يريدون لها خيرا ولا يتمنون لها استقرارا.

إن توفير الاستقرار على أسس صحية، وتلاحم مختلف القوى الوطنية الفاعلة هو فى مقدمة ما ينبغى أن يسعى إليه المخلصون لهذا الوطن. وبغير ذلك لن يقدر للأمة أن تبقى على قوامها فضلا عن أنها لن تستطيع بحال أن تتقدم خطوة إلى الأمام. حيث يؤدى الإخلال بالاستقرار أو شق الصف الوطنى إلى مضاعفة الانتكاسات وتكريس التخلف.

إن استنكارنا للعنف شامل ومطلق ومقطوع به، أيا كان شكله أو مصدره.

فحيث لا شبهة فى أننا ضد العنف المادى، الذى يستخدم فيه السلاح للقتل

والاغتيال، فإننا أيضا ضد العنف الفكرى والسياسى، الذى يعمد إلى اتهام الخصوم. . وممارسة صنوف القهر والاغتيال المعنوى ضدهم.

وكما أننا ضد كل عنف فردى، فإننا نعارض بذات القدر كل عنف مؤسسى، باعتبار أن جرثومة العنف إذا ما تسللت إلى جسم الأمة من أى باب، فإن خبثها لا بد واصل إلى جميع خلايا الجسم وأعضائه. . ومن ثم، فلا مفر من استئصال شأفة الداء من أصله، والقضاء على جرثومته من الأساس.

فى ظل ذلك الموقف المبدئى، فإننا نستلفت أنظار الأمة إلى أمور محددة واجبة الاعتبار هى:

● **أولا:** إنه لا بديل عن الحوار منهجا، والتسامح السياسى عنوانا وقيمة، والتعايش بين المختلفين غاية. حيث يظل من الأهمية بمكان أن يتضافر الجميع لكى يدافعوا بكل ما يملكون عن تلك الركائز، التى تشكل ضمانات أساسية لتوفير الاستقرار المنشود، فضلا عن أنها تستلهم منابعها من مبادئ الإسلام وتكاليفه الشرعية.

● **ثانيا:** إن احترام الأديان والمقدسات كافة هو مسئولية الجميع. ومن ثم، فإننا نناشد كل الذين يتصدون للحوار فى القضايا الفكرية خاصة، أن يعبروا عن التزام كامل وأصيل بمقتضيات ذلك الاحترام وآدابه. ليس فقط لأن ذلك من قبيل الورع الذى ينبغى أن يتخلق به المتحاورون الجادون، ولكن أيضا مراعاة لشعور عامة الناس، خصوصا جماهير المؤمنين منهم. حيث إن التجاوز من جانب أى طرف يفتح الباب تلقائيا وبقوة رد الفعل لتجاوز مماثل، وربما إلى تردٍّ فى مستوى الحوار، لا يخدم قضية ولا يحقق مصلحة من أى نوع.

● **ثالثا:** ولا سبيل إلى تحقيق ذلك، إلا بفتح قنوات الحوار أمام الجميع، وتوفير المنابر المشروعة لمختلف التيارات الفكرية - ما دامت تؤمن بقواعد العمل الديمقراطى - لكى تعبر عن نفسها بغير قيد أو مصادرة. ويؤمل فى هذا الصدد أن تضرب النخب السياسية والثقافية المثل المرتجى فى الارتقاء بذلك الحوار المنشود.

● **رابعا:** إن الإنصاف وإحقاق الحق يدفعاننا إلى التذكير بأن الحوار الفكرى دائر بصورة أو أخرى منذ بداية القرن بين مختلف فصائل المثقفين، وإن الناقدين للتوجه

الإسلامى مارسوا حقهم ذاك على قاعدة الحرية والاحترام المتبادل طيلة العقود التى خلت. وهذا الذى حدث فى الآونة الأخيرة أمر فريد فى بابه، وغير مسبوق فى تاريخ التجربة المصرية المعاصرة. حيث لم يعرف أن صاحب رأى تعرض لما تعرض له الدكتور فودة. وإدراك ذلك البعد ينبغى أن يكون حافزا لتحقيق الأمر ودراسته، لكى يكون الجميع على بينة من مجمل أسباب التردى التى أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

● **خامسا:** إنه ينبغى أن يستقر فى وعى الجميع، أن الاحتكام إلى الدستور والقانون يظل هو الميزان الذى يرجع إليه فى نهاية المطاف، إذا ما تصادمت الإرادات، ولم يكن هناك مفر من فصل وحسم. فى هذا الصدد، فإننا نقرر أن القانون بصيغته الراهنة يشكل ضمانا كافيا لإقرار الحق والعدل والسلام إذا ما تم الالتزام بنصه وروحه من جانب مختلف الأطراف دون تفريط أو تجاوز. ولا ينبغى أن يتبادر إلى الأذهان فى مواجهة كل مأزق أو مشكلة أن تجاوز أى منهما يحتاج إلى قانون جديد. حيث نذهب إلى أن الأزمة لا تكمن فى نقص القوانين، وإنما هى بقدر أكبر فى تراجع قيمة احترام القوانين، وغيبة المثل الذى ينبغى أن يضرب فى هذا الصدد.

● **سادسا:** إنه آن الأوان لإنهاء تلك الحروب الأهلية المستعرة الدائرة على أرض مصر، بين الفصائل المختلفة، سواء فى الدين، أو فى الفكر، أو فى مناهج الإصلاح. . فذلك سبيل إلى تمزيق الوطن وإهدار طاقته، وصرفه عن مهام المستقبل وتحدياته. فضلا عن أنه لا ينبغى لكل حوار أن يؤدى فى النهاية إلى تمزيق الأواصر وإهدار المشترك وتغليب المصالح الفئوية على المصالح العليا.

● **سابعا:** إنه حان الوقت لكى نعترف جميعا بأن السياسات المتبعة لمواجهة الغلو لم تحقق النجاح المرجو منها. الأمر الذى أصبح يهدد بتكرار حوادث العنف وصدماته. ولعل الحادث الأخير يكون حافزا لمراجعة رصينة وأمينة لتلك السياسات، تؤدى إلى وضع اليد على ثغراتها، حتى يصحح الأداء ويصبح أكثر جدوى.

● **ثامنا:** إننا على ثقة من أن الحياة السياسية الصحية هى وحدها الكفيلة بتوفير أفضل الحصانات التى تمكن المجتمع من التصدى لمختلف الآفات والانحرافات التى

تتهده. حيث يظل ترسيخ قواعد الديمقراطية، والتزام الجميع بقيمها ومبادئها هو طوق النجاة والسياج الحقيقى الذى يحرس المجتمع، ويصون استقراره، ويؤمن تقدمه لبلوغ غاياته الكبرى.

والله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

الموقعون

الشيخ محمد الغزالى

د. يوسف القرضاوى

د. أحمد كمال أبو المجد

د. بنت الشاطئ

د. مصطفى الشكعة

د. محمد عمارة

فريد عبد الخالق

د. أحمد العسال

د. جمال الدين عطية

د. محمد سليم العوا

د. عبد الوهاب المسيرى

د. سيد دسوقى

د. نادية مصطفى

د. سعيد إسماعيل على

عادل عيد

د. أحمد حسين الصاوى

المستشار عثمان حسين

د. حامد الموصلى

أحمد بهجت

المهندس مراد الزيات

د. أحمد المهدى

د. صلاح عبد الكريم

فهمى هويدى

ضرورة الحزب الإسلامى (*)

لدينا إجابات وافية ومقنعة عن السؤال : لماذا ينبغى ألا يقوم فى مصر حزب قبطى؟! وبقى أن نحاول الإجابة عن سؤال مقابل ، لا يقل أهمية هو : لماذا ينبغى أن يقوم حزب إسلامى؟!

القصة ربما يعرفها الجميع . بدأت بذلك الإعلان الذى نشرته الصحف المصرية صبيحة يوم ١٦ من فبراير عام ١٩٨٩ ، باسم المدعى الاشتراكى ، وفيه بيان للجنة شئون الأحزاب يشير إلى أن جماعة من المصريين قدموا طلبا بإقامة حزب جديد باسم «حزب السلام الاجتماعى وصيانة الوحدة الوطنية» . تضمن الإعلان بيانا بأسماء المؤسسين ، واختتم بدعوة كل من يعترض إلى إثبات اعتراضه خلال المهلة التى حددها القانون . ولم يكن الأمر بحاجة إلى فحص أو تمحيص ، لأن قائمة الأسماء المنشورة كانت تشير صراحة إلى أن تلك دعوة لإقامة حزب للأقباط ، ليس بين مؤسسيه مسلم واحد .

منذ ذلك الحين ، وحتى كتابة هذه السطور ، والفكرة محل رفض كل من كتب أو عقب ، وخصوصا بين الرموز القبطية ، وعلى رأسها البابا شنودة بطريرك الكنيسة القبطية فى مصر . وكان الملف الذى أفردت له مجلة «المصور» ثمانى صفحات (يوم ٢٤ من فبراير عام ١٩٨٩) بمثابة شهادة النفى والإدانة للفكرة ، التى شارك فى إثباتها حشد كبير من الشخصيات القبطية المرموقة .

(*) ٧ / ٣ / ١٩٨٩ والمقال نشر فى كتاب «للإسلام والديمقراطية» .

ولأن الذى قيل فى صدد فكرة الحزب القبطى فيه الكفاية، فربما لا نجد ما يمكن إضافته على خلاصة الكلام ومصبه الأخير، وإن كانت لنا ملاحظات على الحيثيات التى وردت فى بعض الشهادات، سنثبتها بعد حين. لكن أكثر ما أثار انتباهنا، واستدعى هذا الخطاب، هو أن الحديث حول رفض الحزب القبطى، انزلق بوعى أو بغير وعى باتجاه الدعوة إلى مصادرة الدعوة إلى التصريح بحزب أو أحزاب إسلامية، فى خلط يحتاج إلى مراجعة ومناقشة.

هذا المعنى ردده بعض المعقبين بصياغات مختلفة، وتبناه محرر «المصور»، الذى قرر فى افتتاحية العدد ما نصه: «إننا نرفض قيام أى حزب بين المسلمين أو بين الأقباط، فالذين يريدون أن يعملوا بالسياسة عليهم أن يبتعدوا بالأديان عن ساحة الاختلاف والحرب والقتال».

الملف - فى الداخل - بدأ بدعوة مماثلة جاءت على النحو التالى: إن مجتمعنا لا يتحمل نغمة الحزب الدينى. فليس من مصلحة الوطن ككل أن تظهر على السطح أحزاب دينية، تتعدد معها المتاهات، وتصاغ فى ظلها نعرة التطرف والتعصب والطائفية... فهذا هو الموقف الخاطئ الذى نربأ بأنفسنا ومجتمعنا أن يسقط فى قبضته ويخضع لسطوته، ويا لها من قبضة وسطوة.

هذا المنطوق لا تنفرد به مجلة «المصور» بطبيعة الحال، ولكن عناصره ومفرداته تتردد فى معظم الكتابات الناقدة لفكرة الحزب الإسلامى، التى تلوِّح بقائمة المخاوف التقليدية: الطائفية والتعصب والاقتتال، ثم تبسط الورقة اللبنانية فى نهاية الأمر، مشيرة إلى نهر الدم النازف منذ اثنى عشر عاما، متسائلة: هل تريدون لبننة مصر؟!

وعلى ذيوع هذه الكتابات وتعددها، فإننا أشرنا إلى ملف «المصور» بوجه خاص، لأنه أحدث ما صدر حول هذا الموضوع، ولأنه جسد المنطق الذى بدأ برفض الحزب القبطى، وهو فكرة عارضة طرأت لأشخاص مجهولين، ثم انقض على فكرة الحزب الإسلامى التى تتبناها وتدعو إليها قطاعات عريضة وفاعلة فى المجتمع وفى العديد من المنابر العامة، فأفرغ فيها كل سلبيات الحزب القبطى، محاولا الإجهاز عليها من الأساس!

أى أن هذا التناول استثمر حالة المولود الذى مات قبل أن يولد، وأنكره أهله، لاغتيال جسم كبير لم تفلح محاولات إماتته طوال الأربعين عاما الماضية!



دعوانا تنطلق، كما ذكرت، من موقف معاكس تماما، يعتبر أن ثمة ضرورة لقيام حزب إسلامى، ويزعم أن ما لا يحتمله مجتمعنا حقا وصدقا، هو الضرر الناشئ عن محاولة تعطيل هذا المسعى بمختلف الذرائع والحجج.

لكننا قبل أن نبسط حجتنا فى هذه الدعوى، نحسب أن هناك بعض الالتباسات التى تحتاج إلى إيضاح وضبط.

ما يحتاج إلى إيضاح - مثلا - أن دفاعنا ليس منصبا على حزب إسلامى بذاته، وإنما هو على حرية وحق كل جماعة من الناس لديهم مشروع سياسى فى أن يكون لهم حزب أو منبر شرعى يعبرون من خلاله عن أنفسهم. فضلا عن أن إيماننا بالتعددية السياسية يدفعنا إلى قبول تلك التعددية فى المحيط الإسلامى ذاته، بحيث يمكن أن تتراوح أنشطة العمل السياسى الإسلامى بين ما هو «ليبرالى» وما هو محافظ. وإذا حدث وجرى استشهادنا بأى جماعة إسلامية قائمة فلن يكون ذلك إلا من قبيل الإفادة من تجارب العمل السياسى التى شهدناها، أو القريبة من أذهان الجميع. هو فى الحقيقة محاولة للاتعاظ وليس تعبيرا عن أى انحياز!

مما يحتاج إلى إيضاح أيضا: أن إطلاق أوصاف التعصب والتطرف والعنف على العمل السياسى الإسلامى على إطلاقه وبكل صوره، لا يخلو من مغالطة وتعسف. فتلك ظواهر موجودة عند الإسلاميين وعند غيرهم. وليس صحيحا أن استبعاد النشاط السياسى الإسلامى كفيل - تلقائيا - بعلاج تلك الآفات واستئصالها، بل إننا نزعم أن إحدى وسائل العلاج هى ترشيد هذا النشاط، وإتاحة الفرصة لممارسته فى ظل الشرعية واحترام القانون.

التعصب والتطرف والعنف سمات موجودة فى الهند - بين الهندوس والسيخ - ولا شأن للإسلام بها. وهى موجودة فى لبنان، التى يحذروننا من مصيرها كل حين، بينما دستورها ينص على علمانية نظام الحكم.. وهكذا.



أما ما يحتاج إلى ضبط، فهو بالدرجة الأولى تلك المصطلحات التى تلقى بغير حساب، والتى تخلط بين ما هو طائفى وما هو دينى وما هو إسلامى. فالملاحظ أن الكلمات الثلاث تستخدم بمعنى واحد، وترص رصا فى سياق واحد، بتجاوز مخل للفوارق والحدود، وبإهدار منكور لمعايير الدقة العلمية.

فالحزب الطائفى هو الذى ينطق باسم طائفة بذاتها، أيا كانت ملّتها، ولا يلقى بالا لبقية الطوائف الأخرى، بحيث تكون العضوية لأبناء الطائفة دون غيرهم، فضلا عن أن مصلحة الطائفة مقدمة على أى مصلحة أخرى.

والحزب الدينى قد يفسر السلطة على أساس دينى، فيسند مصدرها إلى حق إلهى أو إلى نص دينى، مما يشكل دعامة لما يسمى بالحكم الثيوقراطى، الذى يقوم على ذلك المصدر العينى، وليس على قبول المحكومين ورضاهم.

وقد يقوم الحزب الدينى على أساس عنصرى (كما فى إسرائيل) حيث يعتبر أن اليهود هم شعب الله المختار، وهذه العنصرية تقربه من الحزب الطائفى.

أما الحزب الإسلامى، فهو الذى يتبنى مشروعا حضاريا يصوغ الواقع على أساس من تعاليم الإسلام، للمسلمين فيه نصيب على أساس القاسم العقيدى، ولغير المسلمين فيه حق ودور على أساس من القاسم الحضارى. واعتراف الإسلام بالأديان الأخرى يفرض على الحزب الإسلامى أن يعتبر قضية الإخاء الدينى أحد المحاور الإستراتيجية فى برنامجه. وبالتالى، فإن مجال حركة الحزب الإسلامى يتجاوز الطائفة، ويتجاوز العرق ويتجاوز حدود المسلمين أنفسهم، فضلا عن أن رؤيته لمصدر السلطة تنطلق من الفكرة الرائجة بين الفقهاء، التى تقرر بوضوح قاطع «أن الإمامة عقد» - بين الحكام والمحكومين - وإرادة الأمة هى الفاصلة فى بقاء الحاكم أو ذهابه.

هى صيغ ثلاث مختلفة، وليست مترادفات كما يظن البعض. وبالتالى، فإننا نضم أصواتنا إلى الرافضين لأحزاب الطوائف (التى هى الأساس فى الصيغة اللبنانية) - كما أننا نرفض الأحزاب الدينية، الداعية إلى الثيوقراطية أو العنصرية. لكننا نقف على طول الخط مع إقامة الأحزاب الإسلامية، بالمفهوم الذى أشرنا إليه. ونحسب أن التجاوزات التى تحدث من جانب بعض الإسلاميين، والتى تشكل

انتهاكا لهذا المفهوم، لا تعالج أيضا - باستبعاد العمل السياسى الإسلامى وإلغائه، وإنما بتصويبه وترشيده.



نجيب الآن عن السؤال: لماذا ينبغى أن يقوم الحزب الإسلامى؟

لدينا فى هذا الصدد مجموعة من الحجج والأسانيد هى:

١ - لأن هناك واقعا اجتماعيا تعيشه أمتنا لا سبيل للاستجابة إليه إلا بإتاحة الفرصة لمثل هذا الحزب. هناك قاعدة ضخمة من الجماهير - تشكل أغلبية بكل المعايير - تتوق لأن تصوغ حياتها فى ضوء تعاليم الإسلام، والحزب أو الأحزاب الإسلامية هى الصيغة المشروعة فى العمل السياسى للتعبير عن تلك الرغبة.

والراصد لواقعنا العربى - والمصرى خاصة - يلاحظ أن العمل السياسى الإسلامى ينكَّر ويلاحَق ويضرَّب منذ أربعين عاما. لكن تجمعاته السياسية ما زالت مستمرة، ومتوالدة، ومتزايدة. وهو ما يعنى أن هذه الكيانات أو الأوعية مطلوبة، لا هى مفتعلة ولا هى مفروضة.

٢ - لأن هناك واقعا عقيديا يستلزم ذلك. فالمسلم مكلف فى حياته العملية بتكاليف لا يستطيع أداءها إلا فى نظام حياة إسلامى. وحتى يبلغ غايته تلك، فينبغى أن يوفِّر له الإطار الدستورى والقانونى القائم فرصة عرض مشروعه بأسلوب مقبول سياسيا وديمقراطيا، والصيغة الحزبية توفر هذا الأسلوب للإسلاميين ولغيرهم.

وإغلاق باب العمل السياسى الشرعى أمام الإسلاميين، يؤدى إلى نتيجتين سلبيتين للغاية:

- فهو دعوة للجميع لكى يتجهوا إلى العمل السرى، بكل مخاطره التى ليست خافية على أحد. وهو ما نرفضه ونسعى إلى حث الجميع على تجنبه.

- وهو دليل على إدانة الممارسة الديمقراطية، والتشكيك فى جدوى تعامل الإسلاميين معها. وذلك موقف تتبناه بعض الفصائل المتطرفة، وتجاهد الفصائل المعتدلة لإثبات خطئه.

٣ ـ يتصل بهذا العنصر أمر آخر يتمثل فى الخطأ الفادح الذى باتت تصاغ به الدعوة إلى الوحدة الوطنية فى زماننا، من جانب بعض الأطراف. إذ أصبح هؤلاء يطالبون بإخراج الإسلام من العمل السياسى حتى يصبح الطريق ممهدا أمام تحقيق الوحدة الوطنية. وافتتاحية مجلة «المصور» التى مررنا بها تصرح بذلك بغير مواربة، رافعة ذلك الشعار الذى بات يتردد على ألسنة مختلف أهل السياسة، والقائل بأن «الدين لله والوطن للجميع» ـ وهو بالمناسبة شعار حزب الكتائب اللبنانى، الطائفى المارونى!

إذا قلّبنا هذه الدعوة، وأعدنا النظر فى مغزاها، فسوف نجد أنها رسالة موجهة إلى المسلمين خلاصتها أن استبعاد الشريعة من الواقع العملى ـ السياسى والاجتماعى ـ هو شرط تحقيق الوحدة الوطنية. أى أن إضعاف إسلام المسلم هو الثمن الذى تتحقق به الوحدة المنشودة. بالتالى، فعليك أن تختار: بين أن تتمسك بالعقيدة والشريعة، فتشق الصف الوطنى وتهدر أساس السلام الاجتماعى، أو أن تتنازل عن الشريعة، وتتمسك بالعقيدة فقط، لتجنى وحدة الصف وتحقق السلام الاجتماعى.

وتلك صياغة مغلوطة وخطرة.

مغلوطة لأنه ليس صحيحا أن التمسك بالشريعة أو تطبيقها يؤدى بالضرورة إلى الإخلال بالوحدة الوطنية، وشهادة النصوص الشرعية وشهادة التاريخ تثبت ذلك.

وخطرة لأنها تعمق من التوتر، بل تولد قدرا لا يستهان به من الحساسية من جانب المسلمين تجاه إخوانهم المسيحيين. حيث يستشعر الأولون أن المسيحيين يشترطون عليهم التنازل عن جزء من دينهم مقابل مبادلتهم السلام والود!

٤ ـ على صعيد آخر، فإننا عندما نثبت أن الاشتغال بالعمل السياسى هو جزء من الالتزام الدينى عند المسلمين، فإننا نضيف بأن الأمر على عكس ذلك تماما إذا ما تحدثنا عن الالتزام الدينى عند المسيحيين. فالمسلم الحق هو الذى يغطى بالتعاليم دينه ودنياه، بينما الإيمان المسيحى الحق هو الذى يفصل بينهما، معطيا ما لقيصر لقيصر، وما لله لله ـ لأنه لا يقدر أحد أن يخدم سيدين، طبقا لنصوص إنجيل متى.

والأمر كذلك، فإن الحزب الإسلامى يجد فى التعاليم مضمونا عقيديا يصوغه فى برنامجه السياسى والاقتصادى والاجتماعى ـ أما الحزب القبطى فإن طبيعة البناء العقيدى لا توفر له مضمونا مسيحيا يصوغ به برنامجه المفترض ـ وتلك نقطة لم يذكرها الرافضون لفكرة الحزب القبطى، إذ تحدث الجميع عن اللافتة والمبدأ، ولم يتطرق أحد منهم إلى المضمون.

هذا التصور يرتب نتيجة أخرى تهمنا، وهى أن دعوة مباشرة العمل السياسى الإسلامى، فضلا عن أنها تعد استجابة للالتزام الدينى، فإنها إذا ما بلغت مداها وأقامت مشروعها السياسى، لا تطالب المسيحيين أو الأقباط بأى تنازل عقيدى. بينما مصادرة العمل السياسى الإسلامى محملة بدعوة للتنازل عن جزء من الالتزام العقيدى. وهذا مطلب يتعذر قبوله من جانب جماهير المؤمنين.

٥ ـ إضافة إلى هذا وذاك، فإن الواقع السياسى المصرى أفسح المجال للعمل السياسى على أساس من الأيديولوجيا. وبمقتضى ذلك، فقد قبل فصيلاً سياسيا يدعو إلى الاشتراكية والماركسية. الأمر الذى يستغرب فى ظله أن يستبعد الداعون إلى المشروع الإسلامى من الساحة. لأننا إذا قبلنا مبدأ التعددية السياسية، واحتملت تلك التعددية الدعوة إلى مبادئ مثل الماركسية، فمن حق الجماهير العريضة المسلمة أن تتساءل بدهشة عن السبب فى عدم احتمال الدعوة الإسلامية كمشروع سياسى معتمد فى الساحة.

لقد واجهت تونس هذا الوضع الشاذ فى ظل حكم الحبيب بورقيبة، حيث بلغت المفارقة مداها العبثى، عندما سُمح بإقامة حزب شيوعى، وصُرِّح له بالعمل، بينما ظل حتى اللحظة الأخيرة معارضا ـ بل معاديا ـ لإقامة حزب إسلامى، ومصرا على إعدام قادته!

٦ ـ ثمة واقع دستورى تعترف به كل الديمقراطيات الحديثة يقوم على مبدأ «حكم الأغلبية وحقوق الأقلية». ولسنا نفهم لماذا تقبل كل ديمقراطيات الأرض تطبيق المشروع السياسى الذى تتبناه الأغلبية، بينما ينكر على المسلمين فى بلادنا مباشرة هذا الحق؟

وما ندعو إليه دون ذلك بكثير . إذ لا تتجاوز دعوتنا حدود التصريح للذين يمثلون عقيدة الأغلبية بأن يعرضوا مشروعهم السياسى على الأمة ، من خلال المنابر الشرعية المتاحة لمختلف أصحاب العقائد السياسية .

وما ينبغى أن يشغلنا حقا هو حجم وطبيعة الضمانات التى يوفرها مشروع الأغلبية للأقليات الموجودة فى البلاد ، سياسية كانت أو دينية ، وينبغى ألا نتحرج من استخدام مصطلح الأقلية ، فهو قائم وراسخ فى عالم السياسة ، فضلا عن أنه يعبر عن واقع لا سبيل إلى إنكاره . ومن واجب الجميع أن يسعوا إلى التعامل مع ذلك الواقع بالقدر الواجب من الاحترام ، الذى لا ينتقص من حق أحد أو من قدره .



مسألة الصراع الطائفى و «اللبننة» وهم صنعناه وصدقناه !

إذ دأبت أطراف عدة على تلويث العمل السياسى الإسلامى ، ورميه بكل نقيصة ، لتصفية حسابات بعضها سياسى وبعضها فكرى .

أثناء مسلسل الصدام بين بعض الجماعات الإسلامية والسلطة ، حرص الإعلام الأمنى على تشويه صورة جميع دعاة المشروع الإسلامى ، بل وإلى تشويه موقف الإسلام ذاته من مختلف القضايا التى تشغل الناس . وكان اللعب بالمسألة الطائفية ، وإثارة الحساسية وتلغيم العلاقة بين المسلمين والأقباط ، أحد تلك الأساليب الخطرة التى اتبعت .

أقرب «موقعة» يمكن التدليل بها على صحة ما نقول ، تتمثل فى تجربة الانتخابات البرلمانية المصرية ، التى جرت فى صيف عام ١٩٨٧ . وهى لم تكن صداما مباشرا مع السلطة بالمعنى الشائع ، بل كانت مجرد منافسة على كسب الأصوات وجمع الأنصار . ومع ذلك ، فإن الإعلام الأمنى وهو يشهِّر بالمرشحين الإسلاميين ، ليصرف الناس عنهم ، لم يتردد فى تجريح موقف الإسلام من غير المسلمين ، الذى اعتبرته الأبواق الإعلامية داعيا إلى تحويل الأقباط إلى مواطنين من الدرجة الثانية ، يطالبون بدفع الجزية ، ويمنعون من المشاركة السياسية ، ومن الوظائف العامة ، وترفض شهادتهم أمام المحاكم !

هذه النغمة ظلت أحد محاور الخطاب الإعلامى فى شهرى مارس وإبريل من ذلك العام. وقتذاك - فى ٥ مايو - كتبت مقالا بعنوان «جراح انتخابية»، أثبت فيه ذلك الموقف الخطر، ثم قلت ما نصه: ولسنا نجد معركة مهما بلغ شأنها تستحق أن يضحى لها بتلغيم العلاقة بين أبناء الوطن الواحد على ذلك النحو. فضلا عن أننا من الأساس لا نجد سببا واحدا وجيها يستدعى الزج بهذه العلاقة فى حلبة الصراع الانتخابى، لكنه النزق والشطط غير المحسوبين، بل غير المسئولين!

وقلت: ماذا عسانا أن نفعل الآن، وقد انتهت المعركة، وانصرف المدعوون والمتصارعون، وبقى ذلك اللغم راقدا فى بطن التربة المصرية؟ وكيف نسارع إلى نزع الفتيل منه وإبطال مفعوله، قبل أن ينفجر ونحن عنه غافلون؟ . . ثم، كيف نرمم الصدع، بحيث تعود العلاقة بين أبناء الوطن الواحد، إيجابية ومستقيمة، كما كانت طوال القرون التى خلت، بغير هواجس أو مخاوف؟

هذا نموذج واحد لحلقات المسلسل الخطر الذى يعرض علينا بين الحين والآخر، معمقا الفجوة بين المسلمين والأقباط، وداعيا إلى مزيد من الفتور والتوهين فى العلاقة بين أتباع الديانات السماوية، وبين أبناء الوطن الواحد.

من ناحية أخرى، فإن صراع العلمانيين مع الإسلاميين، استخدم فيه السلاح ذاته.

ففى سياق تبادل الاتهامات بين الاثنين، لم يتردد الأولون فى توجيه مختلف السهام المسمومة والقنابل الجرثومية والحارقة باتجاه علاقة المسلمين والأقباط، ضمن مخطط الغارات المنتظمة على مختلف بنود المشروع السياسى الإسلامى. وقد كانت لنا فى العام الماضى مساجلات عدة مع تلك الكتابات، التى ظهرت فى الصحف، أو تلك التى خرجت فى مؤلفات وكتب، مرددة مختلف مفردات قاموس التشهير بالإسلاميين والتخويف من مشروعهم السياسى.

هذه التعبئة غير الصحية خلقت مناخا رديئا أضر كثيرا بالعلاقة بين المسلمين والأقباط، واستدعت إلى الوعى العام المسألة الطائفية واحتمالات «الحرب والقتال» التى لوح بها محرر «المصور» صراحة. وبمضى الوقت، تحولت تلك الافتراضات

المفتعلة إلى مسلمات تلقى أثناء أى حوار، وإلى حجج يتداولها الكتاب والمعنيون بغير مراجعة أو تدبر.

لسنا ننزه الإسلاميين عن الخطأ. ولسنا ندعى أنهم فى خطابهم أو فى ممارستهم تعاملوا دائما مع غير المسلمين بصورة مسئولة، تعبر بصدق عن موقف الإسلام المشرف من تلك القضية. وإنما نذهب إلى أن بعض الإسلاميين إما أنهم أساءوا الفهم أو التصرف فى هذا الموضوع، وإما أنهم تجاهلوه ولم يعطوه ما يستحقه من عناية وتقدير.

ذلك أمر نسجله، ونديته، من منطلق إسلامى، قبل المنطلق الوطنى التوفيقى. ولا أريد أن أكثر من الاستشهاد بما كتبت فى هذا الصدد، لكنى أزعم أن محاولة تصحيح هذا الموقف، كانت وما زالت أحد المحاور التى أدور حولها وألح عليها.

هذا القصور فى فهم بعض الإسلاميين هو من ثمار التربية الإسلامية الرديئة، التى يدعو كثيرون إلى تصحيح مسارها وترشيدها. وقد أزعم أن دعوتنا إلى مشروعية العمل السياسى الإسلامى خطوة على طريق تصحيح موقف الإسلاميين من مختلف القضايا العامة المثارة فى الساحة.

نعترف بأن تلك ثغرة قائمة فى الخطاب الإسلامى المعاصر، لا نريد أن نبالغ فى حجمها، لكننا لا نرى أنها تعالج بتقويض البناء كله، وإلغاء الحضور السياسى الإسلامى - فهكذا فعلت الدبة التى قتلت صاحبها، وهى تزيح عن وجهه الذبابة.



بقيت مسألة «اللبننة» التى يلغط فيها كثيرون، كلما أثير موضوع الحزب الإسلامى، وهى واحدة من الأغاليط التى تدس على العقول لإفساد الوعى وتعميق المخاوف والهواجس.

ذلك أنه لا وجه للمقارنة بين الوضع فى كل من لبنان ومصر. فالعمل السياسى فى لبنان هو فى الأساس عمل طائفى، وبناء الدولة ذاته يقوم على فكرة الطوائف. إذ الأحزاب والمناصب الرئيسية موزعة - طبقا للدستور - بين الموارنة والسنَّة والشيعة والدروز - وهى صيغة لا تعرفها مصر، ونتمنى ألا تعرفها. فضلا عن أن هذه

الطوائف لها جيوش صغيرة - ميليشيات - مسلحة بمختلف الأسلحة الثقيلة والخفيفة، وهو أمر لا نظير له أيضا فى مصر. ولئن قيل إن جماعة الإخوان - مثلا - كان لها جهازها السرى المسلح، فإن ملابسات نشأة هذا الجهاز محل جدل لم يحسم، خصوصا أن الإخوان يصرون على أنه تأسس لمقاومة الاحتلال وللحرب فى فلسطين، إضافة إلى أنه فى أسوأ انحرافاته استخدم ضد بعض عناصر السلطة، ولم يستخدم ضد القوى السياسية أو الاجتماعية الأخرى. ومع ذلك، فالثابت أن الإخوان الآن قد تجاوزوا تلك المرحلة، وما انفكوا يعلنون توبتهم، ويثبتونها، كلما جاء ذكر العمل السرى أو المسلح.

أين احتمالات «اللبننة» إذن، تلك التى يلوحون بها؟

أزعم أن تجربة حركة الإخوان، تحت قيادة الأستاذ حسن البنا، جديرة بالتقدير - والاحتذاء، وخصوصا فى مسعى تعميق الإخاء الدينى بين المسلمين والأقباط فى مصر.

فقد كان للرجل علاقات وثيقة وحميمة ببعض الرموز القبطية، من أمثال لويس فانوس، عضو مجلس النواب، ووهيب دوس المحامى، ومكرم عبيد، وهو السياسى الوحيد الذى سار فى جنازة البنا. وكان لويس فانوس من المشاركين فى «حديث الثلاثاء» الذى كان يقام أسبوعيا بدار الجماعة فى القاهرة.

وكان البنا حريصا على إشراك الأقباط فى مسيرة الجماعة؛ ففضلا عن أنه كان يدعو قياداتهم الدينية لحضور لقاءات المحافظات، فإنه ضم ثلاثة من رموزهم فى إحدى اللجان السياسية (فانوس ودوس وكريم ثابت). وقبلت عضوية أحد الأقباط فى ناد للإخوان بطنطا، وعرض آخرون فى الدلتا دفع اشتراكات لمقار الجماعة باعتبارهم إخوانا مصريين.

ويذكر فى هذا السياق أنه عندما رشح البنا نفسه لعضوية مجلس النواب فى سنة ١٩٤٤، كان وكيله فى دائرة الطور يونانيا مسيحيا متمصرا، هو باولو خريستو.

وكان من نتيجة هذا السلوك أن ساهم الأقباط فى التبرع لإقامة دار الإخوان الجديدة بحى الحلمية فى القاهرة، وتعددت برقيات المودة والتأييد من أبرشيات

أسيوط وسوهاج، كما سمعت من المرشد العام الأستاذ محمد حامد أبو النصر (رحمه الله)، الذى كان أحد قيادات الإخوان فى محافظة أسيوط، وواسطة الاتصال بين البنا وبين أقباط الصعيد.

ما نريد أن نقوله هو أن أى حزب إسلامى يسعى إلى تكريس الإخاء الدينى مع غير المسلمين، فيوادهم ويتعاون معهم فى الخير والبناء، إنما يلتزم بالموقف الإسلامى الصحيح، فضلا عن أنه يحبط كل دعاوى الطائفية، والفرقة والاقتتال، التى تلصق عسفا وظلما بالعمل السياسى الإسلامى، وأحسب أن التحالف الإسلامى عندما أيد أحد المسيحيين بأسيوط فى انتخابات عام ١٩٨٧، كان ساعيا على هذا الطريق.

إن الوحدة الوطنية تتكرس بحزب إسلامى رشيد وليس العكس!

دعوة إلى التفكير والمراجعة (*)

لا تخش على مجتمع يراجع نفسه ولا يتردد فى الكشف عن أخطائه وعيوبه، لأنه بذلك يطهر روحه ويجدد خلاياه أولا بأول، ومن ثم يحافظ على حيويته وشبابه. لأجل ذلك فكلما اتسع نطاق المراجعات فى مجتمع ما، كلما كان ذلك دالا على عافيته وعلامة على حصافته ويقظة عقله.

خذ مثلا واقعة انسحاب الجنرال كولين باول، رئيس الأركان الأمريكى السابق، من قائمة المرشحين لرئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة، وكيف نوقشت المسألة فى وسائل الإعلام. فقد أعرب كثيرون عن أسفهم لتراجعه، لكن من أفضل ما قرأت فى هذا الصدد ما كتبه جيرالد ف. سيب فى «الوول ستريت جورنال» داعيا إلى التفكير الجاد فى واقعة الانسحاب، التى اعتبر أنها محملة بدلالات غاية فى الأهمية.

فقد ذكر أن مسئول استطلاعات الرأى فى الحزب الجمهورى أجرى استفتاء طلب فيه من المشاركين أن يقولوا ماذا يمثل المرشحون للرئاسة الأمريكية بالنسبة لهم فى نطاق الأسرة. وجاءت النتائج لتفيد بأن الرئيس كلينتون يذكرهم بشقيق فى سن المراهقة. أما السناتور بوب دول فإنه يذكرهم بالعم الصارم. فى حين أن كولين باول فإنه يعطيهم شعورا بالثقة والطمأنينة، بحيث يغدو فى نظرهم مثل الأب أو الجد.

(*) ٥/ ١٢/ ١٩٩٥.

أضاف الكاتب أن انسحاب كولين باول ينبغى أن يفتح الباب لمناقشة جوانب القوة والضعف فى النظام السياسى الأمريكى. حيث ينبغى التساؤل عما إذا كان أشخاص فى مثل مزاياه يفتقرون ببساطة إلى الشروط التى يتطلبها النظام السياسى الراهن، أم أن ذلك النظام ينبذ الأشخاص الذين يتمتعون بتلك المزايا؟!

وإذ لاحظ أن باول يبدو وكأنه يمثل بالضبط ما يريده الناخبون، من حيث إنه وجه سياسى جديد ذو آراء وسطية عموما وصفات شخصية قوية، فإنه تساءل عن السبب فى أن السياسة الأمريكية لا توفر مأوى طبيعيا لمرشح من ذلك النوع. وقال ما معناه إنه يبدو أن ثمة خطأ فى النظام السياسى أدى إلى استبعاد رجل مثل باول، فى حين أنه بأى معيار كان ينبغى أن يبقى ضمن العملية.

امتد نقده لنظام تمويل الحملات الانتخابية، حيث ذكر أن الوسطيين والمثاليين يجدون صعوبة فى تمويل حملاتهم الانتخابية، لأن المال يأتى غالبا من المتطرفين أكثر مما يأتى من الوسط. وهؤلاء المتطرفون يوجهون أموالهم إلى المرشحين الذين يعبرون عنهم بصورة أو أخرى. الأمر الذى يضعف موقف مرشح مثل باول، وسطى ومثالى.

الخلاصة أن كل المناقشة التى أدارها الكاتب تركزت على نقد الواقع السياسى الأمريكى الذى لفظ مرشحا مثل كولين باول، ودعت إلى مراجعة العيوب والثغرات التى تخللت ذلك الواقع، وأدت إلى خسارة المسيرة الديمقراطية، من جراء خروج أحد المرشحين الأكفاء من سباق انتخابات الرئاسة.



خذ أيضا ذلك التقرير الذى نشره «الأهرام» فى (١٩ / ١١) تحت عنوان: هل تنهار أمريكا حضاريا؟ ـ وقد تضمن استعراضا لوقائع ندوة شارك فيها ٧٢ من كبار المفكرين الأمريكيين والسياسيين الأمريكيين، الذين تناوبوا الإجابة عن السؤال.

فيما قرأنا، فإن النخب المجتمعة تراوحت بين التشاؤم والتفاؤل. وكانت نسبة الأولين أكبر. فمن قائل إن أمريكا انهارت ثقافيا، وإن التليفزيون حل محل المدارس والكنائس، بل حل محل الأسرة كآلية رئيسية فى نشر القيم. . وقائل إن

المجتمع تصدع على نحو معيب وصار بحاجة إلى إعادة بناء جذرية . . وقائل إن المجتمع الأمريكى يتحلل، وإن الانهيار الحضارى صارت له شواهد عدة من ارتفاع معدلات الجريمة إلى سقوط الحواجز بين المشروع واللامشروع، وازدراء قيم الانضباط، وزيادة الاعتماد على الحكومة . . وقائل إن الحياة العائلية انهارت، وإن الجامعات والمدارس سقطت تحت تأثير نزعة «إعاقة التقدم والمعرفة» . . وقائل إن بوتقة الانصهار التى مزجت بين الأمريكيين جميعا، تعرضت هى ذاتها للانصهار . . وهكذا .

المتفائلون أقروا بوجود أزمة فى النسيج الاجتماعى الأمريكى، لكنهم استبعدوا احتمالات الانهيار والأفول، لأسباب عدة فى مقدمتها قوة النظام الأمريكى ورسوخه .

ليس جديدا مثل ذلك الحوار فى الولايات المتحدة بطبيعة الحال . فهو أحد تجليات الممارسة الديمقراطية طول الوقت فى صور وأشكال مختلفة . غير أن المتابعين للمسيرة الثقافية الأمريكية يعتبرون أن ما كتبه عالم الاجتماع الأمريكى رايت ميلس فى الستينيات يعد إحدى العلامات البارزة فى المراجعة ونقد الذات . فكتاب «الخيال الاجتماعى» يعد أهم تشريح للواقع الاجتماعى الأمريكى . بل اعتبره بعضهم أهم ما صدر فى علم الاجتماع المعاصر على الإطلاق . فى الوقت ذاته، فإن كتاب بول كيندى الذى صدر فى مستهل التسعينيات تحت عنوان «نهوض وسقوط الدول العظمى»، اعتبر بدوره أهم تشريح سياسى للحالة الأمريكية . ولسنا نشك فى أن كتبا وأدبيات أخرى بلا حصر تصدت للواقع الأمريكى من ذات المنطلق .

من قبل ذلك كتاب زبجينيو بريجنسكى مستشار الأمن القومى فى عهد الرئيس كارتر الذى صدر فى العام الماضى تحت عنوان «الانفلات»، وقد قدمناه من قبل هذا فى حينه . وهو من أكثر الكتب التى وقعت عليها جرأة فى نقد المجتمع الأمريكى . ومن أهم ما قاله بريجينسكى : إن أخطر ما يهدد أمريكا هو شيوع حالة «إباحة الاستباحة» التى أصبح المجتمع فى ظلها يبيح كل شىء . ويفتح الأبواب على مصراعيها لامتلاك أى شىء . الأمر الذى أدى إلى تراجع المعايير الأخلاقية، وإلى

مضاعفة الانهماك فى الإشباع الذاتى، الحسى، دون أى اعتبار لمصالح المجتمع أو للفارق بين الخير والشر.

وقد عدد بريجنسكى ٢٠ تحديا تواجه أمريكا فى الوقت الراهن تتراوح بين مظاهر الأزمة الاقتصادية (المديونية والعجز التجارى) وبين عناصر الأزمة الاجتماعية (تدهور التعليم وانتشار الجريمة والعنصرية والتفاوت الكبير بين الطبقات والانهيار الأخلاقى والفراغ الروحى)، كما تشمل أزمة النظام السياسى (عزلة الحكومة وانتشار الفساد فيها وتمتع الصفوة السياسية بفرص غير عادلة للبقاء بلا حدود فى السلطة). حتى إن المرء وهو يقرأ قائمة تلك التحديات يكاد يتصور الولايات المتحدة وكأنها تعيش معاناة دول العالم الثالث[١].



هكذا، فإنه ما من وجه من أوجه الحياة الأمريكية سلم من النقد والمراجعة فى كل مرحلة. غير أن التطورات التى شهدتها البلاد خلال السنوات الأخيرة أثارت قلق كثيرين على المستقبل، بعدما أدركوا أن الشقوق والشروخ تتزايد وتتسع فى البنيان الأمريكى. وهو انطباع لا تخطئه عين مراقب أو حتى قارئ للصحف الأمريكية. إذ شهدت تلك السنوات أحداثا جساما، من قبيل مظاهرات السود فى لوس أنجيلوس عام ١٩٩٢، التى خرجت إثر تبرئة أربعة من رجال الشرطة البيض اعتدوا على رجل أسود. وقد أحدثت تلك المظاهرات الغاضبة ما أحدثته من اضطراب وشغب نبَّه الجميع إلى أن المشكلة العنصرية ما زالت تمثل قنبلة موقوتة جاهزة للانفجار فى أى وقت.

من قبيل ذلك أيضا ما جرى لجماعة «دافيد كورش» فى عام ١٩٩٣، إثر اجتياح الشرطة لمجمع لهم فى «واكو» بولاية تكساس، ووفاة ٨٧ شخصا حرقا فى داخله. وهى الحادثة التى صدمت المجتمع الأمريكى وأثارت «الميليشيات الوطنية» المنتشرة

(١) بالمناسبة صدر منذ سنتين كتاب بعنوان «انهيار الحلم الأمريكى» لمؤلفه إدوارد لوتواك مدير الاقتصاد الجغرافى فى مركز الدراسات الإستراتيجية فى واشنطون، تنبأ فيه بأن استمرار المؤشرات الحالية فى الولايات المتحدة، الاقتصادية خاصة، من شأنه أن يحولها إلى واحدة من دول العالم الثالث بحلول العام ٢٠٢٠.

فى مختلف ولاياته، وأدت إلى انتقام تلك الميليشيات من السلطة الفيدرالية، ونسف المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما، فى ذكرى مرور عامين على حادثة مجمع «واكو» (إبريل ١٩٩٥).

من قبيل تلك التطورات أيضا المسيرة المليونية التى دعا إليها السود فى الشهر الماضى، والتى كانت إعلانا صريحا عن فشل النظام الأمريكى فى القضاء على العنصرية، ودعوة إلى رد اعتبار حوالى ثلاثين مليونا من الأمريكيين السود[١].



أمثال تلك التطورات المتلاحقة فى الساحة الأمريكية أحدثت استجابات مختلفة، كان أهمها وأبرزها إسهام النخبة المثقفة فى تكثيف عملية المراجعة، ومن ثم فتح ملف أوجه الضعف والخلل فى الواقع الأمريكى. وما الندوة التى عرضها تحقيق «الأهرام»، والتى تساءلت عن احتمالات المستقبل الأمريكى، وعما إذا كان متجها نحو البلقنة (التفتت والانفراط) أم إلى الانهيار أم ماذا؟ ـ ما هذه الندوة إلا حلقة فى سلسلة المراجعات الجارية هناك.

يفيدنا فى السياق الذى نحن بصدده أن نستعيد جانبا من الحوارات التى جرت فى أعقاب تفجير المبنى الفيدرالى فى أوكلاهوما، ليس فقط لجسامته، حيث اعتبر أكبر كارثة من نوعها فى التاريخ الأمريكى. ولكن أيضا لأن ملابسات الحادث لها نظيرها فى الواقع العربى. سواء فى ذات الواقعة أو فى جماعات العنف المسلح التى كشف النقاب عنها، والتى تبين أن بعضها يرفض الاعتراف بالحكومة ويستعد لمقاومتها وإعلان الحرب على سلطانها.

لقد قرأنا سيلا من الكتابات التى أفاضت فى تعريف الناس بماهية الميليشيات الوطنية فى الولايات المتحدة، وأين تتواجد ومن هم أعضاؤها. فعرفنا أنها منتشرة فى مختلف الولايات، لكن منها ١٤ ميليشيا رئيسية، فى مقدمتها «ميليشيا ميتشجان» التى تضم ١٢ ألف عضو (جندى) مدربين تدريبا عاليا، ثم «ميليشيا

(١) ملحوظة: محاولة تفجير مركز التجارة العالمى الذى تورط فيه بعض المنسوبين إلى الحالة الإسلامية أزعج الأمريكيين حقا، لكن مناقشة الحادثة ظلت تدور حول مخاطر العنف الوارد من الخارج وقيود الهجرة وأنشطة الوافدين، ولم تتطرق إلى العنف الكامن فى المجتمع الأمريكى ذاته.

مونتانا» و «ميليشيا كلان ووتش» فى ولاية ألاباما . . وهكذا . وإلى جانب هذه المجموعات هناك منظمات أخرى صغيرة، متعصبة ومتشددة، مثل «الرءوس الحليقة» و «منظمة الأمر» إضافة إلى حركة «الكو كلوس كلان» وجماعة ومريدى «البرانش دافيديان»، وهم أتباع ديفيد كورش الذى زعم بأنه المسيح وكان زعيما لمجموعة واكو وقتل معهم .

عرفنا أيضا من الأستاذ فرانك فلين الأستاذ بجامعة واشنطون الذى ألف كتابا عن تلك الميليشيات أنها تجد إقبالا وتأييدا فى المناطق الريفية بأربعين ولاية أمريكية، حيث تعانى فئات واسعة وخصوصا من البيض من الأزمة الاقتصادية، وتعتبر أنها المتضررة الأولى من عمل الحكومة الاتحادية .

قال الرجل الخبير إن الميليشيات ترفض فرض القيود على بيع الأسلحة فى البلاد، وترفض الحكومة كلها، ويعتقد أعضاؤها أنها باعتهم إلى السُّود واليهود وإلى العالم أجمع بشكل عام . وأضاف أن ذلك الموقف ناشئ عن شعور مناهض للحكومة نشأ فى المناطق التى تشهد صعوبات اقتصادية مثل ولايات إيداهو ومونتانا ونيفادا . وتعبيرا عن موقفهم ذاك، فإن التنظيمات تكدس الأسلحة وترفض دفع الضرائب وتعتمد سياسة الاكتفاء الذاتى، حيث ينتج أعضاؤها غذاءهم بأنفسهم، معتبرين أنهم منبوذون يعيشون على هامش المجتمع الأمريكى .

قالت «لوس أنجيلوس تايمز» إن تلك الميليشيات تضم خليطا من العنصريين وكارهى الأجانب واللاساميين، والانطوائيين والفوضويين . كما أن بعضهم مصاب بهاجس جنون العظمة ضد الحكومة واستخدام الأسلحة النارية، ومع ذلك، فإنهم لا يعدون إرهابيين . إذ هم يحتمون بالحريات الأساسية الواردة فى الدستور، حيث ينص التعديل الثانى للدستور على أن تكوين ميليشيات جيدة التنظيم من الأمور الضرورية لأمن دولة حرة .

وقد كان مستلفتا للنظر أن الصحف الأمريكية أبرزت تأييد بعض رموز تلك الميليشيات لعملية أوكلاهوما . فقد ظهر بوجريتز الزعيم اليمينى المتطرف على شاشة تليفزيون شبكة إى . بى . سى وقال فى حديث أجرى معه حول الحادث، إن انفجار

أوكلاهوما كان مثل لوحة لرمبرانت، إذ بدا عملا رائعا تزاوج فيه العلم والفن(!). ونقل عن رئيس ميليشيا أوكلاهوما قوله إن انفجار المبنى «أعاد التوازن إلى العدالة التى أهدرت بسبب ما حدث لديفيد كورش وأتباعه».

أجرى استطلاع للرأى اشتركت فيه شبكة سى. إن. إن مع مجلة «تايم» تبين منه أن ٢١٪ من الذين تم استفتاؤهم يطلقون على الميليشيان صفة «الوطنية»، وأن ٣٠٪ اعتبروها حسنة النية، وقال ٢٤٪ إن لها حق شراء السلاح وتخزينه. وقد وافق أكثر من ثلثى المستفتين على وضع الميليشيات تحت إشراف الحكومة، بينما أيد ٣٦٪ فقط فكرة حلها.

فى الاستفتاء قال ٦١٪ إن لدى الحكومة ما يكفى من السلطات للتعامل مع الموقف، وعبر ٦٠٪ عن خشيتهم من استغلال الحكومة لأى سلطات إضافية تحصل عليها باسم الحفاظ على الأمن.

استلفت النظر فى تلك الأجواء ما كتبه وليم هـ. ويبستر مدير المباحث الفيدرالية السابق فى صحيفة «لوس أنجيلوس تايمز»، حيث حذر من إطلاق يد مكتب التحقيقات الفيدرالى بذريعة التصدى لجماعات العنف المسلح. وقال إنه «لا يجوز النظر إليه (مكتب التحقيقات) وكأنه مخول باختراق المنظمات، لمجرد أنها مشبوهة أو معادية للسلطة. ذلك أن الأدوات يمكن أن تحسن، لكن المقتضيات الدستورية يجب أن تحترم وتطبق، لأن تلك هى أفضل صيغة للحفاظ على الحرية النظامية فى أمريكا» (٣/ ٥/ ١٩٩٥).

ومن أهم الموضوعات التى حظيت بمناقشة واسعة بين نخبة المثقفين والسياسيين مسألة التناقض بين الإجراءات المناهظة للإرهاب وبين الحريات المدنية، حيث كان الاتفاق عاما بين الجميع على عدم المساس بالحريات المدنية والدستورية، لأن ذلك من شأنه أن يوفر مجالا أوسع وتربة أكثر خصوبة لتنامى العنف والإرهاب.



لقد عبر الكل عن حزنهم وغضبهم إزاء عملية التفجير التى تمت، لكن النخبة السياسية لم تستسلم للانفعال وإنما غالبته، حتى حولت القضية إلى موضوع

للتفكير والمراجعة، ومن ثم استدعت فى المواجهة عقلها لا غرائزها، ولجأت إلى مبادئ الدستور والقانون لا إلى الانتقام والعصى الغليظة. وتلك درجة عالية من النضج جديرة بالاحترام والاحتذاء.

وحدهم العقلاء والراشدون هم الذين إذا نزلت بهم نازلة استعلوا فوق الحزن والغضب، ولجئوا إلى التفكير والمراجعة، باحثين عن مواضع الخلل ومنافذ الشر، وساعين للوصول إلى أوفى إجابة عن مختلف علامات الاستفهام التى يثيرها المشهد.

نعم لهم أن يحزنوا أو يغضبوا، بل ربما كان ضروريا ومفيدا أن يعلنوا بأعلى صوت عن مشاعرهم تلك. لكن هناك فرقا بين الإعلان عن الانفعال والاستسلام له. فالأول إثبات لموقف والثانى انهزام أمامه. والأول حق وواجب، بينما الثانى شرك ينبغى الحذر من الوقوع فيه.

فيما يتعلق بنا، فنحن لا نعدم أولئك النفر من العقلاء والراشدين، لذلك أحسب أن النخبة مدعوة الآن لوقفة تفكير ومراجعة مماثلة، تطرح أسئلة من قبيل: لماذا بلغ الإرهاب ما بلغه من عشوائية وفظاظة وقسوة؟ وأين مواضع الخلل التى أوصلت الأمور إلى ما وصلت إليه؟ وما مدى مسئولية كل طرف عن ذلك؟ وما السبيل إلى تدارك الذى فات وإصلاح الخلل من جذوره؟

وفى الآونة الأخيرة، كتب زميلنا الأستاذ محمد سيد أحمد معترضا على فكرة مواجهة الإرهاب بالإرهاب المضاد، استنادا إلى منطق «إرهاب الإرهابيين» الذى تتبناه بعض الدوائر الأمنية ـ ودعا إلى أهمية أن تتسم الإجراءات التى تتخذ ضده بصفة أنها نقيضة له، لا أن تكون مثيلا له، حتى لا نصبح بصدد حلقة مفرغة. ودعا فى هذا الصدد إلى تأمل المشهد الجزائرى الأخير، حيث لجأت السلطة إلى محاولة كسر حلقة الإرهاب عبر إجراء انتخابات بدت خطوة باتجاه العودة إلى الديمقراطية (الأهرام ـ ٢٣ / ١١ / ١٩٩٥).

الاقتراح مهم لا ريب، لكن أهم ما فيه أنه محاولة للتفكير بعيدة عن الانفعال. وهذا بالضبط ما ندعو إليه ونتمناه، من النخبة كحد أدنى!

حقنا فى أن نعرف(*)!

إحدى المشكلات التى ظهرت فى مسألة العمال المصريين بالعراق، وفى غيرها، أن حق الناس فى معرفة الحقيقة لم يعترف به بعد، كقيمة اجتماعية وسياسية ثابتة فى بلادنا. فشعار «الناس يجب أن تعرف»، استبدل به فى الممارسة العملية شعار آخر يقول: «اطمئنوا فالحكومة تعرف، وهى قائمة بواجبها على أكمل وجه».

وبرغم أننا لا ننازع فى صحة هذه المقولة الأخيرة، فإن الذى ندعيه هو أن اطمئناننا إلى نهوض الحكومة بالأمر، ينبغى ألا يلغى حق الناس فى أن يعرفوا، وأن المصلحة العامة والأمان الحقيقى يقتضيان أن يحاط الناس بكل الحقائق، وليس العكس كما قد يتصور البعض.

تلك بديهية مستقرة فى كل زمان، وهى ألزم فى هذا الزمان بوجه أخص، بل فى هذه الأيام حيث أصبح الناس أكثر وعيا بحقوقهم، وأشد حرصا على استخلاصها والدفاع عنها.

فأنت إذا سألت أى جماعة من الناس فى مصر الآن عن حقيقة الذى جرى للعمال المصريين فى العراق، فسوف تسمع من كل واحد رواية مختلفة، سواء فى حجم عدد القتلى والجرحى، أو عن أسباب ما جرى وملابساته. بل إنك إذا ما قارنت بين ما تنشره الصحف القومية والمعارضة فسوف تلحظ ذلك التفاوت فى

(*) ٥ / ١٢ / ١٩٨٩.

المعلومات الأساسية، بين من يتحدثون عن «مذبحة»، ومن يتحدثون عن «مشكلة»!

لقد مررت بهذه التجربة على المستوى الشخصى. إذ كنت خارج مصر خلال الفترة التى تفجرت خلالها القضية، حاولت أن أفهم من الصحف المصرية التى تصل إلى لندن حقيقة ما جرى، فكان غاية ما بلغنى من معرفة أن هناك «حوادث مؤسفة» وقعت للعمال المصريين بالعراق، وأن بعض أولئك العمال قتلوا، وأن مئات الآلاف من المصريين تجمعوا فى مطار بغداد ليعودوا إلى الوطن، وأن حالة طوارئ قصوى أعلنت بين جهات الطيران المدنى بين البلدين، لنقل تلك الألوف الراغبة فى السفر.

كانت هناك وفرة فى التعقيبات والانطباعات والإشارات، وفى المقابل كانت هناك ندرة فى المعلومات.

كان المنشور فى الصحف اليومية يجيب باقتضاب شديد عن السؤال: ماذا؟، بينما غابت بقية علامات الاستفهام التقليدية التى تعلمنا ونحن نتلقى أبجديات المهنة، قبل ثلاثين عاما، أنها لازمة لاستقامة الخبر وأدائه لوظيفته فى إعلام الناس. ظلت تلك العلامات معلقة بغير إجابة. فلم نعرف «لماذا» حدثت المشكلة، ولا «كيف؟» - ولا «متى» - ولا «أين» - ولا «من» الفاعل والمسئول؟!

تضمنت التعقيبات اجتهادات فى الرد على بعض تلك الأسئلة، مثل ما قيل عن حساسية العراقين العائدين من الجبهة، الذين وجدوا العمال المصريين قد احتلوا مواقعهم، وما قيل عن القيود التى فرضت على التحويلات المالية التى أثارت غضب المصريين. لكن أمثال تلك الاستنتاجات لم تكن كافية فى إقناعنا بأنها يمكن أن تؤدى إلى قتل أو وفاة تلك الأعداد الكبيرة من المصريين[1].

أما التصريحات الرسمية، فقد انصبت باتجاه احتواء الأزمة ومحاولة تهدئة الانفعالات والخواطر. وبيان نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى مجلس الشورى (يوم ٢٦ / ١١) لم يعرض لحقائق المشكلة أو المعلومات الصحيحة المتوافرة

(١) ذكر اثنان من رؤساء تحرير المجلات المصرية - صلاح منتصر ووجدى قنديل - أن عدد الجثث التى وصلت إلى مصر من العراق ١٠٥٠ جثة، ولم يشر أحد إلى السنوات الماضية.

لدى الحكومة ، ولكنه ركز على الجهود التى بذلت لتسويتها من خلال التعاون الصادق الذى أبدته الحكومة العراقية ، وهو ما لا يشك فيه أحد .

فى غيبة المعلومات ، التى هى «قطعية» كما يقول الشرعيون ، ظل الباب مفتوحا للاجتهادات «الظنية» ، التى قد تتعدد وقد تتعارض - لكنها لا تفيد اليقين ولا تزرع الثقة بأى حال .



حين عدت إلى القاهرة شرعت فى سؤال من أعرف ، واستمعت إلى ما يتداوله الناس من معلومات وروايات . .

قالوا إن القتلى خمسة آلاف والجرحى سبعة آلاف !

وإن جثث القتلى كانت تصل فى توابيت مغلقة إلى قرية «البضائع» بمطار القاهرة طوال العامين الأخيرين ، وإن أكثر هذه الجثث لشباب أصيبوا بكسور فى الجمجمة ، وطعنات وطلقات فى الصدر .

وإن هناك ألفين من العمال المصريين عدوا فى حكم المفقودين ، فلا عرف أنهم ماتوا أو قتلوا ، ولا ثبت أنهم أحياء .

وإن عشر أسر فى منطقة «المربعة» بشارع الرشيد - فى قلب بغداد - عثر على أفرادها مختنقين بالغاز أو مقتولين .

وإن آخرين سحلوا أمام إخوانهم ، وعندما اعترض بعض المصريين ، تعرضوا بدورهم للضرب والسحل !

وإن منطقة «المربعة» هذه صارت تحاط بالمتاريس والأسلاك الشائكة ، حتى لا يتعرض العمال المصريون للغارات الليلية التى كان المهاجمون يستخدمون أثناءها الأسلحة الخفيفة والخناجر والسكاكين !

وإن مهاجمة المصريين الذين تظاهروا فى شوارع بغداد بعد انتصار مصر على الجزائر فى مباراة كرة القدم ، تمت بواسطة ثلاث سيارات اخترقت جموع المتظاهرين ، وليس سيارة واحدة !

وإن ألوفا من المصريين هجروا قسرا إلى بعض قرى الأكراد فى المناطق الشمالية التى أخليت من سكانها، ولكن «البشمرجة» ـ الميليشيات الكردية ـ أبادت نسبة كبيرة منهم، واضطر الباقون للعودة إلى بغداد فرارا بحياتهم.

ذلك بعض ما سمعت، وما لا يشك المرء فى أنه ملفق أو مكذوب، أو فى أحسن الأحوال مبالغ فيه إلى حد كبير.

وأكثر ما يحزن فى هذا الكلام ليس فقط مجرد ترديده على ذلك النحو، وإنما أيضا أنه يجد من يصدقه. وهذا هو اللغم الكبير الذى زرع فى الأعماق المصرية من جراء غيبة المعلومات الصحيحة فى تلك المسألة الدقيقة.

والأمر المؤكد أن ذلك التسميم الذى حدث لمجرى العلاقات بين الشعبين المصرى والعراقى، ما كان له أن يتحقق لو أن الناس عرفوا على وجه التحديد: كم عدد القتلى؟ وفى أى ظروف لقوا ذلك المصير؟ ومن هم المسئولون عما حدث؟ وما الذى نسب إليهم بالضبط؟ وهل جرى تحقيق فى الأمر؟ وهل كان للقضاء فيه دور؟ وماذا فعلت السفارة المصرية؟ هل سكتت؟ هل تحركت؟ ومتى؟ . . وما الذى فعلته وزارة الخارجية؟ وما الذى فعلته مختلف الأجهزة المصرية فى أعقاب وصول أول عشر جثث؟ ولماذا وصل الرقم إلى ما يتجاوز الألف؟ وهل صحيح أن مصر تلقت تسعة محاضر فقط عن كل ما جرى؟ لقد ترك الملف مفتوحا بالكامل. وأسوأ ما قيل فيه إن بين المصريين الذين سافروا من كانوا لصوصا ونشالين وأصحاب سوابق، فى إشارة ضمنية إلى أنهم ربما استحقوا القتل فعلا!

أنبأنا آخرون بأن المصريين ليسوا ملائكة، وكذلك العراقيين، وذلك كله حق أريد به باطل، لأن الذى نفهمه أن الإنسان وإن كان شريرا ومن حثالات البشر ينبغى أن تظل «حقوق الإنسان» مكفولة له، وأن هناك أساليب لحسابه وعقابه على ما يقترف من جرائم وشرور، إذا احترمت واتبعت، وأخذ العدل مجراه، فليس لأحد أن يعترض بعد ذلك إذا نال ما يستحق من جزاء.

وفيما نشر وعمم على الناس، كانت الإشارات كلها مبنية للمجهول، الأمر الذى أفسح المجال للشائعات لتملأ الفراغ الحاصل، وتصطنع «معلومات» من جانبها على أى نحو.



هذه الحيرة لم تستبد بعامة الناس وحدهم، لكن بعض كبار كتابنا عبروا عن حيرتهم أيضا . في مقدمتهم الأستاذ أحمد بهاء الدين تساءل : ما الذى يجرى في العراق؟ ـ ودعا الحكومة لإصدار بيان يوضح غوامض المشكلة .

لقد صدرت عدة بيانات بالفعل ، غير أنها تعرضت لأشياء كثيرة ، باستثناء جوهر المشكلة وأصل الداء ـ بالتالى فقد بقيت الحال على ما هى عليه . ولا يزال المعلوم الشائه الذى بناه الناس يكبر في الوعى المصرى ، ساحبا معه الكثير من رصيد الأخوة والمحبة المفترضة بين شعبى مصر والعراق . وساحبا الكثير ـ أيضا ـ من رصيد مصداقية الخطاب السياسى .

والأمر كذلك ، فليس صحيحا أن الأزمة انتهت ، لكنها تكبر وتستحكم في الوعى واللاوعى يوما بعد يوم!

لماذا لم يعرف الناس حقائق الموضوع من الجهات الرسمية ، التى لا نشك في أنها تملك تلك الحقائق؟

لا نستطيع أن نفترض أنها لا تعرف . فالجسور مفتوحة والعلاقات حميمة بين القاهرة وبغداد ، بصورة تسمح بتبادل المعلومات والمصارحة الكافية حول الموضوع منذ اللحظة الأولى إلى الأخيرة ، فضلا عن أن لمصر سفارة في العاصمة العراقية ، لا بد أن تكون قضية العمالة المصرية هى شاغلها الأول ، إن لم يكن الأوحد . ذلك غير اللجان المشتركة المشكلة في إطار مجلس التعاون الرباعى ؛ مما يعنى أن ثمة ألف باب واسع لتوفير معلومات الموضوع لدى الحكومة المصرية ، لكنها مع ذلك آثرت الاعتصام بالصمت ، وفضلت أن تسوى المسألة في هدوء ، بعيدا عن الأعين .

لماذا؟

إذا جاز لنا أن نجتهد في التفسير ، فربما قلنا بأن ثمة حسابات أجريت ، رؤى في ظلها أنه من «المصلحة» أن يعالج الموضوع في أضيق نطاق ممكن ، حفاظا على اعتبارات كثيرة ، مصرية وعراقية في ذات الوقت . وأغلب الظن أن الدوائر التى عنيت ببحث الأمر قدرت أن الخوض في التفاصيل ، قد يعقد الأمر ولا يحله ، فقد يثير انفعال المصريين ، ويؤذى مشاعر العراقيين . ولأن ذلك مما لا تريده مصر ، فربما كان الصمت أولى .

أى أن المتحاورين فى الموضوع وجدوا أسبابا وجيهة لحجب التفاصيل عن الناس، فأخذوا بها. وبرغم أن تلك الحجج المفترضة مردود عليها، فإن ذلك المنطق - إن صح - يعنى بالنسبة لنا أمرين:

- الأول: أن هناك شكا فى حسن تقدير الناس للمصلحة، مما اقتضى تدخلا من جانب الحكومة، التى تقى تلك المصلحة بصورة أفضل.

- الثانى: أن حق الناس فى معرفة الحقائق قابل للاجتهاد والمراجعة، وأنه نسبى، يجوز فى حالة ولا يسوغ فى حالة أخرى.

ذلك يوصلنا إلى النقطة التى بدأنا منها رحلتنا، التى تهمنا بقدر أكبر فى هذا المقام. ولا نريد أن نقلل من أهمية مشكلة العمالة المصرية فى العراق بأى حال، لكننا اخترنا أن نتوقف عند دلالة المشكلة والمنطق الحاكم لها، خصوصا أن الذين تحدثوا عن «الدروس المستفادة» تطرقوا إلى نواح كثيرة، ولم يشيروا إلى ما نتصوره الدرس الأول، وهو: حق الناس فى أن تعرف.

وأحسب أن مشكلة العمالة المصرية فى العراق ليست الشاهد الوحيد فى القضية التى ندعيها. ولكنها فقط الشاهد الكبير أو الأخير الذى فرض نفسه على الساحة.

وهى مصادفة. أن تتزامن المشكلة مع حديث تجدد فى الصحافة المصرية حول ما سمى بكشوف «البركة»، التى قيل منذ زمن إنها تضم أسماء بعض الشخصيات البارزة والمرموقة، الذين كانوا يتقاضون أموالا بغير حق من شركة «الريان» لتوظيف الأموال.

لقد ظل موضوع هذه الكشوف موضع شد وجذب، وإنكار وتصريح، طوال العام الأخير. وكان الموقف الثابت للحكومة هو نفى أصل وجود أمثال تلك الكشوف، بينما ظلت صحف المعارضة تصر على أن الأمر له أصل، وتلمح إلى أشخاص ووظائف، قيل إنها كانت مدرجة ضمن تلك الكشوف.

أخيرا، بعد ما صدر قرار الاتهام فى قضية «الريان»، خلال شهر نوفمبر الماضى، تبين أن هناك قائمة ببعض الأسماء التى لم تعلن، والتى ينطبق عليها ما

قيل عن كشوف «البركة». غاية ما هناك أنها مدرجة فى كشف واحد، وليس «عدة» كشوف!

لم يكن مستعصيا على أى مراقب فى مصر، أن يدرك بأن سكوت الحكومة أو نفيها لموضوع «البركة»، كان تقديرا روعى فيه اعتبار «المصلحة»، وحتى لا يفتح الكلام فى الموضوع بابًا للغط حول نزاهة الحكم وسمعته.

وبرغم أن اللغط نال كثيرين وأساء إلى كثيرين، فى غيبة معرفة الناس بحقيقة ما ورد فى الكشف أو الكشوف، فأساء إلى الحكم بقدر أكبر، فإن ما يهمنا هو دلالة الحدث أيضا. إذ هو تعبير عن ذات الموقف «الأبوى» الذى تتخذه الحكومة من الناس، والذى يؤدى إلى حجب المعلومات عنهم مراعاة للمصلحة العليا!

نستطيع أن نرصد حالات أخرى عديدة تم التصرف فيها بذات المنطق. وننوه بشكل أخص بالقرارات والتحولات المفاجئة، التى تتحول إلى «ألغاز» فى بعض الأحيان، توقع مختلف المراقبين فى حيرة شديدة، وتفتح الباب للبلبلة والتخبط.

هذه المباغتة التى يعتبرها البعض من قبيل البراعة السياسية، هى فى جوهرها إهدار لحق الناس فى المعرفة، وهى بالتالى إلغاء لدور الرأى العام ووظيفته.

والمفاجآت السياسية من السمات التى تميز بها العالم الثالث، حيث لا يعرف الناس ما يجرى فى الحاضر، وليست أمامهم فرصة لتصور المستقبل. ولئن كنا فى مصر ننتقد الإخلال بحق الناس فى معرفة حقائق بعض الأحداث، فثمة بلاد أخرى كثيرة لا علاقة للناس فيها بكل الأحداث، فضلا عن أن موضوع ذلك الحق ليس محل بحث من الأساس!



فى العالم الثالث، وفى الأنظمة المستبدة عموما، هناك مدرسة تخصصت فى تزوير المعارف وتزييف الوعى. هى لا تلغى حق الناس فى أن يعرفوا، ولكنها تزود الناس بالمعلومات الخطأ، مستثمرة فى ذلك الإمكانات الجبارة التى توافرت لوسائل البث والإعلام، ناهيك عن إمكانات الدولة وأدوات السلطة عموما.

وموقف تلك المدرسة ليس بعيدا عن الدائرة التى نتحدث عنها، فلا فرق فى الجوهر بين ألا تعرف شيئا على الإطلاق، وأن تعرف المعلومة الخطأ، إذ يظل إهدار الحق فى المعرفة الصحيحة هو القاسم المشترك بين الحالتين.

المعرفة ليست هدفا بحد ذاته، فليست المسألة فضولا يراد إشباعه، ولا خبرا يراد الانفراد به أو السبق إليه. ولكن المعرفة وسيلة للفهم، والفهم هو الطريق الوحيد للمشاركة. والمشاركة هى حجر الأساس فى العملية الديمقراطية.

بالمقابل، فإن احتكار المعرفة باب لاحتكار السلطة، واحتكار السلطة هو من طبائع الاستبداد.. والباقى بعد ذلك نعرفه ونحفظه عن ظهر قلب!

بالتالى، فإن مصداقية الإصلاح، ومعيار الممارسة الديمقراطية، يقاس بمقدار ما يتاح للناس من معارف صحيحة.

وأحسب أن رصيد الثقة فى الزعيم السوفييتى ميخائيل جورباتشوف، لم يكتسب من مشروعه المهم لإعادة البناء (البريسترويكا)، ولكن هذه الثقة لم تتوافر له إلا بعد ما انتهج سبيل المصارحة (الجلاسنوست). أى بعدما استرد الناس حقهم فى المعرفة، فاطمأنوا إلى شخصه ومشروعه.

إن عالم احتكار المعرفة واحتكار السلطة ينقرض الآن. والحاصل فى الاتحاد السوفييتى ومختلف الدول الاشتراكية إيذان بميلاد طور جديد فى تاريخ أوروبا وتاريخ العالم، من أهم سماته الاعتراف بحق الناس فى المشاركة وفى المعرفة.

وعند علماء القانون والسياسة، فإن حق المعرفة هو جزء من حرية الرأى، التى هى دعامة حقوق الإنسان. وهو أمر منطقى وطبيعى. فأنت لا تستطيع أن تمارس حرية التعبير دون أن تتمتع بالحق فى تلقى المعلومات الصحيحة عما يجرى. وهو ما يعنى أن إطلاق حرية التعبير مع حجب المعلومات، يعد فى واقع الأمر تفريغا لذلك الحق من مضمونه. وفى أحسن الفروض، فإنها تصبح نوعا من حرية الصراخ والصياح. فالكلام بغير معرفة، هو أصوات عالية بغير مضمون، وهو - كما تقول أمثالنا - طلقة تحدث ضجيجا ولا تصيب هدفا!

الطريف أن بعض منظمات الأمم المتحدة - اليونسكو تحديدا - شغلت منذ بداية الثمانينيات بقضية تلقى المعلومات بين الدول على أساس المساواة والعدالة، وبعيدا عن هيمنة وسائل الإعلام الغربية، ودعت إلى نظام عالمى جديد للاتصال والإعلام. وفاتها أن العالم الثالث يعانى من مشكلة أدنى من ذلك، حيث لم يعترف لشعوبه بهذا الحق على المستوى المحلى أو القطرى!

فى إحدى الندوات قلت كلاما مشابها لهذا الذى ذكرت، فانبرى شاب قائلا: كيف توفق بين هذا الرأى الذى تدعو إليه، وبين الحديث النبوى: استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان؟

قلت: هذا الحديث ينصب على المصالح الخاصة. ثم إن الخطاب الإسلامى كله بدأ بكلمة «اقرأ» - بمعنى اعرف وافهم. وفى القرآن نهى صريح عن الانقياد وراء المجهول، فى الآية ﴿ **ولا تَقْفُ ما ليس لك به علم** ﴾ - (الإسراء: ٣٦). وفيه أيضا وعيد للذين يكتمون العلم، إذ يعتبرهم ممن ﴿ **يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون** ﴾ (البقرة: ١٥٩). فالمعرفة حق للناس ليس قابلا للمساومة أو الحجب.

رويت قصة الأعرابى الذى قال لسيدنا عمر بن الخطاب «لا سمع لك ولا طاعة»، لأنه كان يرتدى ثوبا كان الرجل يجهل من أين أتى به. وكان بوسع عمر رضى الله عنه أن يشيح عنه بوجهه أو يلكزه بعصاه قائلا: ما شأنك أنت؟! - ولكنه استدعى ابنه عبد الله بن عمر، الذى شرح للأعرابى قصة الثوب ومصدره، فاقتنع وانصرف مرتاحا.

قلت: تلك مسألة لا تحتاج إلى نص أو فتوى. العقل فيها يكفى والمصلحة مقطوع بها. وإذا كان لا بد من فتوى فهى جاهزة!

من المصادمة إلى المصالحة (*)

فى حياتنا «آخر » محكوم عليه بالنفى والإقصاء، لا لشىء سوى أنه ينتمى إلى جيل غير جيلنا، ويفكر بمنطق خلى عن حساباتنا. ولأن قدرهم أنهم شباب وحظهم أنهم ليسوا من لاعبى كرة القدم، ولا هم من المطربين أو نجوم السينما، فقد أصدرت نخبة المجتمع المصرى ضدهم قرارا ضمنيا وسريا يقضى بألا يسمع لهم صوت ولا ترى لهم صور، رافعة فى ذلك شعار المرحلة ذائع الصيت: إما أن تكونوا مثلنا وإما ألا تكونوا!

أحدث أخبارهم أنهم أصدروا بيانين عمليين أعلنوا فيهما التمرد على حالة الإقصاء، وقرروا أن يسمعوا صوتهم للجميع فى شئون الوطن ومستقبله، الذى هم مسئولون عنه فى نهاية المطاف - بعد إذ لم يدعهم أحد إلى الحوار، فإنهم قرروا أن يتداعوا من جانبهم، وأن يقولوا كلمتهم فى مختلف هموم الوطن دون انتظار رخصة من أحد!

أهم ما يستلفت النظر فى البيانين أمور عدة هى:

● أنهما صدرا عن جهتين مختلفتين، وإن مضيا فى اتجاه وسياق واحد. الأول صدر عن «اللجنة المصرية للعدالة والسلام»، التى تعمل فى إطار الكنيسة الكاثوليكية، والثانى صدر عن «لجنة الشباب» العاملة فى إطار النقابة العامة للمحامين. وهذا التتابع غير المقصود فى الجهد يعكس شيوع الإحساس بالأزمة بين قطاعات الشباب.

(*) ٣/ ٥/ ١٩٩٤.

● أن البيانين العمليين وقد اتخذا شكل الحوار المفتوح، فإن كلا منهما اتسع برحابة مشهودة لتمثيل جميع القوى الوطنية المصرية بمختلف اتجاهاتها العلمانية واليسارية والإسلامية والقبطية. وفيما استجابت الفصائل كافة وشاركت في الحوار، فقد كان مستلفتا للنظر - ومدهشا - أن الفصيلين اللذين غابا لأسباب غير مفهومة كانا الحزب الوطنى وحزب الوفد!

● أن الحوار بشمول تمثيله وأهمية الموضوعات التي تصدى لها، وباستقلاليته وصدقه، بدا نموذجا واجب التقدير والاحتذاء لأى حوار وطنى جاد، قوامه الأمة وهدفه الوطن. ليس ذلك فحسب، وإنما أزعم أن توافر تلك العناصر فى الحوار أكسبه شرعية الانتماء إلى التاريخ، برغم تجاهل الخطاب الإعلامى له وتعامله مع ذلك الحوار باعتباره شأنا هامشيا لا يستحق الذكر!

● أن الذين دعوا إلى الحوار ونظموه وشاركوا فيه كانوا أساسا من المهمومين بالوطن والمحبين له، ولم يكونوا من المحترفين أو المتاجرين بأوجاعه. لم يكن بينهم «نجوم» الساحة الفكرية أو وجهاؤها، ممن أصبحت لبعضهم مصالح يدافعون عنها وقبائل يرفعون ألويتها، وحسابات يريدون تصفيتها مستخدمين الهم الوطنى جسرا والأحلام النبيلة واجهة. جميعا كانوا قادمين من خارج الأضواء، ومن الواقفين فى الصف الثانى فنازلا. أما أهل الأضواء على قلتهم فقد دعوا فقط كمراقبين أو معقبين.

● أن المتحاورين من الشباب بينهم خلافات فكرية عميقة، ويتوزعون على تيارات متباينة ومتشابكة كما بينا، وقد جمعت بينهم أرضية حب الوطن والحرص على صلاح أمره، ومن ثم فقد تعاملوا بعضهم مع بعض بحسبانهم مختلفين فى مناهج الإصلاح، ومتفقين على الهدف النهائى، دون مزايدة أحد على أحد، أو اتهام أحد لأحد، الأمر الذى ضمن لهم الإفلات من براثن «التكفير السياسى».



لقد تلقيت ثمرة جهد «اللجنة المصرية للعدالة والسلام» فى كتاب بعنوان «الحوار الوطنى»، كان بالنسبة لى مفاجأة مفرحة للأسباب التى ذكرتها توا. ولعلى أضيف

إليها أنها بدت المرة الأولى خلال عقدين من الزمان التى يعلو فيها صوت الشباب على ذلك النحو، من خلال مبادرة ذاتية، لا ادعاء فيها ولا توجيه. قام بتحرير الكتاب اثنان من جيل الوسط هما الدكتور أحمد عبد الله وجورج عجايبى، وقدم الأوراق سبعة من الشباب بينما اشترك فى مناقشاتها ١٥ آخرون. وهؤلاء وهؤلاء يمثلون مختلف التيارات الموجودة فى الساحة المصرية، من أقصاها إلى أقصاها.

قضية الحوار كانت المحور الأساسى للكتاب وللأوراق السبع، التى نوقشت على مدى جلسات ثلاث، وجرى تفريغ المناقشات بين دفتى الكتاب، الذى ضم ٣٠٠ صفحة من القطع الصغير.

من تقديم الكتاب فهمنا أن فكرة الحوار ظهرت فى أعقاب ندوة أقامتها اللجنة المصرية للعدالة والسلام فى شهر فبراير عام ١٩٩٣ حول «التنمية البشرية والإصلاح الوطنى فى مصر»، حيث ثار السؤال بعد انفضاض الندوة: ماذا بعد؟ - عند ذاك برزت فكرة عقد لقاء مشترك بين جيل الوسط والشباب الذين يمثلون جميع القوى الوطنية بغير استبعاد أو استثناء، لتعميق مجرى الحوار بينهم، حول مختلف قضايا الوطن. بعد ثلاثة أشهر تطور الحمل إلى مولود!

فى جلسة العمل الأولى (٢٩ / ٦ / ١٩٩٣) قدمت أربع أوراق:

● أولاها كانت للدكتور أحمد محمد عبد الله، وهو طبيب من القيادات الإسلامية للحركة الإسلامية[١]، وقد طرح أفكارا عدة حول الحوار، بادئا بأزمته عند الجميع، وضرورته على مختلف المستويات. وانتهى إلى خلاصات من أبرزها:

- أن الشباب هم الأقدر على ريادة الحوار، سواء لأنهم أصحاب المصلحة الكبرى فى المستقبل، أو لأنهم أقدر بحكم الطاقة على تحمل عبء الجهد المطلوب للإنجاز، وبحكم الطبيعة على اقتحام الجديد.

- أن الالتزام بموضوعية وجدية الحوار من شأنه أن يكشف للجميع أن خلافاتهم ليست بالحجم البادى لأول وهلة.

(١) كان رئيسا لاتحاد الطلاب جامعة القاهرة فى الثمانينيات.

ـ أن المصالحة ينبغى أن تظل الهدف الأكبر. وليس مطلوبا رؤية موحدة، وإنما المنشود تأسيس التعايش وتقريب وجهات النظر وبلورة المواقف المشتركة إزاء القضايا المصيرية.

● الورقة الثانية كانت للأستاذ سمير مرقص، وهو باحث اجتماعى ومدير المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، وقد تركزت حول جذور الصدام فى المجتمع المصرى المعاصر. وأبرزت ثلاثة عناصر لأزمة الواقع المصرى هى: تصاعد روح «الطائفية» السياسية والدينية، وانحطاط المناخ الفكرى، وتراجع فضيلة المناظرة العقلية، وتدهور العلاقات بين السلطة والمجتمع.

وهو يتقصى الجذور، أشار إلى أن محاولات الإلحاق بالغرب التى مارسها الاستعمار فى القرن التاسع عشر فرضت على المجتمع بنى جديدة قامت على أنقاض النموذج الحضارى المحلى، فأحدثت انفصاما فى المجتمع، ومن ثم خصاما بين الفرقاء أدى إلى قطع جسور الحوار وسيادة التوتر بمضى الوقت فى ظل استفحال حالة «الإلحاق»، التى تخللتها لحظات انعتاق عابرة[1]. وعندما توحدت كل رؤية بالمطلق، وتصور كل فريق أنه وحده يملك الحل، وقع الرفض المتبادل، وانتهى الأمر إلى التطاحن والتصادم الذى تشهده مصر اليوم.

● اقترح نبيل مرقص، وهو باحث اجتماعى وخبير فى التنمية، محاور للحوار، سجل فيها القبول بصيغة «الإسلام الحضارى» كنقطة لقاء خلاق يجتمع من حولها كل أطراف الوطن. «بشرط أن يتسع هذا الإسلام الحضارى ليقدم للوطن فى أزمته الراهنة إطارا رحبا للمصالحة الوطنية الحقيقية بين التيارات كافة... ووعاء حيا للاستمرارية الحضارية الناضجة، يحتضن فى حب وفهم تاريخ الوطن بكل روافده الحضارية والوطنية... ونحن نقبل بهيكلة الحوار فى إطار الإسلام الحضارى، الذى نشارك جميعا، مسلمين ومسيحيين ومتدينين وعلمانيين، فى صياغة مضمونه المتحرر من صراعات الماضى، والمتجه نحو المستقبل عبر أربعة محاور هى: المصالحة بين قوى الإسلام السياسى والنموذج الليبرالى الغربى ـ والمصالحة بين قوى الإسلام السياسى والنموذج القومى الناصرى ـ والمصالحة بين قوى الإسلام السياسى والأقباط ـ والمصالحة بين المؤسسة العسكرية والقوى السياسية المدنية».

(١) تجربة محمد على، ثورة عام ١٩١٩، تجربة عبد الناصر.

● الدكتور أحمد عبد الله دعا فى ورقته إلى ضرورة الانتقال من أجواء «المصادمة» إلى أجواء «المصالحة»، التى تعنى على المستوى الوطنى عدم احتكار القوة الاقتصادية والسياسية، وضرورة نشرها على امتداد الساحة الوطنية، وبين مختلف التيارات المكونة للنسيج الوطنى. ودعا إلى تأسيس منبر أو كيان منتظم ومستقل للحوار اقترح له اسم «المجمع الوطنى».



فى المناقشات أثيرت قضايا عديدة أجدنى مضطراً لابتسارها والانتقاء منها لضيق المساحة..

● تحدث البعض عن مشكلات الأقباط. وكان مما قاله جورج عجايبى فى ذلك: إن مشكلات الأقباط ينبغى أن تعالج من منظور وطنى وليس طائفيا ولا فئويا، وليس هناك شخص يعبر عن الأقباط، وإنما يكون هناك شخص قبطى قادر على التعبير عن انتمائه المصرى من خلال سمته القبطية.

● هبة رءوف ـ مدرسة مساعدة بكلية الاقتصاد ـ قالت: إن المجتمع المصرى ليس منقسما بالحدة التى عرضها البعض، وإن الانقسام الحاد موجود فقط بين النقطتين الطرفيتين، بينما المساحة الأوسع هى التى فى الوسط. ودعت إلى عدم استبعاد أحد من الحوار الوطنى، حيث ينبغى أن يشمل الجميع، ولا يستثنى منه إلا من استبعد نفسه.

● نبيل عبد الفتاح ـ خبير بمركز الدراسات بالأهرام ـ أيد دعوة هبة رءوف وقال: أنا لا أريد أن أستبعد أحدا. أريد أن أخلق أولا الحالة الحوارية وأتحاور مع الجميع، طالما أنه ليست هناك محاولة للقسر أو الإرغام على تبنى رأى أو اتجاه بالقوة.

● الدكتور عمادصيام وأيمن مكرم اعترضا على فكرة الحوار مع الجميع، وقالا: إن الأطراف التى تحمل السلاح ينبغى أن تتخلى عن سلاحها أولا وعن منطق العنف أصلا، وعندئذ يمكن التحاور معها. ودعَوَا إلى ضرورة أن يوضح المنتمون إلى التيار الإسلامى حدود تمايزهم مع جماعات العنف، حتى يمكن فرز الذين يقبلون بالحوار عن غيرهم.

● إبراهيم غانم دعا إلى وضع برنامج تتحدد فيه قضايا الحوار، وتتواصل المصارحة بصددها بصورة تحقق المكاشفة وتزيل الهموم والريب. وذكر أنه قبل أن يرى الماركسيين أو اليساريين كانت صورتهم النمطية مستقرة فى ذهنه، «أى أن هؤلاء بعض الأبالسة، أتمنى أن أمسك أحدهم وآتى بزمارة حلقه».

● الأب يوحنا قلتة تحدث عن ثراء وعمق الحوار بين المسلمين والمسيحيين، وقال إنه إذا نشر على الناس الآن ربع ذلك الحوار، لتعرض ناشروه للضرب بالنار! - ثم أشار إلى أن الجميع أشاروا إلى فضائل الحوار، لكن أحدا لم يقل إنه يجب أن يتم الحوار بدون خوف. فالمسلم يخاف، وكذلك المسيحى، ولن تتقدم أمة على أساس جبن وخوف.

● سمير مرقص أكد على الحاضرين أن الأحداث لا تقع فجأة، «فنحن لم نستيقظ ذات صباح فوجدنا البلاد فى حالة تصادم حادة»، لأن أى تطور هو نتاج لتراكم تاريخى واجتماعى وثقافى. ويجب أن نفهم واقعنا فى هذا الإطار. دعا أيضا إلى ضرورة استبعاد كلمة «الأصولى» من الخطاب لأنها غامضة ومضللة فى وصف الحالة الإسلامية.

أخيرا قال إن الشأن القبطى ينبغى أن يوضع فى سياقه الأعم. فالقول بأن الأقباط عازفون مثلا عن المشاركة فى الحياة السياسية غير دقيق، لأن الأمر ليس مقصورا عليهم، وإنما الحاصل أن المصريين جميعا عازفون عن تلك المشاركة لأسباب اجتماعية وسياسية كثيرة.

● د. نادر غطاس قال: إن الدعوة إلى الانتقال من المصادمة إلى المصالحة تمثل إطارا عاما لمهمة الحوار يشمل كل شيء. ولكن لكى يكون الحوار مثمرا، فينبغى أن يتركز حول قضايا معينة تتدرج حسب أهميتها فى أولويات العمل الوطنى. ثم سجل اتفاقه مع الرأى الذى قال بأن مساحة الوسط واسعة، وأن التناقض الحاد هو بين الأطراف القصية. لذلك فإنه من المهم للغاية تجميع مساحة الوسط هذه، وهو إنجاز يمكن أن يصبح من أهداف الحوار.

● نبيل عبد الفتاح اقترح تناول موضوع «السلفية» لدى مختلف التيارات الفكرية والسياسية، باعتبارها من مظاهر أزمة الفكر السياسى فى مصر، سواء أكان الفكر دينيا أم ليبراليا.

● جورج عجايبى أيد الدعوة التى ترددت بشأن ضرورة فك الارتباط بين ما هو ديني وما هو متطرف. وقال إن جزءا من الاستقطاب الفكرى الحاصل حتى بين النخبة مبنى على ذلك الخلط.

مشهد الجلسة الأولى تكرر فى اللقاءين اللاحقين، اللذين عقدا على فترات متقاربة. فقد انعقد اللقاء الثانى بعد شهر ونصف الشهر (فى ١٤ / ٨). وتركزت مناقشات اللقاء حول بحثين، أحدهما انصب على «ضرورات الحوار الوطنى ومعوقاته»، لأيمن مكرم خريج فلسفة من جامعة المنيا وطالب بمعهد السينما، والثانى كان موضوعه «أصول الحوار فى الإسلام»، لإبراهيم البيومى غانم الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية، أما اللقاء الثالث فقد انعقد فى ١٨ / ٩ لمناقشة ورقة حول «حوار اليسار والحركة الإسلامية بين الاستبعاد والتفاعل»، وقد كتبها الدكتور عماد صيام، وهو خبير اقتصادى واجتماعى ونائب مدير مشروع محو الأمية بالبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة.



الذى بدأته اللجنة المصرية للعدالة والسلام تقدمت به خطوة إلى الأمام لجنة الشباب بنقابة المحامين. فقد دعت فى أواخر مارس الماضى إلى مؤتمر تجاوز مناقشة قضية الحوار إلى طرح تسعة موضوعات محددة للحوار - تضمنت قائمة بأهم القضايا المثارة فى الساحة المصرية. فى الوقت ذاته، فقد وسعت من دائرة المتحاورين بحيث تجاوز عددهم مائة كانوا يمثلون شريحة أعرض فى المجتمع. فبالإضافة إلى مختلف التيارات السياسية والفكرية، انضم إلى فريق الحوار العريض ممثلون للاتحادات الطلابية فى الثانوية والجامعات، وممثلون للنقابات المهنية. فى الوقت ذاته، دعيت بعض الشخصيات العامة إما لرئاسة الجلسات وإما للمشاركة فى جانب المراقبين.

وكان واضحا أن ثمة جسورا بين الجهد الأول والثانى، سواء فى الانطلاق من ذات الدعوة للانتقال «من المصادمة إلى المصالحة» أو من تشارك بعض الأسماء هنا وهناك.

● فالدكتور أحمد عبد الله (علوم سياسية) قدم ورقة عن أزمة التمثيل السياسى للشباب المصرى الذى وصفه بأنه «تمثيل واهن يعكس اختلالا فى بنية وطنية مهددة، ناهيك عن تعبيره عن بنية إنسانية مهزوزة، حين يكون لسان حال الأمة فى خطابها لأبنائها الشبان الراغبين فى المشاركة فى بنائها هو قولها: سعيكم مشكور، عودوا إلى ذواتكم وبيوتكم!».

● وضياء رشوان الخبير بمركز الدراسات فى الأهرام عرض ورقة غنية عن العنف فى مصر، مسبباته وممارساته ومعالجاته. وقد تعرض فيها إلى الجوانب السياسية التى أسهمت فى تخليق الظاهرة، وأثار بعضا من الجوانب الاجتماعية التى واكبتها وبينها دور «الثأر» فى صعيد مصر. وفى المعالجات، تحدث عن العوامل الإقليمية والدولية. وعلى النطاق المحلى، أشار إلى حلول ضمن إرادة الدولة باعتبارها الفاعل الأقوى، وأخرى ضمن إرادة جماعات العنف.

● سمير مرقص مدير المركز القبطى للدراسات الاجتماعية قدم ورقة مهمة حول مشاركة الشباب القبطى فى الحياة العامة. حيث حدد ٦ صعوبات أثرت فى تلك المشاركة هى: المناخ الطائفى - تدين الحركة السياسية - التراجع التاريخى عن المواطنة - الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى الحياة العامة - التشكيك فى العقيدة الإيمانية - الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم الوطنية.

● هبة رءوف أثارت قضية المرأة، داعية إلى حركة جديدة لتحريرها. وانتقدت فى ورقتها الموقف الإسلامى والعلمانى من القضية، أخذت فيه على الأول اتسامه بالتاريخية والتبسيط والنصوصية والتقليد وإهمال الجانب التعاونى. وأخذت على الثانى اهتمامه بالنقل والتقليد عن الآخرين[1] وإهماله للجذور والأصول، الذى أطلقت عليه وصف «اللاتاريخية».

(١) فكرة الطبيعة الصراعية مع الرجل مثلا.

● الدكتور وحيد عبد المجيد، وهو من خبراء مركز الدراسات أيضا، قدم ورقة أثارت جدلا واسعا حول مشكلات وآفاق التطور الديمقراطى، دعا فيه إلى برنامج زمنى للتطور الديمقراطى المتدرج يستغرق فترة تتراوح بين ١٠ و ١٥ سنة، يبدأ بالحوار ثم إطلاق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف، وينتهى بإجراء انتخابات نيابية حرة كبداية لعملية تداول السلطة، والشروع فى الإعداد لدستور جديد.

كانت هناك أوراق أخرى ممتازة، إحداها حول الفن ودوره للدكتور أسامة القفاشى، وعن ظاهرة الفساد لمجدى حسنين، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر لمجدى صبحى، ودور مصر عربيا وإسلاميا ودوليا لعماد جاد.

وحول هذه الأوراق دارت مناقشات عميقة اتسمت بالصراحة والجرأة، «راقبت» جانبا منها، وأرجو أن تصدر فى كتاب أو أكثر، لكى يتاح للجميع متابعتها، والإفادة منها.

فى الجلسة الأخيرة التى عقدت فى منتصف إبريل الماضى أصدر المؤتمرون بيانا دعوا فيه إلى الدفاع عن قيمة الحوار كوسيلة للخلاص، وعن الديمقراطية كهدف للأمة. كما دعا إلى رفض جميع صور وأشكال العنف الراهن، وأكد على أن الإصلاح هو غاية الجميع، وأن تباين الآراء هو الوسيلة الوحيدة للوصول إليه.

أخيرا، ذكر البيان أن كل ما اختلف فيه يحوطه العذر، وأن كل ما اتفق عليه يوجب على الجميع العمل.

إن صحف الصباح تنقل إلينا هذه الأيام أخبارا متتالية عن التحضير للحوار القومى فى مصر، بينما الحقيقة أن الحوار بدأ منذ عام..

لقد سبقنا إليه الشباب فى السر!

خطيئة الفنانات المحجبات (*)

عندما اقترفت السيدة سهير البابلى «الجرم المشهود»، سقطت فى أعين بعض مثقفينا. فاكتشف أحدهم، وهو ناقد كبير، أن نجمة المسرح الأولى لم تكمل تعليمها فى معهد المسرح قبل أكثر من ٣٥ عاما (!) وأن «وجهها مفتعل» و «زائف»، وأنها «مولعة بالأقنعة ولعب الأدوار». ونبهنا صاحبنا إلى أنها أصبحت على مشارف الستين. ومن ثم فقد صارت واقفة بباب «الأفول والنقصان»، الأمر الذى جعلها تتخلى عن شخصية «مدام سوكا»، وتتحول إلى «الحاجة سهير» (روز اليوسف ٢٨ / ٦ / ١٩٩٣).

ظهرت تلك الاكتشافات فجأة - ومصادفة! - بعدما وقعت سهير البابلى فى المحظور، وارتدت الحجاب!

ذلك نموذج واحد للكتابات التى عبرت عن مشاعر الاستياء والاستهجان التى قوبل بها قرار الفنانة الكبيرة، وكأنها ارتكبت خطيئة العمر، التى لن يغفرها لها ذلك النفر من المثقفين! ومثل ذلك الصفير الإعلامى ليس مقصورا على السيدة سهير البابلى وحدها، لكنه مشهد تكرر مع كل فنانة أخرى ممن سبقتها على درب السعى إلى مرضاة الله. حتى أصبح لدينا خطاب حاشد، تخصصت فى بثه بعض المنابر الإعلامية، ما برح يمارس التبكيت والغمز والتشهير بحق كل من «سولت» لها نفسها أن ترتدى الحجاب.

(*) ٣ / ٨ / ١٩٩٣ - المقال منشور فى كتاب «المفترون».

خطاب الافتراء هذا يحتاج إلى وقفة إثبات ومراجعة. غير أن لنا على هامش الموضوع عدة ملاحظات ربما كان مفيدا أن نسجلها قبل عرض القضية. وهى ملاحظات تتلخص فيما يلى:

● إن الأمر كان يمكن أن يأخذ حجمه الطبيعى والعادى، ومن ثم يمر دون لغط أو ضجيج، لولا تلك الحرب الإعلامية الشرسة والظالمة التى أعلنت ضد أولئك الفنانات الصابرات. وهى حرب لم تتورع عن النيل من سمعتهن وكرامتهن بأساليب غير شريفة فى بعض الأحيان، الأمر الذى لا بد أن يستفز الضمير الإيمانى، ناهيك عن مساسه بالمشاعر الإسلامية، التى نراها واجبة الاحترام، وخصوصا فى مجتمع ينص دستوره على أن دينه الرسمى هو الإسلامى.

● إننا مع ذلك لا نخفى تحفظا على تلك الأولوية القصوى التى أصبحت مسألة «الحجاب» تحتلها فى مجمل الحالة الإسلامية الراهنة، وكأنه أصبح حدا فاصلا بين الاستقامة والانحراف، أو بين الإيمان والكفر. وإذ لا نشك ولا نجادل فى أن الحجاب واجب إسلامى، فإن هناك ما هو أوجب منه. وهو شكل ومظهر لا تخفى دلالته الإيجابية حقا، لكن الجوهر يظل هو الأهم فى ترتيب الأولويات. والجوهر الذى أعنيه هو الخلق الكريم، ومجمل الفضائل المتعارف عليها. ولئن تحقق المثل المنشود بالتقاء المظهر والجوهر، فإن القدر المتيقن أن المظهر وحده لا يكفى. وهو مفهوم أدركته حركة الإخوان المسلمين فى مصر مثلا فى أواخر العشرينيات، التى عنيت بالتربية والسلوك، ولا نعرف أنها جعلت من الحجاب قضية ذات بال. ولكن المسألة أصبحت بتلك الأهمية فى أجواء الفراغ الذى نشأ بعد ضرب الحركة الإسلامية وتغييبها، وفى ظل الخلل الذى أصاب ترتيب الأولويات فى العمل والسلوك الإسلاميين.

● إن أحدا لم يدع - ولا يجب أن يدعى - أن الفنانات المحجبات ذهبن بالخير كله، فالخير قائم لدى الجميع وإن تفاوتت درجته، لكن غاية ما يمكن أن نشهد به لهن، أنهن قطعن أشواطا على طريق الخير تقدمن بها على غيرهن. ولا بد أن يقدر الجميع لهن، أنهن دفعن الكثير وضحين بالكثير راضيات محتسبات. وما زلن يدفعن حتى هذه اللحظة ثمن اختيارهن، من خلال ما يتعرضن له من حملات وملاحقات.

● إن اعتزال الفنانات رغبة لابد أن تحترم، لكننا ما زلنا نأمل فى أن تقدم لنا الفنانات الملتزمات، اللاتى ما زلن على استعداد للإسهام فى العمل الفنى، نماذج من الفن الراقى الذى ينشدنه، بعدما عزفن عما هو مبتذل ورخيص. ولا مفر هنا من أن نتصارح منبهين إلى أن ضغوطا عدة تمارس على أولئك الفنانات لإجبارهن على الاعتزال طالما بقين ملتزمات بالحجاب، إذ توصد الأبواب فى وجوههن، كما فى التليفزيون مثلا، ما تمسكن بموقفهن. ومن ثم فإنهن يصبحن مخيرات بين خلع الحجاب والعمل، أو ارتدائه والاعتزال، الأمر الذى يجعل أولئك الفنانات الأخيرات فى موقف العزل وليس الاعتزال. وهو موقف غير عادل، وغير عاقل فى ذات الوقت. فهو لا يخلو من تعسف وظلم من ناحية. كما أنه ينبئ عن سلوك اجتماعى غير سوى من الناحية الثانية. وإذ تعبر أولئك الفنانات عن ظاهرة حية ومتنامية فى المجتمع، فإنه بدلا من أن تستوعب الظاهرة وتوظف بكفاءة وذكاء لتوسيع آفاق الخير دفاعا عن الفضائل والمثل العليا، نجد أن مؤسسات المجتمع تعمد إلى الاصطدام بها وإنكارها. وذلك عين اللاعقل الذى نشير إليه.

● فى هذا الصدد، وبالمناسبة، فإننا نختلف مع المفهوم الذى قدمته السيدة سهير البابلى فى الحديث الذى نشر معها وتناولت فيه موضوع الفن الإسلامى. فليس دقيقا أنه فقط الذى يلتزم «بتقديم الكلمة الطيبة الصادقة ومدح الرسول وذكر الله، ووصف الكون والترنم بالطبيعة، وتمجيد تاريخ أسلافنا الصالحين، والتعبير عن التاريخ والتراث الإسلامى وإحيائهما»[1]. ونحن لا نتوقع أن تكون السيدة سهير قد حرصت على أن تقدم مفهوما دقيقا لمعنى الفن الإسلامى، ناهيك عن أنها قد لا تكون فى موقف يسمح لها بذلك بعد عشرة أيام فقط من الإعلان عن ارتدائها للحجاب. بل ربما كان الكلام هو رأى المحررة التى أجرت الحديث، بأكثر منه رأى الممثلة. مع ذلك وحتى لا يلتبس الأمر على أحد، فإننا نحسب أن مفهوم الفن الإسلامى يحتاج إلى ضبط وتحديد أوضح. فالذى نسب إلى السيدة سهير ربما صلح لأن يكون مادة لبعض أنواع الفنون، فضلا عن أن منها ما هو أصلح كموضوعات للكتابة أو الخطابة. ونحن نذهب إلى أن كل ما هو إيجابى وإنسانى وشريف، يدخل فى نطاق الفن الإسلامى، طالما تم التعبير عنه فى حدود قيم

---

(١) الشعب ٢٥ / ٦ / ١٩٩٣.

الإسلام وبأدبه. وإذا كان ابن القيم - الأصولى الشهير - قد ذكر بأنه «إذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة العدل، وأسفر وجهه بأى شكل كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره».. فبوسعنا أن نتبع المنهج ذاته فى الحديث عن الفن الإسلامى وتعريفه على النحو الموجز الذى قدمت.



إذا قلبنا صفحات ملف خطاب الافتراء، سنجده حافلا بمفاجآت مثيرة ومدهشة، وقد قدر لى أن أجمع خلال الاثنى عشر شهرا الأخيرة قصاصات بلا حصر، مما نشرته الصحف والمجلات المصرية خاصة حول الفنانات المحجبات، تضمنت خليطا من التعليقات والأخبار والصور الكاريكاتورية، التى «تفننت» فى النيل من سمعة وكرامة أولئك الفنانات. وهو خطاب لا نكاد نجد له مثيلا فى التاريخ الإسلامى، إلا فى أوج الحملة «الكمالية» التى شنها أتباع أتاتورك فى مستهل عشرينيات القرن الحالى، لتلويث كل ما هو منسوب إلى الإسلام، حتى فى التقاليد والأزياء. وهى الحملة التى انتهت بإلغاء الخلافة فى سنة ١٩٢٤، وملاحقة القوانين الإسلامية، واغتيال الحروف العربية، وإجبار الناس - تحت تهديد الإعدام - بارتداء الأزياء الأوروبية.

تذكرنا تلك الحرب الإعلامية المعلنة ضد الفنانات المحجبات بتلك الحقبة الكئيبة، التى لم تجرح الإسلام وتهتك حرمات المسلمين فقط، ولكنها أيضا وبشكل أساسى مسخت الشخصية التركية، وشوهت ضمير الأمة إلى مدى لم تبرأ منه إلى الآن.

حين رجعت إلى تلك القصاصات، وجدت أن دار «روز اليوسف» لها الباع الأكبر فى الحملة، إذ بلغ نصيبها ٧٥٪ من الإسهامات، بينما أسهمت المجلات والصحف الأخرى بما يوزاى ٢٥٪ فقط. لاحظت أيضا أن «روز اليوسف» و«صباح الخير» تفردتا باستخدام سلاح الكاريكاتير الذى جعل من المحجبات والمنقبات خاصة، مادة للسخرية والغمز.

وحين حاولت تصنيف تلك القصاصات حسب موضوعاتها، وجدت أنها نسبت إلى أولئك الفنانات أموراً عدة فى مقدمتها ما يلى :

● إنهن تلقين أموالا من الخارج لارتداء الحجاب . والإشارات إلى ذلك المعنى متكررة بصورة اتسمت بالإلحاح . وفى هذا المعنى ذكر أحد كبار الكتاب فى زاويته اليومية أن الفنانة فاتن حمامة عرض عليها مبلغ كبير لهذا الغرض . وأشار إلى أنها لم تنف خبر العرض، وإنما تحفظت فقط على قيمته، وهل هو مليون أم ثلاثة أم سبعة ملايين دولار (!) ـ ثم خرجت إحدى المذيعات بقصة ادعت فيها بأنها تلقت عرضا ماليا لكى تتحجب، ولكنها اعتذرت عن عدم قبوله . وكبرت الحكاية حتى اضطرت بعض أولئك الفنانات للدفاع عن أنفسهن فى بيان نشرته الصحف، قلن فيه إنهن قبضن حقا، ولكن من الله سبحانه وتعالى . واستفزت الحملة أحد الكتاب الإسلاميين ممن فاض بهم الكيل، فانبرى قائلا إنه حتى إذا افترضنا صحة المقولة، فلماذا يغضب البعض إذا ما قبضت الواحدة وتغطت، ولا يغضبون ولا تتحرك لديهم غيرة أو حمية إذا ما قبضت وتعرت؟! ـ (محمد جلال كشك ـ مجلة أكتوبر ـ ٢٠ / ٦/ ١٩٩٣).

المفارقة المستلفتة للنظر أن جهدا من أى نوع لم يبذل للتحقق من صحة الكلام، خصوصا أن اختراقا من ذلك النوع لا ينبغى السكوت عليه من جانب أى جهة مسئولة . وإنما ترك سيف الاتهام مشهرا على كل الرقاب، لكى تبقى مظنة «القبض» تلاحق الجميع بغير استثناء .

● وعلى الرغم من أن أكثرهن اتخذن قرارهن وهن فى أوج المجد والشهرة، فإن خطاب الافتراء يلح على أنهن فشلن فى رحلة الفن، وأن الناجحات منهن انتهى عمرهن الافتراضى، فلم يجدن بدا من التحجب والاعتزال! ـ وفى هذا الباب كتب كلام كثير، لكى يعطى ذات الانطباع . وهو أنه لم يكن لديهن خيار آخر، حيث الحجاب والتذرع بالاعتزال هما الذريعة المناسبة والمفضلة فى الموسم الراهن للهرب من الفشل، ومن آثار الشيخوخة، ومن ثم فليس فيه ـ أيضا ـ شيء لوجه الله!

● إن الأمر لا علاقة له بالدين، ولكنه «دور» جديد يقمن بتمثيله، سواء لاستلفات الأنظار أو لاستخدام الورقة الرائجة . وبلغ الأمر بأحدهم أن كتب مقالا

تحت عنوان «الإسلام هو الحل» فى جريدة الأهالى[1] تخيل فيه صورا وأوضاعا للإسلاميين مسكونة كلها بالنفاق. وفى سياق وصفه جلسة لعدد من مفكريهم يحتسون فيها الويسكى والنبيذ (!) ذكر أن سيدة محجبة دخلت عليهم، الأمر الذى أصاب الحاضرين لرؤية حجابها من الذعر ما جعلهم يبادرون بإخفاء كئوسهم.. غير أنها سرعان ما ردت إلى الجميع طمأنينتهم، حين خلعت طرحتها وعباءتها جانبا بحركة سريعة، وبرزت فى «مايكروجيب» يكشف عن معظم مفاتنها، وطلبت لنفسها من صاحب الدار كأسا من الويسكى دون ماء أو صودا (!)- قال صاحبنا فى حكايته إنه لم يصدق بصره حين اكتشف أن تلك المحجبة اللعوب هى «الممثلة الشهيرة عزيزة بركات، التى قرأنا مؤخرا فى الصحف نبأ اعتزالها الفن لأسباب دينية»!- وعزيزة بركات هو اسم وهمى طبعا يرمز إلى الجميع، والأهم منه هو الصورة المرسومة التى لا تحتاج إلى مزيد بيان.

● إنها مؤامرة لتفريغ الحياة الفنية فى مصر لصالح بيروت ودمشق، بحيث تقصى العناصر الفنية المختلفة وتدعى إلى الاعتزال، لضرب مكانة مصر الفنية، كما ضربت السياحة. وقد أشار إلى هذا المعنى المخرج جلال الشرقاوى، فى حديث أجرته معه أخيرا مجلة صباح الخير (عدد أول يوليو). بمناسبة اعتزال السيدة سهير البابلى، التى كانت بطلة مسرحية «عطية الإرهابية»، التى قام بإخراجها. وقد كرر الشرقاوى ذات المعنى فى كلام له نشرته الكواكب[2] تحت عنوان: هذه مؤامرة على الفن فى مصر!

● إنها مقدمة لسحب أولئك الفنانات إلى جماعات التطرف والإرهاب. وقد تكفلت بذلك الصور الكاريكاتورية العديدة التى ظهرت فى ذلك السياق. إلى أن كتب أحد الصحفيين متمنيا على سهير البابلى ألا ينقلب دورها فى مسرحية «ريا وسكينة» من الهزل إلى الجد (!) بعدما تساءل فى عنوان رسالة وجهها إليها عما إذا كان ارتداؤها الحجاب هو بداية دورها التراجيدى (المأساوى)[3] (!).

على صعيد آخر، فقد كانت الأخبار المفتعلة والمسمومة وسيلة أخرى فى الحرب المشهرة ضد الفنانات المحجبات. فمرة ينشر خبر عن فنانة اختارت أن ترتدى

---

(١) عدد ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٢. (٢) ٦/ ٧/ ١٩٩٣.
(٣) صباح الخير ١/ ٧/ ١٩٩٣.

النقاب ، يزعم أنها ستشترك فى «فيلم راقص» ! ومرة يقال عن أخرى إنها تزوجت سرا من داعية بالإسكندرية . وفي مرة ثالثة يقال إن إحداهن شوهدت تتحدث مع فتاة فى متجر «سوبر ماركت» بحى الزمالك ، فغضبت أم الفتاة وسارعت إلى جذبها بعيدا اتقاء «لشرها» ! ـ فى خبر آخر قيل إن فندقا «خمسة نجوم» يطالب فنانة من المعتزلات بقيمة فواتير «الويسكى» التى استهلكتها حين استأجرت غرفة بالفندق لاستقبال زبائنها !

بعد ذلك تابعنا فتنة افتعلتها إحدي المجلات داخل أسرة فنية . ونشرت المجلة رسالة لسيدة من أعضاء تلك الأسرة ، اتهمت فيها شقيقة لها معتزلة بأنها طلقت رجلا من زوجته ، وبأنها تتاجر بالحجاب ، إلى غير ذلك من التفاصيل التى هتكت أسرار الأسرة وخصوصياتها .



تلك مجرد نماذج لذلك الخطاب الذى حفل بكل ما يخطر على البال من صور الإساءة والمهانة ، لشخوص الفنانات المحجبات من ناحية ، فضلا عن الإساءة للحجاب ذاته ، الذى وصف مرة على غلاف إحدى المجلات بأنه «حجاب للعقل» ، بينما نشر آخر مقالا يندد به تحت عنوان : الحجاب اكتئاب .

الموقف فى مجمله لا بد أن يثير دهشة المرء وحفيظته ، خصوصا فى مجتمع ينص دستور الدولة فيه على أن دينها الرسمى هو الإسلام . ولسنا نرى سببا موضوعيا مقنعا لتوجيه تلك الحملة ، التى لا نحسبها معبرة عن غيرة على الفن أو على الوطن أو على القانون والدستور ، ناهيك عن الفضيلة أو أى قيمة أساسية من أى نوع .

يزيد من دهشتنا أن بعضا من الذين يشاركون فى الحملة ، يقفون فى صف المنادين بالحرية والتعددية . ومنهم من دأب على وعظنا فى أهمية القبول بالرأى الآخر . وهى معايير لو أخذت مأخذ الجد لأفسحت مكانا مقدراً للمحجبات ، فنانات وغير فنانات . لكنهم فى هذا الموقف ، وإزاء الحالة الإسلامية عموما ، يبدون استعدادا مذهلا للتنازل عما يدعونه ، وينحازون بصورة مخجلة إلى مصادرة الحرية ، وإلى تمكين الشمولية وقهر الآخر !

ليس صحيحا أن أحدا من الناقدين أقلقته مسألة الاعتزال، إذا استثنينا ما قاله الأستاذ جلال الشرقاوى. ومن ثم، فلعلنا لا نبالغ إذا قلنا إنها مشكلة مع الحجاب، وليست مع الاحتجاب. وإن شئت الدقة فقل إنها امتداد للاشتباك الراهن مع ما يرمز إليه الحجاب ويدل عليه، وهو خطأ فادح وقع فيه هؤلاء وأضرابهم، ممن زايدوا على حدود الاشتباك الراهن الذي هو فى الأصل ضد التطرف والإرهاب، حتي جرحوا حدود التدين ذاته. فلم يسيئوا إلى التعاليم فقط، وإنما أساءوا إلى قضيتهم ذاتها، من حيث إنهم أثاروا رد فعل مضاد لما سعوا إليه. فكلما اشتد هجومهم على الفنانات المحجبات، أثاروا تعاطفا معهن، وأشاعوا استياء من موقفهم هم. ولدى كم معتبر من الرسائل يسأل بعض أصحابها فى حيرة: لماذا يحاربون الحجاب والمحجبات؟ ولمصلحة من؟

أكاد أذهب إلى القول بأن تلك الحملة أساءت إلى موقف الدولة ذاته، لأن خطاب الافتراء على الحجاب يبث على صفحات مطبوعات «قومية» لها صلة نسب بالحزب الوطنى الحاكم، ويفترض أنها خاضعة لإشراف المجلس الأعلى للصحافة.

قد نطلب الكثير إذا دعونا إلى التعامل مع القضية بشىء من الورع، لكننا لا نستطيع أن نكتم شهادة بأن هذه الحملة تمثل نوعا من التطرف الذى ينبغى الحذر من الانسياق وراءه. من ثم فلسنا ندعو فى اللحظة الراهنة إلى أكثر من الاعتدال وتوخي الاتزان والحكمة.

وإذا كان البعض لا يهمه كثيرا أمر الدين، فإن هذا الذى ندعو إليه من شأنه أن يستقيم به أمر الدنيا التى هى غاية هم البعض ومبلغ علمهم!

شيوخنا المفترى عليهم (*)

صنفان من الناس يضيقون ذرعا بشيوخنا، فلا يحتلمون لهم حضورا، ولا يرجون لهم وقارا: غلاة المتسبين إلى الإسلام، وغلاة العلمانيين من الرافضين للإسلام كله أو بعضه. إذ برغم التناقض الظاهر بينهما، فإننا إذا راجعنا خطاب الطرفين في هذه المسألة فسنكتشف أن هؤلاء وهؤلاء يقفون في صف واحد، إن شئت سمه معسكر «الضِّدّ»، في مواجهة أكابر شيوخنا وأعلامهم. الأولون يتمنون لو أسكتوا صوت الشيوخ لكي ينفردوا بالساحة ويعززوا من سطوتهم على عقول الناس. والآخرون يشاركونهم الشعور نفسه، وإن استهدفوا شيئا آخر، هو ألا يعلو للإسلام صوت ولا تبقى لرموزه ورجاله هيبة أو كرامة.

تجسدت المفارقة مع الشيخ محمد الغزالي، فقد شن عليه نفر من غلاة السلفيين حملة تشهير واسعة النطاق، أصدروا في سياقها أحد عشر كتابا تهاجمه وتجرحه، أحدها اتهمه بأنه «علماني» من أتباع أتاتورك! - في الوقت ذاته، فتح عليه غلاة العلمانيين النار وكثفوا هجومهم ضده في العديد من المجلات الأسبوعية والشهرية، حتى خصه رئيس تحرير إحدى مجلات وزارة الثقافة في مصر[1] بمقال افتتاحي على ست صفحات وصفه فيه بأنه من «أقنعة الإرهاب»! بحجة أنه ليس لأحد من البشر عصمة، أو قداسة، وأنه ليس في الإسلام رجال دين محترفون، وأنه ليس في الدين كهانة، وأن العلماء رجال ونحن رجال (كما ورد في الأثر). من هذا الباب

(*) ١٤/ ٦/ ١٩٩٤ - والمقال منشور في كتاب «المفترون».

(١) الدكتور غالي شكري.

دخل كل من هب ودب واستباح لنفسه ليس فقط أن يفتى، وإنما أيضا أن يتطاول ويجترئ على أهل العلم.

تلك الحجج التى تقال صحيحة لا ريب، وهى معان كبيرة لها حكمتها ولها مردودها الإيجابى إجمالا. لكن من الصحيح أيضا، أن مقام أهل العلم واجب التوقير، وأن العلماء هم ورثة الأنبياء - كما قيل فى الحديث النبوى - ثم إن للحوار أدبا وللفتيا أصولا وللاختصاص حرمة. غير أن أهل الغلو ينسون ذلك كله ويتعلقون ببعض ما جاء به الإسلام ويهتكون البعض، ويحتمون بتلك المعانى الجليلة لتحقيق مآربهم.

شيخنا محمد الغزالى له اشتبكاته المشهودة مع غلاة الإسلاميين، وأغلب كتبه التى صدرت خلال السنوات العشر الأخيرة بدت ناقدة وبحدة لأفكارهم وسلوكهم، حتى ذهب البعض إلى أنه «غالى» بدوره فى ذلك. وما كتبه فى هذا الصدد ذائع ومعلوم للجميع.

للدكتور يوسف القرضاوى موقف مماثل بدرجة أخرى، فقد انتقد أولئك الغلاة لتجريحهم العلماء، حتى قال إنه «لا يكاد فقيه أو داعية أو مفكر إلا مسَّه شواظ من اتهامهم». وأضاف: «إن الاتهام تجاوز الأحياء إلى الأموات.. فهذا - فى زعمهم - ماسونى، وذلك جهمى، وآخر معتزلى. حتى أئمة المذاهب المتبوعة، على ما لهم من فضل ومكانة لدى الأمة، لم يسلموا من ألسنتهم ومن سوء ظنهم. بل إن تاريخ الأمة كلها، بما فيه من علم وثقافة وحضارة، قد أصابه ما أصاب الحاضر وأكثر. فهو عند جماعة تاريخ فتن وصراع.. وعند آخرين تاريخ جاهلية وكفر، حتى زعم بعضهم أن الأمة كلها قد كفرت بعد القرن الرابع الهجرى».

وختم الشيخ القرضاوى كلامه فى هذه النقطة بقوله: «إن ولع هؤلاء بالهدم لا بالبناء ولع قديم، وغرامهم بانتقاد غيرهم وتزكية أنفسهم شنشنة معروفة»[1].

حاشانا أن ننزه شيوخنا عن الخطأ، أو أن نرفعهم فوق مقام البشر أو فوق الحوار، أو حتى فوق النقد والحساب، لكننا إذ نقرر بأنهم ناس من الناس، فيهم

---

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف - ص ٥٥.

هذا وذاك ، فإننا نكرر ونشدد على أن للحوار أدبا وللنقد والمساءلة قواعد وضوابط ، وأن لكل مهمة أهلها وساحتها . لكن هذه كلها جوانب مهدورة فيما نشهده من خطاب زماننا ، فيدهشنا ويصدمنا ، ويثير لدينا الحيرة والتساؤل .



نعم تعبِّر القضية في جانب منها عن عمق أزمة الحوار التى نعانى منها لأسباب يطول شرحها ، لكنها تعكس في جانب آخر صورة الصراع الفكرى وأدواته ، سواء فى الساحة الإسلامية ذاتها ، أو على صعيد المواجهة الإسلامية العلمانية .

يستحق الأمر رصدا وتحليلا سنحاوله هنا ، لكننا سنركز على خطاب غلاة العلمانيين دون غلاة الإسلاميين ، لأسباب ثلاثة هى :

١ ـ إن غلاة الإسلاميين تمت إدانتهم بالفعل أمام الرأى العام ، سواء فى مشروعهم الفكرى (إذا جاز التعبير) أو فيما يمارسه بعضهم من أعمال إرهابية . من ثم ، فالكلام فى شأنهم يبدو وكأنه إعادة لفتح ملف قضية حسمت فى الوعى العام ، برغم الاختلاف الراهن بين الفرقاء فى تأصيل الظاهرة أو فى تحليلها وعلاجها . بالمقابل ، فإن الغلو العلمانى لم يقطع نفس الشوط ، وإنما أزعم بأن ملفه لم يفتح بعد على النحو الذى يستحقه .

٢ ـ إن غلاة الإسلاميين أكثرهم من الشباب قليل الخبرة والمعرفة ، ممن تورطوا فى الانحراف الفكرى أو استسلموا لعوامل الانفعال والغضب ، بينما أقرانهم من غلاة العلمانيين لهم مواصفات مختلفة تماما . وعند الحد الأدنى ، فإنهم ينتسبون إلى النخبة المثقفة التى لم يغرر بها أحد ، وإن فتنت بالغرب ومشروعه . أعنى أنهم من أهل الرأى والنظر ، الذين يفترض أنهم أكثر نضجا ، وأقل نزقا وحماقة . بالتالى ، فمسئوليتهم أكبر والخطأ من جانبهم أعمق أثرا وأشد خطراً .

٣ ـ إن خطاب غلاة الإسلاميين محدود الأثر والصدى ، حيث الدوائر التى تستجيب لهم ضيقة ومحصورة فى قطاع الشباب تحديدا . وفى أغلب الأحوال ، فإنها دوائر خفية وبعيدة عن الأعين . وما يطبعون من كتب يروج فى نطاق تلك الدوائر دون غيرها . بينما غلاة العلمانيين يبثون أفكارهم عبر وسائل الاتصال

الطبيعية، ومن فوق منابر الخطاب العام، ذات التأثير الأوسع فى أعرض قطاع من الجماهير.



عندى ملاحظتان على موقف أولئك المثقفين الغلاة من شيوخنا، أختصرهما فيما يلى:

أولاً: إن هذا الموقف ليس جديدا، وليس وليد المواجهات الراهنة، التى لم تكن منشئة له، وإنما هيأت فقط أجواء التمادى فيه. فمنذ ظهرت التأثيرات الغربية على سطح الحياة المصرية، وموقف الشرائح المستجيبة لها من الرموز الإسلامية يتسم بقدر ملحوظ من التوتر والنفور. يذكر الشيخ مصطفى عبد الرازق فى تقديمه لكتاب تشارلز آدمز حول «الإسلام والتجديد فى مصر» أنه شهد خلال مرحلة الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) فى الجامعة المصرية التى كانت آنذاك معقل المثقفين المتغربين حفلة «جمعت جمهرة من شباب العلم، وخطب فيها طائفة من كبار الأدباء وكبار الأساتذة. وكان يجرى على ألسنة الخطباء ذكر أئمة النهضة الحديثة فى مصر فى فروعها المختلفة، من سياسية واجتماعية وعلمية فتهتف الجموع، ويبلغ حماس الشباب أقصاه. حتى إذا جرى ذكر الشيخ محمد عبده، خَفُت هنالك صوت الشباب، وفترت حدة الهاتفين»! لم يستسغ هؤلاء أن يصنف الشيخ محمد عبده ضمن أئمة النهضة المصرية، وهو الأزهرى لابس العمامة شيخ الإسلام ومفتى مصر الأشهر. ذلك أن طريق النهضة والتنوير عند هؤلاء - من ذلك الحين وحتى الآن - لا يمر بالأزهر!

ثانيا: إن ذلك الموقف مقصور على شيوخ الإسلام ورموزه دون غيرهم. حيث الأبواب مفتوحة أمام الجميع، باختلاف مذاهبهم الفكرية أو مللهم أو مواقعهم فى سلم الخطاب العام، لكى يتطاولوا على أولئك الشيوخ ويشبعوهم تجريحا وغمزا. فى هذا الصدد، فلا بد أن يقدر ويحترم موقف مثقفى القبط فى مصر من رموز الكنيسة وقياداتها، حيث يخاطبون تلك القيادات بما يستحقونه من إجلال وتوقير. ولدىَّ نصوص عديدة تعبر عن تلك الحالة أشرت إلى بعضها من قبل، ولا مانع من استعادتها هذه المرة، لأهميتها فى السياق.

فقد حدث أن نشرت مجلة «روز اليوسف» خبرا عن الدكتور ميلاد حنا، خبير الإسكان المعروف، ونقلت فيه عن مصادر أخرى أنه يهاجم الكنيسة المصرية، ويقود الاتجاه العلماني الداعي لرفع يد البابا عن شئون الأقباط. وبمجرد نشر الخبر، أرسل الدكتور حنا إلى المجلة نفيا وتعقيبا[1] قال فيه: أما أن أدعو لرفع يد البابا عن شئون الأقباط، فلتقطع يد من يقول ذلك والذى سمح لنفسه بتفوه هذه الجملة. ومن ذا الذى يستطيع أن يفكر فى أن ترفع يد البابا عن شئون الأقباط؟

فى واقعة أخرى، فهمنا أن البابا شنودة وجه انتقادات لمجلة «مدارس الأحد» فى اجتماع له مع الآباء الكهنة فى القاهرة خلال شهر سبتمبر عام ١٩٩٣، فما كان من هيئة تحرير المجلة إلا أن أصدرت بيانا غاية فى التهذيب لتبيان موقف أعضائها، جاء فيه: «إننا نتصور أن قداسة البابا ـ ولتعدد مشاغله وتحت ضواغط العمل الرعائى المتشعب ـ قد كون رأيه ورؤيته عن المجلة، على الأرجح، نتيجة لتقارير مرفوعة لقداسته من بعض مساعديه. ذلك لأن القراءة المباشرة للمجلة ستعطى قداسته انطباعا مغايرا، وسيكتشف معها أنها أمينة على مقدرات الكنيسة وتراثها. . إن هيئة تحرير المجلة بالإجماع خدام فى الكنيسة، لهم دور، كل بقدر طاقته فى حقل الخدمة. . . تلقينا بكل الحب والخضوع خطاب قداسة البابا فى إبريل ١٩٩٢. وكان لنا موقف إيجابى استهدفنا منه مد الجسور، فقد أبدينا فى ردنا حينئذ على قداسته رغبتنا فى أن نتشرف بالمثول بين يديه، لنطرح أمامه تصورنا للقضايا المعلقة والخلافية، والتى نرى أنها معوقة لمسيرة الخدمة، لكن يبدو أن مشاغل قداسة البابا المتكاثرة حالت دون إجابة رغبتنا».



قارن هذه اللغة بما كتبه أحد المثقفين فى الرد على ما قاله شيخ الأزهر نقدا لبعض الكتابات المسيئة للإسلام. فى ذلك الرد الذى نشرته صحيفة «الأهالى» فى ٢٢/ ٣/ ١٩٨٨، قال الكاتب[2]: «لشيخ الأزهر أن يحمد الله كثيرا على أن الشريعة ليست مطبقة فى مصر، لأنها لو طبقت لاستحق أن يجلد تعزيرا بتهمة القذف. وأغلب الظن أن ذلك كان سيحدث على ملأ. . وما ضرنا أن يعلو بك

(١) نشر فى ٥/ ٧/ ١٩٩٣.

(٢) الدكتور فرج فودة.

البروتوكول فوق رءوسنا، وما ضرنا أن تسكن فى قصر منيف، وما ضرنا أن تحصل على راتبك من أموال دولة المسلمين، تلك التى تنعتها بأنها ربوية. . وما ضرنا أن نسمعك وأنت تقرأ فى المناسبات الدينية خطبا مكتوبة، يملؤها نطقك بالأخطاء النحوية. . لكن الضر كل الضر أن تتصور أنك يمكنك أن تخيف، وأنه بمقدورك أن تمنع كتبا هنا أو تصادر رأيا هناك، وأن تتخيل أنه بيدك مفاتيح خزائن الدين» (!).

فى ختام الرد، قال الكاتب: احمد الله يا شيخ الأزهر على العيش الهنىء والطعام المرىء، واذكره واشكره كثيرا على تخلف المسلمين، لأنه الحافظ لمنصبك. ولا تتخيل للحظة واحدة أن أحدا سوف يسمح لك برئاسة محاكم التفتيش. . واصمت نصمت، وكف نكف، لأنك إن عدت عدنا، وإن قلت زدنا!

يضيق المقام إذا استطردنا فى سرد النماذج. وأحسب أن قارئ مطبوعاتنا المختلفة لا يحتاج إلى مزيد تدليل على الحملات المتصلة التى يتعرض لها شيوخنا الكبار ومؤسسة الأزهر التى ينتمون إليها. لكننا سنمر سريعا على بعض تلك الحملات التى لاحت بآخرة.

ففى شهر مارس عام ١٩٩٤، أثار بعض المثقفين زوبعة لأن مجلس الدولة أفتى بحق الأزهر فى الرقابة على المصنفات الفنية التى تتناول القضايا الإسلامية. لم يكن احتجاجهم على مبدأ الرقابة، ولكنه انصب بالدرجة الأولى على أن يكون للأزهر كلمة فيما هو إسلامى فى تلك المصنفات، حيث دعوا لأن تكون الكلمة الأخيرة لوزارة الثقافة. ولم يقف الأمر عند حد التشهير بالأزهر، وإنما هوجم شيخه فى اجتماع عام دعت إليه المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حتى استكثر أحد المثقفين إطلاق لقب الإمام الأكبر عليه، وتساءل مستنكرا عمن أعطاه ذلك اللقب (المحدد بالقانون!).

فى مقام آخر، وصف أحدهم شيخ الأزهر بأنه «كبير شئون التقديس فى مصر»! ودعا إلى «أن يقتصر الأزهر على وظيفته الأصلية والرئيسية والجوهرية (كذا!) وهى شئون التقديس ومراقبة طبع المصاحف ودعوة المسلمين إلى أداء الشعائر والطقوس»[1]. كان ذلك حين «أخطأ» وزير الثقافة المصرى، وقال إن وزارته تحترم

---

(١) الأهالى - ٥/ ١/ ١٩٩٤.

رأى الأزهر. فانهالت كتابات بعض المثقفين مبدية الدهشة والاستنكار لذلك. وقد كتب أحد المثقفين مستغربا كلام الوزير ومطالبا بتفسيره، وشارك بعض الشبان الأغرار فى غمز الأزهر والتهوين من قدره.

فى تلك الأجواء اتهم شيخ الأزهر «بالتطرف»، لمجرد أنه قال كلاما لم يعجب البعض. وفى الأسبوع الماضى غمز أحدهم الشيخ محمد الغزالى، لأنه كتب مرة يقول إنه يعتبر نفسه ممثلا للإسلام، حيث استنكر الكاتب واستكثر على الشيخ أن يقول ذلك، بعد أن أمضى أكثر من نصف قرن فى الدعوة إلى الله، وبرغم أنه أصدر أكثر من خسمين كتابا فى خدمة الإسلام. وهو قول لا غضاضة فيه ولا غرابة، طالما أن الرجل لم يقل إنه المتحدث الوحيد باسم الإسلام، ولم يدَّع أنه صاحب الكلمة الأخيرة فى الدين.

فى مسلسل الاجتراء، لم يستح أحد الكتاب أن يصف الشيخ محمد متولى الشعراوى بأنه «البوم الناعق فى التليفزيون»، وأن يكرر ذلك الوصف عدة مرات على صفحات جريدة «الأهالى». وعلى الرغم من أننا لا نستطيع أن ندافع عن كل ما يقوله الشيخ الشعراوى، إلا أننا لا نتصور أن يطلق عليه ذلك الوصف، لا بمعيار أدب الحوار فقط، وإنما أيضا بمعيار «الأدب» فى مفهومه التربوى والأخلاقى!

وفى إحدى حلقات مسلسل الاجتراء، قرأنا لأحد الكتاب التليفزيونيين «فتوى» قرر فيها أنه لا يوجد شيء اسمه رموز الإسلام، وأن الحديث عن تلك الرموز بمثابة دعوة إلى احتكار الدين وتخليق سلطة دينية تعيد أيام محاكم التفتيش. وهكذا، فقد أصبح مقبولا أن يكون لكل الأنشطة الثقافية والفنية والعلمية والسياسية رموزها، ولكن الإسلام وحده يراد له أن يبقى بلا رموز، وأن يصبح مشاعا بين الجميع، ومستباحًا للجميع!

حين أصدر مجمع البحوث الإسلامية بيانا قال فيه إن مؤلفات أحد الكاتبين تسيء للدين والنبى والصحابة، فإن رأيه لم يناقش، ناهيك عن أنه لم يحترم أصلا. وإنما كان الرد أن بيان المجمع يدعو إلى القتل ويسوغ الإرهاب، ثم إنه يوجه إلى المؤلف قائمة من الاتهامات لا يستطيع بشر أن يوجهها إلى بشر آخر (!).



يلح عليّ سؤالان فى مواجهة ذلك المشهد الذى لا تتوقف فيه محاولات اغتيال الرموز الإسلامية، فضلا عن إلغاء كل حضور للأزهر ومجمع البحوث الإسلامية:

السؤال الأول هو: ماذا لو تحقق لهم ما يريدون، وخمدت تلك الأصوات حينا من الدهر، أو إلى الأبد كما يتمنون؟ يترتب على ذلك أسئلة أخرى، مثل: ما تأثير ذلك على المجتمع المدنى الذى يدعو إليه هؤلاء، بينما يتنافسون فى تدمير مؤسساته ورموزه، وفى سحق مظاهر التعددية الفكرية فيه، التى يزعمون أيضا أنهم من سدنتها ودعاتها؟ - ثم كيف ينعكس ذلك على دور مصر ووزنها اللذين يستمدان بعض أسبابهما ومصادرهما من كون مصر «بلد الأزهر»؟

السؤال الثانى هو: إلى متى يمكن أن يستمر اقتتالنا الداخلى، وتوسيع نطاق وجبهات الصراع، بحيث نظل مستغرقين ومنشغلين بتصفية الخلايا الحية فى مجتمعنا، وبحيث تظل ساحتنا الداخلية نازفة تتقلب بين الصدام والتوتر؟ الأمر الذى يؤدى إلى انكفاء المجتمع وتقليص دوره، وانصرافه عما يحيط به من تفاعلات أو ما يحيق به من تحديات وأخطار؟

لقد أصبح إيقاف هذه الملهاة ضروريا، ليس فقط بمعيار الوعى السياسى العادى، ولكن أيضا بمقتضى الالتزام الوطنى والقومى.

غير أن البعض مستعد فيما يبدو للتضحية بأى شىء، فى مقابل تصفية حساباتهم الفكرية والشخصية مع الإسلام وأهله!

أزمة الرجال المحترمين (*)

التطرف، فى أحدث تعريف له، أن تختلف مع الآخرين فى وجهة نظرهم، وتقول كلاما يجافى هواهم..

والحوار المستنير، فى آخر طبعة له، لا يعنى تفنيد الرأى ومناقشة الموضوع، وإنما لا بد له من هتك الذات، بالاغتيال المعنوى حينا، وبالتحريض فى كل حين!

أما الإسلامى، فهو فى آخر تصنيف له متهم وموصوم فى كل أحواله. إن قال شرا فقد أقر بحقيقته واعترف، وإن قال خيرا فهو «باطنى» يضمر الشر ويتجمل أمام الخلق!

تلك أهم خلاصات «هجوم الربيع» الذى شنه بعض مثقفينا بمصر، فى سياق الرد والتعقيب على بعض ما كتبت فى الآونة الأخيرة من ملاحظات، تصورت أننى بها أحاور الآخرين فيما عبروا عنه من آراء فى بعض القضايا العامة. غير أن ما تمنيته حوارا، اتخذ مسارا آخر فى توقيت متزامن لم أجد له وصفا أصوب من «هجوم الربيع».

لم أفاجأ بالهجوم، بعد أن بات قدر أصحاب الموقف الإسلامى أن يصبحوا هدفا للغمز واللمز والتشهير من جانب بعض الذين لا يرعون للحوار حرمة، ولا يفرقون بين الحق والباطل، أو بين الجرأة والتطاول. لكن الذى فوجئت به حقا هو صدور

(*) ١٦/ ٤/ ١٩٩٤ ـ والمقال منشور فى كتاب «المفترون».

ذلك الهجوم عن نفر من الرجال المحترمين، الذين تربطنى ببعضهم صلات مودة وزمالة، بينما أكن للبعض الآخر مشاعر الاحترام والتقدير. من ثم، فلم يحزننى ما أصابنى بقدر ما أدهشنى الذى أصاب أولئك الرجال المحترمين، الأمر الذى وجدته تعبيرا عن عمق الأزمة وجسامة الشرخ الذى أصاب حياتنا الثقافية.

لقد خطر لى أن أدع الهجوم يمر فى هدوء، وألا أعود إليه وأشغل الناس به، جريا على سنة اتبعتها منذ زمن، وهى ألا أعقب على تعقيبات الآخرين، اطمئنانا إلى حسن ظن القارئ وثقة فى حسن تقديره. لكنى أدركت أن الموقف اختلف هذه المرة لأسباب عدة. أولها، أن الذين قادوا ذلك الهجوم يختلفون عن غيرهم بحسبانهم من جنس الرجال المحترمين، الذين هم جزء من رصيد العافية فى هذا البلد. وثانيها، أن موجات الهجوم تلاحقت بصورة كثيفة ومستلفتة للنظر، من جهات عدة وفى فترة بذاتها. وثالثها، أن الهجوم اتبع إستراتيجية واحدة، من حيث إنه ركز على ادعاءات وتهم واحدة. ورابعها، أن الأساليب والأسلحة التى استخدمت فى الهجوم تجاوزت الحدود المتعارف عليها، على الأقل فى خطاب ذلك الصنف من الرجال المحترمين.

وعلى الرغم من أنى ما زلت مطمئنا إلى حسن ظن القارئ والثقة به، فإننى أدركت أن التعقيبات تحتاج إلى تعقيب، وقدرت أن تمرير الهجوم بالصورة التى تم بها يضر ولا ينفع، من حيث إن السكوت فى هذه الحالة يفوت علينا فرصة تدبر التجربة واستخلاص مؤشراتها ودروسها، التى أحسبها من الأهمية بمكان.

أجدنى مضطرا هنا للتذكير بما تعلمناه فى أدب الإسلام من الدعوة إلى الجدال بالتى هى أحسن، ومن أن التعاون فى طلب الحق من الدين، وأن من شروط المناظرة أن يكون المرء فى طلب الحق كناشد ضالة، لا يفرق بين أن تظهر الضالة على يده أو على يد من يعاونه، ويرى رفيقه معينا لا خصما، ويشكره إذا عرفه الخطأ وأظهر له الحق، وأن يكون سبيله إلى ذلك عفة اللسان والاستنكاف عن مذمة الخلق، وغير ذلك من آداب المناظرة التى أوردها الإمام أبو حامد الغزالى فى «إحياء علوم الدين». وهو الذى عدد عشرا من آفات المناظرة واعتبرها من أمهات

الفواحش الباطنة، ومنها السعى لمساءة الناس وإثارة التباغض بينهم، وهو الذى نعى على أهل العلم والنظر اللدد فى الخصومة حين التناظر، فصاح: أين الاستئناس والاسترواح الذى كان يجرى بين العلماء حين اللقاء؟ وما نقل عنهم من المؤاخاة والتناصر والتساهم فى السراء والضراء، حتى قال الشافعى رضى الله عنه: العلم بين أهل الفضل والعقل رحم متصل؟!

أجدنى مذكرا أيضا ببعض آداب المهنة وتقاليدها، التى أثبتها القلقشندى فى كتابه عن صناعة «الإنشا»، وأشار فيها إلى قول من قال بأن «الكتابة نسب». و«إذا كنا نحفظ من مت إلينا بالأنساب الجسمانية التى لا تعارف بينها، فأولى أن نحفظ من مت إلينا بالأنساب النفسانية التى يصح منها التعارف. ولذا قال الحسن بن وهب: الكتابة نفس واحدة تجزأت فى أبدان متفرقة».

بهذه القيم نهتدى، وإليها نحتكم فيما نحن مقدمون عليه..



للأسف أن المقام لا يتسع للرد على كل موجات هجوم الربيع، ولذا سأعقب على ثلاثة نصوص فقط من كتابات الرجال المحترمين مبتدئا بما كتبه الأستاذ أسامة أنور عكاشة فى مجلة «روز اليوسف» عدد ٤ / ٤ / ١٩٩٤، تحت عنوان مثير هو: إعلان الجهاد ضد «أرابيسك»!

وإعلان الجهاد المقصود، هو ما كتبته فى مقال بعنوان «لمصلحة من تغييب الإسلام؟». ونبهت فيه إلى ضرورة الحذر من التورط فى تجريح التدين والتهوين من شأنه، فى خضم الحملة على التطرف. وضربت مثلا بنماذج عدة بدا فيها أن المحظور قد وقع. وكان بين تلك النماذج مشهد فى أحد المسلسلات التليفزيونية، تساءل فيه البطل عن موضوع الهوية، وهل هى فرعونية أو مصرية أو عربية أو شرق أوسطية.. أو.. أو.. ولم يشر البطل إلى موضوع الانتماء الإسلامى. وقلت إن مؤلف المسلسل الذى أعد أساسا ضمن الحملة الإعلامية على التطرف والإرهاب لم يشأ أن يذكر الانتماء إلى الإسلام حتى لا يستدعى المشاعر الدينية، ويستلفت النظر

إلى حضورها فى الوجدان العام، بينما هو يريد أن يحكم الحصار حول هدفه. وكانت النتيجة أنه فى سياق التنفير من التطرف، جرى تغييب الانتماء الإسلامى. وبذلك كسب المؤلف جولة تاكتيكية، فى حين أهدر قضية أصلية وإستراتيجية. قلت أيضا ما نصه: إنه «لا يستبعد أن يكون ذلك قد تم بحسن نية، بحسبانه اجتهادا فى متطلبات الحبكة الدرامية».

لم يكن مسلسل «أرابيسك» هو المقصود فيما كتبت، برغم أن الحلقة الأخيرة منه تضمنت حوارا مماثلا حول مسألة الهوية، وهى حلقة أذيعت بعد كتابة المقال ودفعه إلى المطبعة. وإنما كان كلامى منصبا على إحدى حلقات مسلسل «العائلة» التى أذيعت فى شهر رمضان، وفيها سمعت الأستاذ محمود مرسى، وهو يردد تلك الأسئلة المتعلقة بالهوية. وبرغم أن مقالى تضمن إشارات عدة تصورت أنها كافية فى تنبيه القارئ إلى أن مسلسل «أرابيسك» ليس المقصود بالخطاب ـ وقارئ المقال بعناية يدرك ذلك لا ريب ـ مع ذلك فإن الأستاذ عكاشة اعتبر النقد موجها ضده، ووصف ملاحظتى التى أبديتها بأنها إعلان للجهاد، برغم أن كل ما قلته ـ بالقدر الممكن من الموضوعية والأدب ـ كان تنبيها إلى مضمون لقطة لم أستبعد حسن النية فيها.

ماذا قال الأستاذ المحترم فى رده؟

لقد خصص نصف المقالة للحديث عن مبدأ «التقية» عند الشيعة الاثنى عشرية، وكيف أنه ظهر بعد ١٤ قرنا فى مصر، حيث اعتنقه «مجموعة من كتاب الفكر الإسلامى الأصولى ممن سموا أنفسهم بالمعتدلين والمستنيرين، ليبعدوا عن أنفسهم شبهة التطرف والاتصال مع جماعات الإرهاب والتعصب التى تحتكر لنفسها الانتساب إلى الإسلام وتكفر سائر الأمة»!

وفى رأيه أن هؤلاء المعتدلين «اعتلوا منصة الحكم على ضمائر الغير، وراحوا يمسكون بمقرعة المطوعين ليضربوا بها كل من يحاول التعرض للفكر الخوارجى المتطرف الذى يشغل حقيقة «فكرهم الباطنى» وتعاطفهم «الجوانى» مع حملة السيوف والجنازير والعبوات الناسفة».

وبعد أن سود صفحة المعتدلين والمستنيرين جميعا، قال: بالأمس انبرى واحد من أشهرهم، استطاع بإجادة وضعه للقناع وبراعته فى استخدام مبدأ التقية أن يوقع فى روع قراء مقالاته التى ينشرها على صفحات الصحيفة القومية الكبرى، أنه إمام المستنيرين المعتدلين، وهو فى الحقيقة «إمام المتقين» نسبة إلى التقية وليس إلى التقوى. . إذ كان دائما يضع السم فى الدسم، متخذا من سمعته الذائعة كمفكر إسلامى مستنير قناعا لما يمارسه حقيقة من إرهاب فكرى وتحريض، وكان له إسهام وافر فى التمهيد والتحليل لجريمة اغتيال فرج فودة (مرة واحدة!).

عقب شحنة القاذفات والاتهامات التى استهدفت تجريح الذات واغتيالها، لم يذكر فى «الموضوع» سوى أن تساؤله عن الانتماء انصب على العرق وليس الدين، فى سياق عبارات مسكونة بالمطاعن والغمز واللمز. ولم يكن رده صحيحا من الناحية العلمية، حين ظن أن المصريين الفراعنة والعرب من أصلين عرقيين مختلفين. وأرجوه أن يراجع كتاب الدكتور محمد عزة دروزه حول «عروبة مصر قبل الإسلام وبعده»، لكى يدرك بأنه أفتى بغير علم!

بعد المرور الهامشى على الموضوع، واصل الكاتب هجومه، وصعد الكلام إلى مرتبة أخرى حين قال فى الخلاصة: «إن المقصود هو مهاجمة من هاجم الإرهاب».
ثم عاد إلى أسطوانة التقية وأقنعة الاعتدال واحتكار توزيع الإسلام الحقيقى على المصريين.

وهكذا، لم يكن المقال ردا بأي حال، ولا حوارا بأي معنى، ولكنه كان مسبَّة وشتيمة واشتباكا اتسم بالعصبية والتطرف فى الخطاب بدرجة غير مألوفة وغير متوقعة، أطرف ما فيها أن الأستاذ الكاتب اتهمنى فى النهاية بممارسة الإرهاب الفكرى!



خذ أيضا ما كتبه محترم آخر هو الأستاذ صلاح الدين حافظ فى الأهرام تحت عنوان «هل هو دفاع عن التطرف؟»-[1]. حيث خصص نصف مقاله، للرد على

(١) عدد ٦ / ٤ / ١٩٩٤.

نقدى لبعض ما كتب تعليقا على مجزرة الحرم الإبراهيمى، خصوصا قوله إن «التطرف الصهيونى المتعصب أطلق عنان التطرف الإسلامى». وانصب نقدى على أن المقولة التى تضع «المتطرفين» فى كفة واحدة لا تخلو من تدليس يبرئ ساحة الحكومة الإسرائيلية، ويوحى بأن الأنظمة العربية ومعها الحكومة الإسرائيلية يواجهون مشكلة واحدة هى التطرف. وأشرت فى مقالى الذى نشر تحت عنوان «دفاع عن ذاكرة الأمة» إلى أن المقابلة بين التطرف الإسلامى والتطرف الإسرائيلى لا تخلو من تدليس، لأنها تغض الطرف عن فروق جوهرية بين هذه الاتجاهات وتلك. ثم قلت ما نصه: «وإذ نعتبر التطرف الإسلامى هما مؤرقا فى العالم العربى، فإننا نذهب إلى أنه لا يجوز برغم ذلك أن يصنف فى مربع واحد مع التطرف الإسرائيلى»، لأسباب عددتها، فى مقدمتها: أن التطرف الإسرائيلى أصيل فى المشروع الصهيونى، بينما التطرف الآخر دخيل على المشروع الإسلامى، وهو حلقة طارئة فى مسيرة الأمة، وسحابة عابرة لا تلبث أن تنقشع بزوال أسبابها. وفى أسوأ أحواله، فهو منسوب إلى جماعات هامشية قد تثير ضجيجا، لكنها لا تمثل أغلبية بأى حال. من الفروق الأخرى التى ذكرتها، أن التطرف فى إسرائيل له مرجعيته العقائدية، التى تستند إلى الثقافة التوراتية والتلمودية، ويباركها الحاخامات ويغذونها على طول الخط. بينما التطرف فى العالم العربى له أسبابه السياسية والاجتماعية، ويلقى توظيف النصوص الشرعية لصالح ذلك النوع من التطرف معارضة شديدة من كبار الفقهاء وأهل العلم.

هذا الكلام الذى ركز على «فكرة» وضع المتطرفين فى كفة واحدة أغضب الأستاذ صلاح حافظ، وانفعل أكثر فيما يبدو لأننا وصفنا تلك المقابلة بين المتطرفين نوعا من «التدليس»، الذى هو فى الخطاب الأصولى المستخدم فى حوارات أهل العلم لا يعنى أكثر من التغليط. فى الوقت ذاته، فإنه سارع إلى اتهامنا - لا أعرف من أين ولا كيف - بأننا قلنا إن التطرف الإسرائيلى حرام بينما التطرف الإسلامى حلال. برغم أن الموقف واضح تماما فى هذه النقطة فى النصوص التى أوردناها توا.

كيف رد الزميل المحترم على مناقشتنا له فى فكرة أبداها؟

قدم للرد بحديث عن الذين «يستخفون بعقول الناس ويتخفون وراء الإسلام، ووضعوا أنفسهم فى موضع التناقض الصارخ والتعارض الفاضح، حين ادعوا أنهم ينشرون صحيح الإسلام، لكنهم فى الحقيقة ينشرون التأويل وتأويل التأويل لكل ما هو متعارض مع صحيح الإسلام، بهدف سياسى بحت، هو التطلع إلى السلطة التى حرموا متعتها، وغابت عنهم لسنوات طويلة لذتها وغنمها وبهجتها (؟!)، فإذا بهم عرايا، وهم الذين يتصورون أنفسهم فقهاء الدين ودعاة الدين ومفسرى الإسلام».

بعد ذلك التقديم الثرى، قال ما نصه: انظر إلى أحد دعاتهم الذى رسم لنفسه لوحة براقة، وخدع الناس ببهرج دعوته - مخفيا حقيقة باطنيته الكريهة التى لا تفارقه صباح مساء - (قذف علنى!) - واستغل منبره الجماهيرى، وهو يمارس الخداع والتضليل والتدليس الصريح. لقد تصور هو وأمثاله أنه اصطادنا فى موقع ضعف ونقطة سقوط، حين قرأ بباطنية فكره ما كنا قد كتبناه يوما عن مساندة الإرهاب بعضه بعضا . . . فادعى أننا ندلس على القراء. ونداقع عن الإرهاب الإسرائيلى، ونعطى التبريرات لذلك الإرهاب (وهو ما لم يحدث).

وقد اعتبر الكاتب ما قلته عن الفروق بين التطرف هنا وهناك محاولة لإثبات «الفرق بين حق التطرف الإسلامى فى أن يتطرف ويرهب ويرفع السلاح (وهو الذى وصفته بأنه هم مؤرق للعالم العربى ومحل معارضة شديدة من كبار الفقهاء وأهل العلم!)، وبين التطرف الإسرائيلى المدان فى كل الظروف والأحوال».

المدهش فى الأمر، أن الزميل الفاضل ظل يلح على فكرة الدفاع من جانبى عن الإرهاب الإسلامى لمجرد أننى اختلفت معه فى تقييم المقابلة بينه وبين الإرهاب الإسرائيلى، فمضى يقول إنه يتفق معى على أن التطرف الإسرائيلى أساس فى المشروع الصهيونى، لكنه لا يتفق معى فى «أن التطرف الإسرائيلى حرام والإسلام حلال، أو أن الأول مدان والثانى مباح» . . «وإن محاولة تحليل الإرهاب لأنه إسلامى وتحريم الإرهاب لأنه غير إسلامى محاولة متهافتة ضعيفة مضللة».

وأكتفى بهذا الحد تاركا الأمر بين يدى القارئ لكى يتأمل ويحكم!



خذ ما كتبه محترم ثالث هو الأستاذ السيد ياسين تحت عنوان «خطاب الحالة الإسلامية: إستراتيجية الخفاء والتجلى» [1]، فقد انتقدنى فى نقطتين رئيستين: الأولى، لاستخدامى مصطلح «الحالة الإسلامية»، الذى اعتبره جزءا من إستراتيجية الغموض فى خطاب أصحاب الإسلام السياسى التى لا تصطنع من قبيل الصدفة، «بل إنها متعمدة تماما، هروبا من الإجابة القاطعة على عديد من الأسئلة التى تطرح عليهم». النقطة الثانية تمثلت فيما اعتبر أنه «حيل شتى للدفاع عن الفكر المتطرف، وتبرير لجوء الجماعات الإسلامية إلى الإرهاب. ومن بين هذه الحيل التأكيد على أن الجماعات الإرهابية تمثل استثناء فى تيار الإسلام السياسى وليس القاعدة».

من جانبى أقر وأعترف بأننى حريص على استخدام مصطلح الحالة أو الظاهرة الإسلامية، لسبب أبعد ما يكون عما افترضه الأستاذ المحترم. وما اعتبره إستراتيجية الغموض المتعمدة للهروب من الإجابة عن الأسئلة الخطيرة التى فى خاطره، هو فى الأساس تدقيق فى تشخيص الواقع واحترام عقل القارئ.

فقد سبق أن قلت فى مناسبات عدة إننى لا أتحمس كثيرا لمصطلح «الصحوة الإسلامية»، لأنه محمل بمعان إيجابية تعطى انطباعا بأن كل شىء على ما يرام، بينما للمسألة أوجه أخرى تتخللها بعض السلبيات، فضلا عن الإيجابيات بطبيعة الحال. لذلك آثرت أن أستخدم وصفا محايدا هو الحالة أو الظاهرة. لكن الأستاذ ياسين برغم أن له صلة بالبحث الأكاديمى، لم يحسن الظن بما تخيرته، ولم يتساءل عما وراء المصطلح، وانحاز بتسرع إلى منطق المحاكمة والإدانة، واعتبر تلك المحاولة المتواضعة للتدقيق والحياد العلمى جزءا من مؤامرة خبيثة تمتد جذورها إلى العشرينيات والثلاثينيات!

وما زلت عند رأيى فى أن الجماعات الإرهابية تمثل استثناء فيما يسميه بتيار الإسلام السياسى. وليس هذا رأيى وحدى، ولكنه رأى وزير الداخلية المصرى

---

(١) الأهرام ٢١/ ٤/ ١٩٩٤.

الذى أعلنه فى المؤتمر الصحفى العالمى الأخير، حين ميز بين الجماعات الإرهابية والتيار العريض فى ساحة العمل السياسى الإسلامى. ولا أظن أن كلامه يمكن أن يعد «احتيالا» للدفاع عن الفكر المتطرف أو لتبرير اللجوء للإرهاب. وما قاله الوزير ليس تعبيراً عن علم ومعرفة فقط، ولكنه إدراك للمسئولية أيضا. لأننى لا أظن أن أحدا يستطيع أن يتحمل مسئولية الزج بتيار العمل الإسلامى السياسى كله فى مربع الإرهاب. ولست أشك فى أن المقالات التى تغامر بتبنى هذه الرؤية المغلوطة، ليست على وعى كاف بالمآلات التى يمكن أن تنتهى إليها الأمور.



لماذا كل هذا التجنى والتعسف واللدد فى الخصومة الفكرية؟

ربما ترد على الخاطر أسباب عدة تتصل بأدب الحوار وتقاليده وقيمه. لكننى أحسب أن هناك سببا آخر جوهريا هو أنه حتى الرجال المحترمون لم يعودوا يحتملون الاختلاف فى الرأى. فهم يدركون جيدا أننا ضد التطرف والإرهاب، وسجل عشرين سنة من الكتابة المتواصلة فى الموضوع يشهد بذلك. لكنهم يعلمون أيضا أننا نختلف عنهم فى التأصيل والتحليل والعلاج. ولأننا لا نردد ما يقولون ولا ننطق بما يطابق آراءهم، فإنهم يضيقون ذرعا بذلك الموقف، ويتعاملون معه بمنطق «إذا لم تكن معنا فأنت ضدنا». من ثم فإنهم لا يتورعون عن الاتهامات والإدانات وكيل السباب مما يصل إلى درجة القذف العلنى فى كتابات بعض «الزملاء».

فى الوقت ذاته، فإنهم، للأمانة، لا يقصرون فى إعطائنا دروسا ومواعظ فى الحرية والتعددية وحق الاختلاف وضرورة احترام الآخر!

فى الذاكرة الإسلامية، أن النبى عليه الصلاة والسلام تعرض لأكثر من ذلك فى رحلته، فقال قولته الشهيرة: اللهم إن لم يكن بك غضب علىّ فلا أبالى.

وهى مقولة أستحضرها فى مثل الظرف الذى نحن بصدده، فأرددها، ثم أنام راضيا مرضيا!

مشروع ثقافى مريب! (*)

لا عجب فى أن تكون لفرنسا طموحاتها ومخططاتها فى عالمنا الإسلامى والعربى، وإنما العجب كل العجب فى أن تنفذ تلك المخططات على أرضنا وتحت أعيننا، وبتأييدنا ورضانا!

لقد نشرت الصحف أن مجلس الشعب المصرى وافق فى أغسطس (عام ١٩٨٩) على مشروع بإنشاء جامعة للناطقين باللغة الفرنسية فى مدينة الإسكندرية، تختص بالتنمية الإفريقية، وتقوم ابتداء على شعبتين: الأولى خاصة بمشكلات التغذية والصحة. والثانية خاصة بالتنظيم والإدارة.

وكانت فكرة تلك الجامعة موضع بحث ودراسة خلال السنوات الأخيرة. وهو شوط كان للرئيس السنغالى السابق ليوبولد سنجور دوره المبرز فيه، ليس فقط بحسبانه واحداً من أعلام الدول الناطقة بالفرنسية المسماة «بالفرانكوفون»، ولكن أيضا باعتباره من أبرز المدافعين عن اللغة والثقافة الفرنسيتين. حتى إنه كتب دواوين أشعاره الستة بالفرنسية، وأثبت فى مقدمة أحدها أن «الفرنسية هى اللغة العظمى»!

وعندما اجتمعت قمة تلك الدول فى داكار، عاصمة السنغال، خلال شهر مايو عام ١٩٨٩ الماضى، كان مشروع الجامعة قد نضج واستوى. وبالتالى فقد حظى بموافقة المؤتمر، وأرسل إلى مصر لتتخذ خطوات التنفيذ، سيما وأنها كانت طرفا فى

(*) ١٢ / ٩ / ١٩٨٩ ـ والمقال منشور فى كتاب «المفترون».

البحث من البداية، وكان سنجور هو الذى حمل إليها الفكرة أثناء زيارة قام بها قبل أكثر من عام.

للمشروع تفاصيل كثيرة يتصل بعضها بالهيكل التنظيمى للجامعة، الذى يتربع على رأسه مجلس أعلى يضم شخصيات مرموقة من الدول المتحدثة بالفرنسية. ويتصل البعض الآخر بالتمويل الذى يأتى تبرعا من تلك الدول. بينما يتصل البعض الآخر بالكيان القانونى للجامعة، واعتبارها منظمة مستقلة ذات صفة دولية، تعامل معاملة المكاتب والهيئات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية.



تثير انتباهنا فى التفاصيل تلك الإشارة إلى أن إنشاء هذه الجامعة فى الإسكندرية لا يحمل مصر بأى التزام مالى. الأمر الذى يعنى مباشرة أن كل المطلوب هو اسم مصر ورصيدها وترابها!

ومصر فيما نعلم ليست من الدول الناطقة بالفرنسية. لذلك، فإن التوجه إليها، أو الانطلاق منها عبر هذا المشروع الثقافى الكبير الذى لا يخدم سوى أصحاب اللسان الفرنسى - وليس كل إفريقيا - مما يثير عديدا من التساؤلات التى تحتاج إلى دراسة وتحقيق.

أول تلك التساؤلات ينصب على ذلك التجمع الواقف وراء مشروع الجامعة، الذى يسمى بالبلدان الناطقة بالفرنسية: من وراءه؟ ومن أعضاؤه؟

فكرة التجمع ليست إلا «اختراعا قام به بعض الزعماء الأفارقة، الذين لم يكن فى مقدورهم أن يتصوروا إمكانية للبقاء، دون الإبقاء على الحبل السرى مع القوة الاستعمارية السابقة (فرنسا)».. ورواد الدول الناطقة بالفرنسية هم نماذج من أمثال هامانى ديورى (أول رئيس للنيجر) والحبيب بورقيبة وليوبولد سنجور - والثلاثة من الأبناء الناجزين للثقافة الفرنسية.

والفقرة الأولى ليست من عندى، ولكنها منقولة عن بحث نشرته صحيفة الشرق الأوسط حول مستقبل قمة الناطقين بالفرنسية[1]، للباحث المغربى المعروف، الدكتور مهدى المنجرة.

(١) فى الأول والثانى من يونيو عام ١٩٨٩.

ومؤتمر قمة داكار، الذى تقرر فيه إنشاء الجامعة التى نحن بصددها، قامت بتمويله فرنسا وكندا[1].

وهذا هو المؤتمر الثالث للتجمع المذكور. الأول عقد فى أحضان الأم (فرنسا) عام ١٩٨٦ ـ والثانى عقد فى ربوع الضرة (كندا) فى العام التالى مباشرة. أما الثالث، فقد عقد فى بيت الابن الأثير والمدلل ـ السنغال ـ الذى وصف فى إعلان نشرته مجلة بارى ماتش فى ٢٤ من مايو الماضى بأنه: زهرة إفريقيا الناطقة بالفرنسية!

أما الدول المنضمة إلى التجمع الناطق بالفرنسية، فعددها ٣٧ دولة. و. . «يستطيع أى تحليل إحصائى فعلى أن يبين بسهولة مقدار الضحالة فى مفهوم ذلك التجمع». هكذا يقول الدكتور المنجرة، الذى يضيف فى شهادته: إن تلك الدول تضم ثلاثمائة مليون نسمة، وإنها «لملمة من البلدان المبلقنة»[2]، وكثير منهم لا يستطيعون البقاء لو لم تقدم لهم الحكومة الفرنسية مساعدات شهرية!

ووفقا للأرقام الرسمية التى قدمها المجلس الأعلى للبلدان الناطقة بالفرنسية، فإن الذين يجيدون اللغة الفرنسية لا يزيدون على الخمس بين أبناء تلك الدول، أى أقل من ٦٠ مليون نسمة. وإذا استبعدنا فرنسا، فإن عدد الذين يتحدثون الفرنسية فعلا فى العالم لا يزيد على عشرين مليونا.

وإذا وجب علينا أن نطرح أيضا كندا وبلجيكا، فسوف نجد بين أيدينا أقل من عشرة ملايين نسمة يجيدون اللغة الفرنسية، يتوزعون على ٣٤ بلدا. أى أقل من ٤,٠٪ من سكان العالم!

وبعد حذف الثلاثة (فرنسا وكندا وبلجيكا)، فإن البلدان الأربعة والثلاثين الباقية يصل مجموع سكانها إلى حوالى مائتى مليون نسمة. من هؤلاء ١٠٪ فقط يجيدون

---

(١) تكلف ١٥ مليون دولار، دفعت كندا ٢٥٪ منها، ودفعت فرنسا ٧٥٪ ـ طبقا لما نشرته الصحافة الفرنسية.

(٢) أى على شكل دول البلقان.

الفرنسية ، بينما ٤٣٪ منهم تعتبر العربية هى لغتهم الأم ! - أى أن الناطقين بالعربية فى تلك الدول يبلغ عددهم ٨٥ مليون نسمة ! - وهذه الدول هى : جيبوتى - مصر - لبنان - تونس - المغرب - موريتانيا .

وحوالى نصف تلك الدول الأربعة والثلاثين أعضاء فى المؤتمر الإسلامى . . وبعد أن عدد الدكتور المنجرة قائمة هذه الدول قال إن : «النتيجة المدهشة التى نتوصل إليها ، هى أن العالم الناطق بالفرنسية هو عالم إسلامى وعربى بالدرجة الأولى . وهذه هى المفارقة الحقيقية لتلك الظاهرة الفولكلورية فى العلاقات الدولية ، والتى لا يمكنها البقاء إلى أمد طويل» !



البلدان الناطقة بالفرنسية محدودة للغاية ، وما إقامة تجمع لتلك البلدان إلا محاولة من جانب فرنسا لاستمرار الدور الأبوى الذى درجت على ممارسته تجاه مستعمراتها ، مغلفا قدرا واضحا من الهيمنة السياسية والثقافية على تلك الدول - المستعمرات . وهو فى الوقت ذاته يخدم مخطط الاختراق الثقافى لدول العالم الثالث خاصة ، الذى تعنى به فرنسا ، حتى رصدت له خمسة بلايين فرنك سنويا .

هكذا قال لى مسئول جزائرى كبير ، وأضاف أن الجزائر أدركت من البداية أن تجمع الناطقين بالفرنسية ليس بالبراءة الظاهرة ، وأنه يخدم المخططات والمصالح الفرنسية فى نهاية الأمر . لهذا السبب فإن الجزائر رفضت المشاركة فيه ، رغم الضغوط الفرنسية المستمرة عليها للالتحاق بذلك التجمع .

وفى أعقاب أحداث أكتوبر عام ١٩٨٨ التى تخللتها مظاهرات جماهيرية غاضبة فى بعض مدن الجزائر ، سارعت فرنسا إلى عرض عونها ، وبعثت بإشارات إلى أنحاء المغرب العربى تبلغ الجميع بأنها حاضرة لمواجهة أى «طارئ» . وقد شهدت المرحلة التى أعقبت اضطرابات الجزائر تزايدا ملحوظا فى أشكال الحضور الفرنسى فى منطقة المغرب ، فى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية .

أضاف المسئول الجزائرى : إن بلاده فوجئت بأن مقعدها وعلمها وضعا على طاولة مؤتمر قمة الناطقين بالفرنسية الذى عقد بداكار فى وقت لاحق . ولم يكن

هناك شيء قد تغير فى مقاطعة الجزائر لذلك التجمع . وعندما تسارعت الاتصالات السياسية فى محاولة استقصاء ملابسات هذا التصرف ، كان الرد الذى تلقته الجزائر هو أنها كانت مجرد «غلطة» ، وعولجت برفع المقعد وإنزال العلم!

قال الراوى ، إن الهيمنة الفرنسية الثقافية لم تقف عند حدود فرض لغتها وثقافتها على تلك البلدان الدائرة فى فلك التجمع الناطق بالفرنسية ، ولكنها وقفت بحزم ضد دخول أى ثقافة أخرى فى منطقة نفوذها . وبسبب من ذلك ، فإنه عندما ظهرت فكرة إنشاء جامعة أمريكية فى إحدى دول المغرب العربى ، فإن المشروع اعتبر اختراقا سياسيا مرفوضا ، وحورب بضراوة وهو على الورق . ومارست فرنسا ، ومعها دول الفرانكوفون ضغوطا كبيرة لاستبعاده والإجهاز عليه . وتكللت تلك الجهود بالنجاح . ولم ير المشروع النور!

الأمر بهذه الصورة مليء بالمفارقات . فهذا تجمع اصطنعته ومولته فرنسا لخدمة مصالحها ورعاية أبنائها وفرض ثقافتها على عدد غير قليل من الدول الإفريقية ، نصفها إما دول عربية وإما منضمة إلى المؤتمر الإسلامى .

وبينما تشارك مصر فى ذلك التجمع ، فإن الجزائر صاحبة التاريخ المشهود مع فرنسا ، تقاطعه وترفضه .

وعندما يريد الناطقون بالفرنسية أن يقيموا جامعة خاصة بهم ، فإنهم يتركون كل المحيط الناطق حقا بالفرنسية ، ويتجهون إلى مصر التى ليست طرفا فى الموضوع من الأساس . وإنما هى منذ أكثر من ألف عام حاضنة للأزهر ، الجامعة الإسلامية العربية ، التى فتحت أبوابها للمسلمين جميعا ممن ينطقون بكل لسان!

وبينما تحارب فرنسا وحلفاؤها فكرة إقامة جامعة أمريكية فى منطقة المغرب ، فإن هؤلاء لا يترددون فى إقامة جامعة فرنسية فى الإسكندرية تقف جنبا إلى جنب ـ منافسة ربما ـ مع الجامعة الأمريكية فى القاهرة . لتصبح الاثنتان إعلانا عن استمرار صراع الثقافات والمصالح على أرضنا .

وفى حين تنشأ الجامعة الفرنسية المرتقبة فى الإسكندرية ، لخدمة التنمية والتقدم باللسان الفرنسى ، فإننا نجد أشهر مجلة علمية فرنسية ، التى يصدرها معهد «باستور» ، توقف طبعتها الفرنسية ، وتتجه إلى الإصدار باللغة الإنجليزية . بل إن

ثلثى العلماء الفرنسيين ما انفكوا ينشرون أعمالهم باللغة الإنجليزية، كما ذكر الدكتور المنجرة فى بحثه!



لا نستطيع أن نواصل تحقيق الأمر دون أن نطالع بعضا من صفحات سجل الصراع الفرنسى ضد اللغة العربية، وضد الإسلام، فى دول المستعمرات، التى صارت لاحقا، ناطقة بالفرنسية.

إنصافا للحقيقة، لا بد أن نقرر بأن نصف الدول التى صارت الآن ناطقة بالفرنسية فى التجمع الذى تقوده الآن، هى فى الأساس ناطقة بالعربية. ولكن لسانها العربى شوه أو قطع خلال فترة الاحتلال، وخرج على الجميع فيما بعد يرطن بالفرنسية!

فمن الثابت أن العربية كانت لغة الخطاب الرسمى فى مجتمعات المسلمين بغرب إفريقيا حتى بداية القرن الحالى، إلى أن جاء الاحتلال الفرنسى. ويذكر المؤرخون أن جميع الوثائق المهمة فى الممالك الإسلامية بغرب إفريقيا كانت تكتب بلغة القرآن، فضلا عن أنها كانت لغة الحكومة والمراسلات الدولية والتجارة. حتى يقول توماس أرنولد فى كتابه «الدعوة إلى الإسلام»، بأن العربية غدت لغة التخاطب بين قبائل نصف القارة الإفريقية. أما اللغات الإفريقية المحلية، فقد ظلت حية، وما كان رئيسيا منها فى تلك المنطقة كتب بحروف عربية، مثل لغات الهاوسا والبمبارا والولوف.

لكن الأمر تغير تدريجا مع قدوم الاستعمار الفرنسى. . .

خاضت سلطة الاحتلال الجديدة معركة طويلة وشرسة ضد الحرف العربى، أثبت تفاصيلها الباحث الجزائرى عمار هلال فى بحث نشر له قبل سنوات بعنوان «مواقف الاحتلال الفرنسى من اللغة العربية فى إفريقيا السوداء».

عبر عن هذه السياسة فرنسى اسمه أرنو روبير، كان يحتل منصب رئيس مصلحة الشئون الإسلامية فى داكار عام ١٩١٢. قال فى تقرير له صراحة: «يجب أن تكون سياسة فرنسا صارمة فى إفريقيا الغربية. . ويجب وضع حد لنشاط معلمى المدارس

العربية والكتاتيب القرآنية فى البلاد . . . وتساهلنا مع هؤلاء يعنى أننا نهيئ بأنفسنا اعتناق الأفارقة التدريجي للإسلام»!

انعكست هذه السياسة بوضوح أكثر على قرار الفرنسى لويس فيديرب، الحاكم العام للمستعمرات بشأن ما أسماه بـ «إصلاح التعليم العربى»، الذى قضى بما يلى :

- العمل فى المدارس العربية أو الكتاتيب يحظر على أى شخص لا يحمل تصريحا من حاكم المستعمرات شخصيا!

- كل راغب فى ممارسة التعليم العربى يجب أن يجاز من قبل لجنة خاصة يرأسها مسئول الناحية (وهو فرنسى) - ويجب أن يقدم شهادة تثبت حسن سيرته وأخلاقه[1] .

- يلزم كل معلمى اللغة العربية فى غرب إفريقيا بأن يبعثوا شهريا بأسماء كل تلاميذهم إلى الإدارة الفرنسية .

- على هؤلاء المعلمين أن يرسلوا تلاميذهم الذين بلغوا سن الثانية عشرة إلى الدروس المسائية التى تنظمها مدارس الرهبان البيض أو المدارس الحكومية المدنية .

ألزم الحاكم الفرنسى كل معلمى المدارس العربية بدراسة الفرنسية ليعلموها بدورهم إلى تلاميذهم . وقرر أن تلاميذ تلك المدارس إذا لم يتمكنوا من الفرنسية خلال عامين، فيجب طردهم منها، وإلحاقهم بالمدارس الفرنسية ليدرسوا لغتها فقط .

باختصار، فإن الحرب ضد اللغة العربية استمرت طوال الحقبة الاستعمارية وظلت أحد محاور إستراتيجية الاحتلال . وعندما زرت بعض دول غرب إفريقيا بين آخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، وجدت أن المدارس الحكومية تدرس الفرنسية فقط، أما المدارس العربية التى أنشأها الأهالى تمسكا بلغة دينهم، فإنها جميعا ألحقت بوزارة الداخلية، ولم يكن لوزارات التربية والتعليم أى علاقة بها!! - وكانت «النيجر» استثناء من هذه القاعدة . وعندما أدخلت اللغة العربية ضمن

---

(١) المقصود موقفه من الاحتلال .

اللغات «الأجنبية» في المرحلة الابتدائية بالسنغال، استدعى ذلك جهودا مضنية وضغوطا شعبية استغرقت سنوات طوالا.

الوضع في «مالي» كان أفدح. كانت الفرنسية هي اللغة الأولى. والدولة تعترف بخمس لغات محلية، ليس بينها العربية برغم أن هناك قبائل تنطق بها. فقط تبث الإذاعة نشرة إخبارية - مرة كل يوم جمعة - بالعربية. إضافة إلى برنامج ديني يبث يومي الخميس والجمعة. في كلية الآداب بجامعة باماكو كانت هناك أقسام للغات الأجنبية، مثل الإنجليزية والروسية والصينية، أما اللغة العربية فلا!

حصار اللغة العربية ومحاولة القضاء عليها استمرا أيضا بعد رحيل السلطة الاستعمارية، على أيدي تلاميذ المدرسة الفرنسية الذين أثبتوا ولاءهم الشديد لسياسة أساتذتهم ومعلميهم. وكان هؤلاء ولا يزالون، هم أصحاب الحظوة في باريس، التي لم تبخل عليهم بالأوسمة والتكريم في كل مناسبة.

ومن المفارقات التي شهدتها أثناء زيارة مالي أن وزير التربية والتعليم الذي قاد المعركة ضد اللغة العربية، رشح نفسه في الانتخابات البرلمانية، فسقط سقوطا فاحشا، لأن الناس كانت تعرفه. وفي أعقاب ذلك، دعي إلى زيارة باريس، وأقيم له حفل تكريم كبير، منح خلاله واحدا من أرفع الأوسمة الفرنسية!

الأهالي قاوموا بإمكاناتهم المتواضعة سياسة اغتيال الحرف العربي. وكانوا هم الذين أنشئوا الكتاتيب والمدارس العربية الحرة، التي كانت وما زالت تتلقى مساعدات متواضعة من بعض الدول العربية. ولكن خريج هذه المدارس يظل بغير مستقبل. إذ إنه لا يتمكن من مواصلة دراسته، بسبب ندرة أو انعدام وجود الثانويات أو المعاهد العليا التي تستخدم العربية. أما الذين يواصلون هذه الدراسة بالخارج، في أي من الدول العربية، فإن أبواب الوظائف توصد أمامهم، ويقدم عليهم من درس الفرنسية أو تخرج من معاهدها وجامعاتها. وإذا حدثت المعجزة وتعين أحدهم في وظيفة، فهو دائما الموظف «المنسي»، الذي يقذف به في المناطق النائية، ولا حظ له في الترقيات أو العلاوات.. وهكذا!

هذه الحرب ضد العربية ومدارسها ودارسيها ما زالت مستمرة إلى الآن، بدرجة

أو أخرى، فى الدول الناطقة بالفرنسية، التى كانت «مستعمرات» فرنسية فى الماضى القريب.



هى ليست معركة ضد الحرف العربى، ولكنها تعبير عن الصراع الثقافى والحضارى. بل هى أحد أوجه المفاصلة بين التبعية والاستقلال.

عندما أرادت فرنسا أن تثبت أقدامها فى غرب إفريقيا وتفرض هيمنتها، فإنها حاربت على أكثر من جبهة، وكانت اللغة العربية هى إحدى هذه الجبهات. وبلايين الفرنكات الخمسة التى تنفقها كل سنة الآن للدفاع عن اللغة الفرنسية، مكرسة أيضا لهزيمة اللغة العربية وأى لغة أخرى منافسة، فى المحيط الذى تباشر تجاهه الأبوة أو الوصاية.

والجزائر عندما رفضت المشاركة فى اجتماعات الدول الناطقة بالفرنسية، انطلقت من إدراكها لحقيقة الصراع الثقافى وأبعاده ومراميه.

وفرنسا ومن لف لفها، عندما مارسوا ضغوطهم لمنع إقامة جامعة أمريكية فى المغرب العربى، انطلقوا من النقطة ذاتها، واعتبروا أن إنشاء «الجامعة» هو عمل سياسى، يعد جزءا من الصراع الفرنسى والأمريكى على المغرب العربى. ولذلك قاوموه بشدة، وأحبطوه.

والجامعة الجديدة المراد تأسيسها فى الإسكندرية ليست بعيدة عن هذا السياق. دعك من اللافتة المعلقة عليها، وكونها دولية ومخصصة للتنمية الإفريقية، وإن لم يخفوا أنها لأصحاب اللسان الفرنسى دون غيرهم.

هى ليست عملا بريئا ولا هو لوجه الله!

واعتراضنا على المشروع ينصب فيه على المبدأ وعلى الموقع.

من حيث المبدأ، فإننا نستريب بشدة فى المؤسسات الثقافية ـ وإن ارتدت مسوح التنموية ـ المرتبطة بدول أجنبية أصحاب مصالح مباشرة وغير مباشرة فى فرض هيمنتها على بلادنا بصورة أو أخرى. ينسحب ذلك على الفرنسيين والأمريكان والروس، والطليان إن كان لهم دور فى هذا السباق!

وفى موضوعنا، فالدور الفرنسى فى رعاية تجمع الناطقين بالفرنسية، وربط تلك الدول بالمصالح الفرنسية لا شبهة فيه ولا سر. وإنشاء الجامعة الإفريقية الفرنسية ليس سوى حلقة فى ذلك السعى الموجه أساسا ضد استقلال الدول الإفريقية، الثقافى والاقتصادى.

من حيث الموقع، فإننا نستغرب بشدة أن تختار مصر بالذات لتحمل ذلك الوزر. لا لأنها ليست من الدول الناطقة بالفرنسية، ولكن لأن لمصر الماضى والحاضر رصيدا ينبغى ألا يوظف لصالح مشروع هذه ظروفه وتلك أهدافه ومراميه.

لمصر دورها فى دفع مسيرة الاستقلال الإفريقى، بل لها دورها فى إذكاء النضال ضد تبعية الدول الإفريقية للمصالح والدول الكبرى. وهذا السجل المشرف يخدشه وينال منه، أن تقوم على أرض مصر جامعة فرنسية تكرس تبعية بعض الدول الإفريقية لفرنسا، ثقافيا واقتصاديا.

ولمصر دورها فى الدفاع عن العروبة لغة وثقافة وانتماء، الأمر الذى يتعارض مع استخدامها قاعدة لمشروع هو نقيض كل ذلك.

وقبل هذا وبعده، فإن الضمير والذاكرة الإفريقيين يشهدان لمصر بدورها الأصيل فى الدفاع عن الثقافة الإسلامية من خلال الأزهر، القلعة العتيدة، وهى شهادة يجرحها أن تصبح مصر مركزا لأحد معاقل تصدير الثقافة الفرنسية!

أهل السياسة يقولون إن للقضية وجها آخر، يتمثل فى أن لنا بدورنا مصالح مع فرنسا يتعين علينا أن نخدمها. خصوصا أنها تحاول أن تتبنى قضايا العالم الثالث وتسعى لحل مشكلات مديونية أو تخفيفها. فضلا عن أن فرنسا مرشحة لأن تكون همزة الوصل بين بلادنا ودول السوق الأوروبية المشتركة التى ستقيم تجمعها الكبير فى عام ١٩٩٢، وفرنسا لن تقدم تلك المهام مجانا، وإنما ينبغى أن تقيم معها علاقة مودة خاصة. فالسياسة أخذ وعطاء.

قلت لمحدثى، الذى كان واحدا من أهل السياسة، إن المقابلة بين الأخذ والعطاء لا ينبغى أن تضع الكم وحده فى الحسبان، وإنما نوع الثمن المطلوب يجب أن يكون محل اعتبار. وإذا كانت مودة فرنسا ستتطلب منا أن ندفع من «أصولنا» على ذلك النحو، فالله الغنى عنها.

حقا، إن من «المودة» ما قتل!

لننتخب الأقباط(*)

«من انتخب كافرا فهو كافر» ! ـ هذه العبارة الفتاكة استخدمها أحد المرشحين لتنفير الناس وفضهم من حول منافسه القبطى فى الانتخابات النيابية (عام ١٩٩٥). لم يرددها واحد من الأنصار المأجورين أو الجهلاء. ولم يهمس بها المرشح فى مجلس خاص، ولم يزل بها لسانه أثناء خطبة انفعالية ألقاها فى تجمع انتخابى، لكنه طبعها فى منشور بحجم الكف، ووزعها أنصاره على الناس، علنا وتحت أعين الجميع. وقد تلقيت واحدا من تلك المنشورات فى البريد، مشفوعا بتعليق من ثلاث كلمات لأحد القراء قال فيه: هل يرضيك هذا؟!

كانت الرسالة بمثابة طرد ملغوم، ما إن فتحته حتى انفجرت العبارة فى وجهى. ولم يكن اللغم هو المفاجأة الوحيدة، لأننى حين تحريت الأمر وقعت على مفاجأتين أخريين، أولاهما أن المرشح المذكور يمثل الحزب الوطنى ويرأس إحدى لجانه العامة، وثانيهما أن دائرته تقع فى قلب القاهرة، عاصمة مصر المحروسة.

لست أخفى أن أول ما خطر لى أن يكون المنشور صادرا عن واحد من المتعصبين المنسوبين إلى التيار الإسلامى، أو مدسوسا على مرشح لذلك التيار للإيقاع به وتشويه سمعته. لكن لم أصدق نفسى حين استوثقت من أن صاحب المنشور من كبار أعضاء الحزب الوطنى. حينئذ ضربت كفا بكف وقلت: توقعناها من الشرق، فجاءتنا من الغرب!

(*) ١٢/ ١١/ ١٩٩٥.

لست أشك فى أن ذلك تصرف فردى يحسب على صاحبه بالدرجة الأولى، ولا يحسب بالضرورة على الحزب الوطنى. لكن لا بد لنا من أن نعترف بأن موقف الحزب محرج فيما يتعلق بالأقباط خاصة، حيث لم يرشح أحدا منهم ضمن قوائمه، لسبب غير مفهوم. ثم إنه يتعذر فى هذا السياق إقناع الرأى العام بأن الرجل الذى رشحه الحزب، صاحب المنشور الملغوم، عبر عن نفسه فى هذا المنشور بالذات ولم يعبر عن الحزب. أنا مقتنع بذلك حقا، ولكن أحسب أنه من العسير للغاية إقناع عامة الناس فى الدائرة بذلك، وأشد عسرا من ذلك إقناع الأقباط بوجه أخص!

أدرى أن المنافسات الانتخابية تحتمل درجات من الشطط المفهوم، لكنى أتصور أن ثمة خطوطا حمراء ينبغى عدم تجاوزها تحت أى ظرف. نعم هناك اهتمام واضح ومبرر باعتبارات الأمن العام، أو الأمن السياسى إن شئت الدقة. غير أن منشورا من ذلك النوع الذى نتحدث عنه محمل بشحنة من الإيحاءات شديدة الانفجار تجعل منه عنصرا مهددا للنسيج الوطنى ذاته، قد يكسب به صاحبه معركة انتخابية لكن خسارة الوطن بسببه فى الحاضر والمستقبل تفوق أى تقدير. بمعنى أن المكسب فيه شخصى و«تاكتيكى» - إذا جاز التعبير فى أحسن الفروض، بينما الخسارة وطنية وإستراتيجية فى كل الأحوال.

إن سلوكا من ذلك القبيل لا يجوز ولا يليق ولا يمكن السكوت عليه بحال. إذ هو يضعنا أمام مشهد عبثى تنفصل بمقتضاه المعركة الانتخابية عن المصلحة العليا للوطن، بل تبدو فى هذه الواقعة بالتحديد ضد الوطن وليست لصالحه. ثم إنه يقدم لنا نموذجا فذا فى الأداء السياسى، يبرز لنا فيه وطنيون بلا وطنية. أى ناس من الناس يرفعون الراية الوطنية ويرتدون لبوس «الوطنى»، بينما لا يتورعون عن ضرب الوحدة الوطنية لأجل الحفاظ على المقاعد النيابية.

هل هذا معقول؟!



وللأسف، فإن المعركة الانتخابية لم تسلم من تجاوز آخر للخطوط الحمراء على هذه الجبهة بالذات (الإسلامية المسيحية)، لأن بعضا من المرشحين المسلمين فى كيدهم لمنافسيهم، روجوا للقاعدة الشهيرة التى تقول إنه «لا ولاية لغير المسلم على المسلم»، فى رسالة واضحة الدلالة تقول إنه لا يجوز دينا وشرعا أن يتولى المسيحى شأنا من شئون المسلمين[1]. وهى مقولة أخف من الأولى نسبيا، وإن كانت تصب فى ذات المجرى. حيث تظل الأولى التى هى من ابتداع المرشح ولا أصل لها، أفدح وأشد جسامة من حيث إنها تخرج المسلم الذى يعطى صوته لمسيحى من الملة، وتنذره إن فعلها بعذاب الله فى الآخرة!

سيقول واحد من الصائدين المتربصين، هذه هى آخرة إقحام الدين فى الموضوع. وسيقول آخر: إنه كان حريا بنا أن نغلق الباب من أساسه، ونمنع الزج بالدين فى الشعارات الانتخابية[2] - وردى على ذلك أننا ينبغى ألا نخفى رءوسنا فى الرمال ونغمض أعيننا ونصم آذاننا لكى نعطى أنفسنا شعورا كاذبا بأننا صرنا فى مأمن. فالدين كما قلت مرارا حقيقة قائمة لا نستطيع أن نتجاهلها، عند المسلمين وعند المسيحيين. وعلينا أن نستجمع ما لدينا من شجاعة وصلابة لكى نخوض المعركة ضد الخبث والشقاء اللذين يريد البعض توظيف الدين لأجلهما، إذ إن الجهاد الأكبر فى هذا الزمان يتمثل فى كيفية حشد القدرات العقلية الرشيدة والإيمانية الواعية، والوطنية المخلصة، لكى نصحح المفاهيم المعوجة التى يراد فرضها باسم الدين، لكى يعود الإشراق إلى وجه الدين، حتى يغدو بحق «رحمة للعالمين»، كما أشار القرآن فى أكثر من موضع.

علينا أن ننتزع المبادرة من أيدى الذين يستخدمون الدين لإشاعة التعصب والإرهاب والتخلف، لكى نرده إلى وظيفته الحقيقية صلاحا لأمر الناس فى الدنيا والآخرة، وسبيلا إلى التراحم والاستقامة والحرية والتقدم.

---

(١) الولاية يراد بها لغة واصطلاحا «إمضاء الأمر على الغير»، ومقصود بها مواقع القيادة أو الرئاسة.
(٢) قالها أحدهم بالفعل فى مقال منشور.

وبرغم أن المرء يصدم حين يواجه بأفكار من قبيل ما نحن بصدده فى المعركة الانتخابية، فإن الأمر ليس شرا كله. إذ الحسنة الوحيدة فى ذلك المشهد المحزن أنه أظهر على السطح بعض الكامن فى القاع، الذى لا يتاح لنا أن نراه فى الظروف العادية. ومن ثم يتيح لنا أن نتصدى له ونفنده، ونكشف عوجه وعورته!

سنتعرض هنا للمقولتين تباعا، تلك التى زعمت أن من انتخب كافرا فقد كفر، والثانية التى قررت أنه لا ولاية لمسلم على غير مسلم.

أحسب أن الأولى تستحق حسابا سياسيا نتركه لأهله، لكننا سنتعرض لجانبها «الثقافى» إذا جاز التعبير. من هذه الزاوية، فإننى لا أتردد فى القول بأن الشعار مجرح من ثلاثة جوانب، فهو مبتذل، وخطر، ومغلوط ـ أقول لكم لماذا؟

هو مبتذل لأنه يستخدم وسيلة رخيصة وغير مشروعة فى الانتقاص من شأن منافسه القبطى. ويطالب الناس بالإعراض عنه ليس لأنه غير كفء أو غير مؤهل لتمثيلهم أو لأن سجله فى العمل العام معيب بصورة أو أخرى، ولكن فقط لأنه «كافر». وبهذا المنطق، فإن على الجمهور أن ينتخب المرشح المسلم فى هذه الحالة، ليس لفضيلة فيه، ولكن فقط لأنه مسلم!

من ثم، فإن المعركة الانتخابية فى الدائرة لم تعد منافسة شريفة بينما ممثلين لقوى سياسية مختلفة لكل منها سياسته فى الإصلاح وطريقته فى التعبير عن هموم أبناء الدائرة أو هموم الأمة، لكنها نقلت من محيط الدنيا إلى محيط الآخرة، وأصبحت صراعا بين الإسلام والكفر. وهذا وجه الخطورة فى المسألة.

لا شأن لنا بنية رافع الشعار، وما إذا كان قد عنى حقا ما روج له وأذاعه بين الناس أم لا، لكن القدر المتيقن أن «الفعل» بحد ذاته يهتك النسيج الوطنى، ويطعن الوحدة الوطنية فى مقتل. إذ إن كلاما من ذلك القبيل خطر فى مبدأ استخدام سلاح التكفير، وخطر فى دمغ المسيحى فى خضم الصراع السياسى بأنه كافر.

ولسنا بحاجة لأن نذكر بالشرور التى أصابت مجتمعاتنا من جراء المسارعة إلى نفى الآخر أو اغتياله عبر تكفيره وإخراجه من الملة الدينية، وهو السلوك البائس الذى تأثر أنصاره بتجربة التكفير السياسى. حين كان هناك من يسارع إلى اتهام

المعارضين السياسيين بالخيانة، التى هى فى حقيقة الأمر إخراج من الملة الوطنية، وكفر دنيوي إذا جاز التعبير.

هل يجوز اتهام المرشح المسيحى بأنه كافر؟ وهل يمكن اتهام من يصوت له بالكفر؟ - ينقلنا السؤالان إلى شقى التغليط فى المقولة الفتاكة.

عقلا وسياسة لا يجوز ذلك يقينا كما قدمنا. لكنى أزعم هنا أن ذلك لا يجوز فى أدب الخطاب الدينى أيضا.

فى تناول سابق للموضوع، قلت إن موضوع الاعتقاد شأن أخروى يحاسب الله الناس عليه يوم القيامة، وليس لأحد أن ينصب نفسه حكما فيه، اللهم إلا إذا أعلن المرء عن كفره بنفسه، بصورة لا تحتمل اللبس. وحسبما نفهم من تعاليم الإسلام فإن الناس باختلاف عقائدهم لهم حق البر والقسط بنص القرآن الكريم. وهم متساوون فى الحقوق العامة، لا يحجب عن أى منهم حق بسبب من دينه. ذلك أن اختلاف الدين لا ينتقص من قدر أحد، فلكل مشروعيته وحقه فى المساواة، بحكم الكرامة المصونة له بناء على انتمائه الإنسانى أولا. وإذا كان من أهل الديانات الأخرى التى تؤمن بالله، فإن وشيجة أخرى تنضاف إلى الأخوة الإنسانية معززة ذلك الحق، وهى وشيجة الإيمان بالله تعالى.

ثمة نص قرآنى حاسم فى هذا الصدد يقول: ﴿ **إن الذين آمنوا والذين هادُوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يَفْصِلُ بينهم يومَ القيامة** ﴾ (الحج: ١٧) - وهو واضح الدلالة فى الدعوة إلى ترحيل الخلاف بين أصحاب الديانات والنحل إلى الآخرة، لكى يفصل فيه الله سبحانه بعدله وحكمته. الأمر الذى يعنى أنه ليس لنا أن نستدعى هذا الخلاف فى الدنيا، سواء لكى نصفى حساباته، أو لكى نرتب عليه أى نتائج دنيوية.

إن الإسلام حين اعتبر أن الاعتراف بأنبياء الله كافة جزء من إيمان المسلم، وحين قرر أن الاختلاف بين الناس فى الأعراق والأديان هو سنَّة من سنن الله تعالى فى الكون، وأن ذلك الاختلاف له حكمته لأن الله لو شاء لجعل الناس أمة واحدة،

بلسان واحد ودين واحد. وحين أباح للمسلمين أن يتزاوجوا من أهل الكتاب، فيتعايشوا معهم تحت سقف واحد فى بيت واحد، حتى تغدو أم المسلم مسيحية وجده وأخواله مسيحيين - مثلا - وحين أباح طعام أهل الكتاب للمسلمين - وحين قرر قاعدة البر بهم والقسط معهم، حين دعا الإسلام إلى كل ذلك، فإنه لم يكن يهزل، ولم يكن مضطرا إلى ذلك لأسباب مرحلية أو «تاكتيكية»، وإنما كان يعنى ما يدعو إليه، لكى يؤسس قواعد متينة لمجتمع مستقر يسوده التكافل والتراحم ويؤمن بالتعددية الدينية والثقافية، ويتيح للجميع أن يتعايشوا فى ظل الكرامة والمساواة، لكى يتعاون الجميع ويتكاملوا فى النهوض بالأمة وعمارة الأرض.

هى مفارقة مدهشة لا ريب، حين نجد أن الإسلام أباح للمسلم أن يتزوج من المسيحية ويبارك الله هذا الزواج، ثم يأتى واحد فى آخر الزمان يتهم المسلم بالكفر إذا هو أعطى صوته لمسيحى! - إن الإسلام إذا كان قد سمح لأم مسيحية أن تربى أبناءها المسلمين وائتمنها عليهم، فأولى به أن يسمح للمسلم أن يعطى صوته للمسيحى إذا ما رأى فى ذلك مصلحة عامة محققة.

من نكد الزمن أننا أصبحنا نسمع دعوات تكفير المسلم حتى ألفتها آذاننا، لكن لماذا نسمح لأنفسنا بتوسيع دائرة الحريق وتكفير المسيحى أيضا؟ - من يبقى مؤمنا إذن؟!

لقد تعرضت لمسألة ملاحقة المسيحى بتهمة الكفر فى مقام آخر، وقلت إن ثمة تفرقة فى القرآن بين خطاب العقائد وخطاب المعاملات، وإن مصطلح الكفر وحيثياته واردة فى الشق المتعلق بالعقائد، الذى لا شأن لنا به، والموكول أمره إلى الله سبحانه يوم الحساب. أما خطاب التعامل مع غير المسلمين فى شئون الدنيا فإن القرآن استخدم مصطلح «أهل الكتاب» أو وجه إليهم الكلام قائلا «أيها الناس». وفى توجيه الله تعالى لنبيه فى شأن أصحاب الديانات الأخرى، فإن العبارة المنزلة ما برحت تردد فى كل حين: ﴿ **قل يأهل الكتاب** ﴾. وفى المرة الوحيدة التى استخدمت فيها عبارة ﴿**قل يأيها الكافرون** ﴾، فإن المقصود بها كانوا هم الوثنيين من أهل قريش، وليس أحدا من اليهود أوالنصارى.

إذا كان ذلك هو أدب الإسلام فى مخاطبة الآخرين، فلماذا إذن يفتئت بعضنا عليه، ويطيح بأصول ذلك الأدب، وينسب تجاوزه إلى الإسلام؟ - فلا يسىء إلى الدين فقط، وإنما يخرب الدنيا أيضا، الأمر الذى يضاعف الخطأ ويكاد يرقى به إلى مرتبة الخطيئة!



مقولة «لا ولاية لغير المسلم على المسلم» - (وهى قاعدة فقهية وليست حديثا نبويا كما يشيع البعض) - بدورها واقعة فى مربع التغليط وقد أعفانى الدكتور محمد سليم العوا من رفع الالتباس الناشئ عن تداول تلك المقولة، فى الرأى الفقهى السديد الذى نشرته له جريدة «الشعب» يوم الثلاثاء الموافق (٢١ / ١١ / ١٩٩٥) وأيده فيه ثلاثة من علمائنا الكبار هم الشيخ محمد الغزالى والدكتور يوسف القرضاوى، والدكتور محمد عمارة.

ذكر الدكتور العوا أن النص مستخدم فى غير موضعه، ويستدل به على ما لا حجة فيه عليه، فالترشيح والانتخاب ليسا طلبا لولاية أو تعيينا فيها. لأن عضو مجلس الشعب نائب عن الأمة ووكيل عنها. وهو عند الترشيح يعرض على الناس ما ينوى القيام به من عمل بموجب هذه الوكالة، وما يستطيع أن يقدمه من خدمة لمن يوكلونه من مواطنى دائرته، ولغيرهم من المواطنين الذين يصبح وكيلا عنهم فور انتخابه من قبلهم.

والوكيل يعمل لحساب من وكله وباسمه. ولكن ليس له عليه ولاية من أى نوع كان. فالولاية فى اللغة السلطان والإمارة، وفى الاصطلاح الشرعى تولى الأمر، بمعنى الاختصاص به على سبيل الاستقلال والاستئثار. وهذه الولاية بمفهومها الشرعى غير موجودة الآن فى أى دولة من الدول. فقد تغير مفهوم الحكم وآلياته ومؤسساته، بحيث لم يعد لأحد وحده هذه الولاية أصلا.

والولاية الموجودة فى القاعدة المذكورة مقصود بها الولاية العامة، التى تتضمن القيام بواجبات الحاكم أو رأس الدولة الإسلامية. وهى واجبات تتضمن أمورا دينية صرفة يعتبر تكليف غير المسلم بها تكليفا بما ليس فى وسعه، أو بما فوق طاقته مخالفا لواجب البر به المقرر شرعا.

ومثل تلك الولاية لا علاقة لها من قريب أو بعيد بدور النائب فى مجلس الشعب. فالنائب مشير (واحد من أهل الشورى) فى معظم أحوال عمله البرلمانى. وهو جزء من اتخاذ القرار إيجابا أو سلبا. حين يكون هناك قرار. ولا يكون النائب أبدا صاحب قرار وحده، أو مانع قرار بإرادته وحده. بل جميع الأمور تدار وتقرر بحكم الأغلبية البرلمانية التى لكل نائب فيها صوت واحد أيا كانت صفته أو جنسه أو دينه. وفى مثل هذه الحال، تنتفى فكرة الولاية العامة عن كل واحد من أفراد مجلس الشعب بمفرده. وما يثبت لمجموع المجلس من ولاية التشريع متوقف فى النهاية على إقرار رئيس الدولة له. وما يثبت لمجموع المجلس من ولاية التشريع متوقف فى النهاية على إقرار رئيس الدولة له. فالولاية العامة بمفهومها المتكامل غير ثابتة حتى لمجلس الشعب كله، بل يثبت له بعضها دون البعض ـ انتهى.



لو كان بيدى أمر لدعوت إلى انتخاب كل الأقباط المرشحين فى انتخابات مجلس الشعب والبالغ عددهم ١٣ شخصا فى مختلف أنحاء مصر، حسبما نشرت بعض صحف المعارضة. لست هنا معنيا باتجاهاتهم السياسية ولا انتماءاتهم الحزبية أو المستقلة، لكنى أحسب أن تلك مهمة وطنية ملحة تستند إلى الحجج التالية:

● أن الأقباط جزء من نسيج المجتمع المصرى، وكما نصر على وجود التنوعات السياسية داخل مجلس الشعب، فإن إصرارنا ينبغى أن يشمل التنوعات الدينية أيضا، إذ تلك كلها شرائح فى الصف الوطنى لا يتحقق صدق تمثيل مجلس الشعب للأمة إذا غاب بعضها عنه.

● أننا بذلك نعزز الوحدة الوطنية وندعم الجبهة الداخلية، ونفوت الفرصة على رموز التفتيت والتفكيك، الذين ما برحوا يتاجرون بالقضية القبطية حينا، و«المشكلة» النوبية حينا آخر!

● فى الوقت ذاته فإننا بإعطاء أصواتنا للأقباط نعلن بشكل عملى رفضنا لأصوات التعصب والتطرف، التى تحاول حجب أصوات المسلمين عنهم بادعاءات مكذوبة.

● ستكون تلك خطوة مهمة باتجاه كسر الحاجز النفسى المسمى بسلبية الأقباط وانزوائهم، إذ ستمثل أصواتنا فى هذه الحالة استدعاء جماهيريا لهم للإسهام فى المجلس النيابى الذى يمثل وطنا هم شركاء فيه.

● أخيرا، فإننا بذلك نجعل المجتمع يصحح خطأ الحزب الوطنى، الذى بدا فى الترشيحات وكأنه يمثل الأغلبية المسلمة، وليس الأغلبية المصرية الوطنية.

ليس لى فى الهتاف باع، وما خرجت فى مظاهرة منذ ربع قرن. لكنى هذه المرة أجد ما يغرينى للدعوة إلى مظاهرة تهتف: لننتخب الأقباط!

البَابُ الثانى

فلسّطينيّات وإسّرائيليّات

١ ـ لقاء الشيخ والحاخام!

٢ ـ الإسرائيليون فى دار الإفتاء !

٣ ـ مراجعات فى الفقه السياسى

٤ ـ خطاب مراوغ وملغوم!

٥ ـ يسألونك عن التطبيع

٦ ـ مغامرة فى مدريد !

٧ ـ هوامش على مشهد التوقيع

٨ ـ مأزق تعديل الميثاق الفلسطينى !

٩ ـ يا مثبت العقل والدين !

١٠ ـ ذكر ما لم يحدث قط بعد هجوم إسرائيل على لبنان!

لقاء الشيخ والحاخام! (*)

الحوار حول لقاء الشيخ والحاخام لم يكن صحيا بحال. فقد اتسم فى جانب منه بالحدة والانفعال، كما بلغ حد التطاول على مقام الإمام الأكبر فى حالات أخرى. وإذ ينبغى أن نستنكر أن تطلق فى سياق الحوار أوصاف مثل «الجبناء» و«الأذلاء»، فلابد أن نعبر عن استيائنا وغضبنا إزاء تصوير شيخ الأزهر فى رسم كاريكاتورى وقد تدلى من جيبه منديل كتب عليه «سنية شخلع»! وهو الأمر الذى يعنى أننا لا نعيش فقط محنة غياب قيمة الحوار، وإنما يعنى أيضا أن مثل ذلك الحوار إذا أتيحت فرصته فإنه يفتقر إلى الالتزام بتقاليده وأدبه، حتى من بين بعض أهل العلم أنفسهم!

لم يكن الانفعال وتوابعه أسوأ فى المشهد، لأن الأسوأ فى ظنى أن تلك الأجواء لم تتح لنا لا فهم الذى حدث، ولا إجراء مناقشة هادئة حول مسوغاته وعبرته. كما أنها لم تتح لنا إمكانية الوصول إلى موقف وطنى واحد، شريف وإيجابى، إزاء المسألة. حتى كانت أهم خلاصة للمناظرة أن الجميع خرجوا خاسرين، بعد أن تمزقت ثيابهم ، وتشوهت وجوههم، وتشرذمت صفوفهم، على النحو الذى أرجو ألا ينتهى - مثلا - بفتنة بين علماء الأزهر أنفسهم، بعد أن تباينت مواقفهم وتضاربت بياناتهم فى شأن اللقاء.

فى محاولة الفهم، أحسب أنه من المهم للغاية أن نسأل : من يكون الحاخام الإسرائيلى؟ ولماذا جاء أصلا إلى القاهرة؟

(*) ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٧.

المعلومات المتوافرة عن الرجل ـ إسرائيل لاو ـ أنه ليس حاخاما أكبر لإسرائيل، ولكنه حاخام أكبر لليهود الغربيين وحدهم (الأشكيناز)، بينما هناك حاخام أكبر آخر لليهود الشرقيين (السفارديم) اسمه إلياهو بكشى دورون (سورى الأصل)، ولقبه «هاريشون ليتسيون»، ومعناها « أول من جاء إلى صهيون».

إسرائيل لاو (٦٠ سنة) بولندى الأصل، وسليل أسرة من الحاخامات. وهو أحد الناجين من معسكرات الاعتقال، بعد أن فقد أبويه فى المحرقة. هاجر إلى إسرائيل عام ١٩٤٦، وبعد التحاقه بالمدارس الدينية، صار حاخاما فى عام ١٩٧١، ثم نصب حاخاما لمدينتى تل أبيب ونتانيا على التوالى. وانتخب فى عام ١٩٨٣ عضوا فى مجلس الحاخامات الأعلى الذى يضم ١٢ عضوا. وفى عام ١٩٩٣ انتخب حاخاما أكبر للأشكيناز. وقد اشتهر بأنه مختص بعقد قران أبناء الطبقة الثرية. ونسب إليه أنه جمع أموالا طائلة من تلك الزيجات. كما أن هناك لغطا مستمرا حول سلوكه وعلاقاته النسائية. وتحدثت الصحف الإسرائيلية عن علاقة غير شرعيه له مع عارضة للأزياء اسمها جانيت نيكوفكس.

الحاخامان لاو ودورون يرأسان مجلس حاخامات إسرائيل. ولأن الأول يمثل اليهود الغربيين (٤٥٪ من السكان) والثانى يمثل الشرقين (٥٥٪) فبين الاثنين ما بين الطائفتين الإسرائيليتين من حساسيات ومنافسات. ولذلك فثمة سباق بين الرجلين على المكانة ولعب الأدوار فى المجتمع الإسرائيلى. وقد كان المأزق الذى واجهته عملية السلام وانسداد قنوات التفاوض بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فرصة لكى يثبت كل منهما قدرته على مد جسور الحوار مع الطرف العربى من خلال علماء المسلمين، الأمر الذى من شأنه ـ إذا حقق نجاحا ـ أن يرفع من قدره ويؤكد أهمية حاخاميته.



صحيفة « ها آرتس » الإسرائيلية نشرت فى عدد ١٢/١٧ تقريرا مفصلا عن المنافسة بين الحاخامين الأكبرين لزيارة القاهرة ولقاء شيخ الأزهر، أشارت فيه إلى «أن الحاخام الأكبر للأشكيناز، إسرائيل لاو، فاز فى معركة مهمة فى الصراع على قلب الإسلام» ـ وذكرت أن هذه الزيارة أغضبت حاخام السفارديم بكشى دورون،

الذى تطلع إلى زيارة القاهرة وسعى إلى ذلك، ولكن حاخام الأشكيناز سبقه إلى ذلك. وإزاء الإنجازات المثيرة للاهتمام التى حققها لاو فى مصر - والعبارة لصحيفة ها آرتس - فإن بكشى دورون السورى الأصل يحاول الآن اللقاء مع مفتى سوريا «لكسر جمود المفاوضات بين الدولتين» (لاحظ المهمة)، وكان قبلا قد حاول توصيل رسالة مصالحة إلى طهران، من خلال الرئيس عرفات، الذى يفترض أن يكون قد حمل الرسالة أثناء حضوره اجتماعات القمة الإسلامية فى العاصمة الإيرانية.

ذكر تقرير الصحيفة الإسرائيلية - وهى تلقى الضوء على ملابسات زيارة السيد لاو للقاهرة - ثلاث نقاط مهمة هى :

● أنه فى خلفية الحوار المزمع إجراؤه بين الحاخامين الرئيسيين وقادة الإسلام تكمن حكومة أوسلو، ووزارة الخارجية الإسرائيلية. حيث توصل المسئولون المعنيون فى هاتين الجهتين إلى استنتاج - إثر العمليات الاستشهادية التى تصفها الصحيفة بأنها انتحارية - مفاده أنه لا يمكن التوصل إلى حل فى الشرق الأوسط بدون التحاور بين رجال الدين. وهذه مهمة تحاول النهوض بها الحاخامية الكبرى فى إسرائيل. وفى هذا الإطار عقد قبل أشهر لقاء سرى بين رجال دين يهود وفلسطينيين فى أحد فنادق القدس الشرقية، وتم برعاية نرويجية.

● أن المهمة الثابتة والرئيسية للحاخامين الرئيسيين فى لقاءاتها هى حث ممثلى كل الأديان على مكافحة الإرهاب والمساس بالأبرياء. وقد أعد الحاخام دورون وثيقة بهذا المعنى، وشرع فى جمع توقيعات رجال الدين من مختلف أنحاء العالم. وفى اللقاء الذى جرى بين لاو وشيخ الأزهر - والكلام لا يزال لصحيفة ها آرتس - فإن الشيخ شجب بدوره الإرهاب بشدة، وقال إن الشريعة الإسلامية تعارض أى مساس بالأبرياء. وبرغم الضغوط الشديدة التى مارسها لاو، فإن شيخ الأزهر رفض التوقيع على وثيقة معارضة الإرهاب، وقال إنه يجب عقد مؤتمر لرجال الدين لهذا الغرض يكون شبيها بكامب ديفيد، وربما برعاية الرئيس كلينتون.

● أن لاو وجه الدعوة إلى شيخ الأزهر لزيارة إسرائيل، الذى رفضها قائلا إنه سيزور القدس الشرقية فقط مع تأشيرة فلسطينية. وفى زيارته للقاهرة، فإن حاخام

الأشكيناز ناقش أمورا أخرى، بينها مقالة نشرتها مجلة «عقيدتى» ، التى تصدر عن دار التحرير فى مصر، عنوانها «اليهودية عدو للإنسانية »، معتبرا أن الترويج لمثل هذا الخطاب من شأنه أن يعمق العداوة لليهود، ولا يخدم مسيرة السلام.

لا يدع التقرير الذى نشرته الصحيفة الإسرائيلية، والتقارير الأخرى التى نشرتها بقية الصحف الصادرة فى تل أبيب، مجالا للشك فى أن زيارة الحاخام لاو ليست بالبراءة التى صورها البعض، وأنه لم يأت للحديث فى الإيمان والفضائل والعقائد، وغير ذلك من الأمور الدينية. ولكنه جاء لمهمة سياسية بالدرجة الأولى، استخدمت فيها قناة دينية. وعلى رأس هذه المهمة أمران: وقف العمليات الاستشهادية من جانب عناصر المقاومة الفلسطينية، وكسر الجمود فى المفاوضات العربية الإسرائيلية من جراء السياسة التى اتبعها رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

وفى حدود علمى ، فإن القاهرة حين استقبلت الحاخام لاو، فإنها كانت مدركة أنه يمثل الأشكيناز، وهم اليهود الغربيون الذين يحكمون إسرائيل منذ إنشاء الدولة، وكان فى تقديرها أيضا أن الرجل أقرب إلى خط حزب العمل منه إلى الليكود. ومن ثم فإن الحوار معه يمكن أن يعزز الجبهة الرافضة لسياسة نتانياهو ، بمظنة أن ذلك قد يشكل - مع محاولات أخرى مماثلة - ضغطا فى الأجل البعيد، يضطر حكومة الليكود إلى إعادة النظر فى سياستها . .

أيا كان الأمر، فقد كان للحاخام حساباته السياسية حين قام بالزيارة، كما أنه كان للقاهرة حساباتها المماثلة حين استقبلته. وفى هذا الصدد يتعين التنويه بأن الخارجية المصرية لم تطلب من شيخ الأزهر مقابلة الحاخام، وإنما ترك الأمر لتقديره بالكامل. وحين استوضحت الأمر من مسئول كبير فى الخارجية، فقد كان ذلك هو نص رده، الذى أضاف فيه أنه لو رفض الإمام الأكبر لقاء الرجل لاحترمت رغبته لا ريب.



أثار استقبال شيخ الأزهر للحاخام ما نعرف من أصداء أشرنا إلى بعضها قبل قليل، وكان أحدث تلك الأصداء هو ذلك البيان الذى صدر عن مجمع البحوث الإسلامية الذى يرأسه شيخ الأزهر، يوم السبت الماضى (٢٧/ ١٢)، وجاء مؤيدا

للقاء، مشيرا إلى أن مثل هذه المقابلات تكون فى ظل الظروف الراهنة « أمرا أقرب إلى الوجوب الشرعى، لما تحققه من نفع للإسلام والمسلمين ».

وقد صدر هذا البيان ردا على استفسارات عدة أبرزها خمسة أسئلة بشأن الحدث وجهها إلى أعضاء المجمع الدكتور محمد سليم العوّا ـ أحد مثقفى التيار الإسلامى ورموزه فى مصر ـ الذى كان قد كتب مقالا بجريدة الشعب (عدد ١٩/ ١٢/ ١٩٩٧) انتقد فيه المقابلة، ورد عليه شيخ الأزهر فى مقال آخر بنفس الجريدة (فى ٢٣/ ١٢). وارتأى الدكتور العوّا بعد ذلك أن يحتكم إلى مجمع البحوث الإسلامية فيما اختلف فيه مع الإمام الأكبر.

ولم يكن بيان مجمع البحوث هو الوحيد الذى أيد الزيارة وسوّغها من الناحية الشرعية، وإنما سبقه بيان آخر يعبر عن الموقف نفسه، تم توزيعه على ورقة تحمل اسم مكتب وكيل الأزهر، ووقعه خمسة من كبار الموظفين فى الأزهر.

فى مقابل ذلك، قرأنا فى جريدة الشعب (عدد ٢٣/ ١٢) تصريحا لمفتى الجمهورية الدكتور نصر فريد واصل أعلن فيه رفضه لاستقبال الحاخام، واتخذ عدد آخر من علماء الأزهر موقفا مماثلا. فمنهم من اعتبر اللقاء « فجيعة »، ومنهم من قال إن « الاتصال بإسرائيل لا يجوز شرعا، لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار فى غصبه ».

ولم يكن الجدل الفقهى مختلفا كثيرا عن الجدل السياسى الذى أثارته المقابلة، إذ انقسم المثقفون بدورهم، بين مؤيد للزيارة ورافض لها. وقد برز هذا الانقسام بشكل واضح فى صحف المعارضة والصحف الأخرى المستقلة. أما الصحف القومية، فلم تدخل طرفا فى المعركة المحتدمة حتى الآن.

إذا استبعدنا التراشق الحاد الذى استهجناه من البداية، فإن واحدا مثلى حرص على متابعة الحوار بمختلف تفصيلاته، يجد أن هناك جوانب فى المشهد يمكن تفويتها أو تأجيل مناقشتها. غير أن هناك أمرين لا ينبغى إغفالهما بحال: الأول يتعلق بالمناقشة الشرعية التى دارت حول اللقاء، والثانى ينصب على علاقة الأزهر بالسلطة فى مصر.

أكثر ما يهمنى فى المناقشة الشرعية هو بيان مجمع البحوث الإسلامية، الذى نعرف أنه يضم نخبة ممتازة من كبار أهل العلم والنظر فى مصر. وإذ يفترض أن بيان

المجمع جاء ردا على الاستفسارات التى وجهها الدكتور محمد العواً وآخرون، فالملاحظ أنه أجاب عن سؤال واحد مما ورد فى رسالة الدكتور العوا، وتجاهل الأسئلة الأربعة الأخرى. ذلك من حيث الشكل. أما من الناحية الموضوعية، فمن الواضح أن البيان كتب بصورة متسرعة، مما أوقعه فى أكثر من خطأ أصولى، الأمر الذى وصمه بالضعف والركاكة، على نحو غير متوقع.

الخطأ الأصولى الأول: أن البيان اعتبر أن الظروف التى تحيط بالعرب والمسلمين الآن تجعل من اللقاء «أقرب إلى الوجوب الشرعى». وخطورة التلويح بالوجوب فى هذا المقام تكمن فى أن القول بذلك يعنى أن تارك الفعل يعتبر مقترفا لإثم أو أنه قارب الوقوع فى الإثم. فهل هذا ما عناه أعضاء مجمع البحوث؟ لا أظن ذلك، وبين أعضاء المجمع من أهل العلم من يعرفون أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق. ولكن الذين صاغوا البيان أرادوا الذهاب بعيدا فى المجاملة، فلم يكتفوا بالادعاء بجواز لقاء الحاخام الإسرائيلى، ولكنهم أرادوا أن يشددوا فى التأييد فاعتبروا اللقاء أكثر من جائز، حتى قاربوا بينه وبين الواجب.

الأمر الذى يحير المسلم أن لجنة الفتوى بالأزهر أصدرت فى عام ١٩٥٦ فتواها بحرمة وتأثيم الاتصال والتعاون مع الاحتلال الإسرائيلى. ولأن الاحتلال لا يزال قائما، بل إن المحتلين يزداودن تعنتا برفضهم الانسحاب من الضفة الغربية كما هو معلوم، فمن حق أى باحث أن يتساءل بعد أن يقرأ بيان مجمع البحوث الذى يكاد يؤثم عدم الاتصال بالشخصيات الإسرائيلية: أى الرأيين أصوب شرعا؟! وأيهما قصد به وجه الله سبحانه وتعالى؟!

الخطأ الأصولى الآخر الذى وقع فيه بيان مجمع البحوث: أن كاتبيه خلطوا بين الحكم والفتوى، بينما الفرق بين الاثنين كبير كما يعرف الأصوليون، وكما بينت كتابات الإمامين ابن تيمية والقرافى خاصة فالحكم يتحقق إدراكة من خلال البحث عن مظانه فى الكتاب والسنّة، من غير بحث فى واقعة بذاتها. أما الفتوى فلا تتحقق إلا بعد إدراك الواقع أولا، ثم معرفة حكم الله فى مثله بعد ذلك. بمعنى أن الحكم هو الرأى الشرعى مطلقا ومجردا، أما الفتوى فهى معرفة ذلك الرأى فى ضوء ملابسات الواقع. وفى هذه الحالة الأخيرة فإن الحكم قد يختلف باختلاف تكييف الواقع وزاوية النظر إليه.

يستشهد الأصوليون فى ذلك بما أورده أبو عبيد بن سلام فى كتابه « الأموال» ، حيث أشار إلى اختلاف سبعة فقهاء فى فتاواهم بشأن وضع أهل جزيرة «قبرص» ؛ إذ أصدر كل منهم فتواه فى ضوء ما بلغه من إدراك الواقع ، حيث اعتبرهم أحدهم أهل ذمة ، واعتبرهم آخر خارجين عن الإسلام ، وتعامل معهم ثالث بحسبانهم كفارا محاربين ، وعدهم رابع مقهورين ومغلوبين . . وهكذا. وإزاء هذا الاختلاف فى التكييف ، كان طبيعيا أن تختلف الفتوى اختلافا بينا فى واقعة واحدة.

والأمر كذلك ، فليس يكفى من الناحية الشرعية أن يقول البيان بجواز المقابلة استنادا إلى نصوص القرآن ووقائع السنّة ؛ لأن مثل هذه الاستشهادات تجوز فى مجال إدراك الحكم . أما إذا كان الحديث عن الفتوى ـ وهو ما قصد مجمع البحوث بيانه ـ فينبغى أن يتم أولا التحقق من ملابسات الواقع وظروفه جميعا ، ثم بعد ذلك يقرر المجمع ما إذا كانت هذه الظروف تجيز اللقاء من عدمه .

إن القاهرة مثلا رفضت استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلى بينامين نتانياهو إلا بعد أن يكون لديه جديد يؤكد التزامه باتفاقيات السلام الموقعة ، الأمر الذى يجيز لنا أن نقول إن تلك « فتوى سياسية» فى محلها تماما . وكان حريا بمجمع البحوث أن يصدر فتواه بالجواز أو الوجوب أو غير ذلك ، بعد أن يدرك ملابسات الواقع ، ولايكتفى بالقول بأن فى المقابلة نفعا للإسلام والمسلمين . وعلى الرغم من أن البيان أشار إلى خلاصة ما قاله شيخ الأزهر فى اللقاء ، فإنه تجاهل الموضوعات الرئيسة التى أثارها الحاخام ، والتى تحدثت عنها صحيفة هاآرتس ، وفصل فيها هو فى ندوة تليفزيونية أذيعت على الهواء فى إسرائيل يوم الخميس الماضى (٢٥/ ١٢) ، وكلها تدور فى فلك المصلحة الإسرائيلية بالدرجة الأولى . إن شئت الدقة ، فقل إنه أرادها كذلك ، ولكن شيخ الأزهر لم يمكنه من غرضه كما مر بنا .



بقيت مسألة علاقة الأزهر بالسلطة والسياسة فى مصر ، وهو موضوع عالجه بعض الباحثين باستفاضة ، أذكر منهم : الدكتور سعيد إسماعيل فى كتابه « دور الأزهر فى السياسة المصرية » ، والدكتورة ماجدة صالح ربيع التى أعدت أطروحتها للدكتوراه حول «الدور السياسى للأزهر» . وتسجل هذه الدراسات أن الأزهر بدأ

مستقلا عن السلطة والسياسة فى مصر، وأن تعيين شيخ الأزهر كان يتم فى العصر العثمانى بانتخاب العلماء، لكن الحاكم كان هو الذى يعلن اسمه وتوليه منصبه، تقديرا لمكانته وتعبيرا عن علو مقامه. غير أن تلك العلاقة شهدت تقلبات كثيرة، تراوحت بين المد والجزر، ودائما ظل الأزهر له علاقته بالسياسة، وهى العلاقة التى ضعفت تارة وقويت تارة أخرى. وفى كل أحواله، ظل الأزهر رمزا إسلاميا بأكثر منه مؤسسة مصرية. وفى ظل هذا التصور، لم يستغرب أحد أن يتولى مشيخة الأزهر يوما ما عالم تونسى هو الشيخ محمد الخضر حسين، ولا أن يصبح بعض كبار علمائه من السودان كالشيخ محمد المدنى وآخرين. وإلى الآن فإن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية فى مصر يضم ممثلين للعديد من الدول الإسلامية.

ولكى يفى الأزهر بمتطلبات ومسئوليات الرمز الإسلامى، فقد اعتبر أن له وضعا خاصا، يسمح له بالاحتفاظ بمساحة من الاستقلال، أو بمسافة تفصل بينه وبين السياسة المصرية. وللأمانة، فإن السلطة فى مصر، حرصت بدرجات متفاوتة على تأكيد الحفاظ على استقلالية الأزهر واحترام سمته كرمز مقدر فى العالم الإسلامى. وقد مر بنا فى الواقعة الأخيرة تصريح مسئول الخارجية المصرية الذى قرر فيه أن الوزارة لم تكن لها علاقة بترتيب لقاء الإمام الأكبر مع الحاخام، وأن شيخ الأزهر لو رفض اللقاء بالرجل لاحترمت إرادته.

بسبب من ذلك، فإن المرء يتمنى أن يستثمر الأزهر هذا الموقف فى تعزيز رصيده فى العالم الإسلامى، الذى أعرف ويعرف كثيرون أن لقاء شيخه بالحاخام الإسرائيلى استقبل فيه بخليط من الدهشة والصدمة. وقد تلقيت شخصيا أكثر من اتصال هاتفى من إندونيسيا وماليزيا خاصة تساءل أصحابها عن مدى صحة خبر اللقاء، وفى أحد تلك الاتصالات بادرنى صديق إندونيسى قائلا إن وكالة الأنباء المحلية نقلت خبرا مدسوسا عن اجتماع شيخ الأزهر بحاخام إسرائيل، وبكى صديقى حين أخبرته بأن الخبر صحيح. ثم عاد بعد حين وهاتفنى قائلا إن العالم الإسلامى ينتظر من الأزهر أن يظل مقاطعا لإسرائيل حتى يتم تحرير القدس، وإنه ومجموعة أخرى من المثقفين المسلمين قرروا جمع مليون توقيع من إندونيسيا وحدها على رسالة بهذا المعنى موجهة إلى شيخ الأزهر.

الرجاء أضعه بين يدى الإمام الأكبر متمنيا أن يتسع له صدره. أما الرسالة فإننى أبصم عليها مقدما بأصابعى العشرة!

الإسرائيليون فى دار الإفتاء ! (*)

لم أصدق عينى حين رأيت صورة التقطت داخل مبنى دار الإفتاء المصرية، وقد ظهر فيها فضيلة المفتى (الدكتور محمد السيد طنطاوى) جالسا على منصة فى صدر إحدى القاعات، وقد جلس أمامه جمع من الناس بينهم بعض الإسرائيليين، ميزتهم «القلانس» التى وضعوها فوق رءوسهم. ولم أصدق أذنى حين قال لى الصحفى الشاب والجزع باد فى عينيه : إن أولئك «الإسرائيليين» الذين دخلوا مقر دار الإفتاء، لأول مرة فى تاريخها، بلغ عددهم خمسة عشر شخصا، وإنهم كانوا أكبر وفد ـ بعد الوفد المصرى ـ شارك فى مؤتمر عنوانه : « حل الصراعات» .

من جانبه، آثر زميلنا المفجوع أن يحتفظ بالصورة وألا ينشرها، قائلا : إنها تثبت واقعة تستحق الستر، بحسبانها «ابتلاء» يحسن ألا يشيع أمره بين الناس، لكنى وجدت أن الأمر أكبر من أن يعالج بهذه الصورة.

اتصلت هاتفيا بالمفتى، الدكتور محمد السيد طنطاوى، وسألته عن الأمر. فقال إنه لم يكن يعرف أن هناك «إسرائيليين » بين الوفود، وإنه حضر جلسة الافتتاح لمدة نصف ساعة فقط، ثم انصرف ولم يتابع شيئا من أمر المؤتمر بعد ذلك. وأضاف أن هذه هى المرة الثانية التى ينعقد فيها مؤتمر حل الصراعات داخل دار الإفتاء، التى يقتصر دورها على مجرد تقديم المكان ولا شأن لها بالأمور التفصيلية والتنظيمية الأخرى.

أحالنى المفتى إلى الدكتور جمال ماضى أبو العزايم أستاذ الأمراض النفسية،

(*) ١٥/ ٢/ ١٩٩٤.

ورئيس الجمعية العالمية الإسلامية للصحة النفسية، وقال : إنه هو الذى تولى تنظيم المؤتمر مع بعض معاونيه. ونبهنى إلى أن دار الإفتاء شهدت فى شهر فبراير الحالى مؤتمرين وليس مؤتمرا واحدا، أولهما انعقد فيما بين الثالث والخامس من الشهر، وهو المختص بحل الصراعات (عنوانه : كيف نتعايش مع اختلاف وجهات النظر؟). وقد اشتركت فى الدعوة إليه جهات عدة هى : الجمعية العالمية للصحة النفسية بمصر، بالاشتراك مع الاتحاد العالمى للصحة النفسية ومركز رعاية ضحايا العنف بواشنطن، والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة. أما المؤتمر الثانى، فقد عقد بعد الأول مباشرة وكان موضوعه : الإسلام والسلام النفسى. وقد دعت إليه الجمعية العالمية للصحة النفسية وحدها.

عندما لاحظ المفتى أننى مهتم أكثر بموضوع المشاركة «الإسرائيلية» قال : إنه لا يشاركنى القلق أو الانزعاج فى هذه النقطة، وإنه لا يهمه من دخل إلى دار الإفتاء أيا كانت صلته أو هويته، لأن الأهم هو ماذا سيسمعون من دار الإفتاء.

بحثت عن الدكتور جمال ماضى أبو العزايم، فقيل إنه فى رحلة إلى أسوان مع المشاركين فى ندوة «الإسلام والسلام النفسى»، الذين حضروا جلسة الافتتاح فى دار الإفتاء، ثم واصلوا مناقشاتهم فى رحلتهم السياحية إلى الأقصر وأسوان. ترقبت وصوله وسألته فى الموضوع، فقال: إن «الإسرائيليين» شاركوا فى المؤتمرين، وإن وفدهم الكبير الذى ضم ١٥ عضوا حضر كل جلسات مؤتمر حل الصراعات، وغادر مصر بعد ذلك، باستثناء واحدة، طبيبة نفسية مسئولة عن مركز حل الصراعات فى «إسرائيل»، حضرت المؤتمر الثانى حول الإسلام والسلام النفسى.

وفى إجابته عن أسئلتى، ذكر أن هذه هى المرة الأولى التى يشارك فيها «الإسرائيليون» بالمؤتمر، وأن ١٥٠ عضوا من ٢٠ دولة أسهموا فى الدورة الحالية (التالية ستعقد فى لبنان). وهذه الدول تراوحت بين الولايات المتحدة وأيرلندا وكشمير وباكستان. مرورا بدول الخليج ولبنان. وكنموذج عملى على محاولة حل الصراع العربى «الإسرائيلى»، فإن المشاركين فى الندوة - يتقدمهم الوفد «الإسرائيلى» بطبيعة الحال - زاروا مستشفى فلسطينيا بضاحية مصر الجديدة. وقضوا هناك ثلاث ساعات مع الأطباء، والمرضى وطلاب الهلال الأحمر الفلسطينى. وقد اعتبر الدكتور أبو العزايم أن التجربة «كانت ناجحة للغاية».

حين ناقشته فى موضوع المشاركة «الإسرائيلية»، قال إنه وأعضاء المؤتمر مقتنعون بأن الصراع العربى «الإسرائيلى» ليس سوى «مشكلة نفسية» (!) وأن اللجوء إلى القوة فى حل ذلك الصراع كان بمثابة مضيعة للوقت باهظة التكلفة!

الخبر صحيح إذن، بدرجة تسمح لنا بأن نقرر أن دار الإفتاء أصبحت أول مؤسسة إسلامية فى مصر ينجح «الإسرائيليون» فى اختراقها وإثبات حضورهم داخلها، الأمر الذى يسوغ للتاريخ أن يسجل أن «الإسرائيليين» الذين دخلوا المسجد الأقصى «محاربين» فى يونيو ١٩٦٧، تسنى لهم أن يدخلوا دار الإفتاء المصرية بالقاهرة «محاورين» فى الثالث من فبراير عام ١٩٩٤. وأزعم أن مشهد الدخول الثانى أفدح، برغم أن الأقصى يظل أجل وأعظم. وهو أفدح لأن «الإسرائيليين» دخلوا الأقصى غازين، بينما دخلوا دار الإفتاء مدعوين. والذين استقبلوهم هناك كانوا مكرهين ومقهورين، بينما الذين استقبلوهم هنا كانوا متطوعين ومرحبين.



يحتمل المشهد تعقيبا وملاحظة من أكثر من زاوية..

● فمن ناحية، فإننى أزعم أن دعوة «الإسرائيليين» إلى مؤتمر يعقد داخل دار الإفتاء هو خطأ جسيم ومركب. وعندما يتم ذلك بدون علم المفتى، فإن الخطأ يصبح مضاعفا. صحيح أن افتتاح المفتى لمؤتمر لا يعرف من هم أعضاؤه ولا ما هى موضوعات أبحاثه، أوقعه فى مأزق هو فى غنى عنه، وأساء إلى موقفه الذى قرأناه له فى رسالته للدكتوراه وأشهر كتبه «بنو إسرائيل فى القرآن والسنّة»، غير أن خطأه يمكن تحميله على سبيل السهو، بينما خطأ الذين دعوا الوفد «الإسرائيلى» هو عمد صراح، مقترن بسبق تدبير وإصرار.

أما كونه خطأ مركبًا، فمرجع ذلك إلى أمرين: أولهما أننا نعتبر أن ثمة خطأ فى مبدأ التطبيع الحاصل حاليا الذى يعد مؤتمر «حل الصراعات» نموذجا له، وسنفصل فى هذه النقطة بعد قليل. وثانيهما أننا نعتبر أن الزج بالرموز والمؤسسات الإسلامية بوجه أخص فى ذلك المسار يهتك جلال تلك الرموز والمؤسسات من ناحية. ثم إنه من ناحية أخرى يمكن «إسرائيل» من ورقة ثمينة، لابد أن توظفها فى مساعيها

الرامية إلى اختراق العالم الإسلامى، والنفاذ إلى قلوب جماهيره المفعمة بمشاعر الرفض والكراهية لها.

ونحن لا نتردد فى القول بأن موقف الرموز والمؤسسات الإسلامية من «القضية» ينبغى أن يكون متميزا بطبيعته عن موقف المؤسسات الأخرى، ثم إنه فى مصر بالذات ينبغى أن يكون أكثر تشدداً منه فى أى دولة أخرى.

فـ« إسرائيل» من وجهة النظر الشرعية محتلة لأرض إسلامية وطاردة لملايين من سكانها، ومغتصبة للمسجد الأقصى، ناهيك عن أنها «مشروع» يهدد أمن الأمة، وتلك كلها من «الكبائر» التى لا يستطيع العقل الإسلامى - ولا الوطنى أيضا - اغتفارها، فضلا عن أن الضمير الإسلامى يتعذر عليه تمريرها أو السكوت عليها. من ثم، فليس بوسع أى مؤسسة إسلامية أن تغض الطرف عن تلك الجوانب، ولا عن التكاليف الشرعية المترتبة عليها، وإلا فقدت مصداقيتها وشرعيتها. وما لم تحل القضية على نحو عادل وشريف، فإن الاشتباك وليس التطبيع ينبغى أن يظل الموقف الأساسى لمختلف تلك الرموز والمؤسسات الإسلامية.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن مصر لها وزنها الخاص فى العالم الإسلامى، وأن هناك كثيرين يتطلعون إلى منارة الأزهر فيها، ويعتبرون موقفها نموذجا يهتدى به ويحتذى، فإن ذلك العنصر يلقى مسئولية خاصة على الرموز والمؤسسات الإسلامية فيها، تفرض عليها مزيدا من الحذر والانتباه فى التعامل مع هذه القضية الدقيقة. لأن أى خطأ فى الحساب وأى خلل فى صواب الرؤية، له تأثيره الذى يتجاوز حدود الدولة إلى أرجاء الأمة.

لتلك الأسباب، فإننا نذهب إلى أن استخدام لافتة «دار الإفتاء» لعقد مؤتمر يشارك فيه «الإسرائيليون» يمثل إساءة بالغة لوجه ووزن تلك الدار فى الساحة الإسلامية. ثم إن توريط المفتى فى افتتاح المؤتمر دون إخباره بالمشاركة «الإسرائيلية» هو مسلك غير كريم وضع الرجل فى موقف لا يتمناه أحد لرمز إسلامى مقدر، الأمر الذى يستوجب الاعتذار له، ولنا أيضا.

● وليس سرا أن «إسرائيل» سعت وبإلحاح منذ توقيع اتفاق كامب ديفيد إلى اختراق المؤسسة الإسلامية فى مصر بوجه أخص، واستخدمت فى ذلك جميع

الضغوط والحيل. وقد كان الأزهر هو الهدف الذى انصرفت إليه تلك الجهود. حيث يدركون أن الأزهر (الذى يهاجمه البعض الآن فى مصر ويحطون من قدره!) هو قيمة كبرى تمثل مفتاحا أساسيا إلى قلب العالم الإسلامى.

وكانت وسيلة «إسرائيل» لاستدراج الأزهر للتعامل معها هى بالدرجة الأولى ندوات ومؤتمرات الحوار غير المباشر، التى استخدمت أقنعة وعناوين شتى، ربما كان فى مقدمتها الدعوة إلى الحوار بين الأديان، أو إلى إحلال السلام فى العالم. والوسطاء الذين ظلوا ينقلون أمثال تلك الدعوات تراوحوا بين دبلوماسيين كبار وكرادلة فى عدة عواصم أوروبية آسيوية، ورجال دين بوذيين من اليابان، وشركات سياحية عرضت تقديم خدماتها مجانا، «لوجه الله» (!).

والقصص التى تروى فى هذا الصدد بلا حصر، من بينها قصة مندوب لجنة الديانات فى اليابان الذى دعا الأزهر إلى المشاركة فى مؤتمر حوار فى طوكيو ذات عام، ثم جاء فى العام التالى - بمنتهى البراءة - ليدعو الأزهر للمشاركة فى المؤتمر الثانى «للحوار» الذى اتفق على عقده فى «القدس»، وقيل لشخصية كبيرة فى الأزهر: إن مدينة القدس مؤهلة بحكم طبيعتها للحوار بين الأديان والدعوة إلى السلام فى العالم، خصوصا بين العرب و«إسرائيل».

وكان الرد أن موضوع العرب و«إسرائيل» فيه طرف معتد وآخر مجنى عليه، والمعتدى لا يزال يحتل الأرض ويهدم البيوت ويكسر عظام الفلسطينيين، الأمر الذى لا يتصور فى ظله أن يقوم سلام بين الطرفين.

عند ذاك، سئل الكاهن البوذى الكبير: هل توافقون على أن الطرف «الإسرائيلى» هو المعتدى؟ - فلما رد بالإيجاب، قال الشيخ الأزهرى: أليس من الأفضل أن يوجه الجهد إلى مخاطبة المعتدى ليكف عن عدوانه؟ وهل يعقل أن تدعى الضحية فى مثل هذه الحالة لإقامة سلام مع الجانى؟ وهل يمكن أن يقوم سلام جاء فى ظل هذه الظروف؟

عندما توالت الأسئلة على ذلك النحو، قال الكاهن البوذى إنه سيبحث الأمر مع أمانة المؤتمر، ثم سيعود بالرد بعد ذلك. . وخرج ولم يعد!

ذلك نموذج واحد للمساعى اللحوحة التى بذلت لاستدراج الأزهر للتطبيع مع «إسرائيل»، ولكنها ووجهت بقدر من اليقظة والوعى، أفشلها جميعا وحفظ

للأزهر سمعته وقدره الجليلين أمام الأمة. وأكثر ما أخشاه أن يكون «الإسرائيليون» قد يئسوا من اختراق الأزهر، فاتجهوا إلى دار الإفتاء، ودخلوها من وراء ظهر المفتى!!



● على صعيد آخر، فبوسع المراقب أن يلحظ تصعيدا خلال الآونة الأخيرة فى وتيرة هجمة التطبيع مع «إسرائيل» عبر العديد من القنوات المباشرة وغير المباشرة. فمؤتمر حل الصراعات الذى انعقد فى القاهرة مع بداية شهر فبراير سبقته بأسبوعين اجتماعات - فى القاهرة أيضا - لفريق المشاركين فيما يسمى بمبادرة «السلام والتعاون فى الشرق الأوسط»، التى شارك فيها نفر من الخبراء والمثقفين المصريين والعرب والأمريكيين، و«الإسرائيليين» بطبيعة الحال، وعقدت الاجتماعات وسط أجواء إعلامية حفلت بالإشارات إلى ما جنته مصر من فوائد ترتبت على التطبيع فى مجالات الزراعة وغيرها. وفيما حدث ذلك فى مصر، نقلت وكالات الأنباء من الرباط أخبار التحضير لمؤتمر «التجمع العالمى لليهود المنحدرين من أصول مغربية» الذى شاركت «إسرائيل» فيه بوفد ضم عشرين عضوا، فى مقدمتهم رئيس الكنيست عزرا رفائيل. وفى مؤتمر صحفى عقده على هامش المؤتمر رئيس الكنيست، قال: إن «إسرائيل» بدأت مرحلة تطبيع اقتصادى وتجارى بطىء مع عدد من الدول العربية فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج.

تلاحق تلك الأحداث خلال أسبوعين أو ثلاثة يجسد التسارع الملحوظ فى عملية التطبيع، الذى تشارك فيه عناصر النخبة من المثقفين ورجال الأعمال، الأمر الذى يعد نقلة نوعية فى أسلوب الاختراق والتمدد «الإسرائيليين».

اعتراضنا على ذلك النهج يكمن فيما ذكرناه من قبل، من أن ما بيننا وبين «إسرائيل» يتجاوز بكثير حدود الزراعة والتجارة والسياحة. فـ«إسرائيل» ليست دولة فقط، ولكنها «مشروع» له أهدافه السياسية التى لم تتوقف، والذى يراد به تحجيم الأمة العربية والحيلولة دون نهضتها ووحدتها. وهذا الكلام الذى نقوله ثابت فى الوثائق البريطانية التى سبقت وعد بلفور، والتى تحدثت عن ضرورة قطع الطريق على تطلع مصر إلى الشام، تمهيدا لوحدة الأمة العربية. لأجل ذلك، كان لا بد أن تزرع «إسرائيل» فى فلسطين، وأن تطرد شعبها وتمارس دورها التاريخى فى إجهاض مختلف الأحلام العربية.

إن ثمة قضية معلقة بين العرب و«إسرائيل» لم تحل بعد على النحو العادل المنشود، وإنما يجرى تناسيها وتجاهلها هذه الأيام. وإذا ظن البعض أن القضية بسبيلها إلى الحل فى ضوء اتفاق إعلان المبادئ، الذى وقع فى شهر سبتمبر الماضى بين القيادتين الفلسطينية و«الإسرائيلية»، فردنا على ذلك أن للاتفاق آجالا ومواعيد وأهدافا ستتبلور بعد خمس سنوات، فلماذا العجلة إذن واستباق الأحداث والزمن، خصوصا أن تلك المواعيد ليست مقدسة، كما قال إسحق رابين رئيس وزراء «إسرائيل»؟ لماذا نستدرج إلى أمر واقع يحقق «لإسرائيل» مرادها، بينما كل الذى قبضه العرب إلى الآن ليس سوى كلام فى كلام، خلطه البعض بالأمانى والأوهام؟

إن «إسرائيل» وأبواقها والمفتونين بها يريدون إقناعنا بأن المشكلة حلت، ولكن حقائق الواقع تقول لنا بأن كل ما جرى هو «إعلان مبادئ» قد يمهد للحل، وقد لا يؤدى إلى ذلك، وهو أمر لم تستبعده «إسرائيل» ذاتها، التى صرح رئيس وزرائها قبل أيام لمجلة «دير شبيجل» الألمانية: إنه لا يستبعد قيام حرب رابعة فى المنطقة بين «إسرائيل» والعرب، خلال فترة تتراوح بين ٥و٧ سنوات، إذا فشلت جهود السلام.

● استطرادا من هذه النقطة، فإننا نسوق إلى الذين يبيعون لنا الوهم. ويدلسون علينا زاعمين بأن المشروع «الإسرائيلى» قد انكسر، هذه العينة من الأخبار خرجت من «إسرائيل» فقط خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة التى ارتفعت أثناءها وتيرة التطبيع، وهو موجز نورده لكى يقارن الجميع بين ما يحدث فى الساحتين العربية و«الإسرائيلية».

● نشرت صحيفة «الفيجارو» الفرنسية فى أول فبراير تقريرا عن تجديد «إسرائيل» لسلاحها الجوى. وذكرت أنها تعاقدت مع الولايات المتحدة على شراء ٢٠ طائرة من طراز «إف ـ ١٥ ـ أى»، التى يبلغ مداها ستة آلاف كيلو متر، (تستطيع قذف ليبيا وإيران!) وقيمة الطائرة الواحدة ١٠٠ مليون دولار، وهى تعد من أسلحة القرن الواحد والعشرين التى تمنع الولايات المتحدة بيعها لأى دولة أخرى. وفيما يحدث ذلك، تحجب الأسلحة العادية عن دول «الطوق» العربية ـ سوريامثلا منعت عنها صفقة دبابات تشيكية كانت بصدد استلامها.

● أعلنت حكومة رابين عن إقامة شبكة طرق بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار فى الأراضى المحتلة (التى يفترض أن يقوم فيها الحكم الذاتى والدولة الفلسطينية) هدفها ربط المستوطنات بعضها ببعض وبـ «إسرائيل» بتصميم يتجنب المناطق العربية، بحيث تستكمل عملية تحويل الأراضى المحتلة إلى «كانتونات» تحت السيطرة «الإسرائيلية».

● نشرت مجلة «البيادر السياسى» الصادرة فى الضفة الغربية تقريرا عن الأراضى التى صادرتها الحكومة «الإسرائيلية» من الفلسطينيين بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ، تحت عنوان «حمى الاستيطان تتضاعف بعد الاتفاق». وقد بين التقرير أن السلطات «الإسرائيلية» صادرت منذ ١٣ سبتمبر عشرات الآلاف من الدونمات فى الأراضى المحتلة، بينما اجتاحت المستوطنين «صرعة» لتوسيع مستوطناتهم، بمباركة حكومية، بينما فصائل العازفين والمنشدين تردد أغانى السلام وتعزف ألحانه!

● قام المستوطنون «الإسرائيليون» بوضع حجر الأساس لثمانين مستوطنة جديدة فى الضفة الغربية (لاحظ أن اتفاق إعلان المبادئ نص على بقاء المستوطنات تحت الحماية الإسرائيلية).

● أعلن أن مشروع القدس الكبرى التى يجرى تهويدها بخطى حثيثة، سيحول العاصمة «الأبدية» لـ «إسرائيل»، إلى كيان ضخم يقوم عمليا على مساحة تصل إلى خمس الضفة الغربية!

هذه أخبار ثلاثة أسابيع فقط نضعها بين أيدى الجميع للعلم والنظر، خصوصا القائلين بأن المشكلة «نفسية» فى حقيقتها، والمروجين لأكذوبة «انكسار» المشروع «الإسرائيلى».

ما رأيكم فى أن «ننكسر» بدورنا على الطريقة «الإسرائيلية»؟!

مراجعات فى الفقه السياسى (*)

الكلام الذى صدر بآخرة عن الشيخ عبد العزيز بن باز فى شأن القضية الفلسطينية والتعامل مع إسرائيل يحتاج إلى ضبط ومراجعة، لأنه فتح بابا للتأويل وسوء الفهم، أحدث بلبلة شديدة فى أوساط قطاعات من المسلمين تكن للشيخ التقدير والاحترام، وتتعامل معه ليس بحسبانه رئيسا للإفتاء فى المملكة العربية السعودية، ولكن باعتباره واحدا من أبرز فقهاء المسلمين فى زماننا.

لمست أصداء ومظاهر تلك البلبلة بوضوح أثناء زيارة قمت بها إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوعين الماضيين، أدركت خلالها مدى حيرة واضطراب الشباب المتدين، ممن تابعوا كلام الشيخ من خلال برقيات وكالات الأنباء، التى اختزلت آراءه فى خلاصات مجتزأة ومثيرة، تصدم الوعى الإسلامى والوطن لأول وهلة.

لم أكن قد اطلعت على نص الحديث الذى نشرته صحيفة «المسلمون» فى الثالث والعشرين من شهر ديسمبر الماضى. لذلك لم يكن بمقدورى أن أشارك بانطباع محدد فى المناقشات التى احتدمت حول الآراء التى وردت فى حديثه، باستثناء التعبير عن الثقة فى إخلاص الرجل وورعه وعلمه. وهى ثقة تظل فى مكانها حتى إذا ما اختلف المرء معه فى الرؤية والتقدير.

وقع ذلك الاختلاف بدرجة أو أخرى فى بعض الاجتهادات التى صدرت عن الشيخ ابن باز، أو نسبت إليه فى الأمور الاجتماعية، ومنها ما أثار بين المسلمين لغطا كثيرا فى السنوات الأخيرة. لكنى وجدت مساحة الاختلاف تتسع بشكل

(*) ١٠/ ١/ ١٩٩٥.

متسارع كلما تطرقت اجتهادات الشيخ إلى الأمور السياسية. وهذا ما حدث حين أتيح لى أن أطلع فى وقت لاحق على نص الحوار الذى أجرته معه «المسلمون» ، والذى أرجو أن تكون الصحيفة قد التزمت بالدقة فى نشر إجاباته.

فى الحوار أكثر من مسألة تحتاج إلى مناقشة، لكنى أسجل تحفظا على السؤال الجوهرى الذى وجه إلى الشيخ، والذى أعتبره سؤالا مغلوطا إلى حد كبير. يقول السؤال ما نصه: المنطقة تعيش اليوم مرحلة السلام واتفاقياته، الأمر الذى آذى كثيرا من المسلمين، مما حدا ببعضهم إلى معارضته والسعى لمواجهة الحكومات التى تدعمه عن طريق الاغتيالات، أو ضرب الأهداف المدنية للأعداء، ومنطقهم يقوم على الآتى:

(أ) أن الإسلام يرفض مبدأ المهادنة.

(ب) أن الإسلام يدعو لمواجهة الأعداء بغض النظر عن حال الأمة والمسلمين من ضعف أو قوة.

- فنرجو بيان الحق، وكيف نتعامل مع هذا الواقع بما يكفل سلامة الدين وأهله؟

السؤال بصيغته تلك يعتبر معارضى الاتفاقيات الجارية معارضين للسلام. وهذا خطأ كبير يروج له البعض لوصْم المعارضين بتهمة ظالمة؛ إذ ليس صحيحا أن المعارضة الراهنة موجهة ضد السلام، ببساطة لأن بعض المعارضين كانوا جزءا من مفاوضات السلام، وفى المقدمة منهم الدكتور حيدر عبد الشافى الذى كان رئيسا للوفد الفلسطينى المفاوض فى واشنطون، وكذلك الدكتورة حنان عشراوى المتحدثة باسم الوفد. وهناك آخرون كثيرون لا يتسع المقام لذكرهم، فى مقدمتهم فاروق قدومى ومحمود درويش وإدوارد سعيد وخالد الحسن رحمه الله. هؤلاء جميعا وأمثالهم كانوا ولا يزالون من دعاة السلام، ولكنهم اعترضوا على شروطه المجحفة التى فرضت، وليس على مبدئه. غير أن بعض الأبواق - الإسرائيلية خاصة - لا تريد أن تتعرض لتلك الشروط المجحفة، التى تكشَّف جانب منها هذه الأيام، حتى علت الأصوات داعية إلى تعديل اتفاق «أوسلو»، والانتقال إلى أوسلو رقم اثنين، بعد وفاة أوسلو رقم واحد(١).

(١) الجنرال المتقاعد شلومو جازيت، نائب مدير مركز الدراسات الإستراتيجية فى تل أبيب تبنى هذه المقولة وأعلنها صراحة فى مقال نشرته له أخيرا صحيفة الجيروزاليم بوست.

لذلك فضل دعاة تسويق الاتفاق أن يصموا معارضيه بأنهم معادون للسلام، وإرهابيون أيضا. وللأسف، فإن رئيس تحرير «المسلمون» وقع فى ذلك الفخ حين قال ما قاله.

الوجه الآخر للتغليط أن السائل أرجع معارضة الاتفاق لأسباب شرعية، وهو أمر غير صحيح؛ لأن جبهة المعارضة تضم فئات كثيرة من الوطنيين ـ بعضهم من غير المسلمين ومنهم يساريون ـ ولم يقل أحد إنهم انطلقوا فى موقفهم من أى منطلق شرعى. حتى فى ذلك الإطار الأخير الذى يخص الإسلاميين وفى مقدمتهم حركة «حماس»، فإنهم لم يستندوا فى معارضتهم إلى أى من الموقفين اللذين أوردهما السائل. فليس صحيحا أن أحدا قال بأن الإسلام يرفض مبدأ المهادنة كما ورد فى السؤال، وليس صحيحا أيضا أن آخرين قالوا بأن الإسلام يدعو لمواجهة الأعداء بصرف النظر عن حال الأمة والمسلمين من قوة أو ضعف.



فى الرد المنشور على السؤال الغلط، ماذا قال الشيخ ابن باز؟

لم يتعرض الشيخ الجليل لشىء من التفاصيل التى أوردها السائل، وإنما قرر مبدأين لهما صلة بالموضوع هما:

● أنه تجوز الهدنة مع الأعداء مطلقة ومؤقتة إذا رأى ولى الأمر المصلحة فى ذلك، لقول الله سبحانه: ﴿ **وإن جنحوا للسَّلَم فاجنحْ لهاوتوكل على الله** ﴾ (الأنفال: ٦١). وهو ما فعله النبى عليه الصلاة والسلام حين صالح أهل مكة وصالح كثيرا من قبائل العرب. فلما فتح الله عليه نبذ إليهم عهودهم.

● أن الحاجة والمصلحة الإسلامية قد تدعوان إلى الهدنة المطلقة، ثم قطعها عند زوال الحاجة، كما فعل النبى عليه الصلاة والسلام.

ملاحظاتنا على هذا الكلام على فرض دقته هى:

● أن الشيخ ابن باز فى رده تحدث عن الهدنة وليس عن الصلح، الذى هو محور السؤال. واعتبر الهدنة من قبيل الجنوح إلى السلم الذى أجازه الشرع. وهو خطاب يفتح الباب لالتباس كبير. لأن الهدنة بمثابة سلام مؤقت بين حربين، بينما الجنوح

إلى السلم هو فى المفهوم الفقهى تخلى أعداء الدولة الإسلامية عن عدوانهم، وردهم إلى المسلمين ما قد يكونون قد اغتصبوه من أموالهم وأرضهم . بمعنى أن الجنوح للسلم لا يثبت بمجرد الحديث عنه أو حتى توقيع اتفاقياته ومعاهداته . وإنما هو يثبت بالمسلك العملى الذى يؤيد الإقلاع عن العدوان .

الفرق كبير إذن بين السلام الذى يقوم بين حربين، ويضطر إليه أحد الطرفين أو كلاهما لسبب أو آخر، وهو الذى يسمى هدنة، وبين السلام الذى ينشأ بعد أن يتخلى المعتدى عن عدوانه ويرد إلى المسلمين حقهم المغتصب .

إزاء ذلك، فالمساواة بين الهدنة والجنوح إلى السلم خطأ من الناحية الشرعية والنظرية، لأن كل مصطلح محمل بوضع يختلف تماما عن الآخر . فالأول مؤقت والثانى دائم، والأول يحتمل بقاء الحال كما هو عليه لفترة من الزمن وإن شابهُ ظلمٌ، بينما يقترف الجنوح إلى السلم رد الحقوق وزوال العدوان، ومن ثم إقرار العدل بين المتحاربين .

● على الصعيد العملى، فإن وصف الاتفاقيات التى وقعتها إسرائيل مع بعض الدول العربية بأنه جنوح إلى السلم، هو خطأ آخر، لأن إسرائيل مازالت على موقفها المتعنت من جميع القضايا التى أثارت الحرب بينها وبين العرب . فاحتلالها للأراضى العربية باق كما هو، والأرض التى ردتها إلى الأردن احتفظت بأكثريتها على سبيل الإيجار . ورفضها لحق تقرير المصير الفلسطينى، بل لحق عودة الفلسطينيين إلى بلادهم التى شردوا منها لا يزال مستمرا . وتمسكها بالمستوطنات معلوم للجميع ، ناهيك عن أنها تواصل سياسة توسيع المستوطنات وتطويرها . أما موقفها من القدس، فحدث فيه ولا حرج . وذلك كله لا يعد بأى حال جنوحا إلى السلم، وإنما هو عبث بالسلم وغش علنى له .

للشيخ حسن مأمون مفتى الديار المصرية الأسبق فتوى نيرة فى هذا الصدد، قال فيها : إنه « إذا كان الصلح على أساس رد الجزء الذى اعتدى عليه إلى أهله كان صلحا جائزا . وإن كان على إقرار الاعتداء وتثبيته، فإنه يكون صلحا باطلا لأنه إقرار لاعتداء باطل . وما يترتب على الباطل يكون باطلا مثله» . . قال الشيخ أيضا : «إن الصلح على أن تبقى البلاد التى سلبها اليهود من فلسطين تحت أيديهم، وعلى

عدم إعادة أهلها إليها لايحقق إلا مصلحتهم ، وليس فيه مصلحة للمسلمين ، ولذلك لا نجيزه من الوجهة الشرعية» .

● أنه لا محل للمقابلة بين الصلح الذى أجراه النبى عليه الصلاة والسلام مع أهل مكة فى الحديبية وبين التصالح الراهن مع إسرائيل ، وهى المقابلة التى تساق هذه الأيام فى الكثير من محاولات التكييف الشرعى للمسألة . إذ الفرق جوهرى بين الحالتين . فالصلح النبوى تم بناء على وحى إلهى . وقد نسبه الله إلى نفسه وسماه فى البيان القرآنى فتحا مبينا ، كما قوله تعالى : ﴿ **إنّا فتحنا لك فتحا مبينا * ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر ويُتمَّ نعمته عليك ويَهديَك صراطا مستقيما * وينصرَكَ الله نصرا عزيزا** ﴾ (الفتح : ١ ـ ٣) . وحين سأل عمر بن الخطاب النبى عليه الصلاة والسلام : لم يقبل المسلمون الصلح ؟ كان رده : أنا عبد الله ورسوله ، لن أخالف أمره ولن يضيعنى .

والأمر كذلك ، فإن واقعة الحديبية تظل حالة لها خصوصية شديدة ، من حيث إن مصدرها الوحى ، وليس لأحد أن يقيس عليها . وهو الرأى الذى تبناه الدكتور محمد سليم العوا فى كتابه حول النظام السياسى فى الدولة الإسلامية ، حيث عدّ ذلك الصلح من قبيل الوقائع النبوية التى لا يقاس عليها باعتبارها «قضية عين لا عموم فيها» ، حتى تساءل فى ختام هذه النقطة قائلا : أنَّى لأى حاكم فى أى دولة إسلامية ـ بعد الرسول عليه الصلاة والسلام ـ أن يضمن أن ما يعقده من معاهدات يؤيده فيه من الله عز وجل نصره وهدايته وتمام نعمته ؟ !

● المبدأ الثانى الذى قرره الشيخ ابن باز من الخطورة بمكان . فقوله إنه إذا اقتضت الحاجة والمصلحة الإسلامية عقد هدنة مطلقة ، فإن يجوز قطعها عند زوال الحاجة . . هذا القول يتناقض مع نصوص قرآنية عدة تدعو إلى الوفاء بالعهود والعقود . من قبيل الآية : ﴿ **يأيها الذين آمنوا أوْفُوا بالعقود** ﴾ (أول سورة المائدة) ، وآية سورة البقرة (رقم ١٧٧) التى تعدد صفات البر عند المسلمين فترصد أمورا من بينها إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، ثم تضيف إليهم : ﴿ **والموفون بعهدهم إذا عاهدوا** ﴾ ـ وقوله تعالى فى سورة آل عمران : ﴿ **بلى مَنْ أَوْفى بعهده واتَّقى فإنّ الله يحب المتقين** ﴾ (٧٦) ـ أما الأحاديث التى تدعو المسلمين إلى الوفاء بعهودهم ، فهى بغير حصر .

دعوة الشيخ إذن إلى عقد هدنة ثم قطعها عند زوال الحاجة مردودة بالموقف الشرعى المبدئى الذى يطالب المسلمين بأن يكونوا عند عهودهم . ولئن استشهد فى اجتهاده ذاك بموقف النبى عليه الصلاة والسلام حين نبذ بعض عهوده ، فردنا على ذلك هو ما سقناه توا من أن الموقف النبوى خاضع للوحى ، وهو قضية عين لا عموم فيها . ونضيف إلى ذلك أن النص القرآنى مقدم على السنَّة العملية ، كما يعرف فقهاء الأصول . ومن ثم ، فإذا تعارضت أى سنة عملية ، كما فى الحالة التى نحن بصددها ، مع نص قرآنى فالأمر يحسم لصالح النص باتفاق . لأن السنَّة العملية يدخلها الاحتمال فى تفسيرها وتأسيسها ، وما دخله الاحتمال ـ كما قرر الإمام الشافعى ـ بطل الاستدلال به ، إذا كنا فى مقابل نص قرآنى صريح .

سئل الشيخ ابن باز : فى ظل التفاهم بين العرب واليهود ، هل تجوز زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه ، خصوصا فى حال الموافقة من الدولة العربية؟

أجاب : زيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه سنّة إذا تيسر ذلك ، لقول النبى صلى الله عليه وسلم : « لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد : المسجد الحرام ، ومسجدى هذا ، والمسجد الأقصى » .

تكلم الشيخ عن المبدأ منفصلا عن الواقع والظرف التاريخى . وربما اختار هذا المنهج لكل يرد على السؤال مباشرة . ولكن اللبس يظل قائما لأنه سئل عن جواز زيارة المسجد الأقصى « فى ظل التفاهم بين العرب واليهود » . وكأنما السائل يعرف أن تلك الزيارة سنّة مستحبة ، وأراد أن يعرف الموقف الشرعى من القيام بتلك الزيارة الآن .

السؤال تحدث عن الظرف التاريخى الراهن ، بينما الإجابة ركزت على المبدأ مجردا ، مع ذلك ، فالقارئ العادى يخرج من قراءة الاثنين باستحباب زيارة المسجد الأقصى فى الظروف الراهنة ، خصوصا أن الشيخ لم يبد فى رده أى تحفظ على شروط الزيارة .

ونحن نذهب إلى أن الإجابة ناقصة وتحتاج إلى تكملة تزيل اللبس الذى يمكن أن ينشأ عن تجريدها وابتسارها . فالمسجد الأقصى موضوع السؤال قائم فى مدينة احتلت من بلاد الإسلام ، وشهد الجميع باغتصابها بما فيهم مجلس الأمن الدولى

نفسه. وأكثر من ذلك، فإن محتليها يرفضون التخلى عنها، ويتحدون الجميع علنا مصرين على أنها العاصمة «الأبدية» لدولة إسرائيل.

إلى جانب ذلك، فإن حكومة الاحتلال الإسرائيلى ما برحت تعلن أن مدينة القدس « مغلقة سياسيا ومفتوحة دينيا» - بمعنى أن باب الحديث والاجتهاد مغلق فى المستقبل السياسى لها، لأن إسرائيل قررت أن تصبح القدس تحت ولايتها السياسية إلى الأبد. أما إذا أراد المتدينون أن يزوروها وأن يتعبدوا فيها، أيا كانت ديانتهم، فالبلد مفتوح لهم والمعابد فى خدمتهم.



هذا هو الواقع الذى غاب عن الرد، ومن ثم فإن القول بجواز زيارة المسجد الأقصى فى ظل هذه الظروف يعنى مباشرة التسليم بالادعاء الإسرائيلى القائل بأن المدينة المقدسة مغلقة سياسيا ومفتوحة دينيا. الأمر الذى يصب فى مجرى تكريس احتلال القدس، والقبول بالأمر الواقع الذى تريد إسرائيل فرضه عليها.

ولأن العبرة بالمآلات كما يقول الأصوليون، فإن زيارة المسجد الأقصى، وإن كانت سنَّة، إذا كان من شأنها تكريس الاحتلال والتسليم بالمخطط الإسرائيلى لمستقبل المدينة، فإنها تعد جريمة فى حق المسجد الأقصى، وفى حق المقدسات الإسلامية، فضلا عن حق الشعب الفلسطينى.

من هذه الزاوية، فإننا لا نتردد فى القول بأن مثل هذه الزيارة لا تجوز شرعا قبل أن يفك أسر المسجد الأقصى، ونزعم أن القيام بها فى الظرف الراهن يعد إثما يحاسب الله عليه من اقترفه يوم القيامة.

أستأذن هنا فى استطراد بسيط حول وضع المقدس فى المفهوم الإسلامى، خلاصته أن كرامة المسلمين مقدمة عند الله على أى مقدس آخر مهما علت مرتبته ودرجته، حيث البشر فى الإسلام أهم بكثير من الحجر. تدلنا على ذلك الآية القرآنية : ﴿ يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتالٌ فيه كبيرٌ وصدٌ عن سبيل الله وكُفر به والمسجد الحرام وإخراجُ أهله منه أكبرُ عند الله ﴾ (البقرة : ٢١٧).

الآية لا تجيز القتال فى الأشهر الحرم، وتعتبر ذلك إثما كبيرا، لكنها تعتبر فتنة المسلمين فى دينهم وإخراجهم من ديارهم إثما أكبر عند الله تعالى. فإذا ما وقع

ذلك الإثم يحق للمسلمين أن يتحللوا من حرمة تلك الأشهر، ولهم أن يقاتلوا دفاعا عن دينهم وكرامتهم .

بذات المنطق القرآني، نقول إن القضية الملحة ليست هي الصلاة في المسجد الأقصى، لأن الإثم الأكبر عند الله هو احتلال المدينة وإخراج أهلها من ديارهم . وإذا كانت الزيارة نافلة وسنّة ، فإن الدفاع عن كرامة المسلمين فريضة لازمة، ولا يجوز شرعا ولا عقلا أن تقدم نافلة على فريضة!

● في موضع آخر، سئل الشيخ عن الخلاف الفلسطيني حول عملية السلام، حماس المعارضة والسلطة الفلسطينية الموافقة، وعمن تلزم الناس طاعته . فكان رده : ننصح الفلسطينيين جميعا بأن يتفقوا على الصلح، ويتعاونوا على البر والتقوى، حقنا للدماء وإرغاما «للأعداء» الذين يدعون إلى الفرقة، والاختلاف .

وهذه بدورها إجابة ناقصة ، أسقطت كلاما قديما للشيخ أثبته رئيس تحرير «المسلمون» في مطلع الحديث المنشور، واعتبرها «مقالة بعيدة العهد قد تكون الأحداث والتطورات قد تجاوزتها» . في تلك المقالة، دعا الشيخ المسلمين إلى مساعدة الفلسطينيين في الجهاد حتى يتحقق لهم النصر، أو أن يمكنوا من إقامة صلح مع اليهود بحيث يكون « صلحا ينفع المسلمين، ويحصل به للفلسطينين إقامة دولتهم وقرارهم في بلادهم، وسلامتهم من الأذى والظلم» .

وهو كلام طيب أحسب أن الشيخ ابن باز فاز فيه بالأجرين اللذين ينالهما المجتهد إذا أصاب . أما مقالته هذه الأخيرة كلها ـ إن صحت ـ فأغلب الظن أنه نال عنها أجرا واحدا . . والله أعلم!

خطاب مراوغ وملغوم ! (*)

معجم مصطلحات الحوار العربى الإسرائيلى صار حافلا بحشد من المفردات والعبارات المراوغة التى تحتاج إلى ضبط وتحرير، يكشف عن المراد منها ويفصح عن المضمون والمكنون. وبغير ذلك التحرير، فإن تلك المصطلحات والعبارات يمكن أن تتحول إلى سلسلة من الأكمنة والفخاخ، الواقع فيها منكود ومفقود، والناجى منها مسعود ومولود!

تكتسب المسألة أهمية خاصة، إذا أدركنا أن تلك المصطلحات المراوغة تنصب على صياغة الحاضر وترتيبات المستقبل، أى بمصير الأمة وحظها من خرائط هذا الزمان.

قائمة المصطلحات طويلة، لكننا سنتوقف أمام عشرة منها أطلّت علينا بآخرة فى ثنايا وثيقة كوبنهاجن، التى حملت توقيع نفر من الإسرائيليين والعرب، وأنشأت ما سمى بالتحالف الدولى الشعبى من أجل السلام، واعتبر المثقفون ركيزة وطليعة له.

● فحين يقال مثلا إن الجميع ـ العرب والإسرائيليين ـ يتطلعون إلى «السلام العادل والدائم»، الذى يتمتع فيه الشرق الأوسط بالخير العميم، فإن أى إنسان عاقل ورشيد لن يتردد فى الاحتفاء بالعبارة، لأن السلام العادل هو غاية المراد من رب العباد. غير أن هذا الانطباع سوف يختلف يقينا إذا ما سأل سائل: ما هى يا ترى مواصفات السلام العادل التى ينشدها العرب؟ وكيف يراها الإسرائيليون؟ وإلى

(*) ١٨ / ٢ / ١٩٩٧ والمقال كتب تعليقا على بيان كوبنهاجن ومناقشة لمضمونة.

أى مدى يعتبر المثقف العربى ـ الذى يفترض أنه معبر عن ضمير الأمة ـ أنه متفق مع الإسرائيليين على مضمون السلام العادل؟



حين تذكر كلمة العدل فى موضوع الصراع العربى الإسرائيلى، فإن الذاكرة العربية الحية تستحضر أمورا كثيرة، سنتوقف أمام اثنين فقط منها. ذلك أن دولة إسرائيل حين أنشئت واعترفت بها الأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٨، قامت على مساحة مليون و٦٩١ ألف و ٦٩٩ دونما من مجموع أرض فلسطين البالغ مساحتها ٢٦ مليون و٣٢٠ ألف دونم. أى أنها قامت على ٥٫٧ فى المائة من أرض فلسطين. ثم بالقهر والسلاح والمذابح ـ(لا تنس : عددها ٢٥ مذبحة!) ـ وبالضغط والاحتيال وغير ذلك مما تعرف من أساليب، وضعت إسرائيل أيديها على ٩٤٪ من أرض فلسطين، وأعطت الفلسطينى حق إقامة حكم ذاتى على ٦٪ من الأرض. الأمر الذى يدعونا إلى طرح السؤال التالى : هل يمكن أن يوصف السلام الذى يؤسس على هذا الوضع بأنه «عادل»؟!

إليك النموذج الثانى : طبقا لقانون «العودة» الإسرائيلى، فإن أى يهودى فى أى مكان بالكرة الأرضية، بوسعه أن يأتى إلى إسرائيل فيصبح مواطنا كاملا، فيرتع ويعمل ويتملك الأرض والضياع، بينما ترفض إسرائيل أى حديث عن مصير ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ فلسطينى طردوا من ٥٣٢ مدينة وقرية، وحكم عليهم بالنفى الأبدى منذ عام ١٩٤٨ . هذه المفارقة الصارخة تشير بوضوح إلى أن قانون العودة الإسرائيلى هو فى الحقيقة قانون للنفى الفلسطينى، وأن استمراره هو ازدراء فاحش بقيمة العدل.

هذان النموذجان للمظلومية يعتبرهما الإسرائيليون بمختلف اتجاهاتهم من دعائم الوجود الإسرائيلى وضروراته، الأمر الذى لا يدع مجالا للشك فى أن المقصود الحقيقى بالعدل الذى ينشده الإسرائيليون هو التسليم بالواقع المفروض والتكيف معه، أى أنهم يفهمون العدل بمعنى الانصياع. فهل يمكن فى ظل هذا التصور أن يعلن نفر من المثقفين العرب أنهم متفقون مع الإسرائيلين حول معنى السلام العادل؟

● خذ مصطلح «معسكر السلام فى إسرائيل»، وفكر فى قائمة الأسئلة التى

يطرحها بصدده الدكتور أحمد صدقى الدجانى، المفكر والقيادى الفلسطينى البارز، والتى يقول فيها : ممن يتألف هذا المعسكر ؟ وما رأى عناصره فى الصهيونية ومشروعها الاستيطانى؟ وماصلته بالحكومة الإسرائيلية وأجهزتها السرية، وبخاصة الموساد؟ متى يصمت هذا المعسكر؟ ومتى يتحرك؟ وما الأهداف التى يضعها نصب عينيه فى كل حوار لكى يحققها فى تعامله مع العرب؟ . . . إلخ .

إن شئنا أن نختصر الردود على تلك الأسئلة فنقرر أن خبرة ربع قرن من رصد حركة هذا المعسكر - من الجانب الفلسطينى على الأقل - تشير بوضوح إلى أن عناصره كانت ومازالت واقفة على أرضية المشروع الصهيونى، وأنهم إذا لم يكونوا جزءا من المؤسسة الحاكمة فى إسرائيل، فهم على الأقل يتحركون بالتنسيق معها . وما لم ندرك هذه الحقيقة، فإننا نستسلم بغير مبرر لواحد من الأكمنة الإسرائيلية، يستدرج بعض مثقفينا إلى حوار مع المؤسسة بينما يتوهمون بأنهم يضغطون عليها من خارجها .

● خذ أيضا عبارة كالتى تتحدث عن التوصل إلى سلام بين «الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى» . ذلك أنك حين تتأمل جيدا مفرداتها ستجد أن الشعب الفلسطينى كيان معروف ومحدد الملامح والقسمات . فهو كل مواطن أقام على أرض فلسطين قبل الاحتلال البريطانى وأثناءه، وكل من ينحدر من أب فلسطينى أو أم فلسطينية فى مناطق التشرد واللجوء والهجرة . . إلخ .

لكن ماذا عن الشعب الإسرائيلى؟ . . هل هو الشعب الموجود قبل تقسيم فلسطين، أم بعد حرب عام ١٩٤٨ ؟ وهل يضم كذلك مئات الألوف من اليهود الذين نقلوا إلى قطاع غزة والضفة الغربية بعد يونيو عام ١٩٦٧؟ وهل يمكن اعتبار يهود بروكلين وكييف ووارسو والفلاشا وغيرها جزءا من هذا الشعب؟ أعنى هل يدخل فى عداد الشعب الإسرائيلى أولئك الذين تم استقدامهم من الخارج، والذين لم يأتوا بعد إلى إسرائيل أو كانوا فى الطريق إليها ؟!

ولئن حاول الإسرائيليون طمس هذه الأسئلة الجوهرية فى طيات مصطلح الشعب اليهودى، فإن إدراكها ينبغى ألا يفوت المثقف العربى، على الأقل لكى يعرف مع من يتحدث وإلى أى أرضية يستدرج!

● حين ترد فى السياق عبارة تقول : « إن الصلات بين الشعوب هى أمر حيوى لنجاح جهود السلام فى المنطقة»، فإن القارئ المتمعن إذا دقق فى مضمونها

سيكتشف أنها كمين معتبر! إذ هى دعوة لوضع العربة أمام الحصان، تقول للعرب بصريح العبارة: تعالوا نعمل على تطبيع العلاقات مع الإسرائيليين، فنحطم أسوار المقاطعة الثقافية والاقتصادية، لكى «نضغط» على السياسيين ولا نتيح لهم فرصة التراجع عن مسيرة السلام. أى أنها دعوة لفك الارتباط بين علاقات الشعوب وبين القضية، تزعم أن التطبيع من شأنه أن يساعد على حل المشكلة، رافضة ضمنا المنطق العربى الذى يعتبر حل المشكلة شرطا للتطبيع ، ناهيك عن أن الضغط إذا ما أريد له أن يتم فيجب أن يوجه إلى الجانى لا الضحية. وحين يؤيد المثقفون العرب صياغة من هذا القبيل، فإنهم يتبنون الموقف الإسرائيلى من حيث لا يشعرون، ويرددون خطابه الخبيث والمراوغ.

● خذ أيضا عبارة مثل تلك التى نادت بوجوب «ممارسة الشعب الفلسطينى لحقه فى تقرير المصير، بما فيه حقه فى إقامة الدولة» . ستجد هنا اصطلاحين يعتبران فى حكم «الإنجاز». غير أنك إذا أخذت المصطلح الأول وسألت عن حق ملايين اللاجئين الفلسطينيين فى تقرير المصير، باعتبارهم جزءا لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى، فإن الطرف الإسرائيلى سوف يسحب موافقته فورا على العبارة!

وإذا انتقلت إلى التعبير الثانى، ودققت فى مضمون الدولة الفلسطينية التى يقبل بها الإسرائيليون، فسوف نكتشف أن مواصفاتها كما يلى: فهى مقامة على ٦٪ فقط من أرض فلسطين ـ لابد أن تكون منزوعة السلاح ـ لا سلطان لها على مياه الضفة الغربية وغزة ـ عاصمتها مقامة خارج نطاق بلدية القدس، فى قرية أبو ديس، التى سيطلق عليها اسم القدس للضحك على ذقون العرب ـ فى داخلها مائة مستوطنة موصولة ببعضها وخاضعة للسيادة الإسرائيلية، أما الثلاثون مستوطنة الأخرى، فسوف يخير سكانها بين العيش كأقلية داخل «الدولة» أو الهجرة إلى إسرائيل بعد تعويضهم ـ الطرق الالتفافية التى تربط بين المستوطنات ستتكفل بتحويل الدولة إلى مجموعة معازل تضم ٨ مدن و ٥٠٠ قرية صغيرة، يمكن إصابتها بالشلل والانقضاض عليها فى أى لحظة.

هذه هى الدولة الفلسطينية التى تقبل بها النخبة الإسرائيلية، ولا يزال نتانياهو وشيعته يستكثرونها على الفلسطينيين. الأمر الذى يدعونا للتساؤل عما إذا كانت

تلك الصيغة تسمح بقيام كيان يمكن أن يوصف بأنه دولة يتحمس لها المثقفون العرب، ويعتبرون الإشارة إليها «إنجازا» يستحق الذكر!

● ما قيل بصدد القدس يعد فخا من العيار الثقيل. فقد ذكر أنها موضوع مركزى شديد الحساسية، ينبغى أن يعالج بصورة تحقق «الوفاء بمتطلبات كل الأطراف». تهمنا الفقرة الأخيرة، لأنها تلغى القرارات الدولية وتقفز فوقها، حيث القدس الشرقية طبقا لقرار ٢٤٢ تعد من الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بالقوة، فضلا عن أن قرار التقسيم فى سنة ١٩٤٨ منح القدس الغربية وضعا دوليا، وللفلسطينيين حقوقهم فيها ومنها أملاك وأراضى وقف إسلامية ومسيحية. وتلك الصيغة المراوغة التى نحن بصددها تقف بالكامل على الأرضية الإسرائيلية التى تعتبر القدس «قلب الشعب اليهودى» و«العاصمة الأبدية لإسرائيل». والوفاء بالمتطلبات الإسرائيلية يعنى الاعتراف بذلك الواقع، بينما تعتبر إسرائيل أن العرب ليس لهم فى القدس سوى عدة مساجد وكنائس وأديرة، وبعض المقابر! من ثم فإن الوفاء بالمتطلبات الإسلامية والمسيحية يعنى السماح لأتباع الديانتين بممارسة حقوقهم «الروحية» فى المدينة. من هذه الزاوية، فإن مصطلح الوفاء بمتطلبات كل الأطراف هو تعبير مخفف للموقف الإسرائيلى الثابت الذى يعلن أن القدس «مغلقة سياسيا ومفتوحة دينيا». أى أنها سياسيا تابعة لإسرائيل، وللآخرين فى المدينة مجرد حقوق روحية يمكن إشباعها على الرحب والسعة! وحين يؤيد أى طرف عربى الدعوة، وتنطلى عليه حكاية الوفاء بمتطلبات كل الأطراف، فإن ذلك يغدو تعبيرا عن الوقوع فى الفخ والاستسلام «للملعوب» الإسرائيلى.



● تنتاب المرء ذات الدهشة ممزوجة بدرجة عالية من الاستغراب، حين يقرأ إقرارا عربيا لعبارة «عدم بناء مستوطنات جديدة». ذلك أن آخر ما يخطر على البال أن يقبل بعض العرب، خصوصا إذا كانوا من المثقفين، بأقل مما تقرره القوانين والأعراف الدولية، التى ترفض الاستيطان من حيث المبدأ. فحين تحظر اتفاقية جنيف لسنة ١٩٤٨ نقل رعايا الدول المحتلة إلى الأرض التى تحتلها، وحين تعلن المجموعة الأوروبية فى دبلن (فى ١٥/ ١٢/ ١٩٩٦) أن «الاستيطان مخالف للقانون

الدولى ويزعزع السلام» ، حين يحدث ذلك فلا يتوقع من أى عربى أن يدعو فقط إلى عدم بناء مستوطنات جديدة، الأمر الذى يعنى ضمنا الإبقاء على ما تم إقامته منها، كما يعنى عدم الممانعة فى توسيع المستوطنات «القديمة» أو ما يسمونه «تسمينها»!

● لا تقف الدهشة والاستغراب عند ذلك الحد، وإنما يتواصلان حين نقرأ تلك الفقرة التى تدعو إلى عدم استخدام أو تشجيع أو قبول «العنف» بأى صورة . إذ ليس خافيا على أحد أن المقصود هو وقف مقاومة الاحتلال، وهى المقاومة المشروعة طبقا لميثاق الأمم المتحدة والتى تعتبرها إسرائيل إرهابا. ونحن نفهم دوافعها إلى ذلك، لكن الذى لا نفهمه أن يؤيدها فى موقفها نفر من المثقفين العرب، فيعربون بذلك عن تضامنهم مع الإسرائيليين ضد المقاومة الوطنية الفلسطينية. ليس ذلك فحسب وإنما تغض تلك العبارة الطرف عن العنف الإسرائيلى الذى يمارس ضد المدنيين فى الأراضى المحتلة والجولان وجنوب لبنان وفى السجون الإسرائيلية، التى سوغت المحكمة العليا فى تل أبيب تعذيب نزلائها الفلسطينيين لانتزاع الاعترافات منهم.

● أخيرا، فإننا حين نقرأ عن دعوة للتسوية بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان، ويقال إن هذه التسوية ينبغى أن تحقق «الحد الأقصى من الأمن المتبادل لكل الأطراف»، فكيف نفهم العبارة التى لم تشر بكلمة إلى الانسحاب من الجولان وجنوبى لبنان؟ وهل نستطيع أن نفصلها عن لغة الخطاب الليكودى التى ترفع شعار «الأمن أولا»؟!

إن الحد الأقصى من الأمن الإسرائيلى يتمثل فى احتفاظها بالرءوس النووية، وإقامة سلام فى ظل الردع الإسرائيلى (التعبير لبنيامين نتانياهو) ومن خلال الاحتفاظ بهضبة الجولان وجبل الشيخ. يتمثل ذلك الحد أيضا فى منع الدول العربية ـ خاصة سوريا ـ من الحصول على أى أسلحة متقدمة . وفى ظل موازين القوى الراهنة فإن شعار الحد الأقصى من الأمن المتبادل يعنى شيئا واحدا هو : الحد الأقصى من الأمن الإسرائيلى. وإذا كان ذلك مطلبا إسرائيليا مفهوما، فهل يعقل أن يؤيده أى عربى ، مثقفا كان أو غير مثقف؟!

لقد حصد الإسرائيليون كل النقاط فى الجولة!

يسألونك عن التطبيع (*)

هل كان الرجل مصيبا أم مخطئا، مدير الفرقة القومية للفنون الشعبية، الذى رفض التقاط صور تذكارية للفرقة المصرية مع الإسرائيلية بأحد المهرجات فى فرنسا، التزاما بقرار اتحاد النقابات الفنية برفض التطبيع مع إسرائيل، وهو ما أدى إلى حجب الجائزة التى استحقتها الفرقة المصرية؟!

لن تسمع إجابة واحدة إذا ألقيت السؤال على الساحة الثقافية المصرية، لأنك ستجد من يصفق لمدير الفرقة الأستاذ كمال نعيم، ويشد على يده معتبرا أنه اتخذ القرار الصحيح. ولن تعدم نفرا ينكر عليه فعلته ويخطئه لأنه تصرف فى اتجاه معاكس لسياسة الدولة. وستسمع صوتا ثالثا لا يمانع فى فكرة الرفض، وفى ذات الوقت لا يجد غضاضة فى قبول التصوير مع الإسرائيليين، معتبرا أن ذلك من قبيل ممارسة حرية الاختيار والاجتهاد واجبة الاحترام.

هذه المواقف تعبر عن تيارات ثلاثة تصطرع الآن فى الساحة المصرية، مشكّلة أحزابا ثلاثة فى مواجهة قضية التطبيع. إن شئت الدقة، فقل إنهما حزبان فقط، أحدهما معارض للتطبيع والثانى مؤيد له. غير أن بين هؤلاء الأخيرين من يدعون إلى تطبيع فج، ومنهم من يتحدث عن تطبيع «محتشم». والفرق بينها أن الفج لم تعد له تحفظات على التطبيع، بينما المحتشم له تحفظاته التى لا تمنع التطبيع. والأولون مستعدون للتعامل مع إسرائيل

(*) ٥ / ٩ / ١٩٩٧. والمقال كان ردا على ماكتبه زميلنا الدكتور محمد السيد سعيد احتجاجا على موقف نقابة الصحفيين من مشاركة بعض أعضائها فى التطبيع.

حتى فى ظل وجود حزب الليكود فى الحكم واستمرار سياساته، بينما يرفض الآخرون سياسة الليكود وينحازون إلى موقف وسياسة حزب العمل.

ليس خافيا على أحد أن الجدل بين دعاة التطبيع ورافضيه مستمر فى عدة أقطار عربية، خصوصا تلك التى وقّعت حكوماتها معاهدات أو اتفاقات سلام مع إسرائيل. ومازالت مصر إحدى الساحات المهمة التى يتواصل فيها هذا الجدل، الذى احتدم هذا العام بوجه أخص، حين صدر «بيان كوبنهاجن»، الذى تكفل رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتانياهو بإجهاضه وطى صفحته. غير أنه ما إن هدأت زوبعة كوبنهاجن حتى هبت زوبعة أخرى، حين قرر مجلس نقابة الصحفيين إحالة اثنين من أعضاء النقابة البارزين إلى التحقيق لأنهما انتهكا قرار مجلس النقابة بشأن منع التطبيع مع إسرائيل ومناهضته. ثم حين قرر مجلس نقابة السينمائيين محاسبة أحد المخرجين لقيامه بخرق قرار مماثل بشأن رفض التطبيع كانت النقابة قد اتخذته. الأمر الذى جدد الجدل حول قضية التطبيع وموقف النقابات منها. وهو الجدل الذى لا يزال مستمرا على صفحات الصحف حتى الآن. فى هذا السياق حدثت واقعة مهرجان الفنون الشعبية التى أشرنا إليها، وكان موقف مدير الفرقة المصرية من أصداء ذلك الحوار، الذى انحاز فيه الرجل إلى الالتزام بقرار نقابته، ومن ثم رفض ما اعتبره تطبيعا وقبل راضيا أن يدفع ثمن موقفه.



لا أبالغ إذا قلت: إن الحوار الدائر حول الموضوع أثار بعض الالتباسات التى تعد البلبلة نتيجة طبيعية لها، فضلا عن أن ثمة حججا استخدمت فيه تحتاج إلى مناقشة ورد. لذلك أسمح لنفسى بأن أسجل عدة ملاحظات حول ذلك الحوار، بعضها يتصل بالشكل، والبعض الآخر يتصل بالموضوع. وسأبدأ بما هو شكلى. موجزا ملاحظاتى فيما يلى:

● إن فتح ملف التطبيع فى هذه المرحلة بالذات هو طرح للقضية فى غير أوانها. أعنى أن الحكومة الإسرائيلية الراهنة لا تضع التطبيع مع الدول العربية ضمن أولوياتها، على عكس ما كان عليه الحال فى حكومة حزب العمل السابقة. وأحد الفروق بين الحكومتين أو الحزبين أن حكومة حزب العمل تبنت مشروع شمعون بيريز الذى يستهدف تقوية

إسرائيل من خلال الانتشار والهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية على منطقة الشرق الأوسط، ولذلك فإنها كانت شديدة الاهتمام بمسألة التطبيع مع مختلف دول المنطقة، باعتبار أن ذلك التطبيع هو الذى يمهد الطريق ويحرثها لتحقيق المشروع المنشود. أما حكومة الليكود الراهنة، فلها مشروع مغاير، يقوم على تقوية إسرائيل من خلال بسط سلطانها على ما يسمى بأرض إسرائيل، الأمر الذى يمكنها من ممارسة سلطانها فى المنطقة انطلاقا من هذه القوة الذاتية. لذلك، فإن مشروع نتانياهو يتجه إلى الداخل بأكثر مما يتطلع إلى الخارج، الأمر الذى أدى إلى تراجع أولوية التطبيع فى سياسته.

وإذا صح هذا التحليل، فهو يعنى أن البعض منا يولى أهمية للتطبيع تتجاوز اهتمام سياسة الحكومة الإسرائيلية به، وهى الحكومة التى يفترض استمرارها حتى سنة ألفين.

● إنه من الخطأ البين صياغة الجدل الدائر بين رافضى التطبيع ومؤيديه بحسبانه رفضا للسلام أو تأييدا له، لأن الحقيقة غير ذلك تماما بين المثقفين على الأقل. فالأغلبية بين المثقفين المعارضين لا ترفض السلام، ولكنها تصب اعتراضها على شروطه. وفى الساحة الفلسطينية مثلا رموز دعت إلى إجراء مفاوضات مع إسرائيل وشاركت فيها. لكنها تقف الآن فى المعسكر الرافض ليس للتطبيع فقط ولكن لاتفاقيات السلام ذاتها. وفى مقدمة هؤلاء: الدكاترة حيدر عبد الشافى وإدوارد سعيد وهشام شرابى. ولابد أن نستلفت النظر فى هذ الصدد إلى أنه بينما تستخدم حجة رفض السلام فى التراشق الحاصل بين المثقفين باعتبارها تهمة تجرح معارضى التطبيع، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلى لا يتردد بين الحين والآخر فى التلويح بخيار الحرب، ضد سوريا على سبيل المثال. بل ويمارس هذا الخيار فى عدوانه المتكرر على الأراضى اللبنانية، وما حدث على شواطئ صيدا فى الأسبوع الماضى ليس بحاجة إلى بيان.

● إن بين المتحاورين من عالج موضوع التطبيع وكأنه لم تكن هناك مشكلة مع إسرائيل، بينما تحدث آخرون وكأن المشكلة قد انتهت. وكلا الموقفين موغل فى الخطأ وأبعد ما يكون عن الصواب. وأخطر ما فى الموقف الأول أنه يلغى الذاكرة، بينما أخطر ما فى الثانى أنه يتعامى عن الحقيقة. وأغرب حجة يطرحها الأولون أن ما بيننا وبين إسرائيل هو مجرد «مشكلة نفسية». وكأننا صحونا ذات صباح متأثرين بكابوس حلمنا به فى الليل، فتعكرت أمزجتنا واشتبكنا فى عراك مع أول من لقيناه، وكان ذلك الاشتباك من حظ الإسرائيليين لأنهم تواجدوا «بالصدفة» على الحدود المصرية!

والأمر كذلك، فقد صار ضروريا فى كل مناسبة أن نذكر الناسين أن إسرائيل اغتصبت أرضا فلسطينية ليست لها، وأبادت بشرا، وهدمت قرى، وشردت شعبا لايزال يقيم فى المنافى، وتعداده الآن أربعة ملايين ونصف مليون لاجئ يتوزعون على الجهات الأربع فى الكرة الأرضية، وطالما بقى هؤلاء فى منافيهم ومخيماتهم، رغم أن قرارات الأمم المتحدة تعطيهم حق العودة، فلن يجرؤ أحد على الزعم بأن المشكلة حلت. وللعلم فإن قرار إنشاء دولة إسرائيل فى سنة ١٩٤٨ مشروط بإعادتها لأولئك اللاجئين.

● إن البعض تحدث عن إسرائيل وكأنها دولة عادية، وليست دولة ذات طابع خاص. والخصوصية هنا تكمن فى ثلاثة أمور، أولها دولة لها مشروع وحلم صهيونى لا يكف حاخاماتهم عن ترديده. والحلم يتحدث عن استعادة «أرض إسرائيل»، انطلاقا مما يسميه الباحث اليهودى الشهير إسرائيل شاحاك «بالجغرافيا المقدسة»، التى يتبناها الحاخامات الأرثوذكس الذين تقوى شوكتهم بصورة ملحوظة فى إسرائيل الآن. أما الأمر الثانى، فى الخصوصية الإسرائيلية، فهى أنها دولة استيطانية بطبيعتها. وما كان لها أن تقوم أصلا إلا على أساس من الاستيطان الذى لا بد أن يكون عدوانيا فى بنيته لأنه يقتلع أناسا من أرضهم، ويستجلب آخرين ليحلوا محلهم. السمة الثالثة نابعة من الثانية، وهى أن إسرائيل مجتمع عسكرى مسلح، الناس فيه صنفان: جيش عامل وجيش احتياطى. ومن هذه الزاوية تصعب التفرقة بين الدولة والمجتمع، لأن كل البالغين فى ذلك المجتمع يتوحدون تحت مظلة الجيش فى لحظة المواجهة.



فى الموضوع لنا ملاحظات أخرى. وأذكّر بأن «الموضوع» الذى نحن بصدده يتمثل بالدرجة الأولى فى حق النقابات المهنية فى تحديد موقف من التطبيع يختلف عن موقف الدولة، ثم حقها فى محاسبة الذين لايلتزمون بهذا الموقف. والتطبيع كما أفهمه هو: كل مسعى يستهدف إقامة علاقات عادية وطبيعية مع إسرائيل الدولة أو المجتمع، برغم استمرار احتلالها للأراضى العربية، وإنكارها لحق الشعب الفلسطينى فى السيادة على أرضه والعودة إليها، وتنكرها لمختلف قرارات الأمم المتحدة الصادرة فى القضية.

وملاحظاتنا فى هذا الصدد هى:

● أن التلويح بمعاهدة السلام فى الدعوة إلى التطبيع يحتاج إلى مراجعة وتحرير وعلى الرغم من أن المعاهدة لم تحقق ما كان معلقا عليها من أمل على صعيد تحقيق السلام العادل

فى شـأن القـضـيـة الفلسطينيـة، فـإن التـعـامل مع المعـاهدة ينبـغى أن ينهض على قـاعـدة «ضرورات الحكومات وخيارات الشعوب». وهى التى تعنى أن الحكومات قد تكون لها حسابات تملى عليها اتخاذ قرارات معينة فى شأن بعض القضايا. وقد ترى فى هذه القرارات مصلحة وطنية، أو تخلص إليها بعد الموازنة بين المصالح والمفاسد. وفى كل الأحوال، فإنه يمكن فهم موقفها وإعذارها فيما انتهت إليه. أما الشعوب، فهى فى وضع مختلف، من حيث إنها تقع خارج دائرة الحسابات والموازنات أو الضغوط الدولية. الأمر الذى يتيح لها هامشا للحركة أفضل وأكثر مرونة، ومن ثم خيارات أوسع. هكذا، فإن إعذار السلطة فى ظل اعتبارات الضرورة، يمكن أن يستوعب إلى جانبه تنوع المواقف فى المجتمع بحكم اتساع فسحة الخيارات.

● أن خلطا حدث بين الالتزام بقوانين الدولة والالتزام بسياستها. فالقوانين ملزمة للجميع لاريب، والسياسات فى أى دولة ديمقراطية ملزمة لأجهزة الإدارة وحدها، لكنها لا تلزم مؤسسات المجتمع المدنى بالضرورة. لذلك، فقد كان غريبا ومدهشا أن يكون بين الداعين إلى ضرورة التوحد مع سياسة الدولة فى مسألة التطبيع نفر من المدافعين عن إقامة مؤسسات المجتمع المدنى وتعزيز استقلالها. ومما هو جدير بالإثبات والتقدير، أن الدولة المصرية لم تلزم المؤسسات المدنية فى المجتمع بضرورة التطبيع. وقد عبر وزير الثقافة المصرى عن هذا الموقف أكثر من مرة حين سئل عن رأيه فى رفض أغلب المثقفين للتطبيع مع إسرائيل، ولم يكن ذلك اقتناعا بحق مؤسسات المجتمع المدنى فى الاختلاف مع سياسات الدولة فحسب، ولكن كان أيضا إدراكا للوجه الإيجابى لذلك الاختلاف، من حيث إنه يقوى موقف الدولة فى تفاوضها مع الطرف الإسرائيلى.

● فى كل مجتمع ديمقراطى، يحق لمؤسسات المجتمع المدنى التى تمثل القطاعات المختلفة أن تحدد ضوابط السلوك المهنى للعاملين فى كل قطاع. وحين تقرر الجمعية العمومية لأى فئة ـ نقابة كانت أو ناديا أو جمعية ـ قرارا فى هذا الصدد، حتى وإن كان فى شأن يتعلق بسلوك الأعضاء، فهو قرار ملزم لا ريب. ولا وجه لاعتباره مجرد توصية. والقائلون بذلك لا يختلفون عن القائلين بأن الشورى فى المجتمع معلمة وليست ملزمة. إذا ما قيمة الشورى إذا كانت للعلم فقط؟! ـ والحق أن اعتبار قرارات الجمعية العمومية مجرد توصيات يجافى المبادئ الديمقراطية، فضلا عن أنه يعد ازدراء بالجمعية واستخفافا بقراراتها.

حين قررت الجمعية العمومية لنقابة المهندسين عزل النقيب فى عام ١٩٩٣ فإن القضاء تعامل مع القرار باعتباره أمرا ملزما وليس مجرد توصية، وحين أبطله فإن القاضى استند إلى أمور أخرى مثل عدم اكتمال النصاب وظروف عملية فرز الأصوات.

● الجمعية العمومية فى النقابات المهنية ـ شأنها شأن المؤسسات الأهلية الأخرى هى السلطة الأعلى، التى يناط بها اختيار النقيب ومجلس النقابة ومحاسبتهم. وإذا كان نص المادة ٤٧ من قانون نقابة الصحفيين يعطى المجلس الحق فى وضع خطة العمل السياسى للنقابة ويتابع تنفيذها، فإن قرار الجمعية العمومية بحظر التطبيع مع إسرائيل يلزم المجلس والأعضاء. وفى حالة انتهاكه، فإنه يجب على مجلس النقابة محاسبة أولئك الأعضاء، من باب متابعة تنفيذ قرار الجمعية العمومية.

وليس فى ذلك مصادرة على الرأى، ولا حجرا على حرية الاجتهاد. لأن التطبيع فعل وليس رأيا. ومن ثم، فلدعاة التطبيع من أعضاء النقابة أن يعلنوا رأيهم وأن يعبروا عن اجتهاداتهم كيفما شاءوا. ولكن حين يترجم هذا الرأى إلى عمل من أى نوع، فإن الأمر يختلف، والمحاسبة المهنية تصبح واجبة.

لقد استشهد أحد الزملاء بمسألة «شرط الضمير» المعمول بها فى الديمقراطيات الحديثة، والتى سمحت للبعض بالامتناع عن الخدمة العسكرية وعدم المشاركة فى الحروب التى يرفضونها، وقال إن هؤلاء فضلوا أحكام السجن على القيام بالخدمة العسكرية. وهى حجة دحضت دعوته ولم تخدمها؛ لأنه أنبأنا بأن الدول التى أخذت بمبدأ شرط الضمير، لم تتردد فى محاسبة الأفراد الذين اتخذوا موقفا مغايرا، بحيث دفع كل واحد ثمن موقفه. وهؤلاء الذين امتدحهم ممن فضلوا السجن على المشاركة فى الحرب، حالهم أسوأ بكثير ممن يمكن أن يحالوا إلى مجالس تأديبية فى النقابات قد تبرئ ساحتهم، وغاية ما تملكه أن تتخذ ضدهم إجراءات تأديبية لا ترقى إلى مستوى السجن بحال.

● انتقد البعض مبدأ أن تقيد النقابات موقفا يبيحه قانون البلاد، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك يعد «خلطا شائنا»، بدعوى أن قرار الجمعية العمومية ليس قانونا للبلاد. واعتبروا أن ذلك من شأنه أن يحدث تضاربا وبلبلة بين قرار أو قانون النقابة وقوانين البلاد، وهذه حجة مفتعلة لأن قوانين الدولة تبيح للنقابات أن تحدد ضوابط السلوك المهنى لأعضائها كما أسلفنا توا. ودراسو القانون يعرفون جيدا أن النقابة شخص من أشخاص القانون العام يقوم على تنظيم المهن. فعلى الرغم من أن قانون البلاد يبيح الملاهى الليلية

مثلا ، فإن نقابة المعلمين مثلا لاتجيز للمعلم أن يدير ملهى ليليا . وبرغم أن القانون يبيح الخمر ، فإن نادى القضاة لا يجيز للقاضى أن يفتح حانة أو يتاجر فيه .

وربما يذكر البعض أن سعد باشا زغلول ـ وهو السياسى المحنك والمحامى القدير المدافع عن الحريات ـ قبل فى عام ١٩٢٥ بقرار هيئة كبار العلماء تجريد الشيخ على عبد الرازق من العالمية بعد صدور مؤلفه « الإسلام وأصول الحكم »، وكتب آنذاك قائل : وما قرار هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على من زمرتهم إلا قرار صحيح لا عيب فيه لأن لهم حقا صريحا بمقتضى القانون أو بمقتضى المنطق والعقل أن يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم ـ فذلك أمر لا علاقة له مطلقا بحرية الرأى التى تعنيها (جريدة) السياسية . (التى هاجمت القرار واعتبرته انتهاكا لحرية الرأى) .

إن النقابات حين تدافع عن قرارات جمعياتها العمومية ، إنما تدافع فى الوقت ذاته عن ضمير الجماعة التى تمثلها ، وينبغى أن تحمد على ذلك ، لا أن تسب وتجرح ، على الأقل من جانب أعضائها .

مغامرة فى مدريد ! (*)

عدت من رحلة إلى مدريد حققت نجاحا معتبرا، لأنها لم تبلغ أيا من أهدافها الموضوعة، حتى وجدتها قصة تستحق أن تروى - إليك فصولها كما تتابعت، بلا زيادة أو نقصان :

تلقيت فى شهر أغسطس الماضى دعوة من جامعة الكلا (القلعة) الإسبانية ، دعتنى للمشاركة فى مؤتمر حول السلام فى الديانات الثلاث، يعقد فى رحاب الجامعة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ من نوفمبر وطبقا للرسالة التى تلقيتها، فإن المدعوين إلى المؤتمر كانوا نخبة من قيادات الديانات الثلاث والمثقفين والخبراء المعنيين بموضوع السلام فى الشرق الأوسط . ولأن عنوان المؤتمر كان منصبا على الرؤية الدينية لقضية السلام، فقد كان مفهوما من جانبى على الأقل أن هؤلاء المدعوين لهم علاقة بتلك الرؤية .

فى خطاب الدعوة أيضا ، المؤرخ فى الثانى من أغسطس والذى وقعه السكرتير التنفيذى للمؤتمر مانويل جالا ، فقرة أشارت إلى أنه سوف ينعقد برعاية وحضور ملكة وملك إسبانيا، وأنه مدعوم من جانب وزارة الخارجية الإسبانية، وأن فى مقدمة المشاركين فيه شخصيات مرموقة من الديانات الثلاث (الإسلام والمسيحية واليهودية) .

بعد شهر من تلقى الدعوة، تسلمت ورقة تضمنت برنامج «ملتقى أهل الكتاب» والعنوان تصدر الصفحة الأولى من البرنامج . وكان ثابتا فيه أن ثمة محاور ثلاثة للقاء هى : السلام فى الكتب المنزلة الثلاثة - مراجعات تاريخية حول الحرية الدينية والتدين

(*) ٦/ ١٢/ ١٩٩٤ .

والروحانية، التسامح والتعصب ـ ثم التربية والتعاون من أجل السلام. وتحت هذا العنوان الأخير جاء فى ورقة البرنامج: إن «الندوة بين أهل الكتب المنزلة لابد وأن تسهر على مشروع عالمى من أجل السلام والحرية والتسامح».

هكذا بدا الكلام منذ بواكيره عامًا وفضفاضا، أكثر ما تحدد فيه أنه حوار بين أهل الأديان، وأن السلام هو موضوعه الرئيسى. وهاتان الإشارتان الأخيرتان ترتبطان فى ذهنى ببعض الانطباعات السلبية. وهى انطباعات ناشئة عن تجارب وممارسات عدة توالت خلال العقدين الأخيرين خاصة. بعضها كنت طرفا فيها والبعض الآخر سمعت بأمره من آخرين شاركوا فى تلك الأنشطة. وكانت خلاصة تلك الانطباعات أن عنوانى «الحوار» و«السلام» استخدما خلال هذين العقدين لتحقيق مآرب عدة، ليست بالبراءة التى تخطر على البال لأول وهلة.

مشهورة قصة «لجنة الديانات فى اليابان» التى جاء مندوب عنها (كان بوذيا) إلى القاهرة قبل سنوات داعيا إلى إقامة حوار بين أهل الديانات فى «القدس»، يكون منطلقا لإحلال «السلام» فى المنطقة. وكان واضحا من اختيار القدس مقرا للاجتماع أن إسرائيل تقف وراء مسعى الرجل. وأن الدعوة كانت نموذجا لمحاولات عديدة وحثيثة جرت فى تلك الآونة لمد جسور التصالح بين العرب وإسرائيل.

آنذاك التقى المندوب البوذى شيخ الأزهر وعرض عليه الفكرة، فكان رد الإمام الأكبر أن الحوار بين أهل الديانات لن يحل مشكلة السلام فى المنطقة؛ لأن هناك طرفا إسرائيليا معتديا وطرفا عربيا مجنيا عليه، وعلى من يدعو إلى السلام حقا أن يتوجه أولا إلى الطرف المعتدى لكى يوقف عدوانه، حيث لا يعقل ولا يفيد أن تطالب الضحية بأن تقيم سلاما مع الجانى: وقتذاك ذهب الرجل ولم يعد!

كاردينال النمسا قام بمحاولة أخرى لإشراك الأزهر فى حوار إسلامى مسيحى حول السلام. وقيل له آنذاك فى القاهرة إنه حرى بأهل الديانات أن يقيموا السلام بينهم، فيوقف الفاتيكان التبشير فى بلاد المسلمين مثلا، وذلك قبل أن يتصدوا لموضوع إحلال السلام فى العالم.

أستطيع أن أروى عشرات القصص من ذلك القبيل، وكلها تشير إلى أن دعوات الحوار التى كان يدعى إليها المسلمون على الأقل، لم تعبر عن رغبات مخلصة وجادة فى الفهم

أو التفاهم، وأنها فى أغلب أحوالها كانت تستر بين طياتها إما أصابع إسرائيلية خفية ، وإما مساعى لفتح العالم العربى والإسلامى لعمليات التبشير. وهذه المساعى الأخيرة أشير إليها صراحة فى وثيقة محدودة التداول صدرت عن الفاتيكان عام ١٩٨٤ عنوانها : موقف الكنيسة (الكاثوليكية) تجاه أصحاب الديانات الأخرى - تأملات وتوجهات حول الحوار والدعوة . وقد تسربت نسخة من هذه الوثيقة إلى الخارج، ولدى مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة نسخة منها.

كان واضحا من عنوان المؤتمر أن قضية التبشير بعيدة عن جدول أعماله. وحين أردت أن أبد شكوكى فى مسألة الدور الإسرائيلى فيه، قلت صراحة لمندوب السفارة الإسبانية فى القاهرة الذى سلمنى الدعوة - السيد أوغسطين كاسينيللو - إننى أحد الرافضين للتعامل مع إسرائيل لأسباب يطول شرحها، ولذلك فإننى أسأل : هل هناك إسرائيليون فى المؤتمر؟ - فكان رده أن المشاركين فيه هم يهود يمثلون الديانة، شأنهم شأن غيرهم من ممثلى المسيحيين والمسلمين.

وجدت الرد كافيا لإبداء الموافقة، فأخبرته بها وتوكلت على الله.



لأسباب تتعلق بمواعيد رحلات شركة طيران «أيبيريا» الإسبانية التى تعين علينا استخدامها ، فإن السفر كان ينبغى أن يتم يوم الخميس ٢٤ من نوفمبر، بعد منتصف الليل، لحضور المؤتمر الذى يبدأ يوم ٢٨ من نوفمبر. وهو ما كان يعنى البقاء لمدة ثلاثة أيام فى مدريد بلا عمل وبلا مبرر. لم يكن هناك خيار فيما بدا أمام المجموعة المصرية المشاركة، فوافقوا على السفر على طائرة « أيبيريا». غير أنى آثرت أن أمر على لندن لقضاء مصلحة هناك احتاجت منى إلى ٤٨ ساعة فقط، واخترت أن أصل إلى مدريد ليلة الافتتاح، بعدما وجدت طائرة «ليبيرية» تؤدى الغرض.

وجدت أن ذلك ترتيب أفضل يحقق أكثر من مصلحة، فاستقر رأيى عليه.

تم المراد فى لندن . وكان مقررا أن ألحق بالطائرة الإسبانية التى تغادر مطار «هيثرو» فى السابعة والنصف مساء يوم الأحد ١١/٢٧ . وبالفعل وصلت إلى المطار فى الساعة السادسة، وأمام مكتب شركة الطيران اكتشفت أننى نسيت جواز سفرى فى الفندق! إزاء

المفاجأة ، لم يكن أمامى سوى أن أبحث عن أى صديق يلتقط الجواز من الفندق ويأتينى به على وجه السرعة . وكانت المشكلة هى كيف يمكن العثور على واحد ممن أعرف قاعد ببيته فى يوم العطلة . وحين تحقق ذلك ووصل جواز السفر ، كانت الطائرة قد أقلعت !

طمأننى موظف شركة الطيران إلى أنه لن تكون هناك مشكلة كبرى ، لأن هناك طائرة إسبانية أخرى تغادر فى وقت مبكر من صباح اليوم التالى (الذى سيتم فيه افتتاح المؤتمر) . ولأنها تغادر فى السابعة والنصف صباحا ، فإننى أستطيع أن أكون فى مدريد حوالى العاشرة ، وهو موعد يسمح بقضاء اليوم كله هناك . وتعاطف الرجل معى أكثر ، فدبر لى مكانا على الطائرة ، مشترطا علىّ أن أبكر فى الحضور حتى لا يضطر إلى التصرف فيه .

فى ظلام صباح لندن وضبابها المقبض خرجت ، حتى كنت أول الواصلين إلى المطار . وما إن أقبلت على مكتب شركة الطيران حتى قالت لى الموظفة وهى تتثاءب : إن هناك مشكلات فى مغادرة الطائرة إلى مدريد ، وعلىّ أن أنتظر بعض الوقت !

تكرر ردها مع آخرين ممن جاءوا بعدى . وفيما ظلت عقارب الساعة تتحرك وموعد الإقلاع يقترب ، ازداد قلق الواقفين ، فذهب نفر منهم إلى أحد مسئولى الشركة ليستوضح الأمر ، فكان رده أن الطائرة لن تغادر ، لأن هناك إضرابا عاما فى مطار مدريد ، ينتظر له أن يفض خلال ساعتين أو ثلاثة . وعلى ذلك فإن ركاب طائرة السابعة والنصف صباحا ليس أمامهم سوى طائرة الساعة ١١ و٤٥ دقيقة !

أسقط فى يدى ، ولم يكن أمامى سوى أن أستسلم ، فجلست أقتل الوقت فى ركن جانبى . قلت أعزى نفسى : لا تهم كثيرا جلسة الافتتاح ، والمهم هو جلسات العمل التى ستبدأ فى المساء . ثم مرت الساعات متثاقلة ، وإذا بمكبر للصوت يعلن على الجميع أن إضراب مطار مدريد مستمر ، وأن طائرة الظهر لن تغادر ، وثمة أمل فى طائرة الساعة الثالثة . بعد حين قالوا إن طائرة الساعة الثالثة لن تغادر ، وستكون فرصة السفر متاحة على طائرة الساعة الخامسة . فى الساعة الرابعة اعتذروا قائلين إن الإضراب لايزال مستمرا ، وهناك وعد بأن تقلع طائرة الساعة السابعة والنصف فى موعدها . بعد ساعة قالوا إننا فى غاية الأسف ، لأن محاولات فض الإضراب فشلت ، ولن يستقبل مطار مدريد أى طائرة اليوم . وعلى المسافرين أن يستريحوا فى الفندق هذه الليلة ، ويشرفونا فى وقت مبكر من الصباح ، للحاق بطائرة الساعة السابعة والنصف !

فى الفندق جلست أستعرض تلك المصادفات الغريبة التى عطلت ذهابى إلى مدريد. فلأول مرة منذ ثلاثين عاما أسهو عن حمل جواز السفر، فتفوتنى طائرة مساء الأحد. ثم يشاء ربك أن يعلن العمال والموظفون الإضراب فى مطار مدريد طيلة يوم الاثنين، فتعجز مائة طائرة إسبانية عن الوصول إلى العاصمة فى ذلك اليوم، ومنها طائرتى التى ستحملنى لحضور المؤتمر. فتضيع منى جلسة الافتتاح، ثم يضيع اليوم الأول كله، من مؤتمر مدته يومان!

تأملت المشهد، وقلت: الخيرة فيما اختاره الله!

وصلت طائرة الصباح إلى مدريد متأخرة عن موعدها نصف ساعة. استقبلنى دبلوماسى صديق فى المطار، وقال إن ثمة سيارة تنتظرنى على باب الفندق لألحق بجلسة الصباح. فى الطريق عنَّ لى أن أسأله: هل إسرائيل مشتركة فى المؤتمر؟ فهز رأسه بالإيجاب، وقال: إن حضور الإسرائيليين قوى بشكل مستلفت للنظر. فوجئت بكلامه، فألقيت عليه سيلا من الأسئلة. كان رده أن الأمر يمكن مناقشته تفصيلا فى الفندق.

حين وصلنا حدثت مصادفتان أخريان أكملتا مسلسل نسيان جواز السفر والإضراب. الأولى أن السيارة التى كانت بانتظارى لتنقلنى إلى مقر المؤتمر على بعد ٤٠ كيلو مترا من المدينة، اختفت ولم يعد لها أثر. ويبدو أن السائق استأخرنى فحمل آخرين وذهب. أما المصادفة الثانية، فهى أن حجز الفندق ألغى بعدما تأخرت عدة أيام عن موعد الوصول!

كان معنى ذلك أن أغيب أيضا عن جلستى نهار اليوم الثانى. وأن أظل بجوار حقيبتى لمدة ساعتين أو ثلاث لكى يتم تدبير مكان لى فى الفندق. قال لى مرافقى الصديق إنه لم يبق فى المؤتمر سوى جلسة الختام فى المساء، التى سيحضرها الملك والملكة، كما سيحضرها شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل، مع وزير خارجية إسبانيا.

سألت غير مصدق: ماذا تقول؟!

أعاد الكلام على مسامعى، فقلت محاولا ضبط انفعالى: لماذا يأتى بيريز إلى مؤتمر أهل الأديان؟!

رد صاحبى قائلا: لقد أدهشنى سؤالك فى الطريق عن مشاركة إسرائيل فى المؤتمر، لسبب بسيط هو أن إسرائيل والجالية اليهودية فى إسبانيا هما اللذان يقفان وراء الدعوة إلى ذلك المؤتمر.

قلت دون تفكير: إننى لن أدخل إلى قاعة المؤتمر ما لم أفهم الحكاية بالضبط!

كان أمامى بعض الوقت، حتى يدبروا لى مكانا فى الفندق، فوضعت حقيبتى فى سيارة صاحبى، وقلت إن أمامى ساعات معدودة لتحديد موقفى من المؤتمر ومن الندوة الصحفية التى ألحقت به، وكان مقررا أن تنعقد فى اليوم الثالث.

خلال تلك الساعات أطلقت كل ما عندى من حواس الرصد وقرون الاستشعار، فتبين لى ما يلى:

● أن الداعى إلى المؤتمر ليست جامعة القلعة (الكلا) وحدها، وإنما تشترك معها إحدى منظمات الجالية اليهودية فى مدريد تحمل اسم «المركز الدولى لدراسات السفاردين». وقد استخدم اسم الجامعة فى الرسائل المرسلة إلى المدعوين، بينما كل اللافتات والملصقات التى تعلن عن المؤتمر تحمل شارة المركز اليهودى بنجمته السداسية!

● أن هناك ست جهات تولت تمويل المؤتمر والإنفاق عليه، هى خليط من البنوك وشركات الإنشاءات والطيران. وكلها خاضعة للنفوذ اليهودى القوى فى إسبانيا، حيث الجالية هناك من أقوى الجاليات اليهودية فى أوروبا [1].

● أن منظمى المؤتمر جميعا من اليهود، وكذلك المرافقين الذين كان أكثرهم من اليهود المغاربة. بل إن الطعام الذى يقدمه الفندق كان يعد تحت إشراف حاخام يهودى، هو الذى يتولى تحديد ما يجوز وما لا يجوز أن يؤكل طبقا للشريعة اليهودية!

● أن ٨٠٪ من أعضاء المؤتمر (عددهم ٢٠٠) إما يهود وإما إسرائيليون. والإسرائيليون هم خليط من ممثلى الأحزاب الدينية والجامعات ووزارة الخارجية والمخابرات (الموساد)، بل إن جهاز الأمن الإسرائيلى هو الذى أشرف على تفتيش كل الداخلين إلى قاعة المؤتمر، خصوصا فى الجلسة التى حضرها بيريز.

● تبين أيضا أن منظمى المؤتمر أحاطوه بتكتم شديد من البداية، حتى إن السفارات العربية مثلا منعت عنها أى معلومات خاصة بالحضور أو برنامج العمل، كذلك فإن جميع الأوراق التى قدمت إليه احتفظت بها السكرتارية، ومنع توزيعها أو تداولها!

(*) لاحقا اطلعت فى الفندق على قائمة بأرقام مفاتيح الاتصال الهاتفى بالدول الأجنبية ـ وكانت إسرائيل هى الدولة الوحيدة المذكورة فيه من الشرق الأوسط.

إزاء ذلك، قررت أن أقاطع المؤتمر، وأن أمتنع عن حضور الجلسة الختامية، وندوة الصحافة والسلام فى الشرق الأوسط، التى دعيت إليها فى اليوم التالى.

قال لى أحد الدبلوماسيين العرب: لماذا لا تحضر وتقول كل ما عندك، لأن الغياب عن هذه المؤتمرات يعنى إفساح المجال للآخرين لكى يحتكروا الحديث وينفردوا بآذان المستمعين؟!

بينى وبين نفسى أدركت من جملة المصادفات التى حدثت أن المقادير ظلت تدفعنى بعيدا عن المؤتمر منذ قررت السفر إلى لندن قبل مدريد وإلى أن ألغى حجزى فى الفندق، لكنى مع ذلك قلت إنه لاقيمة لأى كلام صح يقال فى السياق أو المقام الغلط. وقد أجاد بعض إخواننا الذين تكلموا، لكن كلامهم ظل محبوسا وسط الجدران الأربعة، وبقيت صورة المؤتمر فى الخارج أنه منعقد لتأييد السلام الإسرائيلى.

أما الجمهور الذى يُخشى من انفراد الرأى الآخر - المنحاز لإسرائيل - به، فقد كانت أغلبيته من اليهود المنحازين أصلا، من ثم فلا جدوى من الحديث معهم.

ظللت على موقفى فى المناقشات، حيث لم أجد حجة مقنعة تؤيد المشاركة فى المؤتمر. ومن ثم عزمت على مقاطعته تماما. فرفضت حضور الجلسة الختامية، وبقيت ندوة الصحافة والسلام.



صبيحة اليوم الثالث، اتصلت بى فى الغرفة سيدة من سكرتارية المؤتمر، تدعونى للنزول والانضمام إلى الذاهبين لحضور الندوة. فنزلت فعلا وسلمت السيدة - اسمها ديبورا بن أمو، وهى يهودية مغربية الأصل - بيانا نصه كما يلى:

أرفض الاشتراك فى الندوة الصحفية، كما رفضت الاشتراك فى أعمال المؤتمر، لأسباب ثلاثة هى:

● أننى قبلت الدعوة لحضور المؤتمر باعتباره لقاء فكريا بين أهل الكتاب، الذين يمثلون الديانات السماوية الثلاث. لكننى فوجئت عقب وصولى بأن لأهل السياسة دورا أكبر فيه. بل أدركت أن المؤتمر بدعوته النبيلة إلى الحوار بين أهل الكتاب، إنما صار غطاء لموقف متحيز لصالح دولة بذاتها هى إسرائيل.

● أن ذلك التحيز ضيع فرصة إجراء حوار مخلص وحقيقى بين ممثلى الأديان، بعدما تم توجيه المؤتمر إلى أهداف سياسية مباشرة تهدف إلى خدمة مخططات دولة بذاتها، فضلا عن أن ذلك التحيز أدى إلى تمثيل غير متوازن بالمرة لبعض الديانات، كانت نتيجته غيابا شبه كامل لممثلى الدين الإسلامى.

● أن عنوان السلام استخدم فى المؤتمر لتغطية مظالم جسيمة حلت فى الماضى، ومازالت تحل حتى الآن بالأمة العربية، وفى مقدمتها شعب فلسطين المحروم من أبسط حقوقه الإنسانية. إزاء ذلك فلا سبيل إلى الحديث عن السلام إلا إذا قام على العدل. وعلى ممثلى الديانات أن يتنزهوا عن التورط فى اللعبة السياسية، التى لم تتورع عن انتهاك وإساءة استخدام مختلف القيم العظيمة. ذلك أن العدل هو جوهر الديانات السماوية، وهدف كل الرسل والأنبياء، كما دل على ذلك بوضوح القرآن الكريم.

إننى أرفض أن يستخدم صوتى المتواضع فى تكريس الظلم بدعوى السلام، لأننى على يقين من أنه لن يقوم سلام حقيقى فى أى مكان فى العالم من فلسطين إلى البوسنة إلا على أساس العدل. ولئن تجاهل أهل السياسة ذلك لسبب أو آخر، فينبغى ألا يتورط فيه أهل الأديان، لأن حسابهم سيكون عسيرا عندئذ. أمام الله وأمام التاريخ ـ (التوقيع) ـ التاريخ ٣٠/ ١١/ ١٩٩٤.

لم أهتم كثيرا حين قيل لى إن بيانى اختزل وترجم خطأ فى الندوة. واستشعرت غبطة حين أطلعت بعضا من الزملاء المشاركين على البيان لاحقا فتحمسوا بدورهم وقرروا تقديم بيان احتجاج مماثل إلى السفارة الإسبانية فى القاهرة، لأنهم خدعوا بدورهم، واستدرجوا إلى موقف لم يتمنوه ولم يكونوا سعداء به.

لم أغادر الفندق حتى موعد إقلاع طائرة القاهرة، التى طارت وحطت فى موعدها، مما كان إيذانا بانتظام أشياء كثيرة بالنسبة لى، أريد لها أن تختل حتى لا أشارك فى المؤتمر!

هوامش على مشهد التوقيع (*)

أما وقد حظى الشق الملآن من الكوب بالنصيب الأوفر من الاهتمام والتركيز خلال الأيام الأخيرة التى أعقبت توقيع اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى فى القاهرة، فاسمحوا لنا أن ننبه من جانبنا إلى الشق الفارغ، لا لشىء سوى أن نعرض الوجه الآخر للمسألة، لكى نستوعب الصورة على نحو متوازن قدر الإمكان.

أسارع إلى القول بأن الشق الملآن يمكن اختزاله فى جملة واحدة، هى أن الذى تم هو خطوة واحدة على طريق رحلة ألف ميل محفوفة بالمخاطر والأهوال، وبصرف النظر عن اتجاه الخطوة التى يراها البعض إلى الخلف وليس إلى الأمام، فإن القدر المتيقن أنها خطوة. أما الذين تجاوزوا تلك الحدود تحت ضغط الانفعال أو الالتباس، فإنهم وقعوا فى الغلط، وحملوا إلى الناس الرسالة الغلط.

هذا الغلط بالتحديد هو أخوف ما نخافه الآن. وأكاد أقول إن بعضنا وقع فيه بالفعل، ممن صوروا لنا أن الحلم الفلسطينى قد ولد، وأن العقدة انحلت، وأن حمائم السلام انطلقت لكى ترفرف فوق كل الربوع. إلى غير ذلك من المعانى التى بثت فى ثنايا عبارات تقول بأن الفلسطينيين استردوا السيادة على الأرض، وأنه صار بمقدورهم الآن أن يقيموا مجتمعهم، وأن يبنوا وطنهم الذى ينشدون.

وهو كلام ليس صحيحا، فضلا عن كونه خطراً إلى حد بعيد..

هو ليس صحيحا لأن الخطوة التى تمت لا تتجاوز حدود نقل بعض الاختصاصات

(*) ١٠/ ٥/ ١٩٩٤.

الإدارية من السلطة الإسرائيلية إلى سلطة الفلسطينيين. وهى اختصاصات أقرب إلى دائرة البلديات منها إلى أى شيء آخر. ولأننا بصدد بلدية فلسطينية وليس مشروع دولة، فالكلام منصب على إدارة وليس حكما، الأمر الذى يعنى تلقائيا أن استخدام مصطلحات مثل: السيادة، والولاية، والوطن هو من قبيل المبالغة الإنشائية التى لا علاقة لها بما يجرى على الأرض. تؤيد ذلك شواهد عدة. منها أن الإدارة الفلسطينية ليس لها حق التشريع، وأن أمن منطقة الحكم الذاتى هو فى نهاية المطاف مسئولية إسرائيلية، وأن الكيان الوليد مخترق إسرائيليا بواسطة المستوطنات، وأن المعابر المؤدية إلى ذلك الكيان تحت السيطرة الإسرائيلية.

وهو خطر لأسباب ثلاثة، أولها أن الحديث عن تحقيق الحلم من شأنه أن يجهض روح النضال والمقاومة بين الفلسطينيين، المطلوبة بشدة لاستكمال بقية المشوار الطويل، ثم إنه يفقد القيادة الفلسطينية مصداقيتها، من جراء بُعد الشقة بين الكلام الذى يعلن وبين الواقع الذى يلمسه الناس.

ثانى الأسباب أن ذلك الحديث يصرف الانتباه عن الوقائع التى تقيمها إسرائيل على الأرض الآن، والتى من شأنها تخليق حقائق جديدة وتشكيل واقع وصفته فى مقام آخر بأنه «انقلاب عمرانى يومى»، الأمر الذى يقطع الطريق فى المستقبل - بغابات من الأسمنت المسلح - ليس أمام قيام دولة فلسطينية، وإنما أمام مجرد حكم ذاتى حقيقى! وهو بعد فى المسألة التى سنتعرض لها بعد قليل.

ثالث الأسباب أن مثل ذلك الكلام يهيىء لإسرائيل فرصة ذهبية لإيهام الجميع - فى العالم العربى والعالم الخارجى - بأن المسألة انتهت، وأن الدخول إلى طور التطبيع وتبادل المصالح لم تعد حائلة تحول دونه. الأمر الذى يفتح الباب على مصراعيه للإغداق على إسرائيل وحصدها للمكاسب والجوائز، من جراء «نجاحها» فى إقرار السلام وحل أعقد صراعات العالم المعاصر.

لكى نستوعب الوجه الآخر للصورة سنتوقف عند مشاهد عدة..



● المشهد الأول تابعته كل الأعين على شاشات التليفزيون يوم توقيع الاتفاق، حين

رفض الرئيس ياسر عرفات التوقيع على الخرائط المرفقة بالاتفاق، بسبب الخلاف حول حدود منطقة أريحا وحول بعض الخرائط الأخرى. ومن التفاصيل التى نشرت فى مصر بشأن موضوعات الخلاف بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى، يلاحظ المرء أن التشدد الإسرائيلى منصب على مسألتى السيادة والحدود بالدرجة الأولى. لاحظ مثلا أن إسرائيل رفضت حتى اللحظة الأخيرة فكرة وجود جندى فلسطينى واحد على بوابة جسر أللنبى، الذى يربط الضفة الغربية بالأردن. والسبب مفهوم، وهو أن وجود ذلك الجندى قد يوحى بأن سيادة السلطة الإسرائيلية على تلك البوابة ليست مطلقة. وبرغم أن جسر أللنبى موصل إلى الضفة الغربية «المحتلة»، فإن إسرائيل منذ مفاوضات أوسلو، بل منذ مفاوضات مدريد قبل ثلاث سنوات، أصرت فى كل مناسبة على أنها ليست سلطة احتلال فى الضفة الغربية، التى تعتبرها جزءا من أرض إسرائيل التى تم «استردادها». وهى فى خطابها السياسى والإعلامى تطلق عليها وصف «المناطق» فقط، علما بأن مجلس الأمن يعتبرها منذ عام ١٩٦٧ مناطق محتلة.

وتمسك إسرائيل بالسيادة على الأرض هو موقف مبدئى، وقد عبر عن ذلك إسحاق رابين ذاته عقب توقيع اتفاق إعلان المبادئ فى واشنطون - فى سبتمبر الماضى - حين أعلن أمام تجمع لليهود هناك أن إسرائيل لم تتنازل عن الأرض، ولكنها تنازلت عن مجتمع فى أرض [١].

إزاء إصرار إسرائيل على رفض وجود الجندى الفلسطينى على بوابة جسر أللنبى، الذى قوبل بإصرار مماثل من جانب الرئيس عرفات، فإن الترحيل كان هو الحل. حيث تم الاتفاق على إعادة بحث الموضوع خلال ثلاثة أشهر.

ماحدث مع بوابة جسر أللنبى تكرر فى معبر رفح، المؤدى إلى قطاع غزة، الذى تمسكت إسرائيل بالسيطرة عليه متذرعة بحجة أخرى، هى أنه يدخل فى نطاق مناطقها العسكرية، بينما اعتبره الفلسطينييون جزءا من منطقة مدنية. وإزاء إصرار كل طرف على جانبه، فقد تم ترحيل المشكلة أيضا لكى تبحث مرة أخرى خلال ثلاثة أشهر.

مساحة أريحا واجهت مساومات إسرائيلية بغير حدود، منذ اللحظة الأولى التى بدأت فيها المفاوضات الثنائية بواشنطون، وحتى اللحظة الأخيرة التى تم فيها التوقيع على

(١) يقصد الفلسطينيين بطبيعة الحال.

الاتفاق بالقاهرة. وقد بدأت المساومة بالحديث عن ٣٤ كيلو مترا مربعا، ووصلت إلى ٥٢ أو ٥٤ كيلو مترا، ثم تمسك الفلسطينييون بزيادتها إلى ٦٠ كيلو مترا، أى بزيادة ستة كيلو مترات فقط عن السقف الذى ارتضاه الإسرائيليون، غير أن هذه المطلب رفض. وحين قدمت الخرائط لعرفات لحظة التوقيع، ووجدها مطابقة للرغبة الإسرائيلية ، جرى ما جرى، حيث رفض التوقيع، وعلقت العملية حينا اتفق خلاله على العودة إلى بحث المسألة خلال ثلاثة أشهر.

هذه الوقائع تلقى ضوءا كاشفا على النهج الإسرائيلى فى المفاوضات، حيث تمرر ما تريده، وترحل ما لا تقبل به إلى المستقبل، وبذلك تكسب الوقت لكى تخلق حقائق جديدة على أرض الواقع أو فى النسيج السياسى تجعل الاستجابة للمطلب الفلسطينى متعذرة حين يحين أوان بحث القضية المرحلة.

● المشهد الثانى يسجل لنا الموقف الإسرائيلى الحقيقى من القضايا الكبرى التى نص الاتفاق على ترحيلها إلى ما سمى بمباحثات المرحلة النهائية ، التى يفترض أن تتم ما بين ثلاث وخمس سنوات، وتحسم فيها أوضاع الحدود والمستوطنات والسيادة والقدس، على الأقل من وجهة النظر العربية.

إليك ماكتبه أخيرا غسان الخطيب، العضو السابق فى الوفد الفلسطينى إلى المباحثات الثنائية فى واشنطون:

استمرت إسرائيل برغم المسيرة السلمية بتكريس الاحتلال على أرض الواقع، وخاصة تلك الوقائع التى يصعب إعادتها للوراء. وازدادت تلك (العمليات) فى ظل وتحت غطاء المسيرة السلمية. وأهم مثالين على ذلك هما أهم سمتين للاحتلال: الاستيطان والقدس. فالاستيطان ازداد وتوسع عمرانا وشوارع وعددا وعدوانية. وضم القدس وتهويدها ازداد بشكل يسير طرديا مع إعاقة أى تطور عربى عمرانى أو ديموجرافى (سكانى) أو غيره. وبالقدر الذى أعاقت فيه إسرائيل تقدم المفاوضات، نشطت فى توسيع وتكريس وقائع الاحتلال الصلبة والقاسية على الأرض. وذلك بالرغم من أن هذا المسلك يتناقض حتى مع مرجعية المفاوضات التى نصت على عدم شرعية الإجراءات من جانب واحد، التى تخلق وقائع مجحفة بالحل النهائى، أى بالمسائل المؤجلة ومنها القدس والاستيطان.

بمعنى آخر، فقد نجحت إسرائيل بتأجيل بحث هذه المسائل (الاستيطان والقدس) على

طاولة المفاوضات، ولكنها فى الواقع لم تؤجل ممارساتها، بل نشطتها بما لم يسبق له مثيل (الحياة اللندنية ـ ٢١/ ٤/ ١٩٩٤).

سنكتفى بهذه «اللقطة»، وننتقل مباشرة إلى المشهد الثالث، الذى طالعناه أثناء اجتماعات لجنة المفاوضات المتعددة المختصة بالحد من التسلح والأمن الإقليمى.

● فى تلك الاجتماعات التى انعقدت فى الدوحة اصطدم موقف بعض الوفود العربية بالموقف الإسرائيلى لسبب جدير بالملاحظة. فالوفود العربية عنيت بالجوانب العسكرية المتعلقة بتحقيق توازن فى القدرات العسكرية لدول المنطقة وإقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بينما تبنى الموقف الإسرائيلى الدعوة إلى ضرورة تعزيز إجراءات «بناء الثقة» بين العرب وإسرائيل [1]، وهى إجراءات من شأنها تحويل مهمة اللجنة لكى تقوم بدور سياسى، يصب فى وعاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى وقت مبكر، أى دون أن تفى بالتزاماتها وفى مقدمتها الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة.

المشهد كان نموذجيا فى التعبير عن الموقف الإسرائيلى من المفاوضات المتعددة، التى نجحت فى عزل مسارها عن كل ما يجرى فى المفاوضات الثنائية، واشترطت ألا يتم الربط بين هذه وتلك بحيث لا يرتب التقدم فى المفاوضات المتعددة على أساس ما يتم إنجازه فى المفاوضات الثنائية. وهى إستراتيجية من شأنها عزل «القضية» الأساسية عن الخرائط الجديدة التى تعمم للمنطقة من خلال المباحثات متعددة الأطراف. ومن شأن ذلك العزل أن تحصد إسرائيل ما شاءت فى المفاوضات المتعددة، دون أن يلزمها ذلك بشىء فى القضية الأساسية.

وحماسة إسرائيل الشديدة للمفاوضات المتعددة، وتسويفها وتباطؤها فى المباحثات له دوافع مفهومة، خلاصتها أنها فى الأولى تقبض بالمجان، بينما هى فى الثانية مطالبة بأن تدفع. وحصيلة ما قبضته فى المتعددة إلى الآن أنها أصبحت شريكة مع دول المنطقة فى جملة من الأنشطة التى قررتها اللجان المختلفة، وقد عرضها روبرت بيليترو مساعد وزير الخارجية الأمريكى على النحو التالى: لجنة نزع السلاح والأمن الإقليمى (التى ترأسها روسيا) قررت إنشاء مركز للإنذار فى منطقة الخليج بالدوحة، وشبكة لتبادل المعلومات العسكرية فى القاهرة. أما لجنة البيئة (ترأسها اليابان) فتسعى لتشكيل مركز للكوارث

(١) لاحظ أن الثقة مطلوبة من جانب واحد فقط، وأن كل ما تمارسه إسرائيل مرفوع عنه التكليف!

البحرية فى خليج العقبة . وبالنسبة للجنة اللاجئين (ترأسها كندا) فقد أنجزت دراسة حول ظروف معيشة اللاجئين فى الأراضى المحتلة يتم استخدامها الآن لإنشاء مكتب فلسطينى للإحصاء، فى حين أن لجنة التنمية الاقتصادية (يرأسها الاتحاد الأوروبى) فقد وافقت على خطة عمل تشمل ٣٥ مشروعا تشمل دراسات الجدوى ومؤتمرات حول المواصلات والسياحة والاتصالات، والتدريب والزراعة. وبالنسبة للجنة المياه (ترأسها الولايات المتحدة) فقد وضعت نظاما آليا لتجميع مياه الأمطار فى قطاع غزة، وهى تقوم الآن بتجميع المعلومات لبنوك المعلومات الإقليمية عن المياه . . والبقية تأتى!

على هذه المساحة العريضة تمددت إسرائيل، ومازالت تنتشر ، من خلال المفاوضات المتعددة، بينما نجدها ترفض فى «الثنائية» وجود جندى فلسطينى واحد على بوابة جسر أللنبى!



● المشهد الرابع وثيق الصلة بتطورات تعزيز القدرة العسكرية الإسرائيلية، لكى تصبح لها اليد الطولى فى المنطقة. وهو دور تقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بدور بارز، وإن كانت فرنسا قد دخلت على الخط لاحقا. وتكثيف القدرة العسكرية الإسرائيلية لا يضمن لها التفوق على العرب أجمعين فقط، وإنما يرجح كفتها فى مواجهة تركيا وإيران أيضا، ويسمح لها بمد ذراعها إلى إيران والعراق وليبيا. فبينما أناشيد السلام تتردد فى سماء المنطقة تم بيع إسرائيل ٢٥ طائرة هجومية من نوع (إف ـ ١٥ ـ آى) و٥٠ طائرة من نوع (إف ـ ١٦)، وتعرضت الصفقة لمداولات ومناقشات مستفيضة فى الكونجرس الأمريكى. وفى الشرح الذى قدمه للصفقة أمام لجان الكونجوس، قال فريدريك سميث مساعد وزير الدفاع لشئون الأمن الإقليمى ما يلى:

● إن الـ ٢٥ طائرة هجومية من طراز (إف ـ ١٥ ـ آى) التى ستمنح لإسرائيل كجزء من المنحة العسكرية السنوية لها، هى نفسها طائرات «النسر المهاجم» (إف ـ ١٥ ـ إى) التى يحظر تصديرها، حتى إلى دول حلف الأطلسى، مع إدخال تعديلات طفيفة عليها. (لذلك تم استبدال الرمز «إى» بالرمز «آى»).

هذه الطائرات حسب شرحه: طائرات بعيدة المدى، ذات طاقات كبيرة، يمكن استخدامها ضد العراق وإيران، وتصلح لكل الأحوال الجوية.

● إن إسرائيل ستتلقى من واشنطن ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز فانتوم (إف ـ ١٦)، تؤخذ مباشرة من المخزون الجارى للقوات الجوية الأمريكية، وذلك من دون أن تتكفل إسرائيل بأى مصاريف، ويضاف ثمنها إلى برنامج المنح العسكرية البالغة ١ر٨ مليار دولار.

وقال: إن ثمن هذه الطائرات قد قدر بقيمة منخفضة (!!) بلغت ٥ ملايين دولار للطائرة الواحدة، وسيخصم ثمنها من حساب احتياطى باسم اسرائيل يبلغ ٧٠٠ مليون دولار، خصصته واشنطن لإسرائيل عام ١٩٩١ ويؤخذ من المخزون الأمريكى العسكرى الجارى، وهذا البرنامج خاص بإسرائيل، ونحن ندعوه (صلاحية سحب ٧٠٠ مليون دولار). وإسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تستطيع الاستفادة من مثل هذا البرنامج، وتستطيع وزارة الدفاع بموجبه أن تسحب موجودات مباشرة من المخزون الأمريكى الجارى وتحولها إلى إسرائيل، بدون إذن الكونجرس، وبمجرد إبلاغه بذلك.

وقد أثار دهشة المراقبين أن واشنطن قللت من قيمة هذه الطائرات، وقدرت ثمن الطائرات الخمسين بـ ٢٥٠ مليون دولار فقط، بينما ستتكلف القوات الجوية الأمريكية ٢ مليار دولار، لوضع طائرات جديدة بدلا منها فى مخازنها.

وعلى سبيل المقارنة، فإن تركيا اشترت ٤٠ طائرة من النوع نفسه ودفعت مقابلها ١ر٥ مليارا دولار. كما أن مصر والأردن طلبتا الحصول على نفس الطائرة من فائض المخزون الأمريكى، ورفضت أمريكا بيعها لهما «لأنه لا يوجد أى فائض منها». وهذا صحيح.

● المشهد الخامس والأخير نلتقط عناصره من دفتر الاستهبال والاستعباط الإسرائيلى، الذى شعاره «كل ما عندك لى، أما ما عندى فهو لى وحدى وإياك أن تقترب منه». فبدعوى دعم المسيرة السلمية وعودة المحبة والوئام بين العرب وإسرائيل وجه شمعون بيريز وزير الخارجية الدعوة إلى الفنان المغربى الشهير عبد اللطيف الزين صاحب فرقة «الغناوة» ذات الشهرة العالمية، ورئيس الاتحاد المغربى لجمعيات الفنانين التشكيلين، للمشاركة فى افتتاح مهرجان إسرائيل الثقافى فى القدس، المقرر عقده فيما بين ١٦ و ٢١ مايو الحالى.

ومهرجان إسرائيل هذا هو تظاهرة ثقافية وفنية تقوم بها بلدية القدس كل عام للتأكيد على وحدة شطرى المدينة الغربى والشرقى، الذى احتلته إسرائيل عام ١٩٦٧ وضمته إليها خلافا للقوانين والأعراف الدولية.

هكذا فإنه تاكيدا على وحدة مدينة القدس وتقنينا لاغتصاب شطرها الشرقى وانتهاك مقدسات المسلمين ، وتحت راية السلام التى تحتمى بها إسرائيل لكى تفرض نفسها على الجميع وفوقهم ، دعيت أكبر فرقة فنية مغربية للمشاركة فى افتتاح المهرجان هذا العام. ولكى تكتمل الطبخة وتتعزز المشاركة العربية فإن مغنية فرنسية من أصل مغربى اسمها «سانو» ستقدم فى المهرجان أغنية السيدة أم كلثوم الشهيرة «الأطلال»!

من باب الاستعباط والاستهبال أيضا ، ظهر مقال فى صحيفة «الصنداى تايمز» البريطانية حول أهم طبق صحى فى العالم ، وإلى جوار المقال صورة كبيرة ملونة لصحن من «التبولة» اللبنانية (البقدونس والبرغل وإضافات أخرى) ، وقد أشير فى المقال إلى أن هذا الطبق الثمين ليس إلا أكلة إسرائيلية تقليدية عرفها الإسرائيليون منذ سنوات طويلة!

وفى الأسبوع الماضى كتبت «الجيروزاليم بوست» أن الزعتر ، أو الصعتر ، هو عشبة إسرائيلية عرفت منذ القدم ، رغم أن أصلها سورى ومعروفة فى بلاد الشام. واسمها العلمى ، حتى بالعبرية ، «ماجورانا سيرياكا» نسبة إلى سورية !

وما حدث مع التبولة والزعتر ، تكرر مع «الطعمية» المصرية ، التى وصلت إلى فلسطين وغزة عبر العريش ، ولكن الإسرائيليين يروجون فى دعايتهم أنها جزء من مكونات المطبخ الإسرائيلى ، اخترع على موائده.

خلال سنوات الصراع المسلح ، وبعد احتلال الأراضى فى عام ١٩٤٨ ثم عام ١٩٦٧ ، دأبت اسرائيل على إقامة عروض للأزياء والمشغولات الفلسطينية باعتبارها جزءا من الفولكلور الإسرائيلى. وكان الأمر مفهوما آنذاك بأنه جزء من عملية الاغتصاب التى تجاوزت الأرض إلى التقاليد والتراث.

وفى ظل السلام طورت إسرائيل موقفها ، وتوسعت فى عملية الاغتصاب ، حيث نسبت إلى نفسها التبولة والزعتر والطعمية . وأغلب الظن أنها لن تقف عند تلك الحدود ، بعدما وجدت فى عنوان السلام ذريعة ومسوغا للتمدد فى كل اتجاه بغير ضابط أو رابط .

إن عقلية الاحتلال لم تتغير بعد!

مأزق تعديل الميثاق الفلسطينى ! (*)

قصة تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى . التى طالعنا أحد فصولها الحاسمة فى غزة خلال الأيام الماضية . تعد واحدة من أغرب قصص الزمن العربى . وبرغم أن فصولها لم تتم بعد ، كما أن حقائقها لم تتكشف كلها بعد ، فإن القدر الذى ظهر منها مسكون بحظ وافر من الإثارة ، ويستحق منا أن نتابعه مشهدا بعد مشهد .

يتوه المرء فى التفاصيل ويغرق فى النهاية ، إذا ما استسلم لإغراءات النميمة السياسية وسلم قياده لنهج القيل والقال ، فكل مشهد وراءه جبل من الحكايات ، وكل حكاية لها عدة روايات ، وكل رواية لها أبطالها وضحاياها ، ومراميها . وتجنبا لمحظورى التيه والغرق ، فقد فضلت أن أعرض لما أحسبه خلاصات مشاهد القصة ، آملا فى أن يجلى ذلك الصورة ، ويساعدنا على فهم الذى جرى ويجرى . إليك بيان بالمشاهد المتعاقبة ملخصة للغاية .

الجنرال يهو شفاط هركابى هو الذى فتح الملف وأثار المسألة . فقد كان الرجل رئيسا للمخابرات الإسرائيلية بين عامى ١٩٥٥ ، ١٩٥٩ . وبحكم عمله فإنه كان متابعا للوثائق الفلسطينية ضمن مهامه الأخرى . وهو يعد أول مسئول إسرائيلى درس الميثاق الوطنى ، وكتب تحليلا له منبهًا إلى مضمونه ، فى مؤلف أصدره عام ١٩٧٩م بعنوان «الميثاق الوطنى الفلسطينى ومعناه» . وكانت النقطة الجوهرية فى كتابه أنه بينما تعتبر إسرائيل أن فلسطين هى الوطن القومى للشعب اليهودى ، فإن الميثاق يقرر أنها الوطن القومى للشعب الفلسطينى . وهذا التصادم الواضح بين المفهومين لا يتيح الفرصة لا للتسويات ولا

(*) ٣٠/ ٤/ ١٩٩٦ .

للحلول الوسط. ومن ثم فإن إسرائيل لا ينبغي أن تشعر بالأمن والاستقرار إلا إذا تم التخلص من الميثاق بأي وسيلة. ولأنه كان يخاطب الإسرائيليين، ولم يكن بحاجة إلى التورية أو الالتفاف فقد قال صراحة إن «الإلغاء هو الحل»!

كان هركابي هو أول من قال بأن الميثاق ينص على «تدمير» إسرائيل. وكلمة التدمير هذه لم ترد في الميثاق على الإطلاق، لكنه اعتبر أن مضمونه يوصل إلى تلك النتيجة. فذكر «أن تعبيرات مثل تحرير فلسطين وحق تقرير المصير والحل العادل وإنشاء دولة ديمقراطية، ما هي إلا عبارات مبطنة يقصد بها تدمير إسرائيل». . وذهب إلى القول بأن «كل كلمة فيه تدعو إلى تدمير إسرائيل، ولا تسمح بمرحلية قبول تدريجي لها».

بكلام الكاتب الفلسطيني وعضو المجلس الوطني الأستاذ بلال الحسن، فإن هركابي حين اعتبر القول بأن أرض فلسطين هي أرض الشعب الفلسطيني، دعوة إلى تدمير إسرائيل. وإن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فوق أرضه دعوة لتدمير إسرائيل. . وإن رفض الميثاق لوعد بلفور هو دعوة لتدمير إسرائيل. حين صور الأمر على ذلك النحو، فالنتيجة أن كل مطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني تغدو دعوة لتدمير إسرائيل، ولا سبيل لتجاوز ذلك الاتهام إلا بعد أن يتخلى الفلسطينيون عن كل مطالبة بحقوقهم عبر إلغاء الميثاق.

منذ أطلق هركابي هذه الدعوة في عام ١٩٧٩ تبنى الخطاب الإسرائيلي مطلب إلغاء الميثاق، وإن غلفها بفكرة «تعديله»، ومضت الأبواق الإسرائيلية تروج لمقولة إن الميثاق يدعو إلى «تدمير» إسرائيل، حتى ألصقت الكلمة بالميثاق في كلام الساسة وفي مختلف أجهزة الإعلام.

إذا استخدمنا كلمات الدكتور سلمان أبو سنة عضو المجلس الوطني الفلسطيني، فإن إسرائيل بإلحاحها على إلغاء الميثاق بدعوى تعديله إنما تسعى إلى الحصول على صك الغفران من الضحية. فالجريمة التاريخية التي تمثلت في «الهولوكوست» الفلسطيني تبقى راسبة في ضمير الذاكرة الإسرائيلية إلى أن تعلن الضحية صفحها عن الجاني، بأن تنفي وقوع الجريمة من أساسها.

قالها بن جوريون في كلمة نادرة الصراحة: «إن صراعنا مع الفلسطينيين واضح البساطة. نحن وهم نتنازع على نفس قطعة الأرض. والفرق بيننا وبينهم أننا سنكسب،

إما بالحرب أو السياسة أو الخديعة. لكن نصرنا لن يكتمل إلا إذا حصلنا على توقيعهم بذلك».



ما الذى يقوله الميثاق؟

حين يطالع المرء صفحاته، ويدقق فى بنوده جيدا، يجد أنه يجسد الإدراك والحلم الفلسطينيين. بمعنى أنه يثبت الذاكرة التاريخية من ناحية، فيشير إلى فهم الفلسطينيين لتاريخهم وصراعهم مع البريطانيين والصهاينة حول أرض فلسطين ومستقبلها، ورفضهم لسياسات الدول العظمى التى فرضت إرادتها على الفلسطينيين الأمر الذى أدى إلى إهدار حقوقهم المشروعة. من ناحية ثانية فإنه عبر عن أشواق الفلسطينيين فى حق تقرير المصير، وحق العودة، وحقهم فى استعادة أرضهم المحتلة، ورفضهم لمزاعم الحركة الصهيونية بشأن أرضهم وبلادهم. من ناحية ثالثة فإن الميثاق قرر فى مرحلة لاحقة (بدأت سنة ١٩٦٨) الاعتماد على الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين.

الملاحظة الأساسية على الميثاق أنه ليس فيه بند واحد يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، وإنما هو يكاد يلتزم بكل ما قرره الميثاق وخصوصا فى شأن أوضاع البلاد المحتلة وحقوق الشعوب الخاضعة للاحتلال.

لقد ذكر السيد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطنى الفلسطينى أن إسرائيل طالبت بتغيير ١٨ مادة فى الميثاق، وبرغم أن تفاصيل المطلب الإسرائيلى لم تعلن بعد، فإن المتواتر فى الأوساط الفلسطينية أن فى مقدمة تلك المواد تسعا تقضى بما يلى:

ـ المادة (٢): فلسطين بحدودها التى كانت قائمة فى عهد الانتداب البريطانى وحدة واحدة لا تتجزأ.

ـ المادة (٦): اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية فى فلسطين حتى بدء الغزو الصهيونى لها يعتبرون فلسطينيين.

ـ المادة (٩): الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وممارسة حق تقرير المصير والسيادة عليه.

ـ المادة (١٠): العمل الفدائى يشكل نواة حرب التحرير الشعبية.

ـ المادة (١١) : تقسيم فلسطين الذى جرى عام ١٩٤٧ وقيام إسرائيل باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن، لمغايرته لإرادة الشعب الفلسطينى وحقه الطبيعى فى وطنه، ومناقضته للمبادئ التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وفى مقدمتها حق تقرير المصير .

ـ المادة (٢٠) : يعتبر باطلا كل من وعد بلفور وصك الانتداب وما ترتب عليهما، وإن دعوى الترابط التاريخى أو الروحى بين اليهود وفلسطين لا تتفق مع حقائق التاريخ .

ـ المادة (٢١) : الشعب العربى الفلسطينى . . يرفض كل الحلول البديلة لتحرير فلسطين تحريرا كاملا . ويرفض كل الحلول الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية وتدويلها .

ـ المادة (٢٢) : الصهيونية . . حركة عنصرية .

ـ المادة (٢٣) : دواعى الأمن والسلام . . تتطلب من الدول جميعها . . أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة .

عملية التعديل تثير أسئلة عديدة من قبيل : إذا كان من شأنه أن يؤدى إلى إلغاء فهم التاريخ الفلسطينى وإعادة تركيب الذاكرة التاريخية واختزال أو إلغاء الحلم الفلسطينى، فهل مثل هذه الأمور مما يجوز التصرف فيه ؟ وهل هناك سلطة تملك ذلك الحق؟ ثم ما هو المقابل الذى يتلقاه الفلسطينيون لقاء أى تعديل يدخلونه على ميثاقهم ، وخصوصا أن كل العناصر الأساسية فى قضيتهم مازالت معلقة على نتائج مفاوضات الوضع النهائى : السيادة والعودة وحق تقرير المصير والمستوطنات والحدود والقدس . . إلخ؟ وإذا تم التعديل الآن وقبل التفسير الصهيونى لتاريخ فلسطين، فبماذا سيطالب الفلسطينيون فى مفاوضاتهم القادمة والحاسمة؟

هناك أيضا أسئلة أخرى من قبيل : هل التعديل تفرضه حاجة فلسطينية أم أنه يتم فقط استجابة لمطلب إسرائيلى؟ وما الذى يضطر الفلسطينيين للقبول به فى الوقت الراهن، لكى يصبح ورقة يستخدمها رئيس وزراء إسرائيل فى معركته الانتخابية القادمة؟ وهل المطلوب والممكن ينطلق من اعتبارات مرحلية، سياسية وعملية ، أم من اعتبارات تاريخية ومبدئية؟



مثل هذه الأسئلة مثارة فلسطينيا وعربيا، لكن القدر المتيقن أن ثمة ضغطا إسرائيليا وأمريكيا، هائلا لتعديل الميثاق : اضطر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات إلى التعهد أكثر من مرة بإجراء التعديل. فحين تم اتفاق أوسلو، وتأهب الفلسطينيون والإسرائيليون للذهاب إلى واشنطون لتوقيعه هناك فى عام ١٩٩٣، فإن إسحاق رابين كان مصرا على أن يوقع الاتفاق باسم الوفد الفلسطينى المفاوض، مستبعدا حتى تلك اللحظة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد جرت آنذاك اتصالات مكثفة بين الجانبين لاعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير بعد أن تفاوضت معها فى أوسلو. ووافق إسحاق رابين على ذلك، لكنه اشترط أمرين : أولهما أن تعترف المنظمة بإسرائيل رسميا، وأن تتعهد بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى. وقد استجاب عرفات للمطلبين.

حينئذ قرر رابين الاعتراف بمنظمة التحرير، ومضت الأمور بعد ذلك على النحو المعروف. غير أن إسرائيل حين ضغطت فى وقت لاحق لتعديل الميثاق، فإن الرئيس الفلسطينى، الذى يدرك صعوبة الموضوع وحساسيته كان يرد على سائليه قائلا إن تعهده لم يكن له موعد محدد، وإنه سيتم حين تسمح الظروف بذلك.

هذه الثغرة عملت إسرائيل على سدها فى أول فرصة، ومن ثم حرصت فى اتفاق طابا الذى أطلق عليه «أوسلو٢»، وتم توقيعه فى واشنطون عام ١٩٩٥، على إثبات التزام منظمة التحرير بدعوة المجلس الوطنى للانعقاد خلال شهرين من تولى المجلس التشريعى للسلطة الوطنية المنتخب صلاحياته. وطبقا لذلك التعهد، فإن مهلة الشهرين تنتهى فى ٧ مايو (آيار) القادم.

وطيلة فترة الإعداد لاجتماع المجلس الوطنى، مورست تلك الضغوط الهائلة للإسراع بالاجتماع وإتمام التعديل، من جانب الإسرائيليين والأمريكيين. الإسرائيليون علقوا مصير الاتفاق مع الفلسطينيين على وفائهم بعملية التعديل. والأمريكيون المؤيدون لإسرائيل لم يقصروا من جانبهم فى الضغط والترهيب. من قبيل ذلك، تلك الرسالة التى نشرتها صحيفة الشرق الأوسط فى الأسبوع الماضى، يوم انعقاد المجلس الوطنى فى غزة (١٢/ ٤). وقد بعث بها اثنان من أعضاء الكونجرس الأمريكى، أنذرا الرئيس عرفات بوقف المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية، ما لم يتم تعديل الميثاق فى الموعد المطلوب. عضوا المجلس هما جيم ساكستون وإليوت إينجل، ولأن صيغتها مستلفتة للنظر فإننا نثبتها

بنصها الذى قال فيه العضوان المذكوران للرئيس عرفات : شكرا لأنك أجبت عن رسالتنا بتاريخ ٨ فبراير الماضى، بشأن الميثاق الوطنى الفلسطينى. وكما تذكرون فإن هذه الرسالة التى وقع عليها أكثر من ١٠٠ عضو فى مجلس النواب تركزت بالتحديد حول الميثاق. ودعت إلى الغاء البنود التى تدعو إلى تدمير إسرائيل. وقد وجدنا أن رسالتك حين تطرقت للميثاق لم تستجب للنقاط التى طرحناها. وفى ضوء التقارير الصحفية التى تشير إلى بعض التقدم فى مسألة الميثاق، فإن هذا التجاهل يعد أمرا سيئا، وقد أوجد لدينا قلقا عميقا حول نوايك إزاء تغير الميثاق . لذلك، فإننا نود مرة أخرى أن نعلن على نحو لا لبس فيه وفقا للقانون الأمريكى ، أن السلطة الفلسطينية لن تحصل على أى مساعدات ما لم تلغ أو تغير المثياق على نحو مرض خلال شهرين، بدءا من افتتاح المجلس الفلسطينى المنتخب. وهذا التاريخ سينتهى قبل أقل من شهر من الآن (أى فى ٧ مايو). وعلاوة على ذلك، وحتى يكون الأمر مقبولا، يجب أن يصدر ميثاق جديد يلغى الميثاق القديم بصورة واضحة.



لم يكن واردًا فى الحسبان أن ينعقد المجلس الوطنى بينما إسرائيل شاهرة سيفها بصلافة فى وجه الأمة العربية بصورة مستفزة ، ومثيرة لمشاعر الغضب والبغض. بدءا بحصار الشعب الفلسطينى وتجويعه وهدم بيوته فى الداخل ،ومرورا بالغزوة المجنونة والوحشية الموجهة ضد لبنان، ومرورا بحصار الأمة العربية عبر احتلال جزيرة حنيش فى أقصى جنوبها، وعبر اتخاذ قاعدة للطيران الإسرائيلى فى تركيا، فى أقصى شمال العالم العربى.

فى هذه الأجواء الملبدة بالغيوم والمنذرة باحتمالات عديدة، قدر للمجلس الوطنى أن يجتمع لأول مرة فى تاريخه بطلب وإصرار إسرائيليين. ولأن الأمر كذلك، فقد تمت الدعوة لانعقاده على استحياء ملحوظ. فقد أبلغ أعضاؤه يوم ١٩/ ٤ لحضور الاجتماع الذى يبدأ بعد ثلاثة أيام فقط (يوم ٢٢/ ٤) فى حين كانت اجتماعاته السابقة تتم بعد مشاورات ومباحثات بين القوى الفلسطينية تستغرق عدة أسابيع . وحسب رواية بلال الحسن، فإن الدعوة التى تلقاها أرفقت بجدول أعمال الاجتماع، الذى لم تكن فيه أى إشارة إلى تعديل الميثاق الفلسطينى ، وإنما فقط فيه إشارة غامضة ومبهمة إلى مادة تحدثت

عن «بحث التعديلات القانونية» ، الأمر الذى دفعه إلى التساؤل : هل معقول أن يتحدث الجميع عن تعديل المجلس الوطنى للميثاق ، بينما باقى جدول أعمال المجلس خال من أى إشارة إلى هذا الموضوع ، الذى هو المبرر الوحيد لانعقاده ، على الأقل من جانب الإسرائيليين والأمريكان؟

من جانبى أرجعت ذلك الغموض إلى مدى الدقة والحساسية التى تحيط بالموضوع ، سواء فى ذاته ، أو فى الظروف والأجواء الحرجة التى ينعقد المجلس فى ظلها . وحين تحدث أحمد قريع (أبو علاء) عن فكرة اعتماد وثيقة الاستقلال بديلا عن فكرة إلغاء الميثاق ، قلت إن غموض الدعوة ربما فتح الباب لمثل ذلك الاحتمال . بمعنى ألا يلغى الميثاق ، وإنما تعتمد السلطة الوطنية تلك الوثيقة كصيغة مرحلية تستجيب للمتطلبات الإسرائيلية والأمريكية من ناحية ، وتحفظ ماء وجه السلطة الفلسطينية من ناحية أخرى .

أما السؤال الخاص بتعهدات الرئيس ياسر عرفات ، فإن الداعين إلى التريث وعدم الامتثال للضغوط يقولون : لماذا لا تفى إسرائيل بتعهداتها ، وهى التى ما برحت تتفلت من تعهداتها بين الحين والآخر ، وهم الذين قالوا من قبل إن «المواعيد ليست مقدسة» ، وأخلوا بتعهداتهم فى شأن الانسحاب من الخليل والإفراج عن المعتقلين والممرات الآمنة والمعابر؟ ولماذا يطالب الفلسطينيون بإلغاء ميثاقهم الذى ينص على أن فلسطين وطن قومى للفلسطينيين ، بينما لا يلغى الإسرائيليون النص فى دستورهم على أن إسرائيل هى وطن قومى للإسرائيليين؟



لقد اختلف الموقف الآن ، ولم تعد أمثال تلك التساؤلات مثارة إزاء الواقع الذى استجد ، ممثلا فى موافقة أغلبية أعضاء المجلس الوطنى على تعديل الميثاق . ولم يعد أمامنا سوى أن ننتظر لكى نرى كيف سيكون التعديل ، وهل سيلبى الاحتياجات الفلسطينية أم الإسرائيلية . ولمن ستكون الغلبة : الحلم الفلسطينى أم الضغط الإسرائيلى!

يا مثبت العقل والدين ! (*)

إذا كان العرب أعداء إسرائيل ، فهم أعداء الله!

هكذا قالت سيدة أمريكية اسمها «مونا » لجارتها ، بينما كانت حافلة «الحجاج» الأمريكيين تنطلق من تل أبيب متجهة إلى القدس . ولم يكن هذا هو رأى مونا وحدها ، ولكنه يمثل اقتناعا راسخا لدى جميع أولئك «الحجاج» الإنجيليين ، ممن يؤمنون بأن قيام إسرائيل هو تعبير عن إرادة الله كما وردت فى العهد القديم . ومن ثم فإنهم يتعبدون بدعم إسرائيل وتأييد كل ما تفعله باعتباره من تجليات تلك الإرادة الإلهية ، سواء كان ذلك غزوا للبنان أو إبادة للفلسطينيين وتكسير عظامهم أو طردا لهم من أراضيهم وهو ما ترحب به تلك الجماعة من «المؤمنين » بحسبانه تنقية لأرض الميعاد من «الكائنات الشريرة»!

كانت الجارة التى سجلت هذا الكلام هى جريس هالسل ، مؤلفة كتاب «النبوءة والسياسة» ، الذى ترجم إلى العربية وظهر فى القاهرة بآخرة ، ويعد أحد أهم الوثائق التى تكشف الاحتيال الإسرائيلى على العالم ، خصوصا فى الولايات المتحدة .

أما ركاب الحافلة ، فقد كانوا جماعة من المسيحيين الإنجيليين (البروتستانت) الذين يبلغ عددهم فى الولايات المتحدة ٤٠ مليون شخص ، ويمثلون أحد مصادر الدعم الهائلة لإسرائيل ، وهم الذين يرون العالم بمنظار العهد القديم ، ويفسرون حاضره ومستقبله فى ضوء نصوصه وتوقعاته وإسقاطاته . فيؤمنون بأن اليهود هم شعب الله المختار ، وأن الله منحهم الأرض المقدسة ، التى تمتد ـ بالمناسبة ـ من نهر الفرات إلى نهر النيل ! وأن قيام

(*) ١٧ / ٤ / ١٩٩٠ .

إسرائيل وانتصارها هو مرحلة على طريق العودة الثانية للمسيح، هادما لمملكة الشر فى معركة باسم «هرمجدون» ـ ستجرى على أرض إسرائيل ـ ومخلصا المؤمنين إلى الأبد.

وحسبما ذكرت جريس هالسل ـ المؤلفة ـ فقد كانت واحدة من هؤلاء لا تعرف الشرق الأوسط إلا من خلال الكتاب المقدس. ولا تتصور أن هناك أحدا غير اليهود يقطن «أرض الميعاد». وفلسطين بالنسبة لهم كانت أرضا مهجورة (١)، حتى جاءها أولئك العبرانيون ذوو العباءات الفضفاضة، فعمروها واستملكوها تنفيذا لوعد الله.

غير أن المقادير شاءت أن تخرج جريس من المحيط الذى نشأت فيه (٢)، وأن تطوف بعدد من بلدان الدنيا، وأن تتقلب بين الصحافة والتأليف والعمل فى البيت الأبيض (٣)، الأمر الذى مكنها من أن ترى العالم بعينين أخرين، وأن تقترب من حقائقه بعيدا عن ثقافة العهد القديم.

صدمتها المفارقة المذهلة بين الذى لقنته والذى اكتشفته، فكرست نفسها لكشف أسرار وغوامض عالم الإنجيليين المثير، المليء بالأساطير والخرافات والحيل والألاعيب، والذى تستخدم فيه أنبل العواطف الإيمانية، لتنفيذ أخبث المخططات والمقاصد. ومن حصيلة تجربتها، أخرجت ذلك الكتاب المهم «النبوءة والسياسة»، الذى ترجمه إلى العربية الباحث اللبنانى الأستاذ محمد السماك، وقامت بنشره «جمعية الدعوة الإسلامية العالمية».



التقت «جريس» فلسطينيا لأول مرة فى سنة ١٩٧٩م، وتأكدت بنفسها من أن هناك شعبا فلسطينيا لا يذكره الخطاب الإنجيلى الصهيونى، وعرفت من ذلك الفلسطينى أنه أجبر ـ تحت التهديد بالسلاح ـ على ترك أرضه التى ورثها عن أجداده العرب لصالح المستوطنين الإسرائيليين.

كانت فى إسرائيل ضيفة على اثنين من الأمريكيين يقيمان فى مستوطنة بالضفة

---

(١) هم الذين صكوا أكذوبة أنها أرض بلا شعب!
(٢) ولاية تكساس فى الجنوب الأمريكى.
(٣) خلال فترة الرئيس جونسون.

الغربية . وسمعت منهما كيف أنهما استخدما المسدسات ومدافع «عوزى» لمصادرة الأرض من الفلاحين الفلسطينيين ، حيث قال أحدهما «اسمه بوبى براون» «إن الله أعطى هذه الأرض لنا ، نحن اليهود» .

سألت وقتذاك : ما علاقة ذلك اليهودى القادم من «بروكلين» بالعبرانيين الذين وفدوا إلى هذه الأرض قبل ألفى عام ؟ وكيف يمكن أن يعتبر الرجل أن له حقا فى تلك الأرض التى عاش فوقها الفلسطينيون طوال ألفى العام الماضية ؟ وكيف يمكن لدولة حديثة تدعى إسرائيل أن تصنف على أنها هى صهيون التوراتية الأسطورية؟ . . وهل صحيح أن لله شعبا مختارا؟ وهل صحيح أن الرب وهب تلك الأرض حقا لليهود؟

أمثال تلك الأسئلة ظلت تراود جريس هالسل وتلح عليها ، فقررت أن تعاود زيارة إسرائيل مع أفواج الإنجيليين الصهاينة الذين لا تنقطع رحلاتهم إلى الأماكن المقدسة ، وأن تتتبع أنشطة الذين يروجون من الإنجيليين للأوهام والأساطير التوراتية فى الولايات المتحدة .

وقفت طويلا عند معركة «هر مجدون» .

فثمة تعبئة هائلة من جانب من أسمتهم بالإنجيليين التليفزيونيين لإقناع ملايين الأمريكيين بأن العالم مقبل على معركة رهيبة فاصلة بين قوى الشر وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ، متحالفا مع دول أخرى مثل إيران وليبيا وإثيوبيا ، وبين جيش المسيح الذى سيبيد الأشرار بطبيعة الحال . وبعد هذه المعركة التى ستدمر العالم ، لن يبقى سوى المؤمنين (الإنجيليين) ، أما من بقى من اليهود فسيعتنقون المسيحية بعد أن يروا النور بأعينهم .

هذه المعركة الفاصلة ستقع فى هرمجدون ، التى تبعد ٥٥ ميلا شمالى تل أبيب ، على سطح واد يحمل الآن اسم «مجيدو» . وبغيرها لن يجىء المسيح ثانية . ولن يتم خلاص المؤمنين من عالم الشر . ولأن وقوعها ضرورى وحتمى ، فمن البديهى أن يستمر التحسب لها بحشد الأسلحة النووية والفتاكة . لذلك ، فإن المبشرين بمعركة هرمجدون يقفون بمنتهى القوة والحماسة إلى جانب برامج التسليح فى الولايات المتحدة ، ويعتبرون أن أى كلام عن السلام قبل هرمجدون هو مجرد هراء ومضيعة للوقت ، وأن عالما منزوع السلاح هو ضد إرادة الله!

إن الإنجيليين الذين يبشرون بهذه النظرية القائمة على أن عودة المسيح مرهونة بحصول

كارثة نووية فى العالم، يبثون رسالتهم تلك عبر ١٤٠٠ محطة دينية فى أمريكا. وحسبما ذكرت المؤلفة، فإنه من بين ٨٠ ألف قسيس إنجيلى يذيعون يوميا، فإن الأكثرية الساحقة منهم من دعاة هذه النظرية ويسمون بالتدبيريين.

بعض مقدمى تلك البرامج يعيشون حياة الملوك غير المتوجين. إيراداتهم بالملايين، وقصورهم موزعة على أنحاء أمريكا وشواطئها، ومنهم من يتنقل بطائرات نفاثة خاصة[1]. بات روبرتسون ـ أحدهم ـ تصل عائداته السنوية إلى ٢٠٠ مليون دولار. أما القس جريسويل راعى الكنيسة المعمدانية الأولى فى ولاية دالاس، فإنه عندما حث مستمعيه فى الكنيسة ذات يوم أحد فى عام ١٩٨٥ للتبرع من أجل إعادة تأثيث الكنيسة ودفع فاتورة الإضاءة، فإن حصيلة التبرعات التى جمعت فى الأوانى من مستمعيه وصلت إلى ١٫٨٥ مليون دولار. وهو أكبر مبلغ يتم التبرع به فى يوم واحد لصالح الكنيسة.

المستلفت للنظر أن عددا من كبار المسئولين فى الحكومة الأمريكية يتبنون تلك الأفكار. وقد كان رونالد ريجان ـ الرئيس السابق ـ أحدهم، فضلا عن بعض وزرائه. فقد نقلت المؤلفة عن الرئيس السابق لمجلس الشيوخ فى ولاية كاليفورنيا قوله إن ريجان كره ليبيا، لأنه رأى فيها واحدة من أعداء إسرائيل الذين ذكرتهم النبوءات. وبالتالى، فقد اعتبرها عدوة لله! أما تصريحاته عن الاتحاد السوفيتى واعتباره مملكة الشر أو الشيطان، فقد كانت متأثرة بنظرية هرمجدون والنبوءة التوراتية.

أيضا فقد ذكرت أن جيمس وات وزير الداخلية الأمريكى الأسبق، قال أمام لجنة مجلس النواب الأمريكى المعنية بشئون الغابات والأنهار، إنه لا يقلق كثيرا بشأن تدمير مصادر الأرض « لأننى لا أعرف كم من الأجيال المقبلة سوف تعتمد عليها، قبل أن يعود الرب» ـ يعنى بعد معركة هرمجدون التى يعتبر الإنجيليون أن شواهدها قد لاحت، وأن عالمنا الذى نعيشه هو « آخر أعظم كرة أرضية» ـ وقد كان ذلك عنوانا لكتاب ألفه «هول لندسى»، وبيعت منه ١٨ مليون نسخة حتى قيل إن الكتاب المقدس هو الوحيد الذى تفوق عليه فى رقم التوزيع.



ـ إننى أشاهد الآن ساحة المعركة الأخيرة الكبرى!

(١) مهداة من حكومة إسرائيل.

هكذا قال أحد رجال الأعمال الأمريكيين المتقاعدين ، ممن ضمهم فوج من «الحجاج» الإنجيليين القادمين من الولايات المتحدة. وقد وقف مطلا على أرض «مجيدو» ومستعيدا شريط المعركة المرتقبة ، وجميع النبوءات التوراتية التي حفظها في الصغر.

سألته المؤلفة جريس هالسل: كيف تعرف أنها ستكون الأخيرة؟

رد الرجل ـ اسمه كلايد ـ : لنأخذ الاسم مجيدو ولنضف إليه الكلمة العبرانية «هار» أي الجبل، فستصبح هار مجيدو، التي يمكن ترجمتها إلى هرمجدون.

تلفتت جريس عن جبل فلم تجدي سوى واد منبسط، وتساءلت : ألا يمكن أن يكون هار أو جبل مجيدو، هو اسم مكان وليس بالضرورة حادثا أو معركة؟ أجاب كلايد: لا ، إنه مكان المعركة التي تتورط فيها كل الأمم. وستكون المعركة الأخيرة بين قوات الخير بقيادة المسيح، وقوات الشر بقيادة أعدائه.

قالت إنها سمعت بكلمة هرمجدون كثيرا، لكن لا تعرف مصدرها.

قال إن العهد الجديد أشار إليها مرة واحدة في «سفر الرؤية» ، وإن القديس جون الذي كتب السفر، وصف المعركة قائلا بأن « مدن الأمم تنهار وكل جزيرة تتلاشى والجبال تدك».

أيضا فقد ذكر القديس جون أن ٢٠٠ مليون رجل من جيش الشرق سوف يتقدمون نحو الغرب لمدة عام، وهي الأمم المعادية للمسيح (الشيوعية وحلفاؤها) الذين تلبستهم الروح الشيطانية.

استشهد كلايد بالكتاب المقدس في نص يقول بأن« الخبثاء ـ أعداء المسيح ـ سوف يظهرون، وأن الرب سوف يبتلعهم من خلال روح فمه، وسوف يدمرهم من خلال ضوء حضوره».

وردد ما ورد في نبوءة حزقيال من أنه «ستنهمر الأمطار وتذوب الصخور وتتساقط النيران، وتهتز الأرض وتتساقط الجبال وتنهار الصخور وتتساقط الجدران على الأرض في وجه كل أنواع الإرهاب». ثم أضاف : إنه ربما كان يشير إلى تبادل الأسلحة النووية التكتيكية.

سألت كلايد عما إذا كان يتصور المسيح كجنرال من خمسة نجوم يقود جيشا، وأن النصوص التوراتية أشارت إلى أن المسيح كقائد أعلى سوف يدمر القوى المتحالفة ضده باستعمال الأسلحة النووية.

رد كلايد بالإيجاب قائلا : إن المسيح سوف يستخدم سلاحا جديدا له نفس الآثار التى تسببها القنبلة النيوترونية ، وما ذكره سفر زكريا يثبت ذلك .

سألت عن مصير اليهود الذين يعيشون فى إسرائيل .

فقال كلايد : إن أكثرهم سيباد كما ورد فى «زكريا» والباقون سيرون النور وسيعترفون بالمسيح كمخلص لهم . وأضاف : إن الله يريد من اليهود أن ينحنوا أمام ابنه الوحيد ، الذى هو الرب المسيح .

فى زيارة تالية لإسرائيل عام ١٩٨٣ نظمها أحد قادة الإنجيليين الصهاينة فى أمريكا ـ اسمه فولويل ـ بدءوا الرحلة المعهودة من تل أبيب إلى القدس . وقال لهم الدليل إن الرحلة ستستغرق ساعتين ونصف الساعة ، وإنهم لن يروا شيئا خلالها ، ولذا يفضل أن يغمضوا أعينهم ويخلدوا إلى الراحة .

كانت الحافلة تمر بالضفة الغربية ، لكن الدليل الإسرائيلى لم يذكر لا الضفة ولا الفلسطينيين . وقد كان هدفه من دعوتهم إلى إغلاق أعينهم هو منعهم من مشاهدة العرب الفلسطينيين . ولما لاحظت واحدة من الراكبات وجود مخيم للفلسطينيين سألت الدليل ، ما هذا ؟ قال : إن العرب يعيشون هنا ، وهم يفضلون العيش هكذا! ثم أضاف : لقد حاولنا مصادقة العرب ، لكن هؤلاء المسلمين كلهم إرهابيون .

قالت المؤلفة : لقد أخفى الدليل عن الركاب أن هناك فلسطينيين مسيحيين ، وأظهر المسلمين وكأنهم أعداء الله وأعداء شعبه المختار .

كانت «الناصرة» التى قضى فيها المسيح عمره فى الطريق ، ولكن الدليل قال للحجاج المسيحيين إنهم سيتوقفون فى المدينة لمدة عشرين دقيقة فقط ، ليقضى من يشاء من «الحجاج» حاجته فى دورات المياه!

علقت الكاتبة على ذلك بقولها : لقد حاولت أن أتصور بوذيا يذهب إلى معبد بوذا فى «كما كورا» بطوكيو ، أو مسلما يذهب إلى مكة ، أو يهوديا يقوم برحلة إلى حائط المبكى ، ويقال له ، إنه سيعطى وقتا للذهاب إلى «المراحيض» فقط : كيف سيكون شعوره؟!

أضافت : إن منظمى الرحلة بذلوا جهودا خاصة للفصل بينهم وبين المسلمين الفلسطينيين ، لتظل الصورة المزورة فى أذهانهم عن فلسطين كما هى .

نظم لهم لقاء مع موشيه أرينز، الذى كان وزيراً للدفاع وقتذاك (عام ١٩٨٣) . حدثهم قائلا : إن العملية التى قامت بها إسرائيل فى لبنان (غزو عام ١٩٨٢) حققت نصرا عظيما لإسرائيل وللعالم الحر، لأن جيش إسرائيل ذهب إلى لبنان لقتل «الإرهابيين» وإبادتهم .

قال أيضا : «إن جيش إسرائيل عائد إلى لبنان وسوريا» فقفز المسيحيون على أقدامهم مصفقين . وأشار إلى سوريا والاتحاد السوفيتى قائلا : « إن هؤلاء هم الأعداء الشيوعيون إذا قاتلت الولايات المتحدة إلى جانبنا ، فسننجز المهمة!» .

هنا ذكرت المؤلفة أنه « فيما كان أرينز يدعو إلى تجديد الالتزام بالقوة العسكرية وبحرب جديدة أكبر، كان المسيحيون يقاطعونه ١٨ مرة بالتصفيق وقوفا مرددين آمين وهلوليا!» .

ثم أضافت أنها قالت لأحد أعضاء الوفد، وهم يغادرون القاعة : هل تعلم أن مجموعتنا كانت تصفق لغزو وذبح شعب برىء ؟!

فرد الأمريكى قائلا : إن غزو لبنان كان عملا من إرادة الله . إنها حرب مقدسة، ولذا أعتقد أن الغزو كان رائعا، لأنه كان منسجما مع العهد القديم، ويؤكد النبوءة التوراتية الإنجيلية ، وهو ما يعنى أننا نقترب من هرمجدون!

فى زيارة ثالثة ثالثة للقدس سنة ١٩٨٥ ، وقف وفد الحجاج الأمريكيين أمام المسجد الأقصى وقبة الصخرة، وقال : هنا سنبنى الهيكل الثالث . كل خطط البناء جاهزة وكذلك المواد المطلوبة للتنفيذ . وهناك معامل عديدة يعمل فيها إسرائيليون لإنتاج التحف الفنية التى سنستعملها فى الهيكل الجديد . كذلك فإن أحد الإسرائيليين ينسج الآن قماشا من الحرير الخالص لاستعماله فى صناعة أثواب الحاخامين فى الهيكل . فى الوقت ذاته، فإن مدرسة دينية تدعى «ياشيف أتيريت كوهانيم»، أى «تاج الحاخامين»، يدرب طلابها على طقوس الخدمة فى الهيكل .

بعد مغادرة المكان، قالت جريس هالسل لأحد الأمريكيين : إن الدليل أخبرنا بأنهم سيقيمون هيكلا مكان قبة الصخرة والمسجد، ولم يذكر شيئا عن مصير تلك المقدسات الإسلامية . فأجاب الرجل : سوف يدمرون هذه الصروح، فالإنجيل يقول إنه يجب إعادة بناء الهيكل ، ولا مكان له إلا هذا . لاخيار إذن!

أضافت المؤلفة : إن مؤلف « آخر أعظم كرة أرضية » قرر فى كتابه أنه : لم يبق سوى حدث واحد ليكتمل المسرح تماما أمام دور إسرائيل فى المشهد العظيم الأخير من مأساتها التاريخية ، وهو إعادة بناء الهيكل القديم فى موقعه القديم .

الأمر مأخوذ فى أمريكا مأخذ الجد. فثمة منظمة تدعى « مؤسسة معبد القدس» ، هدفها تمويل وتشجيع الإرهابيين اليهود على تدمير الأماكن المقدسة للمسلمين، وفى المقدمة منها: المسجد الأقصى وقبة الصخرة! ومشروع الدعم الإنجيلى الأمريكى يقدم إلى إسرائيل سنويا حوالى مائة مليون دولار. ومؤسسة معبد القدس هذه هى التى وكلت كبار المحامين للدفاع عن ٢٩ مسلحا إسرائيليا قصفوا المسجد الأقصى فى سنة ١٩٨٣، حتى صدر الحكم بتبرئتهم وإطلاق سراحهم.

قالت جريس لأحد المسئولين عن المنظمة: ماذا لو نجح الإرهابيون اليهود الذين تؤيدونهم فى تدمير قبة الصخرة والمسجد، وأشعلوا بذلك فتيل حرب عالمية ثالثة؟

قال الرجل : إن هؤلاء ينفذون إرادة الله!

ثم نقلت عن الحاخام الإسرائيلى شلومو آمنين قوله: « يجب ألا ننسى أن السبب الرئيسى للعودة من المهاجر ولإقامة دولتنا هو بناء الهيكل. إن الهيكل هو قمة الهرم».



عقد المسيحيون الصهاينة مؤتمرهم الأول فى مدينة بازل بسويسرا فى أغسطس عام ١٩٨٦. وحرصوا على أن يتم لقاؤهم فى ذات المكان الذى عقد فيه المؤتمر الصهيونى الأول قبل أكثر من تسعين عاما، بزعامة تيودور هرتزل.

كانت قرارات المؤتمر - باختصار - صهيونية أكثر من الصهاينة. حتى تذكر مؤلفة الكتاب أن توصية أعدت تدعو إلى ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل. ولكن يهوديا إسرائيليا اقترح تخفيف لغة القرار، مشيرا إلى أن ثلث الإسرائيليين يفضلون مقايضة الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بالسلام مع الفلسطينيين.

لكن أحد منظمى المؤتمر من الإنجيليين تدخل قائلا: إننا لا نهتم بما يصوت عليه الإسرائيليون، إننا نهتم بما يقوله الله. والله أعطى هذه الأرض لليهود!

ولم يكن ذلك الموقف مفاجئا. فالإنجيليون البروتستانت منذ القرنين السادس عشر والسابع عشر يعظمون مفهوم إسرائيل واليهود، باعتبار أن ذلك هو المفتاح الأساسى للرؤى الإنجيلية. وقبل هرتزل بأكثر من ١٥٠ عاما، كان الإنجيليون يقولون إنه يجب أن تكون هناك إسرائيل فى فلسطين، ليتحقق المجىء الثانى للمسيح. بالتالى، فصحيحة

تماما تلك المقولة التى ذكرت بأن الصهيونية كانت أنشودة مسيحية غربية قبل أن تصبح حركة سياسية يهودية .

وبرغم أن منطق الإنجيليين يرى أن أكثر اليهود ستتم إبادتهم فى نهاية المطاف ، فإن إسرائيل لم تتردد فى التحالف معهم وابتزازهم إلى أبعد مدى . وكما تقول المؤلفة ، فإن الإسرائيليين ليسوا مشغولين الآن بما سيحدث إبان معركة هرمجدون ، لكنهم يقولون للإنجيليين الأمريكيين : فى الوقت الحاضر ، دعونا نصلى للرب ونرسل الذخيرة!

ليس هذا فقط ، فإسرائيل عن طريق هذه الملايين من الإنجيليين ، تضمن موردا من المال لا ينضب . وتضمن موافقة الكونجرس الدائمة على طلباتها . وفى الوقت ذاته فإنها تتلقى تأييداً لا حدود له للاستيلاء على القدس والانفراد بها .

فهذه المشاعر الفياضة وراء خمسة مليارات دولار يرسلها دافع الضرائب الأمريكى كل عام إلى إسرائيل ، أى ما يعادل ١٧٠٠ دولار لكل رجل وامرأة وطفل فى إسرائيل ـ وما يساوى ٨٠٠٠ دولار لكل عائلة من خمسة أفراد، مما يعنى أن الأمريكيين يدفعون لإسرائيل ١٤ مليون دولار يوميا على مدى ٣٦٥ يوما . . هبة بغير رد أو فائدة ! وذلك مجرد بند واحد فى قائمة الدعم الأمريكى لإسرائيل!

ليس هذا فقط ، بل إن أعدادا هائلة من أولئك الإنجيليين الأمريكين يصلون لإسرائيل يوميا ، داعين الرب أن يحقق اليوم الذى لا يبقى فيه الفلسطينيون على أرضهم!

هنا تذكر المؤلفة أن سيدة مسيحية اشترت منزلا فى واشنطون بمبلغ نصف مليون دولار ، واختارت له أن يكون مقابلا للسفارة الإسرائيلية . وإلى هذا المنزل يتوجه عديد من المسيحيين الإنجيليين ـ بعضهم ذوو مناصب رفيعة فى الحكومة ـ للصلاة من أجل إسرائيل على مدار الساعة . وهم فى صلواتهم يتوجهون بأبصارهم وقبلتهم ناحية السفارة الإسرائيلية على الرصيف المقابل من الشارع!

ولما راجعت السيدة جريس أسماء المسئولين الأمريكيين المدونة فى سجل زيارات المنزل ، وجدت أن الرئيس ريجان على رأسهم!

إن المعلومات المثيرة التى يتضمنها الكتاب تصيب قارئه بالذهول ، لكنها فى الوقت ذاته تنتزع منه تقديرا لا حدود له لكنائسنا الشرقية التى نجت من ذلك الهوس الوحشى!

أدعو لرجالها بثبات العقل والدين !

ذكر ما لم يحدث قط
بعد هجوم إسرائيل على لبنان!

أصر على أننا كنا ضحية خدعة كبرى فى إدراك موقفنا مما جرى للبنان!

لأن المشهد كله بدا عبثيا وغير قابل للتصديق، حيث لا يمكن أن يخطر على بال أحد أن تفعل إسرائيل ما فعلته بلبنان بينما العالم العربى كله يقف عاجزا ومشلولا، فقد قررت بينى وبين نفسى قرارا لا رجعة فيه: أن الشريط الذى عرض علينا كان مكذوبا ومدسوسا، حيث تعمد طمس الحقيقة التى لابد أن تكون مختلفة تماما.

قررت أننا جمعيا وقعنا فى فخ إعلامى رهيب، تجاهل كل ما جرى فى العالم العربى «من الخليج إلى المحيط»، وقلبه رأسا على عقب. وكانت ذروة «المؤامرة» الجهنمية ذلك الرسم الكاريكاتورى الذى أبرزته صحيفة «الوفد» المصرية على صدر صفحتها الأولى صبيحة الاثنين ١٥/ ٤. وفيه بدا العالم العربى مديرا ظهره ومغمضا عينيه، فيما جندى إسرائيلى يركب دبابة تطلق القذائف على مدينة بيروت. وفى التعليق المصاحب للصورة بدا العربى وهو يسأل: «خلاص» ؟! (هل انتهيت من القصف؟)، بينما الإسرائيلى يرد مبتسما: ليس بعد!



ضممت الصورة إلى ملف المؤامرة، وحاولت جهدى أن أتحرى الحقيقة من جانبى، فوجدتها على النحو التالى:

لم تكن صحيحة تلك الأخبار التى ادعت أن رئيس مكتب المصالح الإسرائيلية فى

تونس باشر مهمته هناك فى ذات اليوم الذى بدأ فيه هجوم « عناقيد الغضب» على لبنان . نعم هذا الخبر بالذات نشرته الصحف وأوردت فى سياقه تفاصيل كثيرة، منها أن وزير الخارجية التونسى الحبيب بن يحيى التقى رئيس مكتب المصالح الإسرائيلية المدعو شلومو كوهين ، وسلمه أول رسالة من وزير خارجية إسرائيل إيهود باراك. وقد استيقنت من مصادرى الخاصة أن ذلك السيناريو أعد بالفعل ، ولكن الذى حدث غير ذلك . إذ إنه ما إن عرفت أنباء الهجوم الإسرائيلى واسع النطاق على لبنان ، وتسربت أنباء الإنذار الصفيق الذى وجهته قيادة الجيش الإسرائيلى بضرورة إخلاء ٤٠ قرية فى الجنوب من سكانها ، حتى ارتفع رنين أجهزة الهاتف فى مكاتب ومقار كبار المسئولين فى العالم العربى .

حين أدركت مصر حجم الهجوم وأهدافه قررت سحب سفيرها من تل أبيب ، وحذت حذوها المملكة الأردنية الهاشمية . وفى ضوء الاتصالات التى تمت ، ألغت تونس موعد اجتماع شلومو كوهين مع وزير خارجيتها الحبيب بن يحيى . وجمدت المغرب نشاط مكتب رعاية المصالح الإسرائيلية . حتى سلطنة عمان ودولة قطر أعلنتا تأجيل تنفيذ الاتفاقات التى تم التوصل إليها أثناء زيارة رئيس وزراء إسرائيل فى شهر مارس (آذار) الماضى .

لم يكن الأمر مقصورا على سحب السفراء وتجميد العلاقات ، ولكن الأمين العام لجامعة الدول العربية اجتمع مطولا مع الرئيس المصرى فى القاهرة ، وقالت الصحف إنهما تلقيا اتصالا أثناء الاجتماع من العاهل السعودى ، حيث جرى التشاور حول الموقف واحتمالاته .

خصصت السلطات المصرية طائرة خاصة للأمين العام ، الذى توجه إلى بيروت ، وصرح هناك بأن الأمة العربية لن تسكت على ضرب أى عاصمة عربية ، وترفض محاولات إسرائيل تركيعها وإذلالها ، بقدر ما ترفض أن يستخدم ذلك الإذلال كورقة فى الانتخابات الإسرائيلية . ونقل عنه قوله : أى سلام هذا الذى يراد إقامته على جثة الأمة العربية؟!

من بيروت اتجه الأمين العام إلى دمشق ، ومنها ذهب إلى عمّان ، حيث أعلن هناك أنه يقوم بمهمة اتفق عليها خلال اتصالات عاجلة أجرتها الأمانة العامة فى القاهرة . وعلم أن

مجلس الجامعة عقد اجتماعا طارئا على مستوى المندوبين بعد الاتصالات التى تمت مع الرئيس المصرى والعاهل السعودى، وانتهى إلى عدة توصيات حملها معه الأمين العام إلى العواصم التى زارها.

من الأردن طار الأمين العام إلى المملكة العربية السعودية حيث أجرى مباحثات مطولة هناك، ومنها ذهب إلى الكويت التى اجتمع فيها مع الأمير وولى العهد، وبرئيس مجلس الأمة . وبعد جولة خليجية عاد مرة أخرى إلى المملكة العربية السعودية للقاء خادم الحرمين وولى العهد، وقالت التقارير الصحفية إن عودته استهدفت استكمال المشاورات بشأن المسعى الذى يقوم به. من الرياض اتجه أمين الجامعة إلى صنعاء التى أمضى فيها عدة ساعات التقى خلالها بالمسئولين اليمنيين . وفيما ذكرت مصادر مطار صنعاء أن طائرة الأمين العام غادرت إلى جهة غير معلومة، وأنه رفض أن يحدد للصحفيين محطته القادمة، فإن وكالات الأنباء العالمية بثت بعد ساعات نبأ عاجلا من بغداد ذكرت فيه أن الأمين العام لجامعة الدول العربية وصل إلى العاصمة العراقية ، وأن نائب الرئيس العراقى استقبله فى المطار. لم يصدر شىء عن اجتماعاته فى بغداد ، وكل ما قيل على لسان مسئول عراقى أن الاجتماعات مع الرئيس العراقى استمرت إلى ساعة متأخرة من الليل، وأن طائرة الأمين العام غادرت فى ساعة مبكرة فى الصباح فى طريقها إلى القاهرة.

علم فى وقت لاحق أن الطائرة توقفت فى الكويت، وأن الأمين العالم توقف أيضا فى الرياض قبل أن يصل إلى القاهرة، ويصرح فى المطار بأن رحلته استهدفت تحقيق التضامن ورأب صدوع الصف العربى، ودعا الجميع إلى الاستعلاء فوق جراحهم لأن الصلف الإسرائيلى بلغ ذروته، مستفيدا من حالة الانفراط العربى، وظانا أنه يمكن الاستفراد بكل دولة عربية على حدة، وقد لمس فى رحلته تجاوبا طيبا من جانب القادة العرب، وأنه برغم بعض الصعوبات التى واجهته ، فإنه توصل إلى حلول وسط تحقق هدف التضامن المطلوب.

سئل الأمين العام عن خطواته القادمة، فقال إنه سيتوجه إلى السودان وبعدها يزور دول شمالى إفريقيا، وأضاف أن المرحلة الصعبة فى مهمته قد تم اجتيازها، وأن الجزء المتبقى من جولته لن يستغرق وقتا لأنه الأسهل.



بينما كان الأمين العام يتنقل ما بين الخرطوم والعواصم المغاربية، كانت المظاهرات الحاشدة قد خرجت إلى الشوراع فى مختلف أنحاء العالم العربى منددة بالإرهاب الإسرائيلى وبالولايات المتحدة الأمريكية. وعلم أن نقابات العمال فى مصر والأردن قررت مقاطعة طائرات شركة العال الإسرائيلية، والامتناع عن تقديم أى خدمات لها. وقال بيان صادر باسم اتحاد العمال العرب إنهم يبحثون فى مقاطعة طائرات وسفن الولايات المتحدة الأمريكية. وحيا اتحاد العمال دولة قطر لأنها أوقفت تنفيذ اتفاق إمداد إسرائيل بالغاز الطبيعى. وطالب بيانهم الحكومة المعنية بتحديد موقف من تزويد الولايات المتحدة بالنفط، وكحد أدنى بإبلاغ واشنطون بأنه مع استمرار دعمها للعدوان الإسرائيلى على لبنان، فإنه لن يكون بمقدورها أن تتحدى شعور الأمة العربية بمواصلة تقديم شحنات النفط لها.

فى عدة عواصم عربية، أحرقت مظاهرات الطلاب العلمين الإسرائيلى والأمريكى، وأشعلوا النار فى دميتين تمثلان الرئيس كلينتون وشمعون بيريز. واتجهت جموعهم إلى مقار السفارات الأمريكية، بينما اشتبك نفر منهم مع الشرطة فى القاهرة وعمان، حين حاولوا الهجوم على مقرى سفارة إسرائيل فى العاصمتين.

تحطمت واجهة شركة سياحية فى القاهرة تنظم الرحلات إلى إسرائيل، واشتعلت النيران فى مقر شركة صناعية بالرباط تسوق البضائع الإسرائيلية، وأصدرت منظمة مجهولة بيانا وزع على وكالات الأنباء ذكر أن العدوان الإسرائيلى على لبنان وقصف مدنه، واستمرار تأييد الولايات المتحدة للهجوم من شأنه أن يعرض المصالح الأمريكية للخطر، وأنه ما لم يتوقف ذلك العدوان على الفور فإن كتائب الاستشهاديين العرب لديها ردها الذى ستعلنه على الملأ فى حينه.

على صعيد آخر. فقد تنادت الاتحادات العربية إلى اجتماع عاجل فى القاهرة، طرحت على جدول أعماله قضية واحدة هى: الموقف من العدوان الإسرائيلى على لبنان. اشتركت العراق والسودان وليبيا فى المؤتمر، وتجنب الكويتيون الحديث مع الوفد العراقى، وقال أحد أعضاء الوفد الكويتى إنه يجد صعوبة بالغة فى تبادل الحوار مع الوفد العراقى الذى يمثل الحكومة فى الواقع، حيث لا توجد اتحادات أهلية هناك، وإنه لولا الظرف العربى الراهن، ولولا الشعور بالمسئولية إزاء المصير العربى المهدد، لما قبل الوفد الكويتى الجلوس مع العراقيين حول طاولة واحدة!

بعد اجتماع استمر تسع ساعات ، أعلن ممثلوا الاتحادات العربية أنهم قرروا إنشاء كيان جديد باسم « التجمع العربى لإنقاذ بيروت» ، وأشير إليه اختصارا بكلمة «تعلب» ، التى اجتمعت فيها الحروف الأولى لمفردات الاسم . وقال بيان حركة «تعلب» : إن حقيقة السلام المطلوب قد انكشفت . وبدا للعيان أن إسرائيل المتحالفة مع الولايات المتحدة أرادته سلام الانصياع ، الذى لا يختلف كثيرا عن السلام الرومانى ، فهو ليس سلاما بين أنداد يتعاملون على قاعدة احترام الحقوق والتعايش المبنى على الثقة ، ولكنه سلام بين قوة قاهرة تفرض على المحيطين بها ما تشاء ، وتشترط عليهم الاستسلام الدائم .

حيا البيان الاتحادات الأهلية العربية المختلفة على مواقفها ، وأهاب بالجماهير العربية أن تعلن عن تضامنها مع الشعب العربى فى لبنان ، وعن إصرارها على رفض الانصياع للغطرسة الإسرائيلية والأمريكية . وأضاف فى هذا الصدد أن الرد الجماهيرى ينبغى أن يترجم من خلال إشهار سلاح «المقاطعة» ، مقاطعة أى شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل ، ومقاطعة البضائع الأمريكية فى الوقت ذاته .

شكلت حركة تعلب وفدين يمثلانها ، أحدهما سافر إلى بيروت للإعراب عن تضامن الشعب العربى مع الجماهير اللبنانية ودعم صمودها ، والثانى بدأ جولة فى أنحاء العالمين العربى والإسلامى للدعوة إلى فكرة المقاطعة الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل .



فى غضون ذلك ، كان الأمين العام لجامعة الدول العربية قد أنهى جولته فى السودان ودول شمالى إفريقيا ، ودعا إلى عقد مؤتمر صحفى عالمى بمقر جامعة الدول العربية أعلن فيه ما يلى :

● أنه تم الاتفاق على عقد مؤتمر قمة عربى ، لبحث تطورات قضية السلام ، وبوجه أخص الهجوم الإسرائيلى الأخير على لبنان .

● أن جميع الدول العربية وافقت على حضور المؤتمر الذى لن يبحث غير هذين الموضوعين .

● أن المؤتمر سيعقد بعد ٤٨ ساعة ، وقد اتفق على أن تكون شرم الشيخ هى مقر

الاجتماع، للتأكيد على أن القادة العرب يتمسكون بإقرار السلام فى المنطقة، شريطة أن يكون عادلا وملبيا للحقوق العربية المشروعة.

سئل أمين الجامعة عن مشاركة العراق، فقال إنه فى مثل هذا الموقف يتعذر ولا ينبغى استثناء العراق. وبسبب الخلفيات والتعقيدات المعروفة، فقد تم الاتفاق على حل وسط يقضى بأن يمثل العراق رئيس مجلس النواب الدكتور سعدون حمادى.

سئل عن المشاركة الفلسطينية، فقال إنه التقى أبا عمار أثناء زيارته لتونس، وإنه وجه إليه الدعوة لحضور القمة، وقد قبلها مرحبا.

سئل عن السبب فى اختيار شرم الشيخ كمقر للقاء القمة، فقال: إن هناك أكثر من عاصمة عربية عرضت استضافة المؤتمر، فى مقدمتها سوريا وليبيا، ولم تخل فكرة عقدة فى دمشق من وجاهة خصوصا فى ظل استمرار الهجوم الإسرائيلى على لبنان. ولكن رأى القادة العرب استقر فى النهاية على قبول اقتراح أمانة الجامعة بعقده فى شرم الشيخ، التى استقبلت مؤتمر «صانعى السلام»، ليس فقط للإعلان عن رغبة العرب فى إقامة سلام عادل فى المنطقة، ولكن أيضا لتصويب الآثار السلبية التى نجمت عن المؤتمر السابق.

ما إن أعلن أمين الجامعة العربية عن نتائج اتصالاته، حتى اهتزت أسلاك البرق فى كل مكان. وفيما كانت القمة العربية الخبر الأول فى كل الإذاعات العالمية، فإن حملة اتصالات مكثفة جرت بين مختلف العواصم الغربية، وعلى الفور بدأ توافد مراسلى الصحف ووكالات الأنباء وأطقم محطات التليفزيون على القاهرة، وعادت شرم الشيخ مرة أخرى قبلة للأنظار.

خلال الساعات التالية، كانت طائرات الزعماء العرب تهبط تباعا فى شرم الشيخ، بينما صدرت أكثر من صحيفة فى الجزائر والقاهرة ودمشق تحمل عنوانا واحدا هو: عودة الروح إلى الأمة العربية!

أذيعت مراسم الجلسة الافتتاحية على الهواء. وشاهد ملايين العرب ملوكهم ورؤساءهم على طاولة واحدة لأول مرة منذ سنوات، ودمعت عيون بلا حصر تأثرا من المنظر. بعد أن ألقيت بعض الكلمات الرسمية القصيرة، بدأت الجلسة المغلقة التى طالت بعض الشىء، وتناول الملوك والرؤساء غداء خفيفا خلالها، ثم استأنفوا مشاوراتهم إلى ما قبل موعد العشاء.

بعد الاجتماع ، قرأ الأمين العام لجامعة الدول العربية البيان التالى على مندوبى الصحف ووكالات الأنباء المحلية والعالمية :

« إن الملوك والرؤساء العرب انطلاقا من مسئوليتهم التاريخية ليستنكرون أشد الاستنكار موقف إسرائيل المتعسف من قضية السلام ، ويدينون ممارساتها الإرهابية بحق الشعبين الفلسطينى واللبنانى . فى الوقت ذاته ، فإنهم يعبرون عن أسفهم الشديد لموقف الولايات المتحدة المعطل لإدانة ذلك الإرهاب فى مجلس الأمن . وهم إذ يعتبرون الهجوم الأخير على لبنان عدوانا على سيادة دولة عربية مستقلة ، وعدوانا على الأمة العربية بأسرها ، فإنهم يؤكدون على تضامنهم مع الشعب اللبنانى الشقيق ، وعلى حقه فى الدفاع عن نفسه ومقاومة الاحتلال الأجنبى لأراضيه .

فى الوقت ذاته ، فإن الملوك والرؤساء العرب يؤكدون على أن السلام المنشود لا يمكن أن يقوم بقوة السلاح ، إذ العنف مؤد بالضرورة إلى تفجير مزيد من العنف . ويعلنون على العالم بأسره أن السلام الحقيقى لن يتوافر فى الشرق الأوسط إلا إذا انسحبت إسرائيل من كل الأراضى التى احتلتها بالقوة ، سواء فى لبنان أو سوريا أو الضفة الغربية ، وهم إذ يساندون بكل ما يملكون من قوة الشعبين اللبنانى والفلسطينى ، فإنهم يناشدون المجتمع الدولى أن يقف وقفة حازمة إلى جانب الحق والعدل فى المنطقة . ولأجل ذلك ، فإن وفدا من الرؤساء والملوك العرب تم تشكيله ، لكى يقوم بجولة فى العواصم الغربية يشرح خلالها الموقف العربى من الأزمة الراهنة ، وفى غضون ذلك سيظل مؤتمر وزراء الخارجية والدفاع العرب فى حالة اجتماع دائم حتى يتم التوصل إلى مخرج من الأزمة» .

وحتى كتابة هذه السطور ، فإن وفد القمة لا يزال يواصل جولته ، بينما اجتماع وزراء الخارجية والدفاع مستمرا .

سيقول قائل إن ذلك لم يحدث ، وإن الصحف والإذاعات ومحطات التليفزيون لا تنقل سوى أخبار الهجوم الإسرائيلى ونزوح اللبنانيين بعشرات الألوف . وردى على ذلك أن هذا كله ادعاء كاذب ، وأننى مصر على أن الذى رويته هو الحقيقة ، ولست مستعدا للتنازل عنها تحت أى ظرف !

الباب الثالث

قضايا عامة

حوار حول تطبيق الشريعة (*)

ما العمل إذا قررت السلطة أن تدعو المنادين بتطبيق الشريعة وقالت لهم : تعالوا دلونا كيف ستطبقونها؟

ووجهت بهذا السؤال، حين فوجئت بدعوة من اللجنة العليا لاستكمال تطبيق الشريعة بالكويت (فى إبريل عام ١٩٩٤) تطلب منى أن أبدى رأيى فى الإجابة عن السؤال، فى إطار مسعى حميد تقوم به، تستطلع بمقتضاه آراء أهل الرأى والنظر المعنيين بالموضوع.

كنت أعلم سلفا أن قضية تطبيق الشريعة مثارة بشكل واسع فى الكويت، وأنها أحد الموضوعات الأساسية التى يدور حولها الجدل فى «الديوانيات» ومختلف المنابر الإعلامية. وهو مطلب ليس جديدا، ولا هو مرتبط بالحالة الإسلامية الراهنة، ولكنه مثار منذ بداية الستينيات، حين اجتمع المجلس التأسيسى الذى وضع دستور البلاد عام ١٩٦٢. وتعددت مرات إثارته فى مجلس الأمة فى أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٦ و١٩٨١ و١٩٨٤. من ثم، فالنقاش الدائر حول الموضوع الآن هو حلقة فى مسلسل عرضه موصول منذ ثلاثين عاما. الجديد فيه فقط هو لغته وخطاب الاشتباك فيه، الذى يتسم بحدة ملحوظة فيما تنشره الصحف لكتاب الزوايا اليومية. وهم فى الصحافة الكويتية وفى أجواء الممارسة الديمقراطية هناك، كثرة ملحوظة تكاد تعادل عدد القراء!. وهذه الحدة أحسبها متأثرة إلى حد كبير

(*) ١٢/ ٤/ ١٩٩٤.

بأصداء الاستقطاب الحاصل فى الساحة الثقافية العربية بين الإسلاميين والعلمانيين، وبأسلوب وأدوات التراشق أو الصراع السائدين فى المشرق والمغرب العربى.

لأول وهلة، يدهش المرء وهو يتابع المعركة المحتدمة، حين يفاجأ بأن أحد محاور الخلاف ومصادر الاشتباك أن أربعين نائبا فى مجلس الأمة الكويتى قدموا اقتراحا بتعديل المادة الثانية من دستور البلاد التى تنص على أن «الشريعة مصدر رئيسى للتشريع»، بحيث تصبح بصيغة أخرى هى أن «الشريعة مصدر التشريع». وفهم بأن المقصود هو أن تصبح الشريعة المصدر الوحيد، مما يؤدى فى نظر البعض إلى استبعاد مصادر التشريع الأخرى.

وبينما تبنى النواب الإسلاميون ذلك التعديل، فإن العلمانيين تمسكوا بالنص الراهن الذى يقضى بأن الشريعة مصدر رئيسى، وهو موقف لا يخلو من طرافة، ويدعو إلى الحسد فى الوقت ذاته.

هو طريف، لأن المعركة بغير أساس من الناحية العلمية والموضوعية. وبتعبير أهل القانون، فإنها تقوم على قضية «منعدمة»، حيث لا فرق عمليا بين أن تكون الشريعة هى المصدر الرئيسى، وأن تكون فقط مصدر التشريع. فاعتبارها المصدر الرئيسى يعنى أنها الحكم والمرجع ولا يجوز إقرار ما يخالفها. كما أن اعتبارها مصدر التشريع لا يعنى على الإطلاق استبعاد مصادر التشريع الأخرى.

وعند فقهاء القانون الدستورى المعتبرين، فمجرد النص فى الدستور على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام يمكن أن يؤدى الغرض المطلوب، إذا ما انعقد العزم وصدقت النية. والأمر كذلك، فقد اعتبرت الجدل الدائر فى الكويت حول الموضوع نوعا من الترف الفكرى، الذى يتقلب فيه البعض حين يفرغون من مشكلاتهم وتحدياتهم الحقيقية!

أما الحسد، فإنه يقوم فى جانبنا نحن، حين نلاحظ أن العلمانيين الكويتيين يتمسكون باعتبار الشريعة مصدرا رئيسيا للتشريع فى مواجهة الإسلاميين الذين يريدونها مصدرا فقط. وهو موقف لابد أن نحسدهم حقا عليه إذا ما قارناه بما نشهده فى بقية أنحاء العالم العربى. فالعلمانيون فى مصر مثلا يعترضون على

اعتبار الشريعة مصدرا رئيسيا للتشريع ، ومنهم من أعلن بآخرة تحفظه على مبدأ اعتبار الإسلام دينا رسميا للدولة . ولولا أن نفرا من العلمانيين فى الكويت يسيئون التعبير عن أنفسهم فى خطابهم الذى يحفل بالالتباس فى فهم الشريعة ، مما يؤدى إلى الغمز فيها أحيانا ، لولا ذلك لقلنا إنهم - بمعايير المشرق - يقفون فى صف الإسلاميين المعتدلين ؛ لأنهم فضلا عن كونهم منحازين فى الموقف إلى النص على اعتبار الشريعة مصدرا رئيسيا للقوانين ، فإنهم ينادون بالديمقراطية والتعددية وسيادة الأمة والمساواة ، وغير ذلك مما نعتبره من مقاصد الشريعة فى المجال السياسى .



وجدت فكرة صدور مرسوم أميرى بتشكيل لجنة من أهل الاختصاص لدراسة استكمال تطبيق الشريعة ، خطوة تستحق التقدير ، وتعبر عن حكمة وبعد نظر . فطالما أنها رغبة شعبية ، فإن التعامل الصحى معها يكون بالاستجابة والترشيد ، الأمر الذى يهيئ أجواء من التفاعل الإيجابى بين السلطة والمجتمع . وتبرز أهمية تلك الخطوة إذا ما قارناها بحالات أخرى فى العالم العربى ، دأبت النخب الحاكمة فيها على مقاومة أمثال تلك الرغبات الشعبية وتجاهلها . الأمر الذى أحدث فصاما فى الوعى العام ، انفصل فى ظله خطاب السلطة عن خطاب المجتمع وضميره ، نشأت عنه ردود أفعال سلبية فى جانب المجتمع ، ترتبت عليها توترات عديدة مشهودة .

المستلفت للنظر أن تشكيل اللجنة أثار فضول السفراء الغربيين فى الكويت ، الذين توافدوا على مقرها طيلة السنتين الماضيتين - هما كل عمرها - يسألون عن النموذج الذى تريد اللجنة أن تقيمه فى البلاد ، وهل هو الإيرانى أو السعودى أو الباكستانى أو السودانى؟ وكان رد رئيسها الدكتور خالد المذكور - وهو أستاذ مرموق للشريعة - أن النموذج موجود فى القرآن الكريم ، ولأصحاب كل تجربة أن يجتهدوا فى بلوغه بحسب ظروفهم . من ثم ، فليس من الضرورى أن تحتذى تجربة الكويت حذو دولة أخرى ، ولكن اللجنة جادة فى الاستفادة من تجارب الآخرين .

حين التقيت أعضاء اللجنة فى اجتماع رأسه الدكتور المذكور ، استمر ساعتين ونصف الساعة ، قلت إن التوقيت الذى تمارس فى ظله اللجنة مهمتها دقيق للغاية .

فالأجواء معبأة بشكل عام ضد الحالة الإسلامية، خصوصا فى ظل التخليط الإعلامى الغربى والمحلى الذى عمد إلى إزالة الحواجز بين التطرف والتدين، حتى أصبح العنوان الإسلامى متهما ومشبوها كقاعدة. ومن ثم، فينبغى أن يستقر فى يقين الجميع أنهم يتعاملون مع أجواء غير مواتية، وعليهم أن يبذلوا جهدا خاصا لتبديد الانطباعات السلبية المحيطة بعملية تطبيق الشريعة، والتى تقوم كلها على التوجس والتشكك. وهى انطباعات شائعة ومستحكمة فى بعض أوساط شرائح النخبة المؤثرة فى الخطاب العام.

قلت أيضا إنه إذا كان الحديث عن تطبيق الشريعة يواجه بتوجس من جانب بعض المثقفين، فإنه يواجه بمشكلة أكبر من داخل الصف الإسلامى ذاته، خصوصا من جانب المتعجلين الذين يضغطون بشدة ـ وأحيانا بقسوة ـ للإسراع فى الخطى وقطف الثمار، بعد اختزالهم تطبيق الشريعة فى استصدار بعض القوانين وتعميم بعض النواهى والزواجر.

وهى مشكلة أكبر، لأن ما تشيعه بعض النخب المتوجسة لا يتجاوز حدود التعبئة الإعلامية، و«الكلام» الذى يمكن أن يحبطه النموذج الإيجابى والأداء الرصين. بينما تلك الضغوط الصادرة عن الصف الإسلامى تكاد تهدر النموذج، وتربك الأداء بصورة يصعب علاج آثارها، فضلا عن أنها تعد هدية مجانية للمتشككين والمتوجسين، تعزز مخاوفهم وتثبت صدق دعواهم.

بعد ذلك التقديم، قلت: إننى سأركز حديثى فى نقطتين، إحداهما نظرية والثانية عملية. الأولى تنصب على مفهوم تطبيق الشريعة وتصور كيفية مباشرة ذلك التطبيق، والثانية تتعلق بأولويات التطبيق.

الذى دعانى إلى إثارة النقطة الأولى أننى ألاحظ أن ثمة التباسا شديدا فى موضوع تطبيق الشريعة، يمثل الاختزال الذى أشرت إليه توا أحد أوجهه، بينما يكمن الوجه الآخر فى التبسيط المخل الذى يتصور البعض فى ظله أن التطبيق لابد أن يحدث انقلابا شاملا فى المجتمع بين يوم وليلة.

فليس صحيحا أن تطبيق الشريعة ينحصر فى مجرد استصدار بعض القوانين واللوائح، أو حتى تعديل الدستور. فمن الممكن أن يتم ذلك كله وتظل روح

الشريعة غائبة ومقاصدها مهدرة، ذلك أن القوانين واللوائح هى مجرد وسائل لتطبيق بعض جوانب الشريعة. وما لم توصل هذه الوسائل إلى المقاصد المرجوة، وما لم تتصل القوانين بنسيج القيم السائدة فى المجتمع، فإن التطبيق يصبح بغير مضمون حقيقى.

عصور الانحطاط فى التاريخ الإسلامى نموذج يعزز ما نقول، فقد كانت الشريعة بمفهومها القانونى والشكلى مطبقة على أتم ما تكون، لكن الذى ظل غائبا ومفتقدا هو المقاصد والقيم. ويمثل «العدل» المحور وحجر الأساس فى تلك المقاصد، باعتباره هدف الرسالة الرئيسى بنص القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿**لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط**﴾ (الحديد: ٢٥). إن ابن القيم ـ الأصولى المعتبر ـ أشار إلى تلك الآية وهو يثبت هذا المعنى، ثم قال: إن القسط «هو العدل الذى قامت به السموات والأرض، فإذا ظهرت أمارات الحق وقامت أدلة العدل، وأسفر وجهه بأى طريق كان، فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره».

ابن تيمية له كلام نفيس فى هذه النقطة أيضا، فقد قرر أن «أمور الناس تستقيم فى الدنيا مع العدل الذى فيه الاشتراك فى أنواع الإثم، أكثر مما تستقيم مع الظلم فى الحقوق، وإن لم تشترك فى إثم». ولكى يعزز كلامه، فإنه استشهد بمقولة: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، وبقوله: إن الدنيا تدوم مع العدل والكفر ولا تدوم مع الظلم والإسلام!

هكذا، فإن تطبيق الشريعة ينبغى أن يفهم بحسبانه إقامة للعدل بجميع صوره فى السياسة والاقتصاد والاجتماع، وإذا ما اقترن تطبيق الشريعة بظلم من أى نوع، فى أى من تلك المجالات، فذلك يعنى بشكل مباشر تغييب جوهر الشريعة ومقصودها.

الشريعة فى الأساس هى مجموعة من القيم الحضارية والأخلاقية والعملية، قبل أن تكون مجموعة من القوانين. وقد نزلت أصلا لكى ترسى تلك القيم فى المجتمع الإنسانى وتزكى كل ما هو نبيل وشريف على وجه الأرض. وفى أى مفهوم صحيح للتطبيق، فإن القيم ينبغى أن تظل رأس الهرم والقاطرة، وكل أدوات التنفيذ وأنظمته تأتى دونها أو بعدها.

من هذه الزاوية، أحسب أن تربية المجتمع على قيم الإسلام أولى بالاهتمام من استصدار التشريعات، أو تصحيح اللوائح بحيث تصبح مطابقة لتعاليم الإسلام. وليس ذلك إقلالا من شأن التشريعات والقوانين التى لاغنى عنها بطبيعة الحال، ولكنه دعوة إلى ترتيب أولويات التطبيق على نحو سليم، يضع كل مهمة فى مكانها المناسب، المعبر عن فلسفة الرسالة وحقيقة مشروعها الإصلاحى والحضارى.



هذا عن التفكير فى تطبيق الشريعة وضرورة فهمه على نحو صحيح. أما كيفية التطبيق، فهى عملية مركبة وأكثر تعقيدا مما يتصور المتعجلون، الذين يريدون غرس البذرة فى الصباح وقطف الثمرة فى المساء، والذين استاءوا من تمديد مهمة اللجنة العليا لتطبيق الشريعة لسنتين إضافيتين، فقالوا إنه ليس تمديدا ولكنه «تمطيط»!

فى الإجابة عن السؤال «كيف»؟ هناك عدة مبادئ ومنطلقات يُسترشَد بها هى:

● أن الذين يباشرون التطبيق يجب أن يكونوا على وعى بأن رحلة التغيير الاجتماعى التى تمثل القيم محورها الأساسى ـ طويلة وممتدة. ومن ثم فمهمتهم الرئيسة هى غرس البذور الصحيحة، وليس من مسئوليتهم جنى الثمار. وإذا كان القرآن الكريم قد اعتبر النبى عليه الصلاة والسلام بشيرا ونذيرا، وأبلغه بأنه ليس على الناس بمسيطر، فحرى بنا أن ندرك بأن تلك هى حدودنا أيضا. فنحن مطالبون فقط بالسير على الطريق الصحيح. ولا ينبغى أن يطالبنا أحد بالوصول إلى نقطة الانتهاء، فقد نخطو نحن خطوات، ويكمل غيرنا، ويصل جيل ثالث إلى الهدف المرتجى.

● أن التدرج فى المسيرة هو من السنن واجبة الاحتذاء. فقد اتبع ذلك التدرج فى التشريع، حين حرمت الخمر مثلا على ثلاث مراحل ـ أو أربع فى رأى البعض ـ مراعاة لعوائد الناس وواقعهم. ولنا أن نتدرج بدورنا فى التنفيذ، فنتقدم على مهل وخطوة خطوة، ليقوم البناء على أساس سليم دون عنت أو قسر يحمل الناس حرجا أو مشقة. وقد ووجه الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بموقف من ذلك القبيل، حين تمهل فى التعامل مع بعض الانحرافات التى ظهرت فى العصر

الأموى، إذ سأله ابنه عبد الملك عن سبب ترويه وتريثه، بينما الحق واضح والحسم لصالحه ضرورى. عندئذ كان رده: «لا تعجل يابنى، فإن الله ذم الخمر فى القرآن مرتين وحرمها في الثالثة. وإنى أخاف أن أحمل الحق على الناس جملة، فيدفعوه جملة، ويكون من ذا فتنة».

● أن مبدأ الضرورات التى تبيح المحظورات يجب أن يكون محل اعتبار فى التنفيذ. وهذه الضرورات معترف بها شرعا وحقا على الصعيد الفردى. لكن كثيرين لم ينتبهوا إلى أن للمجتمع ضروراته أيضا، التي ينبغى أن تقدر بقدرها بطبيعة الحال. فهناك ضرورات سياسية واقتصادية واجتماعية ودولية يمكن أن تفرض نفسها على المجتمع الإسلامى، بحيث قد لا يكون هناك مفر من التعامل معها والتسليم بها إلى حين توافر ظروف مواتية لتغييرها. هذه الضرورات يمكن أن يكون لها أحكامها الاستثنائية التى توجبها الشريعة مراعاة لمصالح البشر التى هى أساس التشريع الإسلامى كله.

● ثمة مبدأ آخر يمكن أن يسترشد به فى عملية التطبيق يتمثل فى السكوت على المنكر إذا ترتب على تغييره منكر أكبر منه، دفعا لأعظم المفسدتين وارتكابا لأخف الضررين. وهو مبدأ قرره الفقهاء الأصوليون الذين أدركوا بعبقريتهم المشهودة مدى تعقيد عملية الإصلاح، وكون التحدى الحقيقى فيها لا يتمثل فقط فى الخيار بين الخير والشر، ولكنه كثيرا ما يكمن فى الاختيار بين شرَّين. ومن ثم، كانت لديهم الشجاعة للقبول بشر أصغر دفعا لما هو أكبر منه. ومن المأثورات التى يستشهد بها فى هذا المجال قصة الإمام ابن تيمية الذى مر على جماعة من التتار كانوا يحتسون الخمر فى الشام، وحين سأله أحد أصحابه: لماذا لم تنههم؟ كان رده ما معناه: اتركوهم، فإنهم إذا أفاقوا روَّعوا الخلق وأشاعوا فى البلاد الفساد!

فى صدد أولويات التطبيق، كان عندى اقتراح محدد، استقيته من اقتناع عبرت عنه سابقا فى أكثر من مناسبة. وهو أن على الذين يعملون على تطبيق الشريعة الإسلامية أن يدخلوا بها حيز التطبيق من باب الحرية والديمقراطية أولا. قبل الكلام عن القوانين والتشريعات، ينبغى أن تُختبَر الممارسة على الصعيد السياسى، ليس

فقط لأن الحرية كما نفهمها هى الوجه الآخر للتوحيد الذى هو فى المفهوم الإيمانى تحرير لوجدان الإنسان من العبودية لأى مخلوق كان، ولكن أيضا لأن أكثر الشكوك والمطاعن توجه إلى الإسلام من ذلك الباب، خصوصا فى هذا الزمان. ويدهش المرء إذ يجد أن تلك الشكوك شاعت بفضل الإلحاح الإعلامى والدعائى، حتى استقرت فى وعى كثيرين وكادت تتحول إلى أمور يقينية مسلم بها. فأنت الآن ما إن تتحدث عن الشريعة حتى تتعالى أصوات بعض المثقفين معبرة عن القلق على التعددية والحرية والمساواة ووضع غير المسلمين وغير ذلك، فيما يذهب البعض الآخر إلى أن الالتزام بالدين يعنى قمع المغايرين وإعلان الحرب على كل آخر.

إزاء هذه التعبئة المضادة، دعوت لأن تحدد اللجنة العليا لاستكمال تطبيق الشريعة أولا تصورا لرؤيتها للواقع السياسى المستقاة من تعاليم الإسلام ومقاصده. بحيث يقدم للجميع إطار واضح المعالم يلبى أشواقهم فى الحرية والديمقراطية، ويزيل مخاوف المتشككين، ويبطل أقاويل المرجفين. واقترحت أن تستعين اللجنة فى ذلك بمراجع عدة فى مقدمتها: الفتويان اللتان أصدرهما الشيخ الدكتور يوسف القرضاوى فى العام الماضى بشأن الديمقراطية والتعددية السياسية، وهما من أهم ما صدر من فتاوى فى النظان السياسى الإسلامى - المشروع أو البرنامج الذى صدر باسم الدكتور أحد كمال أبو المجد بعنوان «رؤية إسلامية معاصرة» - كتابا الدكتورين توفيق الشاوى وعبد الحميد الأنصارى حول «الشورى» - كتاب الدكتور محمد سليم العوا حول «النظام السياسى الإسلامى». وأخيرا أهديت لمكتبة اللجنة كتابى «للإسلام والديمقراطية». وقلت إن اللجنة إذا طرقت ذلك الباب ستجد أن المكتبة العربية حافلة بالمصادر الأخرى التى يمكن أن تسهم فى تأصيل الموضوع وإثرائه، على نحو يقدم صورة نيرة للموقف الإسلامى من مختلف القضايا المثارة على الصعيد السياسى.

اعتبرت أن إعلان التصور الشرعى للواقع السياسى بعناصره المختلفة هو حجر الأساس فى مساعى «تهيئة الأجواء» لاستكمال تطبيق الشريعة، التى نص عليها

المرسوم الأميرى، إذ باستجلاء هذا الجانب تهدأ نفوس كثيرة، ويصبح الطريق ممهدا للتقدم على مختلف الجبهات الأخرى. خصوصا أن أغلب الناقدين لتطبيق الشريعة يعبرون بما يكتبون عن عدم إحاطة بموقف الإسلام الحقيقى من القضايا التى يثيرونها. وهم فى أغلب الأحيان واقعون تحت تأثير الانطباعات الإعلامية المتحاملة والمحرضة. والمثقفون منهم قرءوا عن الإسلام كقاعدة، ولم يقرءوه فى مصادره المعتبرة.

أخيرا قلت إنه فى كل الأحوال، فينبغى أن يقتنع الجميع بأن تطبيق الشريعة هو إضافة وليس خصما، إحقاق الحق فيه مقدم على إزهاق الباطل، والأمر بالمعروف مقدم على النهى عن المنكر.

وللأسف فإن بعض الدعاة الإسلاميين يقلبون الآية فيعززون دواعى التوجس والقلق، ويسيئون ويلغمون الطريق أمام الشريعة، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا!

عن العلمانية وتجلياتها(*)

خدعوك فقالوا إن العلمانية هى فصل الدين عن السياسة!

فى ندوة أهل العلم التى انعقدت لمناقشة الموضوع فى لندن، لم يذكر أحد مسألة الدين والسياسة، وإنما تركزت مناقشاتهم حول مجمل علاقة الدين بالدنيا والحياة، وهل هى قائمة على الانفصال أو الاتصال، الأمر الذى تبدو فيه قضية السياسة مجرد جزئية فى المشروع العلمانى، الذى يقوم أساسا على تهميش المقدس كحد أدنى، أو إلغائه وإنكاره تماما كحد أقصى. إن شئت الدقة، فقل: إن الدين فى ظل ذلك المشروع إما محال إلى التقاعد، وإما مفصول من الخدمة!

أهم ما فى ذلك الحوار، أنه دار بين مفكرين وباحثين، وليس بين محترفى السياسة. لذلك لم تكن مناقشاتهم محكومة بحسابات أو تحيزات مسبقة، أو «عقد» من قبيل تلك التى تبرز على الفور فى أى تناول للموضوع بساحاتنا الثقافية العربية، لا سيما إذا ما دار الحوار تحت عنوان مثير مثل: «سقوط العلمانية والتحدى الإسلامى للغرب». وهو العنوان الذى جرى فى ظله حوار ندوة لندن.

فى لحظة، أدركت أن المناقشات الجارية حول العلمانية فى عالمنا العربى تتسم فى أغلبها بالتبسيط الشديد. فالكثرة تخوض فى الموضوع دون أن تعرف عمقه وأبعاده، وإنما تلوك المصطلح أحيانا من باب المسايرة، وأحيانا من باب المكايدة. والقلة تصدر أصواتا معرفية تحسبها علما، وهى آخذة من العلم قشوره وبعض مفرداته وعناوين كتبه!

(*) ٢٩ / ٦ / ١٩٩٤ ـ والمقال منشور فى كتاب «المفترون».

كلام أهل العلم الذين اجتمعوا فى لندن كان أكثر موضوعية وعمقا، ومن ثم أكثر جدية ومسئولية. وللأسف، فإننا سنضطر إلى تركيزه واختصاره، حيث لا يتسع المقام لإثبات كل ما قيل خلال ست جلسات تواصلت على مدى يومين. سنثبت فقط أهم ما قيل حول العلمانية كمفهوم ومشروع، لأن الكلام تطرق إلى أمور أخرى عديدة اتصلت بالموضوع، مثل الحصاد البائس للتجربة العلمانية فى التطبيق المغاربى، وطالت الحاصل فى السودان والتجربة الإيرانية وولاية الفقيه.

سنعرض هنا خلاصة أبرز البحوث، ثم نطالع المناقشات فيما بعد.



● البروفيسور جون كين مدير مركز أبحاث الديمقراطية، افتتح الندوة بورقة عنوانها «إعادة التفكير فى العلمانية»، انطلق فيها من تبنى موقف المفكر الأمريكى «توماس بين»، الذى دعا إليه قبل قرنين من الزمان فى كتابه «عصر العقل»، وعرف العلمانية بأنها «استيعاب الدين فى المجتمع». وهذا الاستيعاب يتم عبر الإبقاء على فكرة الله لكى تظل مصدرا للأخلاق فى المجتمع، مع إلغاء أى دور للأديان فيما عدا ذلك. وقد كان رأى «بين» فى المسيحية، وفى الأديان كلها، أنها قوى تسعى إلى تدمير حياة الإنسان. ولم يكن ذلك مستغربا منه، وهو الذى عاش أجواء الرعب التى خيمت على فرنسا من جراء اضطهاد الكنيسة للفكر والعلم. لذلك، فإنه كان رافضا للأديان أو كافرا بها بتعبير أدق، لكنه تمسك بفكرة وجود الخالق، لكى لا تنهار القيم والأخلاق.

أشار البروفيسور جون كين إلى المداولات الفكرية حول مسألة العلمنة، وانتهت إلى أن تلك العلمنة كامنة فى المسيحية، باعتبار أنها عقيدة أدت إلى ما أسماه «ماكس فيبر» تحرر العالم من الإيمان وإزالة الإله من حقل المجالات الطبيعية ومن مختلف مناحى الحياة الأخرى.

ذكر أيضا أن الدعوة إلى الإيمان بالخالق مع رفض الاعتراف بالديانات المنزلة فشلت فى خلق مجتمع متسامح يمكن للبشر فيه أن يتعايشوا على الرغم من اختلاف معتقداتهم كما تمنى توماس بين. وإنما الذى حدث أن رفض الدين والإلحاح على

تقليص دوره وحصر نطاق صلاحياته، أدى إلى إضعافه، ومن ثم نزع عنه قدرته على الدفاع عن وجوده فى المجتمع، الأمر الذى انتهى بهزيمة الدين وتراجعه فى نهاية المطاف.

لاحقا، أضاف البروفيسور جون كين أنه تبين أن الدين لا يمكن أن يجتث نهائيا من حياة الناس، وإنما الذى نجحت العلمنة فى تحقيقه هو إخضاعها الدين لنظم مدنية أوجدها البشر صارت لها السلطة العليا والكلمة الأخيرة. غير أن ظهور الأصولية الدينية فى الغرب اتخذ أشكالا عدة، فى مقدمتها: بروز الحديث عن «السياسة المسيحية»، والجدل المتجدد حول الدين والإجهاض، ومطالبة ٨٠٪ من البريطانيين بتدريس الدين فى المدارس. هذه المؤشرات، وغيرها كثير، تثير تساؤلات عدة حول مدى نجاح العلمنة فى إقصاء الدين عن الحياة. الأمر الذى يستدعى إعادة النظر فى المسألة برمتها، من زاوية مراجعة موقف العلمانية من العلاقة بين الدين والمجتمع.

● فى ورقة أخرى قدمها عزام التميمى مدير منظمة «ليبرتى» والباحث بمركز أبحاث الديمقراطية، عرض لرحلة الفكرة العلمانية فى العالم العربى، وكيف أنها اقترنت بحملة تغريب المجتمعات العربية. وأشار إلى أن رواد العلمانية ورموزها وقعوا فى أخطاء جسيمة حينما فرضوا على المجتمعات الإسلامية حلولا لا علاقة لها بتجربتهم، وإنما هى ثمرة التجربة الأوروبية مع المسيحية. وحين ساووا علماء المسلمين بالمؤسسات الكنسية. فقدموا للأمة العربية دواء لمرض لم تعان منه، ولذلك فإن نتائج العلمنة فى العالم العربى اختلفت كثيرا عنها فى أوروبا. فبينما تمخضت العلمنة إبان عصر النهضة فى أوروبا عن ثورة فكرية وإصلاحات سياسية مهمة، تزعمت العلمنة فى بلاد المسلمين نخب مستغربة، تحولت بعد تسلمها للسلطة إلى آلات بطش عوقت مسيرة المجتمع وكرست تخلفه.

● البروفيسور لويس كنتورى الأستاذ بجامعة جورج تاون وأحد أبرز الخبراء الأمريكيين فى شئون الشرق الأوسط[1] أسهم فى الحوار بورقة كان موضوعها: الإسلام والديمقراطية بين الاستغراق (فى الذات) والعلمانية. وهو يقدم ورقته قال

---

(١) درس الفلسفة الإسلامية بجامعة الأزهر.

إن الليبراليين من أكثر الناس ضيقا بالنقد، لاعتقادهم أنهم يملكون الحقيقة والمفتاح السحرى للتقدم بعد الذى حققه الغرب من إنجازات على ذلك الصعيد. وقد آن الأوان لفك الارتباط بين المصطلحات الثلاثة: الليبرالية والعلمانية والتقدم. فليس صحيحا أنها متداخلة ومترابطة بحيث يتعلق كل منها بمصير الآخر. وبوجه أخص، فإن تجربة قرنين من الزمان أثبتت فى حالات عدة أن العلمانية لا تعنى بالضرورة التقدم.

قال إنه آن الأوان أيضا لإدراك أن خطاب التنوير الغربى، المنطلق من العداء للدين، لا يصلح للعالم الإسلامى والعربى، الذى يمثل فيه الدين قيمة عظمى، وتسوده قيم أخرى تعلى من شأن الدولة والجماعة والأسرة. لذلك، فإن المفهوم «الهيجيلى»[1] للكون الذى أصبح يعتبر الإيمان بالغيب من أشكال اغتراب الإنسان ويقيس التطور التاريخى بمقدار اكتمال سيادة الإنسان على مصيره وصناعة فردوسه المنشود على الأرض، هذه الرؤية المادية لا تصلح للتطبيق على الحالة الإسلامية خاصة، ولابد من العثور على بديل لها عند التعامل مع الإسلام.

فى رأيه أنه لا العلمانية ولا الليبرالية ولا الماركسية تصلح أساسا لإنهاض العالم الإسلامى؛ فكل منها يصطدم أو يتناقض مع تركيبة المجتمع الإسلامى، الذى لا مفر من الاعتراف بأنه يمثل ثقافة مغايرة تماما لتلك السائدة فى المجتمع الغربى.

أخيرا، قال إنه من خلال دراساته المطولة لتجارب العالم الإسلامى والمشروعات الفكرية السائدة فيه، وجد أن فكرة «التكافلية» هى الأنسب للتعبير عن مشروع المجتمع الإسلامى. وهى صيغة تعلى من شأن الدين، وتغلب مصلحة الجماعة، وتحفظ للأخلاق والقيم السامية مكانتها، الأمر الذى يجعلها أكثر نفعا وأفضل أداء من العلمانية أو الليبرالية. وهو يرى أن ثمة مشروعات فكرية إسلامية تبلورت في العالم العربى تعتمد على ذلك النهج التكافلى المنطلق من قاعدة الإسلام. وفى رأيه أنها مشروعات واعدة، تمثل فكرا تقدميا قادرا على إنهاض الأمة وتلبية أشواقها.

---

(١) نسبة إلى الفيلسوف الألمانى هيجل.

● ريتشار وبستر مؤلف كتاب «التاريخ المختصر للتجديف: الليبرالية ورقابة المطبوعات والآيات الشيطانية»، عرض ورقة حول حرية التعبير وتقاليد التجديف في المسيحية. وقد تطرق في ورقته لما ورد في كتابه بالتفصيل من انتقاد حاد لموقف الليبراليين الغربيين الذين استماتوا في الدفاع عن سلمان رشدي باسم الدفاع عن حرية التعبير. وأكد في هذا الصدد أن المنطلق العلماني لموقفهم ذلك، إنما هو تعبير عن حقد دفين على الإسلام، وأيضا من تفسير مشوه لمقصود «حرية التعبير». وهذه الحرية الأخيرة حسب ما قرره معجم «ويبستر» مفهوم مسيحي في الأصل. وبصورة أدق، هي فكرة بروتستانتية بل فكرية تطهرية (بيوريتانية). أجازت لمن كان بيوريتانيا حرية الكلمة، بينما حرمت ذلك الحق على كل من خالفه في المذهب، حتى من داخل المنظومة المسيحية ذاتها. وقد منع من هذا الحق كل من لم يعتقد بالحرية كما فهمها منتسبو هذه الطائفة المتطرفة من البروتستانت، الذين أجازوا لأنفسهم التجديف، وتفننوا في السخرية بالإسلام والتشكيك بالنبوة والقرآن.

أكد الباحث أن الصورة البشعة التي قدمها سلمان رشدي في آياته الشيطانية لبيت النبوة، لا تختلف قيد أنملة عن الصورة التي حاول ترسيخها قساوسة المسيحية في القرون الوسطى. وبينما دافع العلمانيون والليبراليون عن حق سلمان رشدي باسم العلمانية والحرية في أن يقول ما يريد، فإنهم تناسوا أن حرية التعبير بالشكل الذي نسبوه إلى العلمانية إنما هي إرث مسيحي نشأ وترعرع داخل الأديرة والكنائس.

حين تحدث عن العلمانية، قال إنها تختزن القيم الدينية في الضمير، دونما حاجة إلى كنيسة أو قسس أو حتى إله، الأمر الذي أدى إلى هزيمة الدين ممثلا بقيمه الأسياسية في الواقع، كما هو الحاصل في الغرب بدرجات متفاوتة.

● الدكتورة نيلوفر تموله أستاذة علم الاجتماع بجامعة اليوسبور في إسطنبول. قدمت ورقة أجابت فيها عن السؤال التالي: هل يمكن أن تتحقق الديمقراطية دون العلمانية؟[1] - ومما لاحظته أن التلازم بين الديمقراطية والعلمانية في العالم الغربي

(١) كان عنوان بحثها هو: العلمانية الفاشستية في مواجهة النخب الإسلامية.

لم يتحقق فى العالم الإسلامى، حيث دخلت العلمانية فى صدام مباشر بجميع الدول الإسلامية التى طبقت فيها برامج التحديث. واتخذت من التجربة التركية نموذجا يؤيد رأيها فى أن النخب المستغربة باشرت تقويض الديمقراطية باسم العلمانية، خشية أن تؤدى سيادة الشعب إلى سيادة الإسلام. ولذلك كانت العلمنة ذريعة احتمت بها وتعللت أنظمة فاشستية قمعية، خشيت من أن تؤدى الديمقراطية إلى الاختيار الحر للجماهير الذى كان سيؤدى إلى اختيار الإسلام نظاما للحياة. وهو ما حدث فى الجزائر حين ألغيت الديمقراطية باسم العلمنة وتذرعا بالخشية على الديمقراطية الملغاة.

لم تكن الدكتورة تمولة ناقدة للعلمانية كقيمة ومشروع، وإنما انصب نقدها على توظيفها فى ضرب الديمقراطية وحماية الفاشية. وظل خطابها داعيا إلى ضرورة التلازم بين العلمانية والديمقراطية، ومحذرا من التطرف العلمانى الذى يبدى استعدادا دائما للانقضاض على الديمقراطية. وضربت مثلا لذلك التطرف بالتيار الكمالى فى تركيا، الذى استفزه فوز حزب الرفاه الإسلامى فى الانتخابات البلدية الأخيرة، فأصبح يخوض صراعه على السلطة، ليس ضد النخب الإسلامية فحسب، وإنما أيضا ضد عامة الجماهير!

● «محاولة تحطيم العلمانية والتحدى الغربى للبوسنة»، كان ذلك عنوان ورقة الدكتور توماز ماستناك أستاذ العلوم السياسية بأكاديمية سلوفينيا، وصاحب كتاب «المجتمع المدنى تحت الحكم الشيوعى وما قبله». وقد قرر فى مستهل بحثه أن التهديد أو التحدى الحقيقى الذى يواجه الغرب ليس مصدره الإسلام كما يروج البعض، ولكنه يكمن فى الفاشية بالدرجة الأولى. دليل ذلك ما يحدث فى البوسنة من جرائم.

فى هذا الصدد، قال إن ديمقراطية أوروبا لا تشكل صمام أمان ضد الفاشية. بل يمكن كما حدث فى صربيا أن تؤدى الديمقراطية إلى وصول نظام فاشستى إلى الحكم. والفاشية سياسيا تؤدى إلى تقويض نظام الدولة. وهى في هذه الصفة تشترك مع الليبرالية الديمقراطية التى ينصب اهتمامها على حِصر السلطة. ولذلك لا يتورع الديمقراطيون الليبراليون عن إقرار العنف وسيلة لذلك.

من رأى توماز ماستناك أن الانتصار التاريخى للديمقراطية الليبرالية تمخض عنه تحول الليبرالية المناهضة لنظام الدولة إلى سياسة عالمية تهمش المجتمع المدنى للدولة لصالح ما يمكن أن يسمى بالمجتمع المدنى العالمى. وفى حالة البوسنة حصل تحالف غير مقدس بين الليبراليين والفاشيين لشن الحرب على الإسلام والمسلمين، سعيا إلى تحقيق الحلم الأوروبى بتطهير أوروبا تماما من المسلمين.

فى مجمل تحليله، رأى أن حرب البوسنة شنها المجتمع المدنى العالمى ضد دولة البوسنة التى كانت علمانية، الأمر الذى سيؤدى إلى تعزيز الأصولية الإسلامية هناك. وقد اعتبر ماستناك الغرب ـ خاصة بريطانيا ـ مسئولا مسئولية مباشرة عن فشل العلمانية فى البوسنة، كما أنه مسئول عن فشلها فى العالم الإسلامى، بسبب سياساته الليبرالية والفاشستية.

● ورقة الدكتور عبد الوهاب المسيرى الأستاذ غير المتفرغ بجامعة عين شمس عن «العلمانية» أثارت صدى قويا داخل الندوة، خصوصا أنه يعد الآن أحد أهم الدارسين العرب للموضوع، بحكم اشتغاله منذ عقدين من الزمان بإعداد موسوعته التى يجرى طبعها الآن عن «اليهود والصهيونية ـ نموذج تفسيرى جديد». وقد أوصلته دراسته عن اليهودية ـ التى يعتبرها وظيفة وليست دينا فقط ـ إلى التعمق فى أصول وفلسفة العلمانية كما سنلاحظ توا.

ذكر الدكتور المسيرى فى ورقته أن تعريف العلمانية بأنها فصل للدين عن الدولة هو تعريف قاصر وساذج، لأنه يحصر العلمنة فى قطاع ما يسمى «بالحياة العامة» وفي المجالات السياسية والاقتصادية وحسب، وكأن حياة الإنسان الخاصة وأحلامه وأسلوب حياته تظل بمعزل عن عمليات العلمنة. لكن من المعروف لدى الجميع أن مؤسسات الدولة وصناعات الترفيه واللذة فى المجتمعات الحديثة قد تغلغلت فى حياة الإنسان الخاصة، ووصلت إلى أعماقه ولاوعيه، وأصبحت تؤثر فى رغباته وأحلامه وشهواته ورؤيته لذاته، بشكل ليس له نظير فى التاريخ. ومن ثم، فنحن فى حاجة إلى نموذج أكثر تفسيرية وتركيبية للعلمانية، يتجنب تستطيح الأطروحات الشائعة.

وقد عرف العلمانية بأنها فصل كل المطلقات الأخلاقية والمعرفية والإنسانية عن الدنيا، بحيث تصبح كل الأمور نسبية. والتعبير الفلسفى لذلك هو: أن العلمانية تعنى أن العالم مكتف بذاته، وأنه يحوى داخله كل ما هو ضرورى لإدراكه والإفادة منه، وأن عقل الإنسان قادر على فهم كامل للطبيعة، وعلى تحقيق السيطرة التامة عليها. وهو قادر وحده على إدارة العالم وتأسيس نظمه المعرفية والأخلاقية، وليس بحاجة إلى أى شيء آخر خارج النظام الطبيعى المادى. وفي هذه الحالة تصبح مرجعية الإنسان كامنة فى ذاته.

لذلك بدأ المشروع العلمانى بالنزعة الإنسانية (الهيومانية) التى تضع الإنسان فى مركز الكون. وهذه الأطروحة تؤدى إلى نتيجتين:

أولاهما، اختزال الإنسان ورده إلى القوانين المادية الطبيعية. ففى إطار المرجعية الكامنة، يصبح الإنسان جزءا من الطبيعة والمادة، لا يتجاوزهما. بحيث إن ما يسرى على الطبيعة يسرى عليه، مما يعنى عمليا فقدانه لمركزيته وإنسانيته، ونزع القداسة عنه تماما.

النتيجة الثانية، أن الهيومانية الغربية حين وضعت الإنسان فى مركز الكون، فإنها فصلته عمليا عن أى مطلقات أخلاقية أو إنسانية. وعمليا، فإنها وضعت الإنسان الأبيض فى مركز الكون. وبدلا من غزو الطبيعة لصالح الإنسان، اتجهت الممارسة إلى غزو الطبيعة وبقية شعوب الأرض لصالح الإنسان الغربى. وهو أمر غير مستغرب، إذ ليس هناك ما يلزم الإنسان الطبيعى - مرجعيته ذاته - بأن يؤمن بمطلقات مثل الإنسانية جمعاء. وماذا فى قوانين الطبيعة يلزمه بأن يتجاوز مصلحته الخاصة الضيقة، وألا يحول الآخر بدوره إلى مادة «تستعمل» لصالحه؟!



خلصت الورقة إلى أنه إذا كانت العلمانية هى النظرية، فإن «الإمبريالية» كانت نموذج الممارسة، التى أخذت شكلين:

- شكل الدولة العلمانية القوية التى رشدت الإنسان الغربى وأسلوب حياته (فى إطار المرجعية المادية الكامنة فيه)، وحولته إلى مادة نافعة للدولة.

- حشدت تلك الدولة الرشيدة الطاقات الإمبريالية للإنسان الغربى، وجيشت الجيوش وقامت بغزو العالم، وحولته إلى مادة نافعة توظف لصالح الإنسان الغربى.

من هذه الزاوية، اعتبر الدكتور المسيرى النازية إحدى التجليات البارزة فى تاريخ العلمانية الغربية. فالمجتمع النازى هو الذى قام بتحويل الجميع إلى وسائل، فى إطار النفعية العقلانية المادية. ولم يتردد فى إبادة كل العناصر غير النافعة من أمثال المعوقين والعجزة والغجر واليهود وجرحى الطعام الذين صنفوا على أنهم مستهلكون للطعام وغير منتجين.

المشروع الصهيونى اعتبره تجليا آخر، لذات الرؤية النفعية المادية، إذ هو مشروع قام على تحويل فائض أوروبا البشرى اليهودى غير النافع، إلى عنصر نافع، عن طريق نقله إلى فلسطين، حيث يتحول إلى عنصر استيطانى نافع يقوم على خدمة الحضارة الغربية (مركز الكون فى المنظومة العلمانية الإمبريالية). وفى هذه الحالة فلا بأس من نقل العرب من فلسطين باعتبارهم عنصرا غير نافع للحضارة الغربية.

هذه الأفكار والأطروحات كانت محورا لمناقشات عميقة وجادة، نعرض خلاصتها فى حديث آخر(*).

(*) بعد حظر نشر خلاصة أوراق الندوة اللندنية، سمح فى الأسبوع التالى بعرض المناقشات التى جرت حول تلك الأوراق، فى مقال كان عنوانه «حاكمية قوانين السوق»!

مجاهدون لا إرهابيون(*)

من عجائب الزمن العربى أن الجهاد مع الأفغان صار فى عرفه جريمة، وأن المجاهدين تحولوا إلى إرهابيين. أما المؤسسات التى كانت تسهم فى دعم الصمود الأفغانى فقد أصبحت «أوكارا مشبوهة» مدرجة فى القوائم السوداء!

لا يكاد المرء يصدق عينيه وهو يقرأ ما تنشره الصحف العربية هذه الأيام من تقارير. هى شهادات تاريخية تشين المرحلة وخطابها، وتذهل أى باحث قدر له أن يتابع مؤشرات التعامل العربى مع القضية الأفغانية. من حفاوة بالجهاد وتشجيع عليه وفتح الأبواب لقنواته فى مستهل الثمانينيات، إلى التوجس منه واتهامه، والمطالبة «بتسليم» الذين استجابوا لمناخ التشجيع وصدقوا الكلام الذى قيل فى سياقه، لإلقاء القبض عليهم بالمطارات، فى مستهل التسعينيات!

خلال عشر سنوات، تحول الخير إلى شر والأبيض إلى أسود، وانتقل خطابنا الإعلامى من النقيض إلى النقيض!

تغيرت الدنيا أيضا، إذ ذهب المجاهدون إلى مناطق التجمع على الحدود الباكستانية الأفغانية فى ظروف الحرب الباردة والمواجهة المشهودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وخلال تلك السنوات العشر دارت دورة الزمن، فأسدل الستار على عصر المواجهة، ولاحت بشائر الوفاق، وشاء قدر المجاهدين أن يغلق ملف القضية الأفغانية فى تلك الظروف ليجدوا أنفسهم وقد تحولوا ـ بين عشية وضحاها ـ إلى «متطرفين» و مطاريد.

(*) ٩/ ٦/ ١٩٩٢.

الذى لا يقل أهمية عن ذلك أن تلك المرحلة شهدت تصاعدا فى نبرة التخويف مما يسمى بالخط الأصولى، على الصعيدين الدولى والإقليمى، وهو مسار استثمر على نحو ملحوظ عمليات العنف التى مارستها بعض التجمعات الإسلامية، ونفخ فيها وعممها حتى انتهى الأمر بما هو حاصل حاليا من اعتبار الإرهاب وجها آخر للعمل الإسلامى.

وإن انتفى خطر الشيوعية، فقد تضافرت قوى وأبواق عديدة، حتى جعلت من الأصولية الشيطان الجديد ـ الوحيد ـ الذى ينبغى أن يتجه إليه الجميع بالرجم السياسى والإعلامى، وبغير ذلك مما نعرف أو لا نعرف.

وكان من حظ أولئك المجاهدين أن ينتهى دورهم على جبهة القتال فى أفغانستان، بينما الستار مرفوع عن ذلك المشهد المثير.

ولم تكن تلك هى المفارقة الوحيدة، لأن هذا الذى يحدث الآن آثاره «السوفيت» وحذروا منه فى بداية الثمانينيات، حين توافد الشباب العربى على بيشاور وأبلوا فى الجهاد بلاء حسنا إلى جانب المجاهدين الأفغان. وعندئذ أرادت الحكومة السوفيتية أن تمارس ضغطا على بعض الحكومات العربية لإيقاف تدفق المتطوعين، وبعثت برسائل إلى وزارات الخارجية فى عدة عواصم عربية تخوف حكوماتها من مغبة السماح لهم بالسفر إلى باكستان، وقالت صراحة إنهم سيشكلون بعد عودتهم مصدرا للقلاقل فى بلدانهم. لذلك فإنه يصبح من «الحكمة» أن يوصد ذلك الباب في وجوههم من البداية. غير أن الريح فى تلك الظروف كان لها وجه آخر، رفضت فى ظله النصيحة ـ وبطبيعة الحال، فإن السوفيت لم يكونوا قلقين على «أصدقائهم» بقدر قلقهم من الضغوط التى واجهوها على جبهة القتال فى أفغانستان، ومن حملة التعبئة العربية والإسلامية ضدهم.

الوشاية السوفيتية أصبحت الآن أساسا لخطاب إعلامى حوّل الجهاد إلى مصطلح سيئ السمعة واختزل القيمة الجليلة التى أحياها الجهاد الأفغانى فى أعماق الأمة، حتى صارت عملا يهدد الأمن، وصنف الذين سعوا إلى الشهادة فيما اعتبروه ذودا عن حياض الإسلام وأهله وأرضه ـ ضمن أرباب السوابق!



منذ بدايات العام الحالى، بدأت الإشارات تظهر على السطح فى الاتجاه الذى تبلور لاحقا وانتهى إلى ما نتحدث عنه.

فى ٢٧ من فبراير الماضى، نشرت صحيفة «الشرق الأوسط» أن وجود ألوف الأجانب المسلمين علي التراب الباكستانى أدى إلى جدال بين إسلام آباد وعواصم حليفة، خاصة واشنطن، منذ انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان سنة ١٩٨٨. وذكرت أن الحكومة الباكستانية قامت بإبعاد عدد كبير من الأشخاص الذين يقيمون فى باكستان بشكل غير قانونى وأنها حظرت أنشطة عدد من المؤسسات الخيرية، وأغلقت عددا من المكاتب الثقافية التى ذكر أن «المتشددين الإيرانيين» كانوا يستخدمونها كستار لتجنيد كوادر من مختلف الدول الإسلامية وتدريبها تدريبا عسكريا.

بعد شهر، فى ٢٣ من مارس، قالت «الشرق الأوسط»: «إن جهاز الأمن فى تونس اكتشف تنظيما مسلما باسم الجهاد الإسلامى تدربت عناصره فى أفغانستان وإيران».

فى ٢٢ من مايو، نشرت «صوت الكويت» أن السلطات الباكستانية بدأت عملية واسعة لإبعاد عشرات الآلاف من «الأصوليين» الذين جاءوا إلى باكستان لدعم المجاهدين الأفغان، واعتقلت عددا كبيرا من هؤلاء، بعد اكتشاف شبكات لتهريب المخدرات إلى أوروبا والولايات المتحدة، لتمويل أنشطة تلك المجموعات القادمة من عدة أقطار فى المشرق والمغرب (لاحظ التهمة والهدف!). وقالت إن عددا من المتورطين فى هذه العملية رحلوا إلى السودان (؟!) وإن آخرين سيحاكمون ثم يسلمون إلى السلطات المعنية فى بلدانهم.

أضاف التقرير الذى كتبه مراسل تونسى فى باريس، أن تلك التطورات تتم ضمن السياسة الجديدة لحكومة إسلام آباد، والتى تهدف إلى القطيعة النهائية بين باكستان والمنظمات الأصولية والحركات المتطرفة.. وأن الأجهزة الأمنية الباكستانية قامت خلال شهرى مارس وإبريل بحملة اعتقالات واسعة، شملت المنظمات الأصولية المشتبه فى ضلوعها بأعمال إرهابية وتجارة المخدرات (!).

على صعيد آخر، نسب إلى رئيس الوزراء الباكستانى قوله فى صدد شرح سياسته الجديدة إزاء المجاهدين، إنه لن يتسامح مع الجماعات المتطرفة التى تتخذ من الدين ستارا لأعمالها التخريبية (!) وإن هذا الموقف أوقع المنظمات الأصولية المتطرفة فى مأزق، حيث رفضت إيران استقبال المرحلين منهم. ولم يعد لهم من ملاذ سوى السودان!

فى ٢٦ من مايو، نشرت صحيفة «الحياة» من تونس، أن وفدا حكوميا باكستانيا سيزور تونس خلال الأيام المقبلة لتبادل المعلومات حول الحركات الأصولية، خصوصا بعدما اتخذت حكومة إسلام آباد فى الآونة الأخيرة إجراءات أمنية صارمة إزاء ألوف الأصوليين المغاربيين، خصوصا من الجزائر وتونس، الذين تمركزوا فى مدينة بيشاور وجوارها بحجة دعم المجاهدين الأفغان.

فى ذات التوقيت (٢٥ من مايو) نشرت مجلة «روز اليوسف» القاهرية تقريرا مطولا تحت عنوان «كتائب الجماعات الإسلامية من أفغانستان إلى الصعيد». يبرز التقرير فى مقدمته كيف أن الجماعة الإسلامية فى المنيا تتداول «سرا» (؟!) شريط «فيديو» يسجل على مدى ساعتين بعض قصص المقاومة الأفغانية، ويتضمن عشر دقائق تروى كيف استشهد واحد من الشباب المصريين كان قائدا لمجموعة هاجمت إحدى الثكنات العسكرية شرقى العاصمة الأفغانية كابول. وهذا الشاب المصرى ـ فيما يذكر التقرير ـ هو أمير تنظيم الجهاد فى المنيا.

وبعدما أورد كاتب التقرير بعض المعلومات عن سفر أعضاء تنظيم «الجهاد» إلى أفغانستان، فإنه بدا مستنكرا لموقف نقابة الأطباء المصريين التي قامت بتسفير أكثر من ٢٠ طبيبا إلى أفغانستان. وفى سياق التندر عليها، وصفها بأنها «نقابة المجاهدين» ـ ثم قال ما نصه: «الغريب أن هذه العناصر سافرت بموافقات أمنية من خلال مجلس النقابة السابق» الذى كان يسيطر عليه الإسلاميون». وذكر أن ستة من الأطباء عادوا من أفغانستان، وأنهم يخضعون الآن «لتحقيقات مكثفة» من جانب أحد الأجهزة الأمنية.

أشار التقرير بعد ذلك إلى أن «السؤال المطروح حاليا فى الأوساط الأمنية العربية هو: ما وجه الخطورة المتوقعة عند عودة هؤلاء على الأمن الداخلى فى مصر؟». ثم

أضاف: إن تقريرا أمنيا مفصلا قدم إلى وزير الداخلية المصرى يضم أسماء وعناوين ومهن كل المصريين الذين سافروا إلى أفغانستان من الإسلاميين، كما توجد قوائم كاملة منها فى المطارات والموانئ لإيقافهم عند الوصول والتحقيق معهم.

من المفارقات المستلفتة للنظر فى هذا السياق أن معهد الدراسات السياسية فى «إسلام آباد» أجرى دراسة ميدانية لتقصى أسباب الدوافع القتالية لدى المدافعين عن نظام كابول المنهار، وأخذت «عينات» الدراسة من جميع قطاعات الأسرى من الجيش والشرطة والميليشيات، إضافة إلى المجموعات التى انضمت إلى المجاهدين طوعا. وكان فى مقدمة الأسباب التى دفعت هؤلاء الأشخاص للقتال: رد الاعتداء الباكستانى الأمريكى! ـ والحيلولة دون سيطرة المتطرفين على البلاد.

أى أن نظام نجيب الله الذى فى كابول، وهو يعبئ الشباب للدفاع عنه، أوهمهم بأن المجاهدين ليسوا سوى مجموعة من المتطرفين المتواطئين الذين ينفذون مخططا أمريكيا للإطاحة بالحكم.



إذا كانت تلك هى الصورة المرسومة، فما مدى مطابقتها للأصل إذن؟

المعلومات المتوافرة فى هذا الصدد تبرز قسمات متعددة فى مقدمتها:

● أن العرب الذين تواجدوا على الخطوط الأمامية وفى جبهة القتال وصل عددهم فى شهر إبريل الماضى إلى ٦٠ ألف شخص قادمين من مختلف أنحاء العالم العربى بما فى ذلك السعودية ومنطقة الخليج.

● وهؤلاء لم يكونوا كلهم ضمن المقاتلين، ولكن كانت هناك نسبة غير قليلة منهم تعمل فى «الخدمات»، غير نسبة أخرى كانت تعمل فى مجال الإغاثة. وإذا تذكرنا أن عدد اللاجئين الأفغان على الجانب الباكستانى وحده وصل إلى ثلاثة ملايين شخص، فلنا أن نتصور حجم الجهاز البشرى المطلوب لإدارة ورعاية شئون تلك الملايين فى شتى المجالات والأنشطة، وهؤلاء لم يكن مطلوبا منهم أن يمارسوا أعمالهم فى مجالات الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية والغذائية فقط. وإنما كانوا مسئولين أيضا عن رعاية الجرحى والمصابين فى المعارك.

• أن الوجود العربى فى باكستان أسهمت فيه أطراف عدة. فهناك دول قامت بدور مباشر فى مساعدة المجاهدين. وهناك منظمات عربية كانت لها مقار فى بيشاور، مثل الهلال الأحمر السعودى و نظيره الكويتى. وهناك نقابات عربية أسهمت فى أداء «الواجب» بدرجات متفاوتة، ونقابة الأطباء المصريين نموذج لذلك، حيث أرسلت مجموعات من الأطباء الذين تناوبوا العمل فى المستشفيات المقامة فى بيشاور. إضافة إلى ذلك، فإن هيئات الإغاثة العربية كانت ممثلة بدورها وسط مجتمعات اللاجئين الأفغان. ثم كانت هناك جهود بارزة لعديد من الخيرين العرب، الذين قدموا الكثير من الأموال، وأسهموا فى تغطية نفقات المدارس والورش وكفالة الأيتام، وهؤلاء كانوا دائمى التردد على بيشاور وما حولها.

غير هؤلاء وهؤلاء، فقد كان هناك الشباب المتطوع والمتحمس، الذى لبى نداء الجهاد، ذهب أكثرهم مبتغيا وجه الله وساعيا إلى نيل الشهادة فى سبيله، بعضهم تحقق له مبتغاه، وبعضهم لم تكتب له الشهادة.

• هذه الألوف من الشباب التى توافدت على باكستان لم تكن جيوشا من الملائكة، ولكننا لابد أن نتصور أنهم بشر كغيرهم من البشر، فيهم الصالحون والطالحون، وفيهم الأسوياء والحمقى، وفيهم الذين ذهبوا لوجه الله والذين كانت لهم مآرب أخرى. ذلك كله صحيح، لكنه يظل فى إطار الاستثناء لا القاعدة. ولذا، فإن وصف هؤلاء المتطوعين على إطلاقهم بأنهم مهربو مخدرات أو مخربون، يمثل إهانة جارحة، ليس فقط للشهداء الأبرار من أبناء هذه الأمة الذين رووا بدمائهم شجرة الجهاد الأفغانى، ولكنها أيضا إهانة لهذه الأمة التى يُلطَّخ شبابها على ذلك النحو المفجع. وبدلا من أن نحتفى بتلك الصفحة الناصعة التى سجلوها مع إخوانهم الأفغان فى دفاعهم عن هدف نبيل وقضية عادلة، فإن بعضنا لا يتردد فى اتهامهم بالتهريب والتخريب والإرهاب، ويصورهم أشرارا يهددون الأمة ولا يشرفونها.



إن أحدا لا يدافع عن أى تصرف غير مشروع يقدم عليه كائن من كان، مهما كان بلاؤه أو جهاده، لكن المذهل فى الأمر أننا أصبحنا فى موقف الذى يلح على ألا يعد

الجهاد ذاته عملا غير مشروع . فذلك طور إن بلغناه حقا ، فعلى أمتنا السلام ، وباطن الأرض خير لها من ظاهرها .

ونحن هنا لا ندافع عن قيمة عقيدية فقط ـ حيث الجهاد هو ذورة سنام الإسلام وأفضل وأجل أعمال الإنسان ـ ولكننا أيضا ندافع عن قيمة حياتية ، بغيرها تصاب الأمة بالإنكسار والخزى ، وتتحول إلى جثة لا حراك فيها ولا أمل .

بالأمس حذفت كلمة «الجهاد» من بيان مؤتمر القمة الإسلامية فى «داكار» ، واليوم يدمغ المجاهدون بمختلف الاتهامات المشينة والنقائص ، حتى أصبحت الصفة سبيلا إلى الغمز واللمز وعنوانا للإدانة والسخرية .

هب أن هناك أفرادا يستخدمون لافتة الجهاد لبلوغ أهداف غير مشروعة ، لماذا لا يحاسب المخطىء ، عن فعله ، بعيدا عن كل ذلك الوحل الذى تمرغ فيه قيمة الجهاد؟ وهل لابد أن ندمر أغلى قيم الأمة ، فى سياق علاج انحراف معين أو تصفية حساب معين فى مرحلة تاريخية بذاتها؟ هل نكرر كارثة الدبة التى قتلت صاحبها وهى تهش عن وجهه ذبابة؟!

قولوا إن قواعد اللعبة تغيرت وموازينها اختلت ، وإن ما كان مرغوبا بالأمس لم يعد له ما يبرره اليوم ، وإن «الجهاد» حقق غرضه ولم تعد للمشاركين فيه حاجة ، فذلك أشرف وأدعى إلى الفهم والاحترام ، ولكن لا تحولوا الجهاد إلى سبة ، ولا تشوهوا صفحة المجاهدين ووجههم على ذلك النحو المشين .

المحير فى الأمر أن إماتة الجهاد والإزدراء به وبأهله ، ذلك كله يتم فى ظرف تعانى فيه الأمة من الانكسار والهزيمة : بين أراض محتلة ، وحقوق ضائعة ، وغلبة الدين ، وقهر الكبار . أى أنه مطلوب منا بهذه الصورة أن نلقى سلاحا نحن فى أشد الحاجة إلى صيانته والاحتفاظ به ، وأن نهدر قيمة هى أعز ما يجب أن نتعلق به ونتمثله ، وأن يحدث هذا أو ذاك فى ذات اللحظة التاريخية التى ينبغى فيها أن نتشبث بالسلاح والقيمة!

إن هذا التزامن المثير لا يدعو إلى الحيرة فقط ، ولكنه يبعث على التوجس والشك أيضا ، حيث يصعب على المرء أن يتقبل فكرة أن الأمر لا يعدو كونه مجرد صدفة غير سعيدة أطلقت الدعوة إلى إماتة الجهاد فى هذا الظرف بالذات .

معلومـاتى أن أكثر المجاهـدين العرب أصبحـوا يتخوفون الآن من العـودة إلى أوطانهـم، بعـدما نشـرت الصـحف أن هـناك من ينتظرهـم فى المطارات لمجـهـول لا يعرفون مداه أو عـواقبه. وعلى غير ما تقول الوشايات الصحفية، فإن باكستان لم تطرد أحدا، ولكنها تواجه ضغوطا قوية عربية وأمريكية لإبعاد أولئك الشبان وفض «مولد» الجهاد وطى صفحته، وقد اتجهت نسبة كبيرة منهم إلى أفغانستان، وقررت الإقامة بها. وهناك من يقول بأن بعضهم فى سبيله للانضمام إلى المقاومة الإسلامية فى كشمير، لمواصلة رحلة الجهاد التى بدءوها.

ولـم أصدق أذنى حين قال الراوى إن بعض «المجاهدين» العرب تعرضوا لإغراء الهجرة إلى الولايات المتحدة وكندا، وبدء حياة جديدة هناك.

خلاصة الرسالة الراهنة أن باب الجهاد أغلق فى العـالم العـربى ـ وأنه لم تعـد لأمتنا قضية تحتاج إلى مثل ذلك «الصنف» من الناس.

واحسرتاه!

المعارضة السودانية
حين تتحالف مع الشيطان !

المشهد السوداني الآن دخل فى طور العبث الذى ينتمى إلى عالم اللامعقول. ذلك أن أحدا لم يخطر على باله يوما ما أن تسلم الأحزاب الشمالية قيادها فى نهاية المطاف إلى جون قرنق وجماعته.

وبذات القدر، فإن أحدا لم يكن يتصور أن تعقد أحزاب المعارضة مؤتمرا فى بلد مجاور هو أريتريا للاتفاق على الإطاحة بنظام الحكم فى الخرطوم، ثم يحضره سفراء الدول الغربية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة. ويتم ذلك جهارا نهارا، دون ستر أو حتى تبرير. وفى الوقت ذاته، تخرج صحيفة رصينة مثل «الإيكونوميست» (عدد ٢٤ من يونيو / حزيران)، قائلة بأنه إذا لم تفلح جهود المعارضة السودانية للإطاحة بنظام الخرطوم، فربما لا يكون هناك مفر من اللجوء للخيار الصعب، وهو أن يقدم الغرب إلى المعارضة كل ما تحتاج إليه من مساعدة، (وهى إشارة تتسع لاحتمالات كثيرة تشمل المال والسلاح والعسكر والغطاء السياسى)، لكى تحقق هدفها فى إسقاط النظام.

حلم هذا أم علم؟ على المكشوف تدار اللعبة المدهشة. الحكومات الغربية تحضر بسفرائها الرسميين مؤتمرا للإطاحة بنظام قائم فى دولة مستقلة وعضو فى الأمم المتحدة، وترحب بذلك وتسعى إليه أحزاب يفترض أنها وطنية، ثم يعلن على الملأ أن الغرب مدعو لاتخاذ كل التدابير اللازمة لمساعدة المعارضة لبلوغ غايتها. ولا يستحى أحد من تعميم الإعلان عن أن ثمة قرارا غربيا بإسقاط نظام الخرطوم، أى

أن هناك قرارا باستباحة السودان لكل من كانت له مصلحة أو هوى، حتى لم يبق هناك غير إجراء واحد هو الإعلان رسميا عن مناقصة دولية - أو مزاد لا فرق - لإنجاز العملية!

لم تعد هناك خطوط حمراء لم يتم تجاوزها، لكن ذلك ليس أخطر ما فى الأمر، لأن الأخطر فى ظنى هو أن تلك التجاوزات أصبحت تنشر فى الصحف كأنها أخبار عادية، يقرؤها الناس ويتناقلونها كما يقرءون ويتداولون أخبار الطقس والعملات وحركة القطارات والطائرات.

أدرى أن ثمة أخبارا كثيرة مما صرنا نطالعها فى الصحف كل صباح تنتمى إلى خطاب العبث واللامعقول: الحاصل مع إسرائيل «شاهد ملك» على ذلك، وتهليل المثقفين للانقلاب العسكرى على الديمقراطية فى الجزائر شاهد ثان، ومنح جائزة حقوق الإنسان لرموز انتهاك حقوق الإنسان شاهد ثالث على ذلك . . وهكذا. من ثم، فإذا ما احتج أحد من الناس بعبثية عموم المشهد العربى، فإننى لن أختلف معه كثيرا، لكنى أقول بأنه أيا كانت عبثية زماننا، أو كان قدر إحباطاتنا، فإن المخلصين لهذه الأمة ينبغى ألا يكفوا عن محاولة وقف العبث وتقليص مساحته، وإلا فإننا سنندفع جميعا نحو الهاوية. وإذا لم يستطع أولئك المخلصون أن يفعلوا شيئا، فليتفقوا على الأقل على أن ما نراه بأعيننا هو العبث ذاته، وأن ذلك ينبغى ألا يستمر.



لست أقول ذلك؛ دفاعا عن النظام السودانى الراهن، لأن دفاعى الأساسى منصب على مجموعة من القيم الشريفة التى تعارفنا عليها حينا من الدهر، وحكمت خصوماتنا السياسية بقدر ما حكمت تحالفاتنا. عند الحد الأدنى، فإن تلك القيم علَّمت الجميع أن هناك خطوطا حمراء فى الصراع بين الأشقاء، ينبغى عدم تجاوزها. وهناك خنادق وجبهات يتعين عدم الاصطفاف فيها. فالانفصال وتفتيت وحدة الوطن خط أحمر. والاستخدام من قبل قوى أجنبية خط أحمر. والتخلى عن ثوابت الأمة خط ثالث. وإثارة الفتنة التى تفتح الباب لحرب أهلية خط رابع . . وهكذا.

أدرى أن الاقتراب من الموضوع السودانى يعد مغامرة لا تختلف كثيرا عن الاقتراب من عش الزنابير، وأفهم مدى المرارة واللدد اللذين يكتنفان خصومات الفرقاء السودانيين خاصة، وأقدر أن المناخ العربى العام مسكون بعناصر التلوث التى أفسدت الرؤى حتى اختلط الحابل بالنابل، والحق فى الباطل. مع ذلك، فأرجو أن تستطيعوا معى صبرا حتى أوضح عدة أمور:

● **الأمر الأول:** أن لى شخصيا تحفظين أساسيين على النظام القائم فى السودان، أولهما وأهمهما أنه لم ينجح حتى الآن فى إعادة الديمقراطية إلى البلاد. وعلى الرغم من تعاطفى مع إعلانه عن توجهه الإسلامى، بل وحفاوتى بذلك التوجه، فإننى من القائلين بأن أى نظام ينسب نفسه إلى الإسلام وتغييب عنه الحرية والديمقراطية، إنما يهين الإسلام ويسىء إليه، قبل أن يهين شعبه أو يسىء إليه. وأذهب فى ذلك إلى أن من يريد أن يطبق الإسلام حقا، فليدخل إلى ذلك التطبيق من باب أساسى وأوحد هو: الديمقراطية والحرية.

والديمقراطية لم تعد كلمة هلامية، وإن اختلفت تطبيقاتها، فإن قيمها تظل واحدة، وهى تتمثل أساسا فى التعددية السياسية والمشاركة وتداول السلطة وحرية التعبير وغير ذلك. فى هذا الصدد، وبالمناسبة، فإننى لم أفهم ذلك الهجوم المستمر على الأحزاب من قبَل السلطة السودانية الحاكمة فى الخرطوم، ودمغها بأنها «طائفية» ولا عودةَ إليها. ذلك أن السلطة ينبغى ألا تتصرف بمنطق الوصاية على الناس، فتحدد لهم الصيغة التى يحددون بمقتضاها كيفية مشاركتهم فى الحياة السياسية. وإنما المجتمع هو الذى يفرز تلك الصيغة ويقررها، وإذا ما قررت أغلبيته الانحياز إلى أحزاب عشائرية أو حتى طائفية، فليكن للأغلبية ما تريد، ولتتحمل مسئولية اختيارها.

نعم، هناك مشاركة حاصلة فى التجربة السودانية، ولكنها مشاركة قررتها السلطة وتخيرتها، ولم تنتخبها الجماهير. ثم إنها تجاهلت قوى أساسية فى المجتمع السودانى لا يمكن إسقاطها مثل حزبى الأمة والاتحادى، ناهيك عن أن ما هو حاصل من مشاركة مقصور على مجرد الحفاظ على الشكل الديمقراطى، ولم يبلغ

بعد مرتبة المشاركة فى القرار السياسى، فضلا عن أنه لم يوفر للمشاركين حق المساءلة والمحاسبة لصانعى القرار السياسى.

ولابد أن يستلفت النظر فى هذا السياق أن النظام السودانى الذى يبذل جهدا ملموسا للحوار مع المسيحيين ومع القوى السياسية العربية، لم ينجح فى إقامة حوار داخلى حقيقى يوفر للبلاد قدرا من الوحدة الوطنية الضرورية لاستقرار المجتمع وتقدم مسيرته.

التحفظ الثانى: أن الحكم السودانى لم ينجح فى إقامة علاقات عربية إيجابية ومتوازنة. فخسر دولا ما كان ينبغى له أن يخسرها، واستعدى دولا ما كان له أن يعاديها، واصطف مع دول ما كان له أن يصطف معها. وكانت النتيجة أنه كما خسر خط دفاعه الأول المتمثل فى الوحدة الوطنية، فإنه خسر أيضا خط دفاعه الثانى المتمثل فى التعاون العربى.

سيقول قائل بأن السودان سعى وقوبل مسعاه بالصد من جانب عدة دول عربية، وهو ما أقر به وأشهد، لكننى أضيف أن وزر ذلك لا يقع على تلك الدول وحدها، ولكن على السودان أن يراجع سياسته، وأن يتحمل بدوره نصيبه من الوزر. ومن يسمع إذاعة السودان مثلا ويلحظ لغتها والمعارك الواسعة التى تخوضها فى كل اتجاه، يدرك حجم الوزر الذى يحتاج إلى تدارك وعلاج سريعين.

● **الأمر الثانى:** أن النظام السودانى أنجز أشياء ينبغى ألا نغمطها حقها، وأركز هنا على ثلاثة إنجازات، أحسب أن أهل النظر الموضوعى لا يختلفون عليها هى:

١ـ أن السودان الآن بلد يملك قراره. وسواء أكان قراره مصيبا أم مخطئا، فإنه وحده المسئول عنه. لا تملى عليه سياسة من الخارج، ولا يشترك في خطط أعدها آخرون. وفى هذا الزمن الصعب، فإن استقلال الإرادة الوطنية يعد قيمة عزيزة، لا ينبغى التقليل من قدرها.

٢ـ أن النظام الراهن أنجز الكثير فى الحفاظ على وحدة أراضى السودان. وحقق مكاسب كبيرة فى القضاء على التمرد فى الجنوب، الذى استشرى حينا من الدهر،

حتى تطلع إلى احتلال الخرطوم فى العهد السابق. هذا التمرد الذى تدعمه تاريخيا قوى لا تريد للسودان خيرا، تراجع بشدة خلال السنوات الأخيرة، حتى لم يعد له سوى موطئ قدم واحد تستبسل القوى الداعمة له فى الحفاظ عليه الآن، حتى لا تكتمل وحدة أراضى السودان لأول مرة منذ ربع قرن. وإذا علمنا أن تسعا من محافظات الجنوب أصبحت الآن تحت سيطرة الحكومة المركزية، واستقرت أوضاعها حتى عادت حياتها إلى صورتها الطبيعية، وأن قوات التمرد لا وجود لها إلا فى محافظة واحدة، فمعنى ذلك أن التمرد فقد ٩٠٪ من مسرح عملياته ونفوذه. وفى ظل الحصار والضغوط الشديدة التى يتعرض لها الحكم السودانى، فإن تحقيق ذلك الإنجاز يعد نقطة ثمينة فى صالح النظام القائم لا ريب.

٣ـ أن النظام استطاع أن يوفر للناس الحد الأدنى من الغذاء الأساسى. وإذا صح أنه وفر القمح وحده كما تقول تقارير البنك الدولى، فمعنى ذلك أن السودان يملك رغيف خبزه، وهذه مسألة بالغة الحيوية فى العالم الثالث الآن. هناك نواقص أخرى كثيرة بطبيعة الحال، وتدهور الجنيه السودانى معلوم للجميع، حتى ما يقال عن بعض الفساد لا أستبعده فى غيبة الديمقراطية التى تمكن من مساءلة المسئولين وحسابهم. لكنى أقول إنه عندما يظل بلد محاصرا تماما لمدة أربع سنوات على الأقل، فلا يصله دولار واحد من الخارج، وعندما يكون ذلك البلد فقيرا ومنهكا فى الأساس، ثم يستطيع النظام بعد ذلك أن يجنب الناس خطر المجاعة، ويوفر لهم غذاءهم الأساسى، فذلك إنجاز معتبر ينبغى تسجيله.

● **الأمر الثالث:** أن التكتل الأخير للمعارضة التى اجتمعت فى أريتريا أفرز خريطة للعمل أحسبها تتعارض مع الأمن القومى السودانى. فعندما يتفق على تشكيل هيئة للقيادة من تسعة أشخاص، ويمثل جون قرنق وحلفاءه ستة منهم، أى الثلثين، فإن الأمر يبدو مستغربا للغاية، برغم أن السيد الميرغنى رئيس الحزب الاتحادى يحتل رئاسة تلك الهيئة، وهو منصب شرفى فى الواقع. وعندما يعطى حزب الأمة منصب أمانة المكتب التنفيذى، ثم يضم المكتب خمسة أشخاص، ويمثل جون قرنق وحلفاءه ثلاثة منهم، أى ثلاث أخماس المكتب، عندما تكون الصورة على ذلك النحو، فإن كفة التيار المتهم والمشبوه فى المعارضة السودانية تصبح الأرجح، الأمر الذى يضرب فى الصميم المعارضة الوطنية، بل ومستقبل السودان

الذى فتح اتفاق تكتل المعارضة الأبواب للعبث به، عن طريق تقسيم السودان إلى دويلات صغيرة، تحت اسم الحق فى تقرير المصير.

• **الأمر الرابع والأخير:** أن المعارضين السودانيين الذين يرحبون بالسفراء الأجانب في اجتماعاتهم، ويستدعون ويحرضون الدول الغربية للتدخل والعمل لإسقاط النظام فى بلدهم بكل وسيلة، هؤلاء إذا ما تصوروا أن التدخل الغربى يستهدف الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان في السودان، فإنهم واهمون إلى حد كبير. فالديمقراطية التى يدافعون عنها هى تلك التى فى داخل بلادهم وحدهم، أما خارج حدودهم، فهم يدافعون عن النفوذ والهيمنة والمصالح بالدرجة الأولى. وإذا ما تصوروا أن المهم هو أن يسقط النظام، ولو بمساعدة الشيطان، ثم بعد ذلك تنفرج الأمور، فإن هذا التصور سيكون بمثابة تبسيط شديد للأمور، لأنهم إذا مدوا أيديهم إلى الشيطان على ذلك النحو الذى يسوغه البعض، فإنهم سيؤكلون كما أكل الثور الأبيض.

إن التحدى الحقيقى الذى يواجه المعارضة الوطنية السودانية هو كيف يمكن أن تؤدى دورها أو حتى تحقق مرادها دون أن تقع فى محظور تجاوز الخطوط الحمراء، أو تقع فى حبائل الشيطان. وإذا لم تنتبه رموزها إلى أمثال تلك المحاذير، فقد تنجح العملية حقا، ولكن بعد أن يموت المريض!

طالبان: نموذج
لاختزال الإسلام وابتذاله

يوما ما، قد نتوجه إلى حركة «طالبان» بالشكر لأنها نبهتنا إلى كل ما يتعين علينا تجنبه والنفور منه فى التطبيق الإسلامى، لكن القدر المتيقن أن الكارهين للإسلام والمتصيدين له يستشعرون امتنانا شديدا وغبطة لا حدود لها إزاء الجهود التى تبذلها طالبان لتطبيق الإسلام على ذلك النحو البائس الذى نطالعه فيما ينقل من أخبار أو ينشر من تقارير. الأمر الذى يعد هدية ثمينة قدمتها إليهم «طالبان» بالمجان، كى يواصلوا بها سعيهم الحثيث لتشويه الإسلام، والنيل منه. إذ بدلا من أن يتفنن هؤلاء فى الانتقاض من قدر الإسلا م بالابتسار والافتعال وليّ الحقائق، فقد وفرت لهم طالبان كل ذلك العناء وصار بوسعهم لكى يبلغوا غرضهم أن يفعلوا شيئا بسيطا للغاية: فقط أن ينقلوا إلى العالم ما تفعله تلك الجماعة فى الواقع!

لست أخفى أننى لم آخذ تلك الجماعة فى بداية الأمر على محمل الجد وما قرأته عنهم فى بداية الأمر (عام ١٩٩٤م)، أعطانى انطباعا قويا بأنهم قطاعات من العوام البسطاء، الذين لا يعرفون عن الإسلام إلا أمورا متواضعة ومسطحة، تفتقد إلى أى إدراك واع لحقائق الدين ومقاصده، وهو انطباع تعزز عندى من جراء خبرة سابقة، ببعض «المولويين» الذين لقيتهم فى جولات سابقة قمت بها فى أفغانستان، وفى مناطق قبائل «الباتان» البشتونية على الحدود بين باكستان وأفغانستان. ولعلى لا أبالغ كثيرا إذا قلت إن معرفة أولئك المولويين بالإسلام، وهم

شيوخ الحركة الذين يتحكمون الآن فى مصائر البلاد والعباد، هزيلة بدرجة لا تخطر على بال كثيرين .

لقيت نفرا منهم فى «لاهور» إبان حكم الرئيس الأسبق ضياء الحق الذى كان متحمسا لتطبيق الشريعة الإسلامية، بعاطفة قوية ومعرفة ضحلة، ولاهور فضلا عن كونها العاصمة الثقافية لباكستان ، فإنها تعد معقل الثقافة الإسلامية، ومقر «جمعية علماء المسلمين»، التى هى أقرب إلى المؤسسة الرسمية، بخلاف الجماعة الإسلامية التى أسسها مولانا أبو الأعلى المودودى وتعد أكثر تقدما فى الناحية الفكرية من جمعية العلماء[1] .

تناولت طعام الغذاء آنذاك مع مجموعة من المولويين، وتطرق الحديث إلى موضوع الساعة آنذاك، وهو : تطبيق الشريعة ، والحدود بوجه أخص . وكان مما قلته : إن الحدود من آخر ما نزل فى الإسلام، بمعنى أنها لا تحتل مرتبة متقدمة فى «مشروع» الإسلام، الذى استهدف فى الأساس إصلاح الناس لا عقابهم. قلت أيضا : إن تطبيق الحدود له شروط يجب توافرها أولا ؛ فحد السرقة يشترط فيه أن يكون السارق قد توافرت له جميع احتياجاته الأساسية من مأكل وملبس، ومسكن وعمل ووسيلة مواصلات . . إلخ، وبرغم اكتفائه ذاك فإنه أقدم على جريمته . ورويت لهم أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب امتنع عن تنفيذ الحد على أحد السارقين فى عام المجاعة، لأن شروط تطبيق الحد لم تتوافر .

هذه القصة الشائعة فى أوساط عوام المسلمين فى بلادنا، أثارت دهشة المولويين الباكستانيين، حتى سألنى أحدهم عما إذا كنت واثقا من أن ذلك حدث فعلا ، وأن القصة ليست من الإسرائيليات المدسوسة والمنحولة!

وحين أكدت لهم أن الواقعة صحيحة، وجدتهم تبادلوا النظرات فيما بينهم، ثم التزموا الصمت، حتى خيل إلىّ أنهم لم يصدقوها!



(١) جمعية العلماء وشيخها فضل الرحمن هى الراعى الحقيقى لجماعة «طالبان». وتلاميذ المدارس الدينية فى منطقة «كوتيا» الباكستانية الذين هم الوعاء الأصلى لطالبان، يواصلون دراستهم فى لاهور أو كراتشى .

ما يحدث الآن فى أفغانستان أكد حدسى!

قلت إننى لم آخذهم على محمل الجد حين برزوا على سطح الأحداث فى خريف عام ١٩٩٤، ومن ثم فقد اكتفيت بمتابعة التقارير التى تنشر عنهم، ولم يكن لدى أى حماسة للكتابة عنهم. حيث اعتبرتهم ضمن الشذوذ الذى برز فى العالم الإسلامى خلال السنوات الأخيرة، والذى أفرزته ظروف عدة. وكان تقديرى أن الاهتمام بشئون القاعدة الإسلامية أولى وأنفع من الانشغال بالتعبيرات الشاذة التى تطرأ على ساحتها.

صحيح أن الحالة الأفغانية فى مجموعها صارت تمثل واقعا شاذا بدوره، لكن القبح درجات، كما أن الحسن درجات، فى هذه الزاوية فإن طالبان احتلت مكانا متقدما فى سلم الشذوذ، أو على الأقل فهذا ما بدا خلال الأسابيع الأخيرة، بعد أن سقطت كابول فى أيديهم، وبدءوا فيها ما أسموه بتطبيق الشريعة الإسلامية. وصارت لهم حكومة ووزراء ناطقون باسمهم فى مختلف المجالات.

وإذ صاروا «نظاما» منسوبا إلى الإسلام ومحسوبا عليه، فقد أصبح من المتعذر غض الطرف عنهم أو تجاهلهم، خصوصا أن أخبارهم أصبحت تحتل مواقع بارزة فى مختلف وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية، وربما كان أكثر ما استأثر باهتمام الصحافة العالمية موقف الحركة من السلوك الشخصى للناس عموما، ومن المرأة بوجه أخص. حيث كانت قرارات منع النساء من العمل وإغلاق مدارس البنات وإلزام الرجال بإطلاق اللحى وارتداء أغطيه الرأس، ومنع مختلف وسائل الترويح والتسلية من سينما وموسيقى وشطرنج، إضافة إلى الرياضة و. . و. . إلخ.

دعك من دوافع الصحافة الغربية فى تكثيف الأضواء على ما جرى للنساء الأفغانيات من منع من العمل خارج البيت و أمر بالاحتشام وإغلاق مدارس البنات، فلست أحسب أنهم فى ذلك مدفوعون بدوافع الإنسانية، فهذه الصحف ذاتها غضت الطرف عن اغتصاب ٥٠ ألف امرأة فى البوسنة بواسطة الصرب، ولم تبد أى غيرة «إنسانية» تجاه ذلك السلوك البشع. إن ما يعنينا ليس صورة الغرب عنا، لكنه مدى اتفاق ما جرى ويجرى مع منهج الإسلام ومقاصده فى سياسة الدنيا.

تسرب لدى شك فى البداية، فى دقة ما تناقلته وسائل الإعلام الغربية عن الإجراءات التى طبقتها جماعة طالبان، إلى أن أدركت أن التقارير التى خرجت من كابول لها أصل من الواقع، حين قرأت تصريحات لأحد قيادات الحركة (اسمه إحسان الله إحسان)، الذى أخذ فيها على قيادات المجاهدين الذين تولوا السلطة فى كابول أنهم «لم يقيموا نظام الإسلام» ـ وقال: إننا «نريد إسلاما غير منتقص وكفى» ـ وحين سئل عن إغلاق مدارس البنات استعاذ بالله من إقدامهم على منع التعليم الذى هو واجب على كل مسلم ومسلمة، ثم أضاف: «لكن لا نريد باسم تحصيل العلم خرابا عقائديا أو فسادا أخلاقيا». وأقر بأنهم منعوا النساء من العمل، وقال: «لكننا أبقينا رواتبهن ولم نقطعها ونوصلها لبيوتهن، إلى أن تقوم لجنة الإفتاء، وعلماء أفغانستان بدراسة شاملة وفتوى تناسب ما نحن فيه (ضمن الشرع) بخصوص هذه المسألة». وأضاف «أنهم يسعون لتوفير وسائل نقل ومدارس منفصلة للبنات حتى نعيد فتح مدارسهن فى أقرب فرصة» (المسلمون ٤/ ١٠/ ١٩٩٦).

الكلام إذن صحيح فيما يتعلق بإلزام النساء بالبقاء فى بيوتهن، أو بإغلاق مدارس البنات، وإن فهمنا من تصريح السيد إحسان الله أن الإغلاق بصفة مؤقتة، لحين تدبير سيارات منفصلة ومدارس منفصلة للبنات.

لست واثقا تماما من صدق كلام القيادى الطالبانى، ليس فقط لأنه أنكر دعم باكستان لحركة طالبان، مع أن ذلك أمر مسلم به عند كل المتابعين للحدث الأفغانى، ولكن أيضا لادعائه بأنهم قرروا إعلان الحرب على نظام كابول (ربانى وحكمتيار) لأنهم لم يقيموا نظام الإسلام، مع أن النظام لم يقصر فى هذا المسعى، من حيث إنه سار على درب الطالبان، وأصدر أوامره فى شهر يوليو الماضى (عقب توليه رئاسة الوزارة) بإغلاق دور السينما حتى «تتوافر الأفلام الإسلامية الملائمة»، ومنع بث الموسيقى عبر الراديو ومحطات التليفزيون، وامتدت قائمة منعه لتشمل لعب الورق وكرتى القدم والطائرة والشطرنج وقتال الكلاب وسباق الخيل، وإطالة شعر الرجال، ومشاهدة الفيديو وقنوات التليفزيون الفضائية.. إلخ. وأعلن آنذاك أن هدف تلك القرارات هو «توثيق الضوابط الأخلاقية والدينية»(!).

باستثناء قرار احتجاز النساء الموظفات فى البيوت، فقد كان حكمتيار ماضيا فى الاتجاه نحو «الأسلمة» بنفس الأسلوب الذى اتبعته جماعة طالبان فى الولايات والمقاطعات التى خضعت لها. الأمر الذى يوحى بأن الاستيلاء على كابول كان له هدف آخر لم يعلنه السيد إحسان الله، لكنه ليس خافيا على أحد. هذا الهدف هو «السلطة»، التى كانت سببا فى اقتتال المجاهدين وانتحارهم جميعا فى نهاية المطاف.

فى الحوار الذى سبقت الإشارة إليه، قال القيادى الطالبانى إنهم قاموا بحركتهم «لرفع راية الإسلام». وحين يستعرض المرء ما قاموا به من ممارسات حتى الآن، لا يسعه إلا أن يردد المقولة الشائعة التى تحذر من أن الطريق إلى جهنم ملىء بالنوايا الطيبة!



لن نستعرض تفصيلات إجراءات «الأسلمة» التى اتخذوها، ومن بينها ضرب النساء فى الشوارع لأنهن لم يلتزمن بالزى الإسلامى، فقد فصلت فى ذلك مختلف وسائل الإعلام العالمية، التى لم تقصر فى رصد كل ما يجرى، وتعميم «الفضيحة» على الجهات الأربع فى الكرة الأرضية، لكننا سنبدى ملاحظات أربعا على ما اتخذوه حتى الآن من خطوات وإجراءات. هذه الملاحظات هى:

● أن تلك هى المرة الأولى فى التاريخ الإسلامى التى يتم فيها الإصلاح بالأمر وبالإكراه. فالذى نعرفه فى خطاب الإسلام أنه لا إكراه فى الدين، أى أنه ليس لأحد أن يجبر أحدا آخر على الدخول فى الدين أصلا، ولكن «فقهاء» الطالبان أباحوا لأنفسهم أن يستخدموا الإكراه لإلزام الناس بما هو أدنى من ذلك بكثير، أعنى بتنفيذ بعض التعاليم الواردة فى الدين. وفى حالة إلزام النساء بارتداء «الشادور» الذى يغطى الوجه (وهو أقرب إلى النقاب)، فإن الإكراه تجاوز الإلزام بتعاليم الدين إلى الإلزام بالتقاليد السارية، ذلك أن تغطية الوجه لا شأن لها بالدين، وإنما هى من صميم التقاليد والعادات شاعت فى بعض مجتمعات المسلمين.

إنهم لم يدركوا بعد أن التغيير الاجتماعى لا يتم بالقسر والإكراه، وإنما يتحقق بالتربية التى تغرس الحرص على تنفيذ التعاليم فى النفوس، بحيث يغدو التخلق بخلق الإسلام فى السلوك والمظهر منطلقا من اقتناعات الناس، وليس قائما عل الامتثال والخوف من الزجر والعقاب، الذى كثيرا ما يحدث ردود أفعال عكسية.

إن إخواننا هؤلاء اختزلوا الإسلام وبسَّطوه إلى درجة بائسة. فعمدوا إلى مجموعة من القشور وأعلنوا عليها الحرب. شغلوا بالموسيقى واللهو والشطرنج وغير ذلك، واهتموا بتكسير زجاجات الخمر، وبأزياء الناس رجالا ونساء. وهى أمور لا يحتاج ضبطها أو حظرها إلى دين سماوى. وإنما يكفى لإنجازها جهد أى مصلح أو إنسان غيور على الأخلاق والفضائل، بل قد لا يحتاج الأمر إلى شىء من هذا وذاك. فأى شرطى يقوم بالمهمة ويحقق المراد.

اهتمامهم بالحدود الشرعية يعبر عن خلل فى الوعى وغياب فى الإدراك السليم، لأن إعطاء الأولوية لها يعنى ببساطة أن النظام الإسلامى المزعوم عنى بالتعامل مع المنحرفين ولم ينشغل بالأسوياء.

لقد غابت القيم الكبرى التى دعا إليها الإسلام عن مشروع أولئك المولويين البسطاء، الذين لم يدركوا أن «العدل» هو محور الرسالة وشاغلها الأكبر، بنص القرآن الكريم. أما عناوين مثل الحرية وعمارة الأرض واحترام كرامات الخلق، فإنها سقطت من مشروعهم ولم نر لها أثرا، حتى الآن على الأقل.

● تعبر تلك الملاحظة التى مررنا بها توّا عن خلل فادح فى الأولويات، الأمر الذى يعكس قصورا مدهشا فى الإدراك والتفكير. ذلك أن آخر ما يخطر على بال عاقل أن تفكر سلطة بتلك الطريقة التى عبروا عنها، فى بلد يخوض حربا شرسة منذ ستة عشر عاما، منها عشرة ضد السوفيت، وما تبقى من المدة استغرقته الحرب الأهلية بين المجاهدين الأعداء.

إن حقائق الوضع الأفغانى الراهن كما يلى: فقد البلد مليون قتيل بسبب تلك الحروب، فى حين تحول خمسة ملايين إلى لاجئين ـ وخلفت الحرب مليون أرملة

ونصف مليون يتيم، أما الذين فقدوا أطرافهم من جراء الألغام فهم ٥٠ ألف شخص، وتقدر المصادر الغربية الألغام المبثوثة فى كابول وحدها بما يتراوح بين ستة وسبعة ملايين لغم، حتى وصفتها صحيفة «التايمز» البريطانية بأنها أكبر مدينة ملغمة فى التاريخ.

حين تتولى سلطة ما مقاليد الأمور فى بلد هذه بعض معالم خريطته السكانية[1]، ثم تركز أولى قراراتها على أزياء النساء ولحى الرجال وحبس النساء فى المنازل، فإن ذلك يعنى أنها ليست فقط سلطة قاصرة عن إدراك مسئوليتها الحقيقية فحسب، إنما يعنى أيضا أنها عاجزة عن رؤية الواقع وفهم متطلباته.

● حتى إذا اعتبرنا أن القضايا التى أعطوها الأولوية فى برنامجهم الإصلاحى من الأهمية بمكان، فالقدر المتيقن أنهم لم يسمعوا شيئا عن سنة التدرج فى التغيير التى استنها الإسلام، واتبعها القرآن الكريم، وسار عليها النبى عليه الصلاة والسلام.

والمثل الذى يضرب فى التدليل على نهج التدرج فى الإسلام مستقى من القرآن ذاته، الذى حرم الخمر على ثلاث مراحل متتالية، مرة بإبلاغ الناس أن فيها خيرا وشرا، ولكن الشر أكثر. ومرة حين نهى المسلمين عن أن يقربوا الصلاة وهم سكارى. وفى المرة الثالثة صدر النهى القاطع الذى اعتبر الخمر رجسا من عمل الشيطان واجب الاجتناب.

هذا التدرج يمثل أحد مفاتيح التغيير فى منهج التفكير الإسلامى. من المفاتيح الأخرى أيضا تلك القاعدة الأصولية التى تقرر بأن الضرورات تبيح المحظورات، وتلك التى تقبل بالمنكر مؤقتا تجنبا لوقوع منكر أكبر. فإذا كان لعب الورق منكرا مثلا، وبدا أن قضاء الوقت فيه يلهى الشباب عن تعاطى المخدرات أو شرب الخمر، فلا بأس من الإبقاء على لعب الورق. ولا أعرف منكرا فى عمل المرأة خارج البيت، لكنه حتى إذا اعتبر كذلك، فإنه أولى بالقبول والاحتمال لرفع كفاءة تشغيل المستشفيات والمرافق الأخرى فى بلد مدمر ويعانى من ويلات الحرب طيلة ستة عشر عاما.. وهكذا.

---

(١) لم نتحدث عن الدمار الاقتصادى والعمرانى.

فقه التغيير هذا يحتاج إلى عقول كبيرة، وإلى نظرة حضارية أوسع، ترى المستقبل وتجيد فن إحقاق الحق، وهو ما يفتقده المولويون من شيوخ جماعة طالبان للأسف.

● الملاحظة الرابعة والأخيرة أن أولئك النفر من المولويين مصابون بداء الجماعات الشبابية المندفعة، المتعجلة فى بلوغ الأهداف، والتى تجهل فقه التغيير وسننه.

لا يريدون أن يكتفوا بما حمل به الأنبياء والرسل، الذين كلفوا بالتبليغ والتبشير، فغرسوا البذور وجنى غيرهم الثمار، ولكنهم مصرون على أن يروا بأنفسهم اكتمال دورة التغيير، الأمر الذى يتعارض مع السنن، ويورد القائمين عليه موارد الغلط ويورطهم فى حماقات عدة تعطى انطباعا زائفا بالتغيير، فى حين تبقى على جوهر الأوضاع الأصلية كما هو.

تلك ملاحظاتى عل الأسابيع الأولى من أداء جماعة طالبان، وأرجو أن تثبت الأيام أننى كنت مخطئًا، وأن الصواب كان فى جانبهم!

دفاع عن كرامة المرأة المسلمة

لا أعرف متى يمكن أن تعامل المرأة المسلمة بالاحترام الذى قدره لها الإسلام، خصوصا بين قطاعات المتدينين الذين استوعبوا الكثير من التعاليم، لكنهم رسبوا بجدارة فى مادة «المرأة» بالذات؟!

قبل حين، شاركت زميلتنا الأستاذة صافى ناز كاظم، التى يعرفها الجميع كاتبة مسلمة غيورة على دينها، فى مهرجان حول إفريقيا عقد فى «كوبنهاجن»، حيث أقيمت عل هامشه ندوات فكرية تطرقت إحداها إلى موضوع المرأة المسلمة وحقوقها. وحين وقفت طبيبة مصرية ممن تحتفى بهن الدوائر الغربية لتحاملها المستمر واجترائها على الإسلام، وقدمت إسهامها المنتظر فى الموضوع، ردت عليها الكاتبة بقوة، وتحدَّتها على الملأ أن تقدم دليلا علميا واحدا على أن الإسلام نال من حقوق المرأة أو كرامتها، فيما ذكَّرت الجميع بأن بعض الحقوق لا تزال المرأة الغربية تناضل لنيلها حتى الآن، مثل احتفاظ المرأة باسمها وشخصيتها المعنوية بعد الزواج ـ كفلها لها الإسلام منذ أربعة عشر قرنا.

ووسط أجواء الأصداء الطيبة التى قوبلت بها كلمات زميلتنا الكاتبة، جاءها من يدعوها لحضور مؤتمر آخر بصدد الانعقاد فى العاصمة الدانماركية، لمناقشة موضوع «أولويات العمل الإسلامى فى أوروبا»، فى ضوء المتغيرات التى استجدت فى القارة. لم تتردد السيدة فى قبول الدعوة، وكانت من اللاتى بكَّرن إلى حضور

الجلسة الأولى، وحين دخلت إلى القاعة، اتجهت إلى طرف قصى منها، وجلست انتظارا لمراسم الافتتاح. غير أن مفاجأة صادفتها بعد لحظات. إذ جاءها شاب ملتح، وطلب منها ترك المقعد، والاتجاه إلى ركن بعيد فى مؤخرة القاعة، حيث المكان المخصص للنساء والأطفال:

بوغتت زميلتنا ولم ترد، وإنما استسلمت ونفذت التعليمات فى هدوء. وما حدث معها تكرر مع أخريات، حيث كان هناك من يستلفت أنظار القادمات إلى أن للنساء مكانهن فى المؤخرة، بينما الصدارة والصفوف الأولى مخصصة للرجال وحدهم.

فى النهاية تجمعت النساء المسلمات مع الأطفال فى مربع المؤخرة، وحدث ما كان متوقعا. إذ تصرف الأطفال بشكل طبيعى، من خلال الحركة والصوت وغير ذلك مما لا يغيب عن فطنة القارئ، فلم تسمع النساء شيئا، لا الأمهات ولا غير الأمهات. ومن ثم، فلم يشاركن ولم يستفدن ـ ولم يفدن طبعا ـ وخرجن من جلسة المؤتمر كما دخلنها. وهو ما تكرر خلال الأيام التالية، الأمر الذى أثار تذمر كثيرات ممن حضرن للمشاركة، وبعضهن قدمن من دول أخرى مجاورة، باعتبارهن جزءا من المستقبل الإسلامى المهدد فى أوروبا!، ثم اكتشفن أنهن كن ضحية الإفراط فى حسن الظن، حيث كان حضورهن كعدمه!

وما جرى فى الجلسات كان نموذجا لما حدث خارجها فى الإقامة والطعام، إذ عوملت النساء باعتبارهن كائنات من الدرجة الثانية، بينما الصدارة والأولوية «للسادة» الرجال.

صدمت زميلتنا الكاتبة لما جرى، ولم تجد مفرا من الانسحاب فى هدوء قبل انتهاء جلسة الافتتاح، احتجاجا على تلك المعاملة. لكنها ظلت أكثر الجميع شعورا بالحزن والمرارة، فهى خارجة لتوها من موقعة دافعت فيها عما حققه الإسلام للمرأة من كرامة، ثم وجدت نفسها فى موقف عملى شهدت فيه كيف تصرف المسلمون بصورة نالت من تلك الكرامة!



لم أفاجأ بالقصة، فما جرى فى كوبنهاجن شهدت نماذج مشابهة له فى أغلب المؤتمرات التى أتيح لى أن أشارك فيها، سواء فى العواصم الأوروبية أو الولايات المتحدة. حيث وجدت أن النساء يعاملن ككم مهمل، يؤتى به إما لاستكمال المظهر، وإما لأن المؤتمرات تعقد فى أثناء العطلات، ومن ثم «يضطر» الرجال لاصطحاب الزوجات والأطفال معهم. وما إن يصل الرجل و«جماعته» إلى مقر المؤتمر، حتى يتخلص من ذلك «العبء» ويدفع بالجميع إلى «المؤخرة»، لكى يتقدم حد إلى الصدارة، متوليا مسئوليته «التاريخية» و«المصيرية»!

لا يستطيع المرء أن يخفى شعوره بالأسى إزاء ذلك الموقف، وهو أسى مركب: مرة للتصرف فى ذاته، ومرة ثانية لأنه يحدث فى أوساط التجمعات الإسلامية الكائنة فى أوروبا، ومرة ثالثة لأنه ينسب إلى الإسلام ظلما وعدوانا.

فلم يعد مقبولا بأى معيار سوىّ أن تستمر تلك النظرة الاستعلائية التى ينظر بها الرجل إلى المرأة. وما احتجاز النساء فى مؤخرة الصفوف ووضعهن فى دائرة واحدة مع الأطفال إلا تعبير يجسد تلك النظرة، التى لا إخالها بعيدة عن المفهوم الذى يتبناه نفر ممن يزعمون بأن مصطلح «السفهاء» فى الخطاب الإسلامى ينصرف إلى النساء والأطفال. وينطلقون فى ذلك من تفسير الآية التى يقول الله تعالى فيها: **﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم﴾** (النساء: ٥). وهو تأويل فاسد من أساسه، لم يقل به عقل إسلامى رشيد ناهيك عن ثقاة المفسرين.

وليس معقولا أن يستمر «وأد» النساء راسخا فى اللاوعى العربى، منذ الجاهلية، وحتى الآن. ولئن كان الوأد ماديا وجسديا فى تلك المرحلة البعيدة، فإنه صار الآن أدبيا ومعنويا، يعبر عن نفسه بدرجات، وأشكال متفاوتة.

على صعيد آخر، فإننا إذا تفهمنا أن يحدث ذلك فى المجتمعات العربية، التى لا تزال ترزح تحت وطأة التقاليد وتراكماتها، فإننا نستغرب حدوثه وسط النخب المسلمة المستقرة فى الغرب، لكونها نخبا أولا، يفترض أنها أكثر تفتحا وأرقى وعيا، ثم لكونها تعيش خارج دائرة ثقل التقاليد التى نعانى منها فى العالم العربى. الأمر الذى يفترض أن يوفر لها ظرفا أفضل للتصرف بشكل طبيعى، أكثر اعتدالا وتوازنا.

لكن استسلام تلك النخب، وهى فى ظروفها تلك، إلى تأثير التقاليد السائدة فى عالمنا العربى، يعنى أن الأمر أعمق وأعقد مما نتصور. ومن ثم فهو يحتاج إلى «جهاد» اجتماعى، لتخليص التعاليم من براثن التقاليد. وذلك ينقلنا إلى النقطة الثالثة فى خطاب الأسى الذى نود إثباته هنا.

ذلك، أننا مازلنا عند رأى أوردناه من قبل خلاصته أنه فى مسألة المرأة المسلمة بوجه أخص، فإن التقاليد هزمت التعاليم. . فالذى يرى ما يفعله دعاة وأد المرأة أدبيا ومعنويا فى واقعنا العربى الإسلامى، لا يمكن أن يخطر بباله أن يكون هؤلاء أبناء ثقافة يقرر مرجعها الأول (القرآن الكريم) هذه النصوص:

﴿يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء﴾ (النساء: ١).

﴿والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحَفَدةَ﴾ (النحل: ٧٢).

﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضُهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف ويَنهَوْن عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله﴾ (التوبة: ٧١).

﴿ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يَدخُلون الجنةَ ولا يُظلَمون نقيرا﴾ (النساء: ١٢٤).

﴿وَعَدَ الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكنَ طيِّبةً فى جنات عدن ورضوانٌ من الله أكبر ذلك هو الفوز العظيم﴾ (التوبة: ٧٢).

وهو الموقف الذى عبر عنه النبى عليه الصلاة والسلام بقوله: «إن النساء شقائق الرجال».



ولولا ضيق المساحة لأوردنا الكثير من النصوص المرجعية التى تذكر حقيقة الموقف الإسلامى الناصع والمشرف، الذى وضع المرأة مع الرجل فى مقام واحد من

التكليف والحساب والثواب، دون أن يفسح مجالا لشبهة «المؤخرة» التى يحرص البعض على إبقاء النساء فيها دائما، أما الذين يتذكرون فقط الآية التى تشير إلى أن للرجال على النساء «درجة» - ﴿ وللرِّجال عليهن دَرَجة﴾ (سورة البقرة) - أو تلك التى تقرر أن الرجال قوامون على النساء ﴿**الرجال قوّامون على النساء بما فضّل الله بعضهم على بعض**﴾ (النساء: ٣٤) - فإنهم يتجاهلون - ربما يجهلون - أن تلك الدرجة متمثلةً فى القوامة التى هى وثيقة الصلة بمسئولية الرجل عن الإنفاق على الأسرة وكفالتها. أما فيما عدا ذلك، فكتاب الإسلام يخاطب الجنسين على قدم المساواة:

﴿**إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات والصادقين والصادقات والصابرين والصابرات والخاشعين والخاشعات والمتصدِّقين والمتصدِّقات،والصائمين والصائمات والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات**﴾ هؤلاء جميعا ﴿**أعدّ اللهُ لهم مغفرةً وأجرا عظيما**﴾ (الأحزاب: ٣٥) - هل يحتاج ذلك التفصيل إلى مزيد بيان؟!

حين وعى المسلمون ذلك الخطاب، خرجت النساء للمشاركة فى بيعة العقبة الكبرى وبيعة الرضوان[1]، وكان لهن حضورهن المشهود فى مختلف مجالات الحياة، من مجالس العلم إلى الحسبة وميادين القتال. وفى ميدان العلم كن المحدّثات والفقيهات، اللاتى تروى عنهن الأحاديث ويمنحن الإجازات (شهادات الصلاحية والتخرج) لأكابر العلماء والفقهاء إلى غير ذلك من صور الحضور والمشاركة التى مارستها المرأة عندما كانت التعاليم حية فى الضمير العام، وقبل أن تزحف التقاليد لكى تحاصر ذلك الحضور وتحاربه بكل صورة.

هكذا، ففيما كانت النساء يشاركن فى الرواية والفقه، ويأخذن مكانهن فى صدارة مجالس العلم، جنبا إلى جنب مع الرجال، حيث هؤلاء فى جانب وأولئك فى جانب آخر، تراجع ذلك الحضور على النحو الذى عرضناه توا. وغنى عن القول أنه ليس تراجعا فى مجرد المكان، كما يخطر على البال لأول وهلة، ولكنه

(١) البعض ما زال يمنعها من التصويت للانتخابات بعد ١٤ قرنا.

رمز للتراجع المشهود فى المكانة . الأمر الذى جعل من «شقائق الرجال» اللاتى تحدث عنهن النبى عليه الصلاة والسلام، مجرد توابع وملحقات لا صوت لهن، ولاصورة أحيانا!

إن الظلم الذى نرفع صوتنا إنكارا له، لايحيق بالنساء فقط ، ولكنه يلحق إساءة أكبر إلى الإسلام ذاته . وحين يتهم البعض الإسلام ويريدون تجريحه، فإنهم لا يبذلون جهدا كبيرا، لأنهم لا يفعلون أكثر من تسجيل ما نفعله فى مثل قضية المرأة، ثم إشاعة ما يسجلونه بين الناس .

إننا نقدم لهم السلاح الذى يطعنوننا به، وبوسعنا أن نجردهم من ذلك السلاح إذا ما نفضنا عن أنفسنا غبار التقاليد البالية، وتمثلنا نقاء وصفاء التعاليم .

وفى هذه الموقعة بالذات، فإننا نرفع حرجا كبيرا عن الإسلام إذا ما عدنا بالنساء لكى يصبحن مرة أخرى شقائق للرجال، لا مجرد «توابع» لهم .

أم أننا ننفخ فى «قربة» مقطوعة؟!

يحدث فى تركيا الآن..(*)

فى تركيا تجربة مثيرة للاهتمام قدر لى أن أتابع بعض مشاهدها فى الأسبوع الماضى. «اللقطة» التى وقعت عليها واكبت أصداء انتخابات للبلديات وصفت الصحف التركية نتائجها بأنها «صدمة» فى قول، و«زلزال» فى قول آخر. أما الصحف الغربية فقد اتفق أغلبها على أن النموذج العلمانى التركى الذى علق عليه الغرب آمالا كباراً، ورشحه للتصدير إلى مناطق أخرى، أصبح محل مراجعة شاملة من جانب الجماهير، وأن الإسلام لا يزال شيئا مهما فى حياة الناس لا يمكن تجاهله. والجملة الأخيرة أوردتها صحيفة «وول ستريت جورنال» باعتبارها اكتشافا جديرا بالرصد والإثبات!

أهمية الانتخابات ليست نابعة فقط من كون رؤساء البلديات هناك يملكون صلاحيات واسعة، وفى البلديات الكبيرة (عددها ٧٩) يعتبر رئيس البلدية أقرب إلى رئيس الوزراء، ولا تكمن تلك الأهمية فى مجرد كونها أيضا عاكسة لتطور موازين القوى السياسية فى البلاد. إنما الأهم من هذا وذاك أنها فى نظر الكثيرين نموذج مصغر لما ستكون عليه الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها فى عام ١٩٩٦.

---

(١) ١٩٩٤/٤/١٩ ـ والمقال منع فى الأغلب بسبب تزامنه مع زيارة للقاهرة قام بها فى ذلك الوقت الرئيس التركى سليمان ديمريل.

أبرز نتائج الانتخابات التى شارك فيها ١٣ حزبا، أن حزب الرفاه الإسلامى حصل على ٢٠٪ من جملة الأصوات، وأصبح الثالث فى ترتيب أحزاب المقدمة (الأول هو حزب الطريق القويم الحاكم، والثانى حزب «الوطن الأم» المعارض الرئيسى). وبذلك احتل مكان الحزب الاجتماعى الشعبى (اليسارى) الذى منى بهزيمة شديدة، حيث انخفضت نسبة الأصوات التى حصل عليها إلى ١٣٪ فقط، بينما كانت ١٩٪ فى انتخابات ١٩٨٩ السابقة. وكان تقدم حزب الرفاه (الذى حصل على ١٣٪ من الأصوات عام ١٩٨٩) على حساب تراجع الأحزاب الكبيرة، بما فى ذلك الحزبان الرئيسيان فى البلاد.

من التفصيلات المهمة فى النتيجة أيضا أن حزب الرفاه فاز برئاسة أهم مدينتين فى تركيا على الإطلاق (كانتا تقليديا فى حوزة الاشتراكين)، هما إستانبول معقل النشاط الاقتصادى والتجارى فى البلاد (٧٠٪ من تلك الأنشطة تتركز فيها)، وعاصمة الخلافة الإسلامية سابقا، ثم أنقرة مقر الحكم وعاصمة العلمانية الكمالية، التى فرضت على البلاد منذ سبعين عاما.



منذ أعلنت النتائج، لم ينقطع سيل التحليلات والتعليقات التى حاولت رصد خلفياتها ومؤشراتها، فى داخل تركيا وخارجها. لم يخل الأمر من صراخ وعويل وتخويف بطبيعة الحال ولكن أكثر التعليقات جدية كانت تلك التى ركزت على موضوع أزمة الهوية، التى مسختها التجربة العلمانية الكمالية طيلة العقود السبعة الأخيرة. تلك التجربة التى حاولت فصل الشعب عن جذوره وإلحاقه بالغرب، بدءا بلغته التى أصبحت تكتب بالحروف اللاتينية بدلا من العربية، وانتهاء بنموذجه الحضارى الذى أصبح الغرب قبلته وغايته، وفى سعى البعض إلى إغراء الناس بذلك النموذج، فإنهم عمدوا إلى تهوين علاقته بجذوره الإسلامية. وفى أحيان كثيرة، فإنهم عبروا عن ازدرائهم لتلك الجذور بصور مختلفة. وكانت تلك الضغوط والحملات ذاتها هى التى دفعت قطاعات عريضة من الجماهير إلى التشبث بتلك الجذور والإصرار على مقاومة جهود الانخلاع التى تبناها الخطاب العلمانى طيلة السنين الماضية. هذه الشرائح المشغولة بقضية الهوية أعطت أصواتها تلقائيا

لحزب الرفاه، ليس بالضرورة اقتناعا ببرنامجه، ولكن تعبيرا عن رفضها لدعاة الانخلاع من الجذور والالتحاق الحضارى بالغرب.

استوقفتنى فى هذا السياق نصيحة وجهتها إلى العلمانيين الأتراك صحيفة «وول ستريت جورنال» دعتهم فيها إلى ضرورة التأقلم مع الحقيقة الإسلامية التى برزت فى الساحة التركية. وكتب محرر الصحيفة فى عدد (٧/ ٤) يقول: بدلا من تقسيم تركيا إلى معسكرين ـ هم ونحن ـ يتعين على النخبة العلمانية تقليص الفجوة بين أولئك الذين يتمسكون بالهوية الإسلامية، وغيرهم ممن يريدون تجاهل تلك الجذور وتأكيد الطابع الأوروبى لتركيا. كما أن التعايش مع الجذور الحضارية لتركيا من شأنه أن يسهم فى تقليص الفجوة التى تهدد بتمزيق المجتمع الذى لن يكتب له الاستقرار إلا عبر إيجاد توازن بين الانتماء إلى الإسلام والعيش فى ظل دولة عصرية على النمط الغربى.

لأسباب أحسبها مفهومة، أوليت اهتماما خاصا لرصد وتقويم طبيعة المشاركة الإسلامية فى الانتخابات، وفى نسيج الحياة العامة تبعا ذلك. وأول ما استلفت نظرى فى ذلك السعى أن موضوع التطرف والإرهاب ليس مثارا فى سياق الحديث عن الحالة الإسلامية، باستثناء تلك الفئة من غلاة العلمانيين الذين يعتبرون رواد المساجد على إطلاقهم من المتطرفين، ويصنفون الانتظام فى صلاة الجمعة بحسبانه تهديدا للعلمانية وخطرا على الكمالية. وهؤلاء أنفسهم هم الذين هاجوا وماجوا عندما فاز مرشح حزب الرفاه فى إستانبول، وظلوا يلاحقونه بالأسئلة حول موقفه من «الدعارة» التى تدار فى حماية القانون بالمدينة، وكيفية تعويض الخسائر التى ستلحق بميزانية البلدية إذا حوربت تلك التجارة وانخفضت الموارد الضريبية العالية التى تدفع عنها سنويا[١].

أهم من ذلك أن مصطلح «الإرهاب» هناك ينصرف مباشرة إلى المسألة الكردية، ولا ترد على الخاطر أى علاقة له بالحالة الإسلامية. فالخطاب السياسى والإعلامى لا يعترف بأن هناك مشكلة كردية، ولا يتحدث عن هوية بذلك الاسم. فالأكراد

(١) تقدر بخمسة تريليون ليرة ـ والدولار يعادل ٣٠ ألف ليرة.

هنـاك[1] يوصفون بأنهم «أتراك الجبل»، وإلى عهد قريب لم يكن مسموحا لهم باستخدام لغتهم أو إحياء تقاليدهم. وقد دعا الرئيس السابق توركوت أوزال قبل وفاته إلى تصحيح تلك الأوضاع المجحفة ، ولكن وفاته لم تمكنه من تحقيق مراده. ومن ثم، فقد واصل الأكراد تمردهم واستمروا على اشتباكهم مع حكومة أنقرة ورموزها، وممارساتهم تلك توصف فى الإعلام التركى «بالإرهاب»، لذلك فقد تحول المصطلح إلى سهم يشير إلى القضية الكردية ومضاعفاتها. فى الوقت ذاته، فإن كردستان تركيا لا تذكر بهذا الاسم، وإنما يشار إليها بأنها «مراكز جنوب شرق الأناضول».

وكما أنه لا يجوز الحديث عن القضية الكردية، ويمنع قانونا تشكيل حزب على أساس عرقى (يدافع عن حقوق الأكراد)، فإن الدستور الذى يعتبر العلمانية بمثابة الدين الرسمى للدولة، لا يجيز إنشاء حزب إسلامى لأنه يقوم على أساس دينى. لذلك ، فإن الحزب الإسلامى هناك يعمل منذ ربع قرن تحت مسميات مختلفة، فهو حزب «النظام» فى مرحلة ثم «السلامة» فى مرحلة ثانية، وأخيرا أصبح يحمل اسم «الرفاه». وهو لا يذكر «الإسلام» صراحة فى أدبياته، لأن ذكر الكلمة فى الخطاب السياسى يعرض الحزب للحل، ويعرض قادته للسجن. لذلك فإنهم يشيرون دائما إلى النظام الإسلامى بمصطلح «النظام العادل». وهو تعبير يجيزه القانون، ويفهم الجميع دلالته الحقيقية، سواء أكانوا خصوما أم اتباعا.

نظرت إلى الحالة الإسلامية، فوجدتها أكبر بكثير من حزب الرفاه، وتتمدد على مساحة تتجاوز بكثير ميدان العمل السياسى، بحيث تعبر عن نفسها فى تعددية رحبة، استقرت فى أجواء الديمقراطية، وأصبحت جزءا نشطا فى نسيج الحياة العامة.



المشهد الإسلامى فى تركيا يقوم على كيانات عدة تتوزع على أربع دوائر هى:

---

(١) عددهم يتراوح بين ١٥ و١٨ مليون نسمة.

● الجماعات التى لا تضع العمل السياسى على رأس اهتماماتها، ولكنها معنية بالدفاع عن العقيدة والفكر الإسلاميين، وهى من أصداء أو إفرازات التجربة الكمالية، التى كانت حربا على الإسلام فى تركيا، ودفعت نفرا من المصلحين إلى حصر أنشطتهم فى تثبيت العقيدة والدفاع عنها. وأهم هؤلاء وأشهرهم الشيخ سعيد النورسى(١٨٧٠ ـ ١٩٦٠) ، الذى يذكر له كثيرون أنه أبرز الذين حافظوا على وجه تركيا الإسلامى. وقد أسس أتباعه بعد وفاته جماعة «النور» التى سارت على نهجه، وما زالت تركز فقط على عملية التبليغ والتربية والترشيد. وبتعبير أحد زعمائها ـ صفاء مرسل المفكر والمحامى الشهير ـ فإن الجماعة معنية بالإنسان بالدرجة الأولى، وهى ترى أن السياسية ينبغى أن تكون أداة للدين وليس العكس.

جماعة النور هى الكيان الأكبر فى الساحة الإسلامية[1] ، ولهم حضور جماهيرى وإعلامى قوى فى تركيا، حيث يملكون محطة بث تلفزيونى غير صحيفة يومية باسم « الزمان» وعدة مجلات أسبوعية. أيضا، فإن لهم مشروعات اقتصادية ضخمة تمول أنشطة الجماعة، التى خرجت من عباءتها عشر جماعات أخرى تستلهم فكر الشيخ النورسى وتنتشر فى أنحاء تركيا.

● الأحزاب السياسية التى تشارك فى العمل العام دون أن تشير إلى هويتها الإسلامية . ويقع حزب «الرفاه» فى مقدمتها، ثم حزب «الملة» وحزب «الوحدة الكبير» ذو الميول القومية والاتجاه الإسلامى، والأحزاب الثلاثة ممثلة فى البرلمان الحالى، الأول له ٤٠ عضوا، والثانى ممثل بعضوين ، والثالث له سبعة أعضاء.

● الطرق الصوفية، وقاعدتها ضخمة فى تركيا، ولها مشروعاتها الاقتصادية التى تمول أنشطتها. حيث تمتلك العديد من الشركات التجارية والصناعية والمدارس والعمارات السكنية، وأشهرها الطريقة «النقشبندية» التى تهيمن إلى حد كبير على صناعة المنسوجات فى البلاد. والفرق بين النورسيين والمتصوفة أن النورسيين ـ كما يقول صفاء مرسل ـ يتناولون الإسلام ككل لا يتجزأ، ويحاولون تطبيقه فى حياة الفرد أولا ثم المجتمع بعد ذلك، بينما المتصوفة يركزون على الجوانب الروحية والإيمانية فقط.

---

(١) أعضاؤها حوالى مليون شخص، ويطلق عليهم وصف النورسيين أو النورجيين عند البعض.

● الأوقاف هى التجلى الرابع للحالة الإسلامية، ويقصد بها فى الخطاب التركى الجمعيات التى تنشأ لأغراض تتعلق بالنفع العام، وتعتمد فى ذلك على مجهودات المعنيين وأموالهم، فضلا عن تبرعات أهل الخير الذين يسهمون بزكواتهم فى أنشطتها. وهى جمعيات عاملة فى مختلف المجالات الثقافية والعلمية والإنسانية. وقد كانت زيارتى لتركيا بدعوة من إحدى تلك الجمعيات التى نهضت للدفاع عن حقوق المظلومين والمستضعفين (يطلقون عليها اسم مظلوم دير). وقد دعت إلى تنظيم مؤتمر عالمى فى إستانبول لمناصرة مسلمى البوسنة.

هذا الحضور متعدد المستويات والمسارات أسهم فى استيعاب تطلعات الحالة الإسلامية، وفى توجيهها إلى الإسهام البناء فى العمل الإصلاحى، ومن ثم فى التغيير السلمى للمجتمع. الأمر الذى أغلق الباب دون احتمالات التوتر، وقلص إلى حد كبير مظاهر الشذوذ فى الفكر أو الفعل، وحول الصراع السياسى إلى تنافس على خدمة الجماهير. وكان لذلك مردوده الإيجابى على صحة المجتمع وعافيته.



عندما انتخب مرشح الرفاه لرئاسة بلدية «قونية» لأول مرة عام ١٩٨٩، عمل على أن يهزم منافسيه وسابقيه على صعيد الواقع، فجند طاقات البلدية لإصلاح تشوهات البلدية، واستنفر كل ما تملك فى أدوات لصالح الناس؛ فاهتم بالنظافة، وعمل على ضبط الأسعار وتحسين الخدمات. وفى نهاية السنوات الخمس، أصبحت قونية من أنظف وأرخص البلديات التركية، وسمعتهم فى إستانبول يقارنون أوضاعهم بمثيلاتها فى قونية. فذكروا أن سعر رغيف الخبز فى إستانبول ٤٠٠٠ ليرة، وسعره فى قونية ألفان فقط. وثمن تذكرة المواصلات فى إستانبول ٧٠٠٠ ليرة، وفى قونية ألفان أيضا، والمياه هناك بالمجان بينما سعر المتر المكعب ٢٠ ألف ليرة فى إستانبول. . وهكذا.

قالوا لى أيضا: إن رئيس بلدية قونية حل مشكلة البغاء تدريجا بطريقة عملية للغاية. وللعلم فإن المشكلة تؤرق كثيرين فى تركيا، وخصوصا بعدما تفاقمت فى

الأونة الأخيرة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، وفى ظل تدفق الروس بالسيارات والحافلات إلى تركيا، حتى أصبحت «الدعارة» هناك يطلق عليها فى الإعلام مصطلح «ناتاشا» ـ وهو أكثر الأسماء شيوعا للسيدات فى روسيا ـ بينما تطلق عليها فى اللغة التركية كلمة «فاحشة»، عربية الأصل.

لحل المشكلة، أعلن رئيس البلدية فى قونية أنه سيوفر لكل بغى بيتا وعملا شريفا وزجا إن أمكن، وكانت النتيجة أن ٨٠٪ منهم أقلعن عن ممارسة الرذيلة خلال السنوات الخمس الماضية، ولم تعد هناك مشكلة دعارة فى المدينة.

من جراء ذلك حظيت قونية بسمعة طيبة للغاية فى داخل تركيا وخارجها ، حتى اختارها مؤتمر دولى عقد فى اليابان أخيرا واحدة من أهم البلديات فى العالم!

وكان طبيعيا والأمر كذلك أن يعاد انتخابات رئيس البلدية لخمس سنوات أخرى هذه المرة، وأن ترتفع حصة حزب الرفاه فى البلديات الكبيرة من ٦ إلى ٢٩، وفى البلديات الصغيرة من ١٠٠ إلى ٤٠٠.

نعم، ذلك يعزز موقع حزب الرفاه فى الحياة السياسية التركية ويرفع من رصيده، ولكن المستفيد الأخير هو المجتمع الذى تتقوى خلاياه المتعددة وتسهم فى عافيته واستقراره، والجماهير العريضة التى يتاح لها أن تتلقى خدمات أفضل، ناهيك عن قناعتها بأنها هى التى تختار الأصلح لتولى أمورها.



بعض الكتاب تسرعوا وشبهوا المشهد الانتخابى فى تركيا بالحالة الجزائرية ، التى بدأت بفوز جبهة الإنقاذ فى البلديات ـ أيضا ـ ثم تداعت بعد ذلك على النحو الذى يعرفه الجميع. وهى مقابلة لا تخلو حقا من تشابه فى الشكل، ولكنها تغفل مجموعة من الحقائق الجوهرية التى تفارق وتمايز بين التجربتين.

أهم تلك الحقائق، أن تركيا توافر لها رصيد فى الممارسة الديمقراطية النسبية ليس له مثيل فى الجزائر . الأمر الذى وفر للمجتمع التركى قوة تمثلت فى التقاليد الديمقراطية والأبنية السياسية والاجتماعية الراسخة، لم تعرفها الجزائر التى ظلت

منذ الاستقلال تحت هيمنة الحزب الواحد. في حين أن الانتخابات الديمقراطية تمارس في تركيا منذ أربعين عاما[1].

الفرق الثاني: أن الناخب الجزائري لم تكن أمامه خيارات يصوت لها في الانتخابات. فجبهة التحرير كانت مرفوضة لرصيدها في حكم البلاد، والأحزاب العلمانية صنفت بحسبانها «حزب فرنسا» ومن ثم رفضتها الجماهير التي لم يكن أمامها سوى جبهة الإنقاذ فصوتت لها.

الوضع مختلف تماما في حالة تركيا، حيث وفرت التعددية للناس مجالا واسعا وخيارات عديدة، سواء بين الأحزاب العلمانية والقومية، أو بين الأحزاب الإسلامية ذاتها. أعني أن الناخب التركي لم يكن «مضطرا» للتصويت لحزب الرفاه، بعكس الجزائري الذي كانت جبهة الإنقاذ خياره الوحيد الباقي.

الفرق الثالث أن تجربة حزب الرفاه مختلفة كليا عن تجربة جبهة الإنقاذ، فالأول له جذوره الممتدة إلى ربع قرن من الزمان، وله كوادره رفيعة المستوى، التي تضم وزراء سابقين ونوابا وشرائح واسعة من الفنيين، وعددا كبيرا من العسكريين المتقاعدين[1]، ثم إنه مشارك في الحياة السياسية على مستوى الوزارة حينا[2]، وعلى مستوى البرلمان حينا آخر[3]، ثم على مستوى البلديات كما مر بنا.

أما جبهة الإنقاذ الجزائرية، فحالها مختلف تماما، فهي من مواليد عام ١٩٨٩، وقياداتها وجماهيرها أغلبيتها الساحقة جديدة على مجال العمل السياسي، فضلا عن أن رموزها من الشباب الغض المتأثر بالفكر السلفي. من ثم، فلا وجه للمقارنة بين الطرفين، لا على رصيد الخبرة، السياسية والديمقراطية، ولا على مستوى كفاءة الكوادر البشرية.

لأجل ذلك، نقول إن إسقاط تداعيات التجربة الجزائرية على الحالة التركية يفتقر إلى الأساس الموضوعي السليم، بل أقرب إلى التدليس أو التغليط الإعلامي بأكثر منه إلى الرصد الأمين والدقيق لما جرى.

---

(١) أول انتخابات جرت هناك في سنة ١٩٥٠.
(٢) انضم إليه أربعون جنرالا سابقا في العام الماضي.
(٣) زعيم الحزب الدكتور نجم الدين أربكان كان نائبا لرئيس الوزراء في السبعينيات.
(٤) يمثله أربعون عضوا (عام ١٩٩٤).

هناك من يقول بأنه ما كان لتركيا أن تبلغ ما بلغته إلا بعد أن تحللت بصورة نسبية من هيمنة الأيديولوجية الكمالية، واستجابت لضغوط وشروط المجموعة الأوروبية، التى أرغمت تركيا على توسيع نطاق المشاركة الديمقراطية، لاستيفاء متطلبات الالتحاق بالأسرة الأوروبية.

ذلك صحيح فى الأغلب، ولكن ما يهمنا منه هو حصيلته النهائية، التى تشير بألف أصبع إلى أن تعزيز الديمقراطية وترسيخ قواعدها من شأنه أن يضيف الكثير إلى عافية المجتمع، الأمر الذى يمكنه من استيعاب مشكلاته وتخفيف توتراته، وتوظيف كل طاقات الأمة لصالح المستقبل دون استهلاكها فى صراعات الحاضر.

خلاصة رسالة التجربة التركية أنه حتى إشعار آخر، فإن الديمقراطية هى الحل!

إرهاصات علمنة الحج! (*)

انتابنى قلق شديد حين رأيت هذا المشهد عند جبل عرفة : بعض الحجاج الآسيويين تجمعوا حول جمل أحضره أحد الأعراب وطوق عنقه ببعض الورود الصناعية زاهية الألوان . ثم وضع إلى جانبه سلما ييسر لمن يريد الصعود فوق ظهر الجمل . والتقاط الصور عليه بملابس الإحرام!

اعتبرت المشهد عدوانا على قداسة المكان واللحظة . ولمن لا يعرف ما الذى يعنيه تصرف من ذاك القبيل ، فإننى أذكّر بأن الوقوف بعرفة هو الركن الأعظم للحج . ليس هذا فحسب ، وإنما «الحج عرفة» ، كما ورد فى الحديث النبوى . ولحظات الوقوف بعرفة هى لحظات جليلة نادرة ، حافلة بالتبتل والضراعة والتوجه إلى الله بالدعاء والرجاء طول الوقت . وحين يلقى اسم عرفة أمام أى مسلم له أدنى إلمام بالدين ، فإن أول ما يخطر على باله هو منظر الحشود المليونية التى قدمت فى كل فج عميق ، واخترقت شعاب مكة فى اليوم التاسع من ذى الحجة حتى أخذت مواقعها فوق الجبل وعلى سفوحه ، فى ذات المكان الذى ألقى فيه النبى عليه الصلاة والسلام خطبة الوداع ، ومنه أرسل آخر كلماته إلى الأمة قبل أربعة عشر قرنا . ثم صورة تلك الحشود المليونية بثياب الإحرام البيضاء وقد رفعت الأكف إلى السماء فى يوم الغفران العظيم بقلوب مملوءة بالخشية ، ووجوه شاخصة بالضراعة ، وألسنة تلهج بالدعاء ، وآمال صادقة فى أرحم الراحمين . فالكل يعلم أن أفضل الدعاء دعاء

(*) ٢٩ / ٤ / ١٩٩٧ .

عرفة وأنهم يعيشون يوما هو من أفضل أيام الله، حتى يباهى الله فيه بأهل عرفة أهل السماء.

وآخر ما يخطر على بال المرء أن يرى شيئا مما رأيت، يهتك حرمة اللحظة النادرة، ويفرغها من كل الجلال والثراء الكامن فيها. ثم يتعامل مع عرفة بحسبانه «مزارا سياحيا»، مثله مثل أهرامات الجيزة أو قلعة بعلبك!

أدرى أنها حالة وحيدة - فى حدود ما رأيت على الأقل - وأن المشهد كان استثنائيا، ومن ثم فإنه من المبالغة والتغليط أن نعطيه أكثر من حجمه، فنحوله إلى قضية، لذلك فما كان لى أن أذكره لولا أننى وقعت أثناء الحج على مشاهد أخرى ماضية فى ذات الاتجاه. حين جمعتها جنبا إلى جنب، كونت لدى بؤرة للقلق يتعذر تجاهلها أو كتمانها. فقد بدت تلك المشاهد وكأنها إرهاصات مبكرة لما يمكن أن نسميه «علمنة الحج». وأقصد بالعلمنة هنا توظيف العبادى والإيمانى لصالح المنفعة والاستثمار، أو تراجع الروحى لصالح النفعى والمادى.

أكرر أنها مجرد إرهاصات مبكرة، لكن مايدعونى إلى لفت النظر إليها والتحذير من تدعياتها أن ريح العلمنة قد اجتاحت ركنا آخر من أركان الإسلام هو الصوم، فى بعض الأقطار العربية على الأقل. حيث تحول فيها شهر رمضان «المبارك»، من شهر للعبادة واغتسال الروح إلى شهر المسلسلات والفوازير وسهرات المرح والثرثرة وتدخين النرجيلة - حتى أصبحت النرجيلة فى عاصمة بحجم وعمق القاهرة مثلا، من العلامات المميزة لطقوس الشهر الفضيل!

هكذا، فإن مخاوفى من علمنة الحج لا تنطلق من فراغ، وإنما تستند إلى سابقة ثابتة أصابت شهر الصيام وفرغته من مضمونه، ثم عبأته بمضمون مغاير، مناهض تماما لكل ما ينبغى عمله فى هذه المناسبة. حتى إننا لا نبالغ إذا قلنا إن الأغلبية الساحقة مما تقدمه وسائل إعلامنا فى ذلك الشهر، هو نموذج لكل ما ينبغى تجنبه والإعراض عنه فى رمضان.

أما ماهية المشاهد الأخرى التي عززت مخاوفي من احتمالات علمنة الحج، فإنني سأورد ثلاثة منها، وأرجو أن أكون مخطئا في تقديري لها أو سوء ظني بها.



● المشهد الأول يصادفه الحاج في الطريق البري من جدة إلى مكة. ذلك أن المتجه إلى بيت الله الحرام الذي يستغرق في التلبية والتكبير وهو يستهل رحلة حجه المبرور يوطد نفسه منذ نزوله إلى مطار جدة على العيش في أكناف تلك العبادة الجليلة التي عدها النبي من أفضل الجهاد، واعتبر جزاءها الجنة لمن حسن عمله وخلصت نيته.

في الطريق تتملك المرء مشاعر الشوق والرهبة، ولا يكون على لسانه سوى الدعاء والذكر، لكنه إذا ما رفع رأسه وتطلع حوله، فسوف ينتزع على الفور من كل الإطار الذي وضع نفسه فيه أو وطد نفسه عليه. ستلاحقه الإعلانات الصارخة حتى تخرجه من سياقه، بدءا من «إطارات بريجستون» وإلكترونات سامسونج، ومكيفات جنرال وبويات بايرون، ومرورا بساعات سايكو وسيتيزين ورادو ولافتات قزاز، وانتهاء بـ «موفينبيك، آيس كريم سويسرا الفاخر»!

وإزاء كثافة الإعلانات يكاد الأمر يختلط، فلا يعرف المرء إن كان الطريق مؤديا إلى بيت الله أم إلى السوق، وهل هي رحلة حج أم زيارة لمعرض صناعي وتجاري؟! وفي حين يتوقع المرء أن يجد على الجانبين لافتات أو إرشادات تذكره بماينبغي أن يفعله أو يردده من أدعيه مأثورة في هذه المناسبة، تؤهله للدخول في التجربة العظيمة والمهيبة، وتشبع شوقه إلى أداء المناسك، فإن الإعلانات عالية الصوت بإيحاءاتها غير الخافية المبثوثة على جانبي الطريق تغريه بألا ينصرف كلية إلى ما عزم عليه، إذ تغمز له قائلة: لا تنس أن هناك دنيا، لها حظ في زيارتك،

وموضوعا على استحياء، وعند الحد الأدنى، وما ينبغى أن ينساه المرء فى رحلة الحج ويلقيه وراء ظهره، فرض نفسه عليه ولاحقه حيثما اتجه.

لست أشك فى أن الذين وضعوا تلك الإعلانات الكبيرة لم تخطر على بالهم مسألة العلمنة التى أتحدث عنها. لكنى لا أشك أيضا فى أنهم لم يفرقوا بين طريق مؤد إلى مدينة مقدسة، وآخر موصل إلى مدينة عادية وكل الدلائل تشير إلى أن مسألة القداسة تم غض الطرف عنها فى هذا المشهد؛ الأمر الذى أحدث ثغرة فى المنظومة أوصلت الطريق إلى ما وصل إليه. حتى أصبح خصما من الحج، وليس عونا عليه أو إضافة له. بل إن المقارنة بين الإعلانات التجارية الكبيرة وبين اللافتات الصغيرة التى حملت بعض العبارات ذات الإيحاءات الإيمانية، جاءت دالة على مدى تراجع الإيمانى لصالح ما هو تجارى ونفعى فى المشهد.



● المشهد الثانى يفاجئ المرء حين يتجه إلى الكعبة المشرفة، ويلاحظ أنها أصبحت محاصرة بحزام من الأبراج السكنية العالية، التى جثم بعضها على صدر المكان المقدس، ومنها ما اتكأ على كتفه بأكثر مما ينبغى، ومنها ما جار على فضائه بأكثر من اللازم. الأمر الذى كاد يؤدى إلى خنق الحرم والنيل من جلاله وهيبته. أدرى أن كل من توجه للحج أو العمرة تمنى أن يملأ عينيه من المكان طوال الوقت وبذل كل ما فى وسعه لكى يظل لصيقا به ومجاورا له. ومن الواضح أن المخططات المعمارية المحيطة بالكعبة استثمرت تلك الرغبة إلى أبعد مدى، لكى تحقق من ورائها لأصحاب الأراضى والعقارات أعلى إيراد ممكن. ليس ذلك فحسب، وإنما سعت تلك المخططات إلى تطويق الكعبة بحزام من المحلات التجارية والأسواق، التى تعمل فى موسم الحج من الفجر وحتى منتصف الليل.

لاتحتاج العين الزائرة إلى جهد لكى تدرك أن الكعبة تئن تحت وطأة ذلك الحصار العمرانى الذى فرض عليها، وأن تلك الأبراج الشامخة تحولت إلى قذى فى عيون القادمين من أنحاء العالم الذين أرادوا أن تكتحل أعينهم بمشهد بيت الله العتيق والكعبة المشرفة، فإذا بتلك البنايات تقطع عليهم الطريق وتفسد عليهم المتعة، حتى تحولت إلى «ضُرَّة» لمآذن الحرم فى أفق المدينة.

وضع الحرم النبوى فى المدينة المنورة أفضل نسبيا من وضع الحرم المكى، من حيث إن الأول أتيحت له مساحة من الأرض الفضاء أحاطت به، وخففت من حدة الحصار العمرانى، رغم أن عملية الإنشاء ماضية على قدم وساق بحذاء الأضلاع الأربعة للحرم النبوى، وحزام الأسواق والدكاكين يلتف حول الحرم بإصرار مدهش، حتى إنك لا تكاد تغادر مسجد النبى عليه الصلاة والسلام حتى تواجهك لافتة كبيرة تشدك إلى سوق مكون من ثلاث طوابق، أسفل بناية ضخمة، وتخبرك بأن المحلات مفتوحة طيلة الأربع والعشرين ساعة!

حين رأيت ما فعله المخططون المعماريون بالحرم المكى، خطرت لى قصة الفرنسيين مع المسلة الفرعونية المصرية، التى وضعوها فى «بلاس دى لا كونكورد» أكبر ميادين العاصمة، وأحاطوها بفضاء شاسع بحيث لا يرى فى الأفق شىء بجوارها. حتى البنايات السكنية روعى أن تكون أدنى منها. وقلت إن الحرمين أولى بشىء من هذا القبيل. وإن الجهد الهائل الذى يذل فى خدمتهما وتوسيعهما، لو انه عالج هذه الثغرة وتكفل بفك الحصار الذى زحف عليهما بشدة وقسوة، حتى تاهت مدائن الحرم المكى وتضاءلت إلى جوار غابة الأبراج المحيطة، لو حدث ذلك لبلغ الجهد المبذول مبلغ الكمال فضلا عن الجلال.

لقد وقع المخططون المعماريون فى ذات الخطأ الجسيم الذى نشأ عن عدم الانتباه الكافى إلى صفة «القداسة» فى مكة والمدينة، الأمر الذى جعلهم ينشغلون بكيفية استثمار الأراضى على أوسع نطاق وبأعلى «كفاءة»، لكى يتيحوا لأكبر عدد من الزوار القادمين معايشة الحرمين دون تحمل أى عناء، الامر الذى له مردوده المادى الكبير كما هو معلوم، حتى كان الحرم المكى هو الضحية الأولى لهذا المنطق النفعى، لأنه وحده تحمل كل العناء. ولو أنهم خلَّوا بين العمران وبين الحرم، ويسروا الانتقال بين أماكن الإقامة ومكان العبادة، لكان ذلك أوفق لاريب، وأنجح فى الحفاظ على جلال المكان وهيبته.



● أما المشهد الثالث والأخير، فهو يتمثل فى بدعة «الحج السريع» التى حولت الحج من عبادة لها أركان ومناسك إلى رحلة خاطفة لمجرد التوقيع بالحضور فى

مواضع المناسك، وفيها تحول الحاج إلى زبون مطلوب توفير أقصى راحة له، ورفع التكليف والمعاناة عنه، وأصبح الحج مجرد «خانات» تملأ بأقصى سرعة ممكنة، وبمقدار ما يرفع التكليف والعناء ويختصر الوقت بمقدار ما ترتفع القيمة وتتضاعف الأجرة!

في «الحج السريع» أنت سائح ولست عابدا. لا وقت تقضيه في الكعبة أكثر من الساعتين اللتين يتم انتقاؤهما في غفلة من الآخرين للطواف والسعي، بعد أن تخطف مرورا بمنى ثم صعودا إلى جبل عرفة، حيث تمكث فيه ساعة أو بعض ساعة. أما رمي الجمرات فقد رفعت عنك مشقته، بعدما أصبحت الشركات المعنية تخصص بعضا من موظفيها لكي ينوبوا عنك فيما يتعين عليك القيام به.

باختصار أنت لا تتعبد في الحج ولكنك تتفرج عليه، من ثم فأنت لا تعيش الحدث وإنما تمر به. الأمر الذي قد يقنعك في النهاية بأنك قمت بالواجب وسددت الخانات، لكنه لا يضيف الكثير إلى رصيدك المعنوي ولا يشبع شيئا من أشواقك الروحية. وقد تعود منه مرتاح الضمير، لكن حصيلة الأجر والثواب فيه تظل محل شك كبير!

تحتاج رحلة الحج في المتوسط إلى ما بين عشرة أيام وأسبوعين كحد أدنى لكي يعيش الإنسان التجربة، ويؤدي العبادة وينهض بالمناسك حسب أصولها (بعض الحجاج الأفارقة والآسيويين لا يقل مقامهم بمكة والمدينة عن شهر). غير أن منطق «الترشيد» و«تعظيم الفائدة» حين فرض نفسه على الساحة عمد إلى اختصار المدة واختزال زمن العبادة، مستثمرا الرُّخَص التي يفترض أن تظل استثناء ولا تستخدم إلا عند الضرورة. وهي التي تجيز الإنابة في القيام ببعض التكاليف، وتسمح بالفداء وذبح «الهدي» في حالة عدم النهوض بواجبات أخرى.

كانت النتيجة أن أصبحت الشركات التي سوقت فكرة الحج السريع تبيع رحلة للحج تستغرق خمسة أو ستة أيام، فيما يمكن أن نسميه «الميني حج»، وقد شجع ذلك آخرين على ابتداع نوع آخر مختصر للغاية ومختزل إلى حد ضغط كل المناسك وإنجازها من خلال الركض المستمر في حدود يوم أو اثنين، الأمر الذي ينطبق عليه وصف «المايكرو حج». وهاتان الصيغتان ـ الميني والمايكرو ـ تمثلان أعلى مراتب

علمنة الفريضة، حيث يطمس إلى حد كبير ما هو معنوى وروحى، ولا يبقى من الحج إلا ما هو شكلى وإجرائى.



فى النصف الملآن من الكوب، لا بد أن يرى المرء ما طرأ على الحرمين الشريفين من توسعات عظيمة وفرت لتلك الحشود المليونية خدمات وتسهيلات لم تكن تخطر على بال، ورفعت عنها بصورة نسبية قدرا من المعاناة، خصوصا فى الطواف والسعى. وأحسب أن تلك التوسعات تمثل بكل المعايير نقلة حضارية وتاريخية واسعة فى قدرة الحرمين على استيعاب البشر، الأمر الذى يستحق كل تقدير وثناء.

نعم تظل تلك الكتل البشرية هائلة الحجم خارج السيطرة لأسباب موضوعية كثيرة. وفى وضعها ذاك، فإنه يستحيل توفير أسباب الراحة للجميع. ووقوع حادث كحريق منى، الذى جرى فى يوم عاصف تكفلت فيه الريح بدفع اللهب وتوزيعه، أمر قد لا يمكن تجنبه. ومن ثم فلا ينبغى أن يقلل من الجهد المبذول لخدمة الحجيج ورعايتهم.

فى النصف الملآن من الكوب، لا يستطيع المرء أن ينسى صورة الحشود المليونية وهى تطوف حول الكعبة فى حركة لم تتوقف منذ الأزل وموصولة بإذن الله إلى الأبد. إنه مشهد يجسد الالتفاف حول الراية والاعتصام بحبل الله، ويؤكد تماسك العقيدة وثباتها واستمرارها. وهو إعلان بالحضور صامت وجليل، يتحدى مزاعم النفى والإقصاء وأوهام الاستئصال.

فى النصف الملآن من الكوب، يرى المرء لنفسه حجما آخر وانتماء أوسع، فهو فى الحج جزء من أمة عريضة عملاقة حافلة بالتنوع والثراء، وقادرة على أن تفعل الكثير، وجيشها المليونى الذى يجتمع كل عام فى الكعبة يجسد تلك الحقيقة. نعم يظل الحج لحظة ربانية بامتياز، لكنه أيضا لحظة اكتشاف الأمة لذاتها وتجديد وشائجها وتأكيد انتمائها.

ومعذرة إذا كانت البقع السوداء قد نالت حظا أكبر من الحديث، حتى جارت على حتى فرحتنا بالثوب الأبيض!

نشرة أخبار عربية (*)

يظل شهر يونيو (حزيران) بالنسبة لى هو شهر الاكتئاب العظيم، الذى ينتابنى فيه شعور دائم بالحزن والانكسار. وأحسب أننى لست حالة فريدة فى ذلك، فالعرب الذين يعيشون هم أمتهم، والذين ذاقوا مرارة ومهانة الهزيمة فى عام ١٩٦٧، يتملكهم الشعور ذاته. على الأقل فذلك هو انطباعى عمن أعرفهم منهم.

هذا العام تلقيت من الغم جرعة مضاعفة. فقد حلت الذكرى الثلاثين للهزيمة المنكرة، وفى الشهر ذاته صدر تقرير منظمة العفو الدولية الذى بدا العالم العربى فيه من الناحية السياسية والإنسانية فى حالة مفجعة حقا. الأمر الذى عمق من شعورى بالمهانة والاكتئاب، لأننى خرجت من قراءة التقرير بخلاصة مفادها أن شيئا لم يتغير فى واقعنا، حتى عنّ لى أن أقول: أمة بهذه الدرجة من التعاسة لا تستحق نصرا من أى نوع.

فى هذه الأجواء المقبضة والمعتمة، أتيح لى أن أطالع نشرة أنباء «نموذجية» عن أحد الأقطار العربية، التى لن أسميها لأسباب لا تخفى على فطنة القارئ. وجدت النشرة «نموذجية» لأن مختلف عناصر البؤس العربى اجتمعت فيها، حيث لم يكن هناك فن من فنون القهر والقمع، أو شكل من أشكال انتهاكات حقوق الإنسان إلا ومورس فى ذلك القطر، الذى مازالت أبواقه الإعلامية وتصريحاته الرسمية تتغنى بالحرية والديمقراطية وتجليات احترام حقوق الإنسان فى العهد السعيد.

(*) شهر يونيو عام ١٩٩٧.

أفزعتني الصورة التي وقعت عليها في تلك النشرة، ورفعت من درجة الغم والإحباط الذي تملكني، إلى حد لا أتمناه لأحد. ويظل من الصعب على أي امرئ أن يتصور الموقف إلا إذا عايشه بالفعل. كما أن المفردات لا تسعفني في وصف هذه الحالة بدقة. حيث أحسب أن أي كلام يقال في هذا الصدد يظل عاجزا عن تصوير الحقيقة على النحو المنشود. غير أن كل ما أستطيع أن أقوله: إن تجربة من ذاك القبيل تثقل ضمير المرء وتطير النوم من عينيه، وتجعله فاقد القدرة على الاستمتاع بأي شيء في الحياة، على الأقل طيلة الأيام التي تظل فيها الصور التي قرأ عنها وطالعها ماثلة في ذهنه وحية في ذاكرته.

يزداد عذاب المرء حين يرى نفسه عاجزا عن فعل أي شيء إزاء ذلك المشهد، حيث يجد أن غاية ما يستطيعه أن يغرق في بحار الحزن، وأن يستسلم للاكتئاب والإحباط. وإزاء شعوري بالعجز، فقد عن لي أن أشرك القارئ معي في تلك المحنة، وأن أطلعه على موجز للنشرة التي قرأتها، لكي «يعلم»، إن كان عاجزا مثلي عن أن «يفعل». وكل الذي أرجوه ألا يكون العلم هو نهاية المطاف، بل يغدو سبيلا لتصحيح الإدراك وإذكاء الوعي، والانتباه إلى أن النكسة مازالت مستمرة، وأن الهزيمة لم تكن مقصورة على ما جرى في يونيو / حزيران لعام ١٩٦٧، ولكنها مستمرة حتى إشعار آخر. إن شئت الدقة، فقل حتى نغير ما بأنفسنا!



إليكم موجزًا لنشرة الأخبار التي أذكِّر بأنها تصور حالة قطر عربي واحد، في شهر واحد:

تصدَّر النشرة خبر وفاة أحد العلماء في السجن بعد أن قضى فيه ست سنوات بتهمة التدريس في المساجد دون رخصة(!) وكان هذا هو الشهيد الثاني من سجناء الرأي الذي يلقى ربه خلال الشهر، ليلحق بعشرات آخرين ممن فاضت أرواحهم من جراء التعذيب والتجويع والحرمان من العلاج الطبي. في ثنايا الخبر معلومات عن سجناء آخرين من المعارضين السياسيين الذين تصفهم الأبواق الرسمية بأنهم «عصابة مفسدين». وهؤلاء يمضون أيامهم على فراش الموت في غياهب سجون الإعدام البطيء، حيث فشت فيهم أمراض القلب والأعصاب وضغط الدم

والسكرى والجرب وضيق التنفس والشلل والبواسير والقرح المعدية . منهم من ثقبت أذنه ، أو فقئت عينه ، أو قطعت أصابعه ، أو بترت ساقه . وبين الضحايا سيدة أم لطفلتين وزوجها سجين فى قضية رأى ، فقدت عقلها ونقلت إلى مستشفى الأمراض العقلية بعد اغتصابها !

ملحق بهذا الخبر نداء إلى الرأى العام العالمى والإسلامى ، وجهه أحد اللاجئين السياسيين فى بريطانيا ، يستغيث فيه مما أصاب عائلته هو وزوجته من جراء موقفه السياسى ؛ فطيلة السنوات الست الأخيرة ، ظل منزل الأسرة يتعرض للمداهمة مرتين كل شهر ، المصحوبة بالإهانات والضرب وتحطيم الأثاث . الأمر الذى اضطر شقيقه إلى الهروب من البلاد واللجوء إلى الخارج ، تاركا وظيفته فى إحدى منظمات الأمم المتحدة ، وكان ذلك الشقيق قد تعرض لتعذيب أفقده السمع من إحدى أذنيه ، وأجبر على التوقيع فى مخفر الشرطة ثلاث مرات فى اليوم(!) . الأب المصاب بمرض السكرى وضغط الدم وسرطان البروستاتا ، تعرض للضرب والإهانة مرات عديدة ، فأصيب باكتئاب وامتنع عن الكلام والخروج إلى الشارع . وحين أرادت له العائلة أن يؤدى مناسك العمرة ، ألقى فى السجن مدة يومين ، ثم رفض طلبه . شقيقه الأصغر تعرض للتعذيب ، وأسرة زوجته تعرضت بدورها للتنكيل . فاعتقلت زوجة أخيها وسحب جواز سفرها لأنها حضرت حفل زفاف صاحبنا اللاجئ فى لندن . كذلك اعتقل شقيق الزوجة الذى يعمل مدرسا بإحدى الدول العربية لمجرد أن حضر زفافها ، برغم أنه ليس له أى نشاط سياسى . وقد حكم عليه لاحقا بالسجن ١٠ سنوات ، إضافة إلى ٥ سنوات مراقبة إدارية !

إلى جانب ذلك اعتقلت الأم ، وجرى الاعتداء عليها بالضرب ، الذى أدى إلى كسر أسنانها ، ونزع حجابها ، ثم أمرت بمغادرة المخفر فى آخر الليل ، ولما رفضت أن تترك المكان إلا إذا اصطحبت ابنها الصغير الذى جرى تعذيبه فى غرفة مجاورة ، ألقيت فى الشارع ووجهها ملطخ بالدماء ، حتى التقطها أحد سائقى التاكسى ، وأوصلها إلى البيت ![١]

---

(١) النداء حافل بالأسماء والتواريخ وعناوين الأماكن التى أغفلناها .

في ذيل النداء خبر يقول: إن السيدة (د.ع) زوجة السجين السياسى ع.ع استدعيت من قبل جهاز الأمن، وخيرت بين الالتحاق به فى السجن أو الطلاق، فاختارت الطلاق!



وخبر آخر خلاصته أن فتاتين إسلاميتين أمضتا ست سنوات كاملة فى السجن، بغير تهمة ولا محاكمة. وعندما حوكمتا أخيرا قضت المحكمة بسجن إحداهما لمدة سنة ونصف السنة، أما الثانية فحكم عليها بالسجن لمدة سنتين!

فى موضع آخر من النشرة، قرأت بيانا لأحد الزعماء السياسيين، الذين حافظوا طويلا على علاقة طيبة بالسلطة. غير أنه كانت لديه بعض التحفظات على موقفها من قضية الحريات العامة فغامر بكتابة مذكرة أثبت فيها رأيه، وسعى إلى تقديمها إلى الجهات العليا المعنية. ولما لم يتمكن من ذلك، نشر المذكرة فى الصحف على شكل خطاب مفتوح. وفى نفس الليلة ألقى القبض عليه وهو الزعيم المرموق، ولفقت له قضية تخابر مع دولة أجنبية وحيازة عملة غير مرخص بها. وتم الحكم عليه بالسجن ١١ عاما، كما تمت محاكمة الرجل الثانى فى حزبه فى قضية «تخابر» أخرى ملفقة.

أحدثت هذه الإجراءات صداها فى الخارج. فتتابعت بيانات المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. التى أدانت ما حدث وطالبت بالإفراج عن الرجلين. وبضغط الخارج أفرج عنهما بعد سنة، بهدف التهدئة، وامتصاص الغضب الدولى. لكن ما حدث بعد الإفراج لم يتابعه أحد، حيث تعرض الزعيمان للممارسات التالية: رقابة أمنية مشددة أمام بيت كل واحد منهما، مع ملاحقة فى جميع التنقلات ليلا أو نهارا - الحرمان من العمل، ومن ثم قطع مصدر الرزق والتجويع - حجز جوازات السفر ومنعهما من التحرك خارج البلاد - قطع خط الهاتف فى البيت - منع الأقارب والأصهار من زيارتهما - منع تقديم أى مساعدة مادية أو عينية لهما!

فى صفحة تالية، وجدت عدة أخبار متفرقة أحدها يقول: إن الرئيس السابق لرابطة الدفاع عن حقوق الإنسان، الذى كانت جريمة حياته أنه منذ ثلاث سنوات رشح نفسه فى الانتخابات الرئاسية منافسا للسلطان، وتعين عليه أن يدفع ثمن

«جريمته». فبعد سجنه وتلفيق قضية له تم الإفراج عنه، ثم قطعت عنه الخطوط الهاتفة في المنزل والعمل، وسحب جواز سفره، وكانت أحدث بدعة في التنكيل والحصار أنه تم سحب رخصة القيادة منه، حتى لا يستطيع التحرك بسيارته!

معارض سياسى آخر مر بنفس المسلسل، فصبر وسكت. ولأنه كان يدرس القانون، فقد ذهب لأداء امتحان نهاية العام، غير أنه فوجئ وهو جالس فى مقعده بالشرطة تحيط به وتخرجه من القاعة، لأنه ممنوع عليه مواصلة الدراسة!

معارض ثالث، عالم كبير فى الفيزياء والرياضيات، كان أستاذا بالجامعة وممثلا لبلاده فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أطلق سراحه من السجن فى عام ١٩٩٢، لكنه منع من التدريس بجامعته رغم أنه من مؤسسيها، وحوصر فى بيته. وأصبح زواره يتعرضون للتفتيش فى الدخول والخروج. ومنع من تلقى أى إعانات من زملائه أو من أى جهة علمية فى الخارج. الأغرب فى هذا كله أنه منع من تلقى العلاج فى المستشفيات الحكومية، التى اضطر للجوء إليها لنفاد موارده المالية وعجزه عن تلقى علاج خاص. إزاء ذلك - وهنا الخبر - اضطر الرجل للجوء إلى العلاج بالأعشاب، برغم تقدم سنه!

فى صفحة أخرى، وجدت خبرا آخر يقول: إن وزير التعليم العالى والبحث العلمى وجه منشورا إلى المسئولين عن الجامعات ومؤسسات البحث العلمى، يفرض على كل باحث أو محاضر وعلى منظمى الملتقيات والندوات أن يرسلوا نسخة من أى بحث أو مقال أو محاضرة إلى وزارة الداخلية قبل إلقائها. ويمنع كل أستاذ أو باحث من إلقاء بحثه ما لم يستوف ذلك الشرط، كما تعاقب أى جامعة تنظم ملتقى أو محاضرة دون أن تتبع الإجراءات المطلوبة. وفى تعليق على المنشور الفريد والمثير، قال أحد الشخصيات السياسية المرموقة: إن الحياة الجامعية والعلمية والندوات الفكرية خضعت بمقتضى تلك الخطوة إلى القوانين المتعلقة بالتجمهر فى الطريق العام!

بالتوازى مع ذلك، وجه وزير السياحة والصناعات التقليدية منشورا إلى أصحاب الفنادق والنزل والمؤسسات السياحية بإخضاع كل أنشطة فنادقهم

ومؤسساتهم مهما كان نوعها ـ بما فى ذلك الأفراح والحفلات العائلية ـ إلى موافقة وزارة الداخلية .

ثمة منشور ثالث لا يقل غرابة وجهته وزارة الشئون الدينية إلى الأئمة وخطباء المساجد، دعتهم فيه إلى استخدام عبارة «عباد الله»، بدلا من العبارة الدارجة «أيها المسلمون»، بمظنة أن تلك العبارة الأخيرة تثير حساسية غير المسلمين، وتعد مدخلا «للانطواء» و«إحياء النزعات الضيقة وعودة الصراع بين الأديان، مما يهدد السلام الاجتماعى»!!

فى النشرة أخبار أخرى مستلفتة للنظر، وبعضها لا يخلو من مفارقة. منها أن البلد العربى المسلم قرر (ولا فخر!) إقامة أكبر مركز للقمار فى الشرق الأوسط، وأن الشركة الوطنية للطيران قامت بطباعة وتوزيع نسخة باللغة العربية من الإنجيل على كل ركابها، مسلمين وغير مسلمين. وأن ميزانية ديوان السلطان كانت فى عام ١٩٨٨ أقل من أربعة ملايين دولار، وفى عام ١٩٩٦ أصبحت أكثر من ٢٢ مليون دولار. بالمقابل فإن ميزانية الصحة فى البلاد كانت حوالى ١٦٩ مليون دولار فى سنة ١٩٨٨ لكنها فى عام ١٩٩٦ أصبحت ٦٣ مليون دولار ونصف المليون. أى أن الأولى تضاعفت أربع مرات ونصف المرة، والثانية نقصت مرتين ونصف المرة!



يعيدنا المشهد إلى الأجواء التى تمت فيها الهزيمة فى الستينيات، ويذكرنى بمقال قرأته أخيرا للدكتور إدوارد سعيد المثقف الفلسطينى البارز والأستاذ بجامعة كولومبيا، صدر فى مناسبة مرور ٣٠ عاما على هزيمة يونيو/ جزيران. وفيه أشار إلى كتاب أصدره أحد أساتذة جامعة برينستون فى الولايات المتحدة - البروفيسور أرنو ماير ـ بعنوان: استمرار النظام القديم، تاريخ أوروبا حتى الحرب العظمى، ومحوره الرئيسى أن أوروبا بعد الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، وبعد قرن كامل من الثورات ضد الملكية المستبدة والأرستقراطية والكنيسة، شهدت استمرار البنى التقليدية شبه الإقطاعية حتى مرحلة مهمة من القرن العشرين. حيث حافظت النخب القديمة والثقافات التقليدية بكل طقوسها السلطوية، على مركز الصدارة أمام تقدم التصنيع وصعود البورجوازية والتوجه المتسارع نحو الديمقراطية.

أضاف الدكتور سعيد أنه إذا كانت هناك حالات أخرى من استمرار نظام قديم زمنا طويلا بعد زوال عهده، فهى بلاشك ما نجده فى العالم العربى بعد عام ١٩٦٧. ذلك أن الأوضاع العربية التى أدت إلى الهزيمة مازالت باقية كما هى، خصوصا ما تعلق منها بغياب الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان، وغير ذلك من ممارسات الأنظمة البوليسية. ويبدو الأمر أكثر إثارة للدهشة، إذ إن النظام العربى القديم استمر برغم الهزات الكبرى المتتالية، سواء ما تعلق منها بحرب عام ١٩٧٣، أو الحرب الأهلية اللبنانية، أوغزو إسرائيل للبنان، أو الثورة الإيرانية، مرورا بانهيار الاتحاد السوفيتى وعقد اتفاقيات «السلام الملوث» بالمنطقة.

وإذ يفترض أن تؤدى تلك الهزات إلى تغييرات بالغة العمق، فإن السمة الرئيسية للمشهد السياسى كانت قدرة النظام العربى القديم، إضافة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل، على احتواء أى تحد جدى وصده. حتى بدا أن كل جيل جديد من القادة هو نسخة متزايدة الشحوب عن سابقيه.

لا نريد أن نصل إلى درجة اليأس من التغيير، وأحسب أن هناك من يريد أن يوصلنا إلى تلك النقطة. غير أننا ونحن نتشوق إلى واقع ومستقبل أفضل لا بد أن نتذكر دائما ذلك القانون الإلهى الذى يقرر أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

دليل الحائرين

إلى مقاومة الظلمة والمتجبرين !

هذا درس فى فن التمرد ومقاومة الطغاة، استخلصه نفر من الباحثين الإنجليز، الذين عكفوا على متابعة الانتفاضات الناجحة فى أوروبا الشرقية خاصة، وخلصوا منها إلى مجموعة من النصائح والعظات، وجدوها جديرة بالتسجيل، ومفيدة للشعوب المقهورة التى تريد الخلاص. صحيفة «الإندبندنت» البريطانية جمعت هذه الإرشادات ونشرتها فى تقرير طريف ومثير تحت عنوان: دليل الحائرين إلى مقاومة الظلمة والمتجبرين (١٦/ ١/ ١٩٩٧) ـ فى هذا التقرير قدم الباحثون الإنجليز عشر نصائح تم استخلاصها من حركة الجماهير الرافضة للطغيان، طيلة السنوات الأخيرة.

فى تقديم النصائح العشر، قالت «الإندبندنت»: إن الاحتجاجات والانتفاضات التى توالت من برلين إلى بلجراد لم تكن عفوية كما قد يخطر على البال لأول وهلة، ولكن الذين نظموها عرفوا كيف يجمعون الناس ويحشدون التأييد، وكيف يواجهون الطغاة الذين كان الرئيس الصربى ميلوسوفيتش آخرهم وأحدثهم. ولتحقيق أهدافهم، فإنهم اتبعوا أساليب عدة، يمكن الخروج منها بالنصائح التالية:

١ ـ تحرى البساطة: فلا تخدع نفسك بفكرة أن الناس مستعدون للتمرد والثورة ومن ثم للتضحية والاشتباك مع أجهزة الشرطة والأمن، فقط من أجل الديمقراطية. فالديمقراطية مفهوم مجرد وعائم، أبعد من أن يستوعب معناه فى

مجتمعات لاتزال خبرتها هزيلة فى هذا المجال. وثق أن أمثال تلك العناوين الكبيرة مهما بلغت أهميتها ستظل عاجزة عن دفع الجماهير إلى الشوارع أو تشجيعها على التضحية وتحدى أدوات القمع المختلفة.

لكى تنجح، عليك أن تستدر مشاعر سخط أكثر واقعية، وأن تقدم وعودا أساسية لتحسين الأوضاع. فالصرب عموما لا يقلقهم كثيرا نظام ميلوسوفيتش المستبد والفاسد. لكن الأرجح أن الأزمة الاقتصادية أمسكت بخناقهم، حتى أحاطت بهم خيبة الأمل من كل صوب، ولم تفلح وعود الرئيس الصربى فى تبديد تلك الخيبة. وعندما كان الصرب يدقون على الأوانى والقدور للتشويش على أخبار التليفزيون الحكومى كل مساء، فإنهم كانوا فى الحقيقة يرددون صرخة «بيتر فيتش»: لقد أصابنى الجنون، فلم أعد قادرا على تحمل المزيد من هذا الهراء.

٢ـ كن مبتهجا وطويل البال: لقد عمدت الأبواق الرسمية فى أوروبا الشرقية إلى اتهام قادة المقاومة الشعبية بكل التهم التى تخطر على البال، من الجنون والانحراف إلى الخيانة والعمالة لصالح جهات أجنبية، وهذا موقف طبيعى من جانب منابر الاستبداد وأدواته. إذ ستصمكم بكل التهم، فاحرصوا على ألا تمنحوا النظام أى مسوغ لهذه الاتهامات، حتى يبدو هو لا أنتم الخادع المضلل. لا تشجعوا العنف ولا الهتافات المضادة للديمقراطية.

لقد ظهرت السيدة «دانا» زوج قائد المعارضة الصربية فى بداية الحركة، وراحت تهذى بكلام مسطح عن «اختراق الطريق إلى النصر»، غير أنها منذ ذلك الحين التزمت الصمت، وتجنبت الاتصال بوسائل الإعلام.

عندما تنفجر قنبلة قرب مبنى مؤسسة أو منظمة موالية لحركة الاحتجاج، كما حدث فى بلجراد، فسوف يكون واضحا أن ذلك مجرد استفزاز من قبل النظام. وإذا ما تحول النظام إلى العنف، فهذا يقوى موقفكم. لقد قال أحد المواطنين التشيك: فى عام ١٩٨٥ « ذهبت لكى ألتحق بالتظاهرات، وحين طرحت على الأرض شعرت بالحرية». وفى أثناء تظاهرات «أوكرانيا» التى تمت فى العام ذاته، كان القادة يمنعون المتظاهرين من السير على أحواض الزهور، ذلك أن السلوك الحسن يكسب المحتجين نقاطا فى مواجهة السلطة المستبدة. فإذا كنت فى

بلد أوروبى يميل الناس فيه إلى السكر، فينبغى أن تمنع تناول الخمور أثناء المظاهرات تماما، لكى لا تحدث أى تصرفات طائشة تفسد كل شيء. وهذا ما حدث فى «جدانسك» ببولندا، عندما بدأ تشكيل حركة «التضامن» سنة ١٩٨٠.

٣ـ اجعلها تسلية: جميع الحركات الناجحة كانت رائعة فى استخدام أفكار مسلية لتشجيع الناس على الابتسام، والاستمرار على تلك الحال حتى عندما تتأزم الأمور. فى براج، ابتدع المتظاهرون فكرة دق أجراس صغيرة والتلويح بسلاسل المفاتيح، وفى رومانيا، كان المتظاهرون يحدثون ثقوبا فى الأعلام. وفى صربيا فعلوا أشياء كثيرة من إعاقة المرور، إلى اصطحاب الحيوانات الأليفة (الكلاب والقطط) فى التظاهرات التى منعت على الناس وكان من الصعب منعها على الحيوانات، إلى دق الأوانى والقدور أثناء إذاعة نشرات الأخبار الحكومية.

تخير من مؤيديك أفضل المصممين، وأكثر الممثلين شعبية وأكثر الكتاب سخرية. ولا يفوتك أن تستخدم الشارات والملابس التى تحمل رموزا أو توحى برسائل معينة. فمثل هذه الأمور لها دوى شعبى هائل. فى بولندا كانوا يبيعون «تى شيرت» مكتوبا عليها: أنا أعارض الاشتراكية وأمقتها!

ومن المهم جدا ملاحظة أن كل انتفاضة ناجحة كان لديها نصف دستة من الشارات المبهرة، التى استخدمت لتأجيج مشاعر الناس بعدما استقرت فى ذاكرتهم.

٤ـ هوِّن الأمور على نفسك: ذلك أنه من المهم جدا أن تحافظ على طاقتك. فقد كان الطلاب الصرب أذكياء حين لم يستهلكوا أنفسهم جميعا فى السهر طوال الليل، وإنما قسموا أنفسهم بطريقة منظمة. فالقضاة والقادة السياسيون لا يصيبهم الإجهاد عادة (الإيطالى جيوليو أندريوتى قال مرة: إن السلطة ترهق فقط من لا يملكها) وهم دائما يقظون صابرون.

وقد نقل عن الرئيس الفرنسى السابق فرانسوا ميتران قوله ذات مرة: إننا مثل القطط، ننام بعين مفتوحة!.. ولا تنس أن الوهن يردى، ولذلك لا تطالب الناس بأن يجهدوا أنفسهم بأكثر مما ينبغى. وقد كانت أفضل المظاهرات هى تلك التى

حدثت فى «ليبزج» بألمانيا الشرقية، حيث كان بوسع الإنسان أن يؤدى صلاة الأحد فى الكنيسة، ثم يسير مع المظاهرات فى الشوارع، وبعد ذلك ينصرف إلى بيته، كالذهاب إلى مراكز التدريبات البدنية ولكن أكثر تسلية.

ويمكن أن يكون للاعتصام تأثير هائل - كما حدث فى موسكو إبان انقلاب عام ١٩٩١، أو كما حدث فى برلمانات دول البلطيق فى السنة نفسها، ولكن هذه الاعتصامات تكون أفضل فى الدفاع عن ديمقراطية هشة.

٥ - اهتم بالتليفزيون: حافظ على أن تبقى فى دائرة الاهتمام الإعلامى. ففى جمهورية البلطيق «أستونيا» كانت أعظم اللحظات إثارة فى الثورة السلمية حوارا تليفزيونيا أجراه مخرج متعاطف. إن أخبار التليفزيون حيوية جدا خصوصا بالنسبة لأولئك الذين يسكنون المناطق النائية. والإعلام الأجنبى أعظم أهمية. اجعل نفسك قريبا من الصحفيين الأجانب، وليكن لديك متحدثون يجيدون اللغات الأجنبية. والصحفيون الأجانب قد يميلون إلى الكسل، فحاول أن ترشدهم، بل قم بعملهم بنفسك ما أمكن ذلك. وقد كان النشطاء فى «تيمور الشرقية» (إندونيسيا) يذهبون إلى السفارات طالبين منحهم اللجوء السياسى أثناء انعقاد المؤتمرات الدولية. ويحب المراسلون الأجانب أن يحصلوا على قصص حقيقية كنوع من التخفف من التقارير المملة. وبقدر ما تحصل وكالات الأخبار المهتمة بالأمر من معلومات بقدر ما تعكس ذلك فى إذاعاتها الخارجية الموجهة إلى الدولة المعنية، ومع انتشار الأقمار الصناعية أصبح تأثير هذه الإذاعات يصل إلى أعداد كبيرة من البلاد.

إن الشعارات المكتوبة بالإنجليزية لها تأثيرها فى التليفزيون وفى الصور. فكر فى الصور: فقد كان المتظاهرون فى كوريا الجنوبية يعوقون الشرطة بأوراق الصحف المحترقة بدلا من قنابل البترول، إنها تبدو رائعة وإن لم تسبّب أضرارا حقيقية.

٦ - جمّع ولا تفرّق: أسس الحركة على نطاق واسع، وتجنب الانقسامات التى سوف يكون عليك أن تعالجها فى المستقبل. وقد استوعب المتظاهرون الصرب هذه الحقيقة فأخذوا يستحثون رجال الشرطة والجيش، بل أعضاء من الحزب الحاكم على تأييد حركتهم. فحاول أن تشجع أجزاء من المؤسسة الرسمية على الانشقاق. فكل

الأنظمة المراوغة تعشق الزخارف التى تبعث على الاحترام من حولها، ولذلك فإنها تدلل المؤسسة، فإذا استطعت أن تحفز المؤسسة على أن تعلن عدم ولائها للسلطة فأنت فى موقف جيد. وفى هذا المجال، جاءت إضرابات الممثلين والفرق الموسيقية، ورسائل الاحتجاج من اتحادات الكتاب وغيرها.. كل هذا جاء ليلعب دورا كتحذيرات مبكرة.

من المفهوم أن يكون الطلبة والمنشقون فى جانب الحركة، ولكن عندما تكون المسارح مظلمة وتكون دور العروض الموسيقية مغلقة يحدث الحرج للسلطة. فإذا انشق الجيش أيضا ـ كما حدث بصفة جزئية فى صربيا ـ فذلك مكسب إضافى. قد تعتقد أن هذا الجنرال عجوز، أو ذاك عنصرى كريه، لكن دع مشاعرك هذه جانبا إذا كان هو أيضا يريد أن يتخلص من النظام.

إن الأمر هنا ليس كما فى الانتخابات الديمقراطية حيث يمكن أن تهبط شعبية حزب بسبب بعض مرشحيه الفاسدين، ولكنك تحتاج إلى شىء من كل شىء من قوى المجتمع حتى تعكس حركتك كل قطاعات المجتمع.

٧ـ خذ الأمور بالتدرّج: كن حاسما فى التدرج. طالب مثلا بالأشياء التى كان الطغاة قد وافقوا عليها من قبل معتقدين أن الالتزامات يمكن التنصل منها.

ففى الاتحاد السوفيتى السابق كانت اتفاقية هلسنكى مثار كثير من السخرية، ولكن كثيرا ما كان المنشقون يستخدمونها ويصرّون على أنهم ليسوا ضد سلطة الاتحاد السوفيتى الشيوعى (وتلك كذبة، فقد كانوا ضدها وكانت لهم مبرراتهم) ولكنهم إنما يحتجّون على مادة معينة مثيرة للسخرية فى الدستور السوفيتى أو قانون هلسنكى الأخير.

ومثل هذا حدث فى صربيا، حيث لم يركز المحتجون أنظارهم على ميلوسوفيتش، بل ركزوا على رفض قبول نتائج انتخابات سمح هو نفسه بإجرائها.

أكِّد على احترامك للقانون، وقدّم الأعمال القانونية قبل اللجوء إلى أعمال نصف قانونية أو غير قانونية.

وكل تنازل (من السلطة) مهما يكن صغيرا يساعدك على الفوز. والأمر يتوقف إلى أى مدى مجتمعك على استعداد للغليان، فاضغط للحصول على تنازلات جديدة بطلبك تغييرا صغيرا آخر.

٨ - **فكر فى المستقبل:** جهز الأرض لما بعد الانتصار. ذلك لأن التظاهرات إذا وصلت إلى نتائجها المرغوبة، فإن حركة الاحتجاج يمكن أن تتحول سريعا إلى حكومة جنينيّة. وهنا تبدأ المشكلات الحقيقية كما تبين لكل من «فاسيلاف هافل» و«ليس فالسا» وغيرهما كثير خلال التسعينيات. فبدون التخطيط المناسب يمكن لحكومتك الجديدة أن تتقلص شعبيتها سريعا. ومن ثم يعود الأشرار إلى السلطة مرة أخرى... إن الأمر يحتاج إلى وقت حتى تشق الديمقراطية مجراها الصحيح، واليقظة واجبة.

حتى الآن نجح المعارضون الصرب فى إثارة الضجيج المطلوب، ولكن ماذا سيحدث عندما يصبحون فى السلطة؟ فى حالة صربيا: ابدأ فى التفكير فى خطة دولية لإنقاذ الاقتصاد من كبوته. فكر فى مساعدات لإقامة محطات راديو وتليفزيون مستقلة، وفى مراقبين دوليين للاستشارة ولمراقبة إجراء انتخابات حرة.

فكر فى أجهزة وتدريب على أعمال جديدة وخدمات جديدة للإدارات المحلية. فكر فى التضحيات اللازمة لإقامة أنسب الصناعات...

٩ - **الأبطال:** بطل الثورة هو «كليشيه» يحتاج إلى التفكير فى أمره بعناية، ذلك أن البطل أو الرئيس الصورى يمكن أن يكون كسبا حقيقيا، خصوصا إذا كان معروفا عالميا، مما يجعل الحركة أكثر ألفة لا مجرد مجموعة من الشخصيات المجهولة التى لا يعرف أحد أسماءها. فكّر فى أشخاص مثل «أونج سان سوكاى» أو «ليس فالسا» أو «فاسيلاف هافل»؛ فالإعلام العالمى يعرف وجوههم وأسماءهم وتاريخ حياتهم. وفى إندونيسيا ظهرت «ميجاواتى سوكارنو بوترى»، كما ظهرت فى الفلبين «كورى أكينو»، وهما ليستا من المفكرين الكبار ولكنهما ينتسبان إلى شخصيتين مشهورتين مما يوفر لهما قدرا من الاحترام والشرعية، أما جنسهما

(باعتبارهما امرأتين) فإنه يوفر لهما قوة ضد الحكومة العسكرية مما لا يتوافر لأى رجل آخر. فمن الصعب القبض على امرأة ومحاكمتها.

وهناك وقت تحتاج فيه إلى أن تقول: ليست هذه حركتك، ففى الثورات الشعبية ليس القائد شيئا بالنسبة لجموع الجماهير الشجاعة التى وضعت نفسها فى مواجهة الخطر، فما لم تكن مانديلا أو هافل فلا تظن أنك الشخص المخصوص بالحظ. ففى صربيا - على سبيل المثال - كثير من الأفراد الذين يسيرون فى الشوارع مع التظاهرات يملكون نسيجا أخلاقيا أقوى من أولئك الذين يتقافزون هنا وهناك حول مكبرات الصوت.

١٠ - لا تنزلق إلى التنازلات: احذر التنازلات، ولا تسمح لنفسك بالانخداع، فعندما تبدأ فى التنازلات تبدأ فى الضياع. إن الأشرار سوف يحاولون التماس أى مخرج من المأزق، فاحرص من ناحيتك على أن تثبت على مطالبك كاملة. وتذكر أنهم يعتقدون أن الديمقراطيين سذّج أغرار. أما هم فقد استمرءوا الكذب الصفيق. فإذا جرت بينك وبينهم اتفاقات كن حريصا على أن تكون مكتوبة، وأفضل من هذا أن يقرأ الاتفاقية رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية بنفسه أمام شاشات التليفزيون... فالوعد ليس وعدا حقيقيا حتى يذاع فى نشرة الأخبار الرئيسية. فإذا أصروا على أن تذاع الاتفاقية فى آخر نشرات الأخبار بالمساء فتلك حيلة أخرى للتنصل من الوعود. إن المتظاهرين لم يتوقفوا عندما أعلن «هونيكر» الزعيم الألمانى الشرقى استقالته، ولا عندما تحطم سور برلين. ولم يسلموا بأنهم كسبوا المعركة إلا عندما دُعيت المعارضة للتفاوض مع الحكومة وتقرر إجراء انتخابات عامة.

أما فى بلجراد، فقد حدث العكس فى مظاهرات عام ١٩٩١، فقد سمح المتظاهرون لأنفسهم بالانخداع بوعد ميلوسوفيتش لهم أن يحقق كل مطالبهم، فلما انفضت الجماهير استعادت السلطة قبضتها على الموقف وضربت بوعودها عرض الحائط.

أما هذه المرة - وإن ظل ميلوسوفيتش المراوغ هو هو - إلا أن الطلاب والمعارضة يعلمون أنهم لن ينفضّوا حتى تتحقق أغراضهم.

ما لكم لا تناصرون ؟!

حينما يكون الضغط الإسلامى هو الغائب الوحيد فى كل ما يمارس على جمهورية الصرب من ضغوط لإيقاف حمام الدم وإنقاذ مسلمى البوسنة من المذبحة التى يتعرضون لها، فلابد أن يكون هنان «غلط ما» واجب التحرى والتصحيح.

والضغط الذى أعنيه يتجاوز تصريحات الإدانة وبيانات الاستنكار واستمطار اللعنات على الظلمة والمعتدين، ولكنه ينصب بالدرجة الأولى على الموقف العملى الذى يؤثر على مجمل العلاقات والمصالح، من قبيل ما مارسته الجماعة الأوروبية ابتداء، وما قرره مجلس الأمن انتهاء.

لقد كان مدهشا مثلا أن يستمر الصرب فى ذبح مسلمى البوسنة وهدم مساجدهم ومحو قراهم طيلة الأسابيع الماضية، بينما سفراء الدول الإسلامية لايزالون يباشرون أعمالهم بصورة اعتيادية فى بلجراد (بعد شهر من بدء المأساة سحبت أربع دول عربية سفراءها) وبينما جميع صور العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها مستمرة، لم تمس بين الطرفين.

وكان الأكثر مدعاة للدهشة أن تبادر إلى سحب السفراء كل من دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة وكندا، وأن تمنع الدولتان الأخيرتان طائرات شركة الطيران اليوغوسلافية من الهبوط فى مطاراتها، ثم تظل الدول الإسلامية فى موقف المتفرج، وكأنها ليست طرفا فى القضية.

أما المفارقة المحيرة حقا، فهى أننا لا نتسم بذلك القدر المبالغ فيه من الهدوء والتروى وبرود الأعصاب، إلا عندما يتعلق الأمر بمصالح الأمة الإسلامية أو

العربيـة، وكـان العدوان أو الإيذاء صـادرا عن طرف أجنبى، غربى بالأخص. أما الشأن القطرى، الذى يخص «القبيلة الوطنيـة»، وأما إن كان المساس بالطرف قد وقع من جانب آخر عربى، فسرعان ما ينفد الصبر وتهب العواصف الهوجاء، فتنطلق البيانات الملتهبة ويسحب السفراء، وتتوتر الحدود، وتتقلص الوشائج واحدة تلو الأخرى. ولسنا بحاجة إلى استدعاء النماذج التى تدلك على صحة ما نقول: فالذاكرة العربية حافلة بأمثال تلك الصفحات المحزنة.



يقتضينا الإنصاف أن نقرر أن حركة الشعوب العربية والإسلامية كانت أكثر إيجابية وفاعلية إزاء مأساة البوسنة، خصوصا على مستوى الإغاثة التى سارعت إليها جهات عديدة فى مختلف أنحاء العالم الإسلامى. ذلك لا يلغى الدور الذى قامت به بعض الحكومات للإغاثة، لكن من الواضح أن موقف الإغاثة من جانب الحكومات كان استثناء، أما إسهام الشعوب فقد كان قاعدة، وعلى نطاق أوسع. والذين يتابعون ما تنشره صحف العالم العربى من نداءات ودعوات، يدرك أن ثمة تعبئة جيدة حاضرة فى الساحة. وقد رأيت فى القاهرة قبل أيام «طابورا» طويلا يصطف أمام «نقابة الأطباء»، وتبين أنه للراغبين فى التبرع بالمال لصالح شعب البوسنة. وعلمت من مصادر لجنة الإغاثة فى النقابة أن أعداداً غير قليلة من السيدات والطالبات الجامعيات قدمن حليهن لذات الغرض. ولست أشك فى أن ما جرى بالقاهرة تكرر بصورة أو أخرى فى مختلف العواصم العربية. وأستطيع أن أقرر - على البعد - أن ذلك حدث أيضا فى العديد من الدول الإسلامية، فى مقدمتها باكستان وإيران وماليزيا.

إن وشيجة الإسلام والغيرة الصادقة عليه وعلى أهله، مازالت حية فى أعماق الأمة، ووقفة شعوبنا وأهل القدر والحمية فيها إلى جانب جهاد شعب أفغانستان أصدق وأحدث دليل على ذلك. لكننا لا نكاد نرى موقفا على ذات المستوى من المسئولية من جانب المؤسسات السياسية والمعنوية التى تمثل الأمة. ولعلنا نذكر فى هذا الصدد أن إجماع الأمة على مساندة الجهاد الأفغانى لم ينعكس بذات القدر على السياسات الرسمية التى اتبعتها الحكومات العربية والإسلامية، فقد وجدنا

حكومات أيدت الوجود السوفيتى فى أفغانستان، بحكم ارتباطاتها السياسية بموسكو، بينما كانت هناك حكومات أخرى تقف على النقيض تماما، حين رفضت الاحتلال السوفيتى، وانحازت بدرجة أو أخرى إلى صف المجاهدين. وهناك دول اعترفت بحكومة المجاهدين، بينما تحفظت عليها دول أخرى. . وهكذا.

والأمر كذلك، فلابد أن نعترف بأن اختلاف السياسات والمصالح بين الدول الإسلامية والعربية يشكل عائقا أساسيا يحول دول فاعلية الإرادة التى تمثل هاتين الدائرتين، وهما منظمة المؤتمر الإسلامى من ناحية وجامعة الدول العربية من ناحية ثانية. وللأسف فإن تلك الخلافات تزايدت فى السنتين الأخيرتين على الصعيد العربى بوجه أخص. وكان الشاهد الأبرز على ذلك هو الخلافات التى فجرتها أزمة الخليج، والتى أدت عمليا إلى إصابة الجامعة العربية بالشلل، ومن ثم فقد قُوضت أركان النظام العربى فى مجمله.

وليت الأثر الناشئ عن وقوع الخلاف يقف عند مجرد تعطيل الإرادة الجماعية أو زعزعة النظام الإقليمى على هذا الصعيد أو ذاك، ولكنه يتجاوز تلك الحدود إلى ما هو أبعد بكثير، حيث يؤدى فى النهاية إلى التهوين من شأن المختلفين كافة، وإضعاف موقفهم فى الساحة الدولية، الأمر الذى ينعكس مباشرة على تضييع مصالح المجموع وإهدار حقوقهم. وما كان لإسرائيل أن تمارس كل ما تمارسه من عربدة وصلف فى المنطقة العربية، إذا لم تكن على ثقة من أنها تواجه جبهة ممزقة وحافلة بالشروخ والتصدعات. وما كان لوزير خارجية فرنسا - مثلا - أن يصف العرب بأنهم «وهم» ويكرر ذلك مرتين، ما لم يكن مطمئنا إلى أن العرب لم يصبحوا أمة وإنما صاروا شراذم قلوبهم شتى.

بذات القدر، أحسب أن مختلف صور العدوان والهوان التى تصب على عقائد المسلمين وجماعاتهم، ما كان لها أن تقع لو أن الذين يقارفون تلك الأعمال أدركوا أن لأولئك المسلمين وزنا يعمل له حساب أو إرادة ذات صوت مسموع، يستوى فى ذلك ما يفعله بابا روما فى مجتمعات المسلمين الأفارقة، الذين دعا علنا إلى تنصيرهم، أو ما تمارسه حكومة بورما ضد المسلمين المنكوبين هناك، أو ما يلقاه

مسلمو الهند على أيدى الجماعات الهندوسية المتطرفة، أو ما يتعرض له المسلمون فى ليبيريا من اضطهاد، وصولا إلى مأساة المسلمين فى البوسنة.

لا نستطيع أن نظلم منظمة المؤتمر الإسلامى، وأن نحملها كامل المسئولية عن التراخى الظاهر إزاء الهموم والمحن التى تنزل بالعالم الإسلامى كل حين، فهى أولا مقيدة بإطار ونظام للعمل محدود ولا يطلق يدها فى التعامل مع هموم الأمة، ثم إنها أخيرا تعبر عن مجموع إرادات الدول الأعضاء فيها، تقوى بقوة تلك الإرادات، وتضعف بضعفها.

مع ذلك، فإننا لا نستطيع تجاهل حقيقة أن المنظمة ذاتها ولدت من رحم صدمة أصابت العالم الإسلامى حين جرت محاولة إحراق المسجد الأقصى فى سنة ١٩٦٩ بواسطة نفر من الإسرائيليين، الأمر الذى اقتضى اجتماع قادة الدول الإسلامية فى الرباط خلال العام ذاته بدعوة من الملك فيصل - رحمه الله - وكان ميلاد منظمة المؤتمر الإسلامى فى العام التالى مباشرة من ثمرات ذلك الاجتماع.

من المستلفت للنظر فى هذا الصدد أن غيرة المنظمة على المقدسات الإسلامية كانت واضحة عندما هدد الحجر، لكن تلك الغيرة لم تتفاعل وتتبدى بذات القدر عندما تعددت الإهانات للبشر. فالغضب الذى اجتاح العالم الإسلامى إثر محاولة إحراق المسجد الأقصى، لم يماثله غضب آخر لأى مما نزل بجموع المسلمين من مآسٍ ومحن.

وتلك مفارقة أخرى تكشف عن مدى الخلل فى الرؤية، التى أعلت من مقام الحجر حتى قدمته على كرامة البشر. وهو ليس خللا منطقيا فقط، ولكنه أيضا يمثل انتهاكا لما أرساه الإسلام من قيم اعتبرت كرامة الإنسان مقدمة على أى شىء آخر مما قد يعد من مقدسات المسلمين.

ففى نص الآية ٢١٧ من سورة البقرة إشارة صريحة إلى تأثيم القتال فى الأشهر الحرم، ثم استدراك يقرر أن الأسوأ من ذلك هو موقف المشركين من الصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام - غير أن ما هو أكبر من كل ذلك اضطهاد المسلمين وفتنتهم فى دينهم، فتلك المهانة والفتنة إذا وقعت فلا حرمة لزمان أو مكان.

إن جهود الإغاثة التى بذلت اتجهت إلى مساعدة القتيل، وليس كف يد القاتل. ولذا فإن أثرها ظل محدودا بنطاق تضميد بعض الجراح. وعاجزا عن وقف النزيف. ولسنا نعرف إلى أى مدى يمكن أن تؤثر قرارات مجلس الأمن فى وقف العدوان الصربى، وإن كان ذلك لا يمنع من تقرير حقيقتين فى هذا الصدد، أولاهما: أن قرار مجلس الأمن جاء متأخرا عن موعده بأكثر من شهر، بعد أن كانت المذابح قد وقعت فعلا، وتجاوز عدد اللاجئين والمشردين ٦٠٠ ألف شخص. الأمر الثانى: أن الدول الإسلامية لو قدر لها أن تتحرك فى وقت مبكر وأن تمارس ضغطا حقيقيا من أى نوع، لحرك ذلك المياه الراكدة قبل أن تبلغ المأساة مداها.



لقد كان المأمول - بل المفروض - أن تتنادى الدول الإسلامية إلى اجتماع طارئ تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامى، عندما وقعت الواقعة، لاتخاذ موقف حازم من جمهورية الصرب، خصوصا أن القضية شديدة الوضوح، والظلم فيها سافر لا لبس فيه. ناهيك عن أن المسألة لا تعتريها تلك التعقيدات الدولية التى تجعل من «الموقف» خطوة باهظة الثمن، قد تؤدى - مثلا إلى التورط فى مواجهة مع الدول الكبرى.

ذلك الموقف الحازم الذى ندعو إليه لا يخرج عن نطاق ممارسة الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية من قبل سحب السفراء وإيقاف التبادل التجارى وحركة الطيران، إلى غير ذلك مما أقره المجتمع الدولى لاحقا، واعتبره سبيلا أوحد لمواجهة العدوان الظالم الفاحش.

كان الظن أيضا أن ينتهى ذلك الاجتماع الذى يعقد على مستوى وزراء الخارجية مثلا - أو القمة وهو الأجدى والأوقع - إلى تكليف الأمين العام للمنظمة بأن يجرى اتصالات سريعة ومكثفة مع المنظمات الدولية المختلفة ومع المسئولين فى العواصم المعنية بالأمر، خصوصا عواصم الدول الكبرى، لتحريك جهود

إيقاف المذبحة وسحب الجيش الصربى والميليشيات المتطرفة إلى خارج حدود جمهورية البوسنة.

لم يحدث شيء من هذا كله، واكتفت المنظمة بمجرد الاستنكار الذى لا يحل ولا يربط، حتى بدت غائبة عن الساحة تماما، وغيبت معها صوت الأمة الإسلامية وأمل الشعوب المعقود عليها. وهو ما قد نفهم ملابساته إذا لم تكن المنظمة موجودة أصلا. ولكن أما وقد وجدت، ونص ميثاقها على أن من أهدافها «دعم كفاح جميع الشعوب الإسلامية فى سبيل الحفاظ على كرامتها واستقلالها وحقوقها الوطنية»، فإن الأمر يغدو مختلفا تماما، حيث يتعين علينا والأمر كذلك أن نتساءل: لماذا لم تتحرك المنظمة على نحو فعال مدعم لكفاح شعب البوسنة والهرسك فى سبيل الحفاظ على كرامته واستقلاله؟

إن ما جرى فى البوسنة يمثل انتهاكا صارخا لكل كلمة وردت فى ذلك البند الوارد فى المادة الثانية من ميثاق المنظمة، ومع ذلك فى لحظة الاختيار الحاسمة لم يتجاوز «الدعم» حدود بيان الشجب والاستنكار.

هل ينبغى أن يغير شيء فى نصوص الميثاق، لينص صراحة على وسائل دعم كفاح المسلمين، خصوصا إذا ما تعرضوا إلى حالة قصوى من الأذى، على مستوى الذبح والإبادة؟

هل يصدر ملحق لميثاق المنظمة يحدد بوضوح واجبات الدول الإسلامية فى حالة وقوع عدوان على المسلمين، سواء كانوا دولا مستقلة أو أقليات فى دول أخرى، بحيث تصبح الدول الأعضاء فى المنظمة مطالبة بسحب سفرائها وتقليص أو قطع علاقاتها مع أى دولة ترتكب جرائم الإبادة والقتل بحق المسلمين؟

أم أن الذى ينبغى أن يتغير ليس هو الميثاق ولا ملاحقه، وإنما علينا أن نغير من أنفسنا أولا، ليتغير الكثير من أحوالنا ويتبدد الكثير من أحزاننا؟

ليكن هذا أو ذاك أو كل ذاك، ولكن المهم هو ألا نسكت ونستسلم، ونترك أمرنا لغيرنا، فما حك جلدك مثل ظفرك فى نهاية المطاف.

إن منظمة المؤتمر الإسلامى بعد انضمام جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية إليها ، ستصبح ثانى أكبر منظمة دولية فى العالم بعد الأمم المتحدة ، وستتقدم على منظمة الوحدة الإفريقية .

وليس معقولا أن يكون للمسلمين مثل ذلك الحجم والوزن ، وتظل فاعليتهم بمثل ذلك الضعف . . ما لكم لا تناصرون؟!

لماذا لا يقرر مجلس الأمن
إلزام الصرب بتسليم مجرمى الحرب؟!

إذا تم الالتزام بالمواعيد التى قررتها محكمة مجرمى الحرب فى يوغوسلافيا السابقة، فيفترض أن تبدأ اليوم[1] محاكمة أول المتهمين الصرب الذين تم إلقاء القبض عليهم، وهو أحد حراس معسكر أومارسكا بالبوسنة[2]. وقد اتهم بقتل ٣٢ شخصا وتعذيب ٦١ آخرين.

فى هذه الأجواء تحركت قضية مجرمى الحرب، وتركز عليها الاهتمام الدولى خلال الأسبوع الماضى، بعدما ألقت القوات البوسنية القبض على بعض العسكريين الصرب من المتهمين فى تلك الجرائم، وكان بينهما اثنان من أصحاب الرتب الرفيعة، أحدهما جنرال والآخر عقيد. وقد سببت العملية حرجا كبيرا لكل الأطراف، لأن القبض على العسكريين الصرب يحميه قرار للأمم المتحدة يدعو إلى ملاحقة «كل من خطط أو أثار أو أمر أو ارتكب أو ساعد على تخطيط وإعداد وتنفيذ جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية». والجنرال المقبوض عليه ديوكيتس ضالع فى كل تلك الجرائم، بينما العقيد أليكسا كوسمانوفيتش متورط فى نصفها على الأقل.

حين ألقت السلطات البوسنية القبض على الضابطين وثلة الجنود التى رافقتهما، تفاوتت ردود أفعال الدول الكبرى. ففيما سارعت موسكو إلى استنكار العملية وإدانتها، بحجة أنها يمكن أن تؤدى إلى «تدمير عملية السلام فى البوسنة»، فإن

(١) ١٨ من فبراير عام ١٩٩٦.
(٢) اسمه دوشان تاديتش.

واشنطون بدت متخبطة بصورة ملحوظة. فقد أعلنت إدارة الرئيس كلينتون أن حكومة البوسنة تصرفت بصورة صحيحة، إذ سلمت الضابطين إلى المحكمة المختصة فى لاهاى. ولكن مسئولا فى وزارة الخارجية ذكر فى وقت لاحق أن هذه الخطوة من شأنها أن تعيق عملية السلام. وإزاء النقد الذى وجه إلى ممثل الادعاء فى المحكمة الدولية - ريتشارد جولدستون - لأنه شرع فى استجواب الضابطين، فقد رد الرجل قائلا إنه يتصرف فى حدود ما كلفته به الأسرة الدولية. أما الصرب، فإنهم جمدوا علاقاتهم مع قادة حلف الأطلسى (الناتو)، وقاطعوا الاجتماعات المشتركة التى تعقد معهم.

ليس واضحا حتى الآن ما إذا كانت محكمة جرائم الحرب اليوغوسلافية ستمضى فى مهمتها على نحو جاد أم لا، لكن القدر المتيقن أنها تواجه بضغوط شديدة من جانب مختلف الدول الغربية حتى لا تواصل الشوط إلى آخره. وثمة لغط كثير يشكك فى جدية الموضوع من أساسه، لأن الدول الغربية قبلت بفكرة المحكمة مضطرة، بعدما قام الإعلام بإحاطة الرأى العام الغربى بالكثير من الجرائم البشعة التى ارتكبها الصرب، والتى سكتت عنها طويلا المنظمة الدولية وعواصم الدول الكبرى، لأسباب مفهومة، حيث كان الظن - فيما يبدو - أن الصرب سوف يجهزون على البوسنة خلال أمد قصير، الأمر الذى سيمكنهم بعد ذلك من فرض الواقع وصياغته طبقا لما يروق لهم. ولكن حين طالت العملية، وفاحت رائحة الجرائم الصربية وتسربت أخبارها، مما أعاد إلى الأذهان صورة الفظائع النازية التى ارتكبت خلال الحرب العالمية الثانية، عندئذ لم يكن هناك مفر من القبول بفكرة تشكيل محكمة جرائم الحرب، باعتبارها الصيغة الأنسب لامتصاص مشاعر السخط والرغبة فى الانتقام.



أصدر مجلس الأمن قرار تشكيل المحكمة فى عام ١٩٩٣، وعين قضاتها الأحد عشر، ومر عام لم نسمع فيه صوتا للمحكمة ولا قرأنا عنها خبرا. وفى أواخر يوليو (تموز) من العام التالى (١٩٩٤) عقد المدعى العام ريتشارد جولدستون مؤتمرا صحفيا فى لاهاى، عبر فيه عن أمله فى «أن يشهد العالم أولى جلسات المحكمة

قبل نهاية هذا العام (١٩٩٤)، وأنه ينتظر صدور مذكرات الجلب والتوقيف بحق المشتبه بارتكابهم جرائم تقع تحت طائلة العقاب الدولى فى حدود شهر سبتمبر (أيلول) التالى».

آنذاك ساد شعور بالتفاؤل بأن مجرمى الحرب القذرة سيقدمون للمحاكمة أخيرا، سواء مثلوا أمام المحكمة أو لم يمثلوا. وتردد أن تقارير الأمم المتحدة تطرقت إلى أسماء حوالى ١٥٠٠ شخص، فى مقدمتهم زعيم صرب البوسنة كاراجيتش وقائد الجيش ميلاديتش. وقيل إن أدلة عديدة توافرت مؤكدة مسئوليتهم عما ارتكب من جرائم ضد الإنسانية فى البوسنة.

وشاع وقتذاك أن تقارير الأمم المتحدة أكدت أن الصرب الذين تضمنتهم القائمة مسئولون عن قتل ١٤٣ ألف شخص، بينهم ١٥ ألف طفل، وعن نزوح ما يقرب من مليون إنسان عن ديارهم، واغتصاب ٢٤٧٣ امرأة تراوحت أعمارهن بين ٥ و ٨١ سنة. غير أن بعثة أوروبية أعدت تقريرا آخر نشرته صحيفة «الإندبندنت» البريطانية فى ٦/ ١/ ١٩٩٣ ذكر أن المغتصبات لا يقل عددهن عن ألف سيدة وفتاة وطفلة. ذلك كله غير معسكرات الاعتقال الرهيبة التى ضمت آلاف المدنيين رجالا ونساء.

لم يدم هذا التفاؤل طويلا، لأن كل ما استطاعت المحكمة أن تفعله أنها أصدرت أمرا بالقبض على حارس المعسكر دوشان تاديتش، الذى كان قد وصل إلى ألمانيا فى ظروف غامضة، حيث قيل إنه هرب إليها وقيل إنه كان يقضى عطلة بها، ولكن المهم أن إلقاء القبض على الحارس بدا نوعا من ذر الرماد فى العيون، للإيحاد بأن العملية مأخوذة على محمل الجد، وأن المحكمة ماضية فى محاكمة «المسئولين» عن جرائم الحرب. ولأن تاديتش كان فى آخر السلم، فإن تساؤلات عدة أثيرت حول السبب فى ترك الكبار وتصيد الصغار. وقيل وقتذاك إن القبض على الحارس لم يكن أكثر من وسيلة لتبرير الاحتفاظ بالاعتماد الذى خصصته الأمم المتحدة لكى تنهض المحكمة بمهمتها، وقدره ٣٥ مليون دولار!

جاءت عملية إلقاء القبض على الجنرال الصربى وزميله، لتصبح بمثابة الحجر الذى حرك المياه الراكدة، بل الامتحان الذى اختبر مصداقية موقف الدول الكبرى

حيث تفاوتت ردودها على النحو الذى أشرنا إليه. وقد نشرت الصحف فى الأسبوع الماضى أن رئيس المحكمة بدأ جولة أوروبية لم يعلن عن هدفها، لكننا لا نستبعد أن يكون المراد منها هو تحسس حقيقة الموقف الأوروبى إزاء مهمة المحكمة، وخصوصا أن الحديث متصاعد هذه الأيام حول المقابر الجماعية التى كشف النقاب عنها. الأمر الذى يشكل ضغطا إضافيا على المحكمة لكى تنهض بالمسئولية المنوطة بها.

تجمع مختلف التعليقات التى صدرت عن الخبراء الغربيين على أن الدول الكبرى غير راغبة فى المضى بشكل جاد فى محاكمة مجرمى الحرب. فالإدارة الأمريكية أوكلت مسألة دعم المحكمة الدولية إلى وزارتى الخارجية والدفاع. وبريطانيا أعلنت أنها بصدد وضع نظام خاص للمجهودات الموجهة لإقامة المحكمة، لكننا لم نلمس نتائج إيجابية فى هذا الصدد. وفرنسا التى أيدت الفكرة عادت وتراخت، لخشيتها من محاكمة الرواندي‌ين المقيمين لديها فى تهم مماثلة. وروسيا موقفها معروف، والصين لها موقفها الرافض لأى إجراء يقوم به مجلس الأمن لإقامة محاكم ذات صلة بانتهاكات حقوق الإنسان، لأسباب داخلية مفهومة.

هناك معلومات تشير إلى أن ملاحق اتفاق دايتون تضمنت بنودا من شأنها تجنيب أبرز زعماء الصرب ـ كاراجيتش وميلاديتش ـ احتمال المثول أمام محكمة جرائم الحرب. وقد أكد ذلك الأدميرال الأمريكى ليثون سميث، الذى أمسك العصا من النصف، فقال إنه لن يسعى إلى القبض على الزعيمين لأن بعض بنود ملاحق اتفاق دايتون تحميهما، لكنه لن يتردد فى القبض عليهما إذا جاءا إلى المناطق التى يسيطر عليها الأمريكيون فى البوسنة!



المشهد مسكون بمفارقة مدهشة ومركبة، فهناك عشرات الصرب مطلوبون للمثول أمام محكمة جرائم الحرب، لأنهم مسئولون عن قتل آلاف البوسنيين، لكن هؤلاء جميعا مطلقو السراح، ولم تحاول قوات حلف الناتو أن تقترب منهم، بينما كشرت تلك القوات عن أنيابها وشمرت عن سواعدها وألقت القبض قبل أيام على

١١ من المجاهدين العرب، لأن وجودهم فى البوسنة لم يعد شرعيا طبقا لنصوص اتفاق دايتون التى حددت مهلة لإخراجهم. وكأن المجاهدين هم المجرمون، بينما المطلوبون للعدالة الدولية من الصرب أبرياء ومظلومون!

تتجلى المفارقة فى مشهد آخر، فقد قرر مجلس الأمن توجيه إنذار للسودان، لإجباره على تسليم ثلاثة متهمين فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا، وحدد مهلة لإتمام عملية التسليم، وإلا تعرض السودان للعقوبات الدولية، وهى سابقة مهمة لعلها الأولى من نوعها. بينما يحدث ذلك، فإن الدول الأعضاء بالمجلس لم يخطر على بالها أن توجه إنذارا مماثلا لتسليم العشرات من الصرب الذين قتلوا ألوف المسلمين واغتصبوا نساءهم، وجريمة هؤلاء بكل المعايير هى أعظم وأفظع.

أليس من حق البوسنة، ومختلف الدول الإسلامية، أن تطالب مجلس الأمن بدورها بإلزام حكومتى الصرب والكروات بتسليم مجرمى الحرب المدرجين على قوائم المحكمة الدولية، وأن يحدد لذلك مهلة أيضا، وإلا تعرض الاثنان للعقوبات الدولية؟

لماذا لا نفكر بتقديم طلب من هذا القبيل، والظرف موات والسابقة مازالت حية فى الأذهان؟

إذا رفض المجلس واستمر تراخى المجتمع الدولى على الصورة التى نراها، أليس ذلك مبررا لكى يتولى البوسنيون بأنفسهم تصفية الحساب وتحقيق العدالة، كما فعل اليهود ولايزالون يفعلون مع النازيين؟!

بلاغ إلى الضمير العربى

هذا بلاغ إلى الضمير العربى، أتقدم به ضد بعض الجهات العربية التى مازالت تتعامل مع الصرب حتى هذه اللحظة، برغم كل الجرائم الوحشية التى ارتكبوها بحق مسلمى البوسنة، وبرغم قرار مجلس الأمن بحظر التعامل مع كل ما هو صربى.

كنت قد تحدثت فى كتابات سابقة، داعيا إلى إصدار قوائم سوداء تضم أسماء الجماعات التى ما زالت تتعامل مع الصرب فى العالم العربى، ليحاط الجميع علما بحقيقة الذين يوالون أعداء الإسلام والمسلمين - الخطاب الرسمى الصربى يجهر بذلك العداء - واعتبرت أن إشهار هذه القوائم، ومن ثم فضح المتعاملين مع الصرب، هو من قبيل الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر. فى حدود ما نملك من قدرة على التغيير باللسان والإعلان، فضلا عن القلب، عسى أن يكون ذلك حافزا لمن هم أقدر وأجدر بالقرار والفعل، لكى يؤدوا دورهم فى التغيير الذى يتناسب مع قدراتهم.

منذ وجهت هذه الدعوة فى مقال نشر يوم ١٦/ ٨/ ١٩٩٣، تجمعت لدى معلومات فى الموضوع من مصادر عدة، وقد بذلت غاية جهدى للتحقق من صحتها، فاستبعدت جانبا منها، وصححت جانبا آخر، فيما أبقيت على بعض المعلومات التى أتيح لى أن أتثبت من صحتها، خصوصا تلك التى توافرت وثائق ومستندات تدعم الموقف الذى عبرت عنه.

وقبل أن أعرض لهذه المعلومات أود التنبيه إلى أمور أربعة هى :

● أن بعض أقطارنا العربية تعيش حالة من الانفتاح الاقتصادى، التى تكفل حرية واسعة نسبيا فى انتقال السلع ورءوس الأموال. الأمر الذى يعنى أن تعامل بعض المؤسسات مع الصرب قد لا يكون بالضرورة بعلم السلطات الرسمية. ولا نستبعد أن يتم ذلك من وراء ظهر تلك السلطات. فضلا عن أن وسائل التحايل فى هذا المجال بلا حدود، حيث يمكن مثلا أن تعقد صفقات مع شركات تحمل جنسيات أخرى مختلفة تماما، فى حين تكون تلك الشركات الأخيرة ممثلة لجهات صربية. وما يسرى على السلع ينطبق على رءوس الأموال والتحويلات التى يمكن أن تذهب إلى عواصم محايدة أو صديقة، لكى توضع فى حسابات شركات صربية فى تلك العواصم.

ذلك حاصل حقا، وعكسه حاصل أيضا. أعنى أنه من المتصور نظريا وعمليا ألا تكون السلطات الحكومية على علم بالتعامل مع الصرب فى بعض الحالات، بينما قد تكون تلك المعاملات بعلم السلطات، خصوصا فى ظروف هيمنة الدولة على الاقتصاد، أو فيما إذا كانت العلاقة قائمة مع هذه السلطات مباشرة.

● أن تلك الاحتمالات إذا كانت واردة فى الجانب العربى، فإنها تختلف على الجانب الصربى. فإذا جاز لنا أن نقول بأن ثمة جهات عربية تجرى معاملات مع الطرف الصربى دون علم السلطات المحلية، فلا يجوز لنا أن نفصل بين المؤسسات الصربية والحكومية الصربية. فالحكم القائم فى بلجراد هو المسيطر على النشاط الاقتصادى كما كان فى مرحلته الشيوعية. ومن ثم، فالتعامل مع أى شركة أو مؤسسة صربية أيا كان اسمها أو الواجهة التى تتستر وراءها، هو تعامل مباشر مع الحكومة العربية.

● أن المسلمين - فيما أحسب - ليسوا بحاجة إلى قرار دولى بمقاطعة الصرب اقتصاديا وسياسيا. فأبسط مبادئ التضامن تقتضى ذلك، فضلا عن أن التعامل مع الصرب هو من قبيل موالاة أعداء الإسلام والمسلمين المنهى عنها شرعا، كما سبق أن قلنا. مع ذلك. فإننا نذكر الجميع بقرار مجلس الأمن رقم ٧٥٧ الصادر فى ٣٠/ ٥/ ١٩٩٢، الذى نص فى بنده الرابع على ضرورة أن تمتنع جميع الدول من

استيراد أى سلعة أو منتج يكون مصدره جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، كما تمنع أى أنشطة يقوم بها رعاياها ويكون من شأنها تعزيز التصدير أو الشحن العابر لأى سلعة من منتجات يوغوسلافيا. ويحظر على وجه الخصوص تحويل أى أموال إلى يوغسلافيا الاتحادية لأغراض المعاملات التجارية.

كما نص القرار صراحة على مطالبة جميع الدول بعدم السماح لأى طائرة بالإقلاع من إقليمها أو الهبوط فيه أو التحليق فوقه، إذا كانت متجهة إلى أو قادمة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

● الأمر الرابع والأخير أن المعلومات التى سأعرضها توا تظل بحاجة إلى مزيد من التحقيق والإثبات، وما بذلته من جهد فى هذا الصدد أدى إلى تأكيد فى بعض الحالات وترجيح فى حالا أخرى. لكن القطع واليقين يحتاجان إلى جهد إضافى من جانب جهات أخرى. وسأكون أكثر الناس سعادة إذا ما ثبت أن تلك المعلومات غير صحيحة أو مبالغ فيها.



تشير المعلومات التى توافرت لدى إلى ما يلى:

● فى أغلب البلدان العربية والإسلامية، تعمل إلى الآن مؤسستان صربيتان، إحداهما تحمل اسم «الهيئة الفيدرالية للإمدادات»، والثانية باسم «جنرال إكسبورت». وهاتان المؤسستان تمارسان نشاطاتهما فى تصدير كل شىء، من أعقد الأشياء الفنية والإلكترونية، إلى الدجاج واللحوم المجمدة. وهما لا تصدران المنتجات اليوغوسلافية فقط، وإنما تتعاملان فيما تنتجه دول أوروبا الشرقية سابقا، خاصة الاتحاد السوفيتى.

● من قبيل ذلك أن للمؤسستين مقرين منفصلين بحى الزمالك فى القاهرة. وقد عين مدير جديد للهيئة الفيدرالية بعد صدور قرار الحظر اسمه «دراجان بيتونيوفيتش». وهو مقيم منذ أكثر من عام باعتباره «سائحا» من الناحية الرسمية، ولم يعط تأشيرة إقامة فى العاصمة المصرية. وخلال ذلك العام، مارس عمله كمدير للهيئة. وبين يدى خطابات تحمل توقيعه بصفته تلك. ولدى صور من

مراسلات لبعض شركات القطاع الخاص الموجهة إليه وإلى شركة جنرال إكسبورت، كلها محررة بعد صدور قرار الحظر الدولى، تطلب سلعا صناعية وغذائية يوغوسلافية. وفى بعض المراسلات المتبادلة بنود تطلب من المستوردين المصريين إيداع قيمة البضائع محل الاتفاق لدى بنوك فى سنغافورة وقبرص.

فى أحد الخطابات الخاصة بتحويل مبلغ ١٦٦ ألف دولار من أحد المستوردين إلى بنك قبرص فى نيقوسيا، عبر بنك القاهرة والشرق الأقصى، بتاريخ ٢/ ١١/ ١٩٩٢، طلب من البنك القبرصى ضرورة استيفاء عدة مستندات خاصة بصفقة أخشاب متفق عليها. ومن هذه المستندات: شهادة بأن البضاعة مصدرة من البوسنة والهرسك، موقع عليها من الغرفة التجارية الفيدرالية (مقر هابلجراد!).

● اكتشفت حكومة البوسنة أن المؤسسات الصربية تتلاعب فى «شهادات المنشأ» التى تصدر بناء عليها بضائعها إلى مصر، فوجهت الغرفة التجارية فى سراييفو مذكرة إلى وزارة الاقتصاد فى القاهرة - سلمت بتاريخ ١٢/ ٤/ ١٩٩٣ - ذكرت فيها أن شركة «جنكس»[1] فى بلجراد تصدر إلى مصر منتجات عدة مستخدمة شهادات مزورة صادرة عن الغرفة التجارية بمنطقة «توزلا»، التى هى جزء من جمهورية البوسنة لكى تتحايل على قرار الحظر الدولى. وطلبت المذكرة عدم اعتماد أمثال تلك الشهادات، إلا إذا كانت صادرة عن الغرفة التجارية فى سراييفو.

● يبدو أن عمليات تزوير شهادات المنشأ لإدخال البضائع إلى العالم العربى أوسع نطاقا مما يبدو فى الظاهر. فقد نقلت صحيفة «جالف نيوز» على لسان مدير المركز التجارى البوسنى فى «الشارقة» قوله إن الشركات الصربية سرقت بضائع بوسنية وباعتها فى منطقة الخليج بعد تزوير شهادات المنشأ، وإن بعض تلك الشركات أقامت خطوط إمداد، وعقدت صفقات مالية لاستيراد السلع الخليجية التى لها وجود فيها. وتقوم بنقلها من خلال مكاتب فى قبرص واليونان ومالطا والمجر ورومانيا. والذين يقومون بهذه العمليات هم موظفون صرب كانوا يعملون فى الشركات البوسنية، حيث دأبوا على استغلال أسماء تلك الشركات وتزوير أختامها.

---

(١) الكلمة اختصار للحروف الأولى لشركة «جنرال إكسبورت».

● فى هذا الصدد، يذكر أنه فى أعقاب المعرض الدولى للاتصالات، الذى أقيم فى دبى العام الماضى، أبرمت شركات إماراتية عقودا مع شركات صربية فى مجال الاتصالات والكهرباء، بلغت قيمتها ٨٦ مليون دولار.

● يقيم فى إحدى الدول الخليجية جزالان صربيان لتسويق المعدات الحربية، أحدهما هو الجنرال «فرانكو»، أحد رجال الاستخبارات العسكرية وشقيق قائد القوات الصربية المحاصرة لسراييفو، والآخر هو شقيق قائد القوات الصربية فى منطقة «بانيا لوكا».

● استقدمت شركات قطرية خمس شركات صربية تعمل تحت «تراخيص» بريطانية و يونانية وهندية. وخلال الشهرين الماضيين وصلت إلى قطر خمس عائلات صربية تضم ٢٠ شخصا للعمل هناك. وثمة معلومات تشير إلى أن معدات مسروقة من الشركة البوسنية «إينيرجو إنفست» - وهى إحدى الشركات الكبرى التى طورها نائب رئيس الحكومة حقى تورا يليتش الذى اغتاله الصرب. هذه المعدات نقلت إلى قطر. وكانت الشركة تقيم محطة للكهرباء هناك، وأنجزت المرحلة الأولى، ثم جلبت معدات المرحلتين الثانية والثالثة إلى مطار سراييفو قبل العدوان بأيام. ولكن الصرب استولوا على المعدات، ونقلوها إلى قطر مستخدمين أسماء شركات يونانية.

● بينما ينشط الصرب اقتصاديا على ذلك النحو فى منطقة الخليج، يلاحظ أنه يعمل بالكويت ٤٠ مدربا صربيا فى مجالات كرة القدم والسلة واليد والطائرة.

● إضافة إلى أن العراق حول إلى صربيا ٧٠٠ مليون دولار من ديون الشركات البوسنية، فالمعلومات المتوافرة تشير إلى أن ثمة تعاونا عسكريا بين النظامين فى بغداد وبلجراد. وفى سراييفو يقولون إن صواريخ «أوزكان» التى يطلقها الصرب على المسلمين فى شمالى البوسنة، صنعت فى العراق، وذلك استنادا إلى البيانات المسجلة على القذائف التى لم تنفجر.

● تعد ليبيا أهم مصدر للعملة الصعبة التى تحصل عليها الحكومة الصربية، فضلا عن أنها مصدر رئيسى للاحتياجات الصربية من النفط. و إضافة إلى استمرار

وتوسع التعامل التجارى بين البلدين ، فإن الحكومة الليبية استقدمت هذا العام ألف ضابط صربى قدمت لهم رواتب سخية للغاية ، ومنحوا امتيازات كبيرة .

● فى الجزائر تعمل الشركات الصربية بصورة طبيعية ، ولم تتأثر أنشطتها بشىء مما جرى . أما الخطوط الجوية التونسية ، فإنها تستعين فى أسطولها الآن بعدة طائرات صربية ، ترفع العلم التونسى .

هذه بعض المعلومات التى أضعها بين أيدى الجميع للعلم والنظر . . واتخاذ ما يلزم!

اللهم فاشهد .

المحتويات

رقم الإيداع ٢٩٠٧ / ٩٨
I.S.B.N. 977 - 09- 0442-2

مطابع الشروق

القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت:٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس:٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)